١٧١

اليمن

في الصحافة العربية

في

القرن العشرين

١٩٩٧

٥

(١٧١)

اليـــمـــن

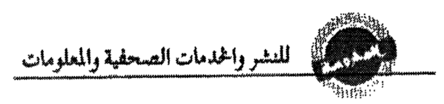
فى الصحافة العربية

فى القرن العشرين

١٩٩٧

المجلد الخامس

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣



فهرس/ قصاصات الصحف

الموضوع : اليمن 1997

فهرس/ قصاصات الصحف

صنعاء : الزندانى يهاجم تعيين امرأة وكيلة لوزارة الإعلام				
	اليمن	الحياة	97-04-21	24
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1997				
قروض ميسرة للجمعيات النوعية				
	اليمن	البيان	97-04-21	25
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1997				
مشروعات جديدة للاتصالات بالمحافظات				
	اليمن	البيان	97-04-21	26
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1997				
مصادر امنية يمنية تنفى انباء الاعتقالات .. والزندانى يقترح تشكيل مجلس شورى خاص بالمرأة				
ا.ش.ا	اليمن	الاهرام	97-04-21	27
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1997				
الانتخابات اليمنية : اقبال فى عدن على تسلم البطاقات				
اقبال على عبد الله	اليمن	الحياة	97-04-22	28
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1997				
اليمن : 200 مراقب اجنبى للانتخابات وصالح حذر من استخدام العنف				
ا.ف.ب	اليمن	الكفاح العربى	97-04-22	29
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1997				
اليمن : 25 ألف "موظف شبح"				
ابراهيم العشماوى	اليمن	الحياة	97-04-22	30
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1997				
حدث فى اليمن				
قضايا	اليمن	الاحرار	97-04-22	31
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1997				
شعارها : قل ما تريد .. وأنا أفعل ما أريد				
هشام عبد الرؤوف	اليمن	المساء	97-04-22	32
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1997				
صالح يدعو إلى عدم استغلال المساجد فى الدعاية للمرشحين				
وكالات الانباء	اليمن	الاهرام	97-04-22	34
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1997				
على صالح : ليس مسموحا استخدام المساجد للدعاية الانتخابية				
فيصل مكرم	اليمن	الحياة	97-04-22	35
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1997				
مسيرة الديموقراطية من مفهوم التوازنات				
فيصل مكرم	اليمن	الحياة	97-04-22	37
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1997				
معارك مسلحة قبيل الانتخابات اليمنية				
وكالات الانباء	اليمن	العالم اليوم	97-04-22	40
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1997				

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

حزب المؤتمر فى السلطة .. بدون شريك					
احمد عبد اللاه	اليمن	المساء	97-04-27	123
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1997				
رسالة من موسى لوزير خارجية اليمن				
وكالات الانباء	اليمن	الاهرام	97-04-27	126
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1997				
قراءات سياسية اخيرة فى خريطة الانتخابات النيابية اليمنية				
	اليمن	الحياة	97-04-27	127
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1997				
مصرع احد انصار الرئيس اليمنى برصاص أعضاء الاصلاح				
	اليمن	الاهرام	97-04-27	130
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1997				
"قدر محتوم" بين المؤتمر والاصلاح				
عبد الوهاب المؤيد	اليمن	الوسط	97-04-28	131
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1997				
4,5 مليون ناخب يدلون باصواتهم لاختيار 301 نائب من المرشحين				
	اليمن	الاهرام	97-04-28	134
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1997				
ابنالرئيس مرشح عادى فى انتخابات غير عادية				
	اليمن	العالم اليوم	97-04-28	135
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1997				
اقبال كبير على الانتخابات البرلمانية فى اليمن				
	اليمن	الوفد	97-04-28	136
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1997				
الخليوى والكومبيوتر يتعايشان مع المقابل وعلاقات القرابة				
فيصل جلول	اليمن	الوسط	97-04-28	139
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1997				
اليمن : انتخابات شبه هادئة حصيلتها 11 قتيلا				
خير الله خير الله	اليمن	الحياة	97-04-28	142
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1997				
اليمن: اقبال واسع على الاقتراع				
مراد هاشم	اليمن	الحياة	97-04-28	145
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1997				
امريكا اوقفت المساعدات بسبب رفض سياساتها فى الشرق الاوسط				
	اليمن	روز اليوسف	97-04-28	146
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1997				
بدء فرز الأصوات فى ثانى انتخابات برلمانية فى اليمن منذ الوحدة				
	اليمن	الاهرام المسائى	97-04-28	147
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1997				

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

العنوان	الكاتب	البلد	الصحيفة	التاريخ	الرقم
اليمن يدرس تاسيس صندوق التنمية المنشآت الصغيرة	ابراهيم العشماوى	اليمن	الحياة	97-04-30	180
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1997					
اليوم اعلان النتائج النهائية لانتخابات اليمن	صفوت ابو طالب	اليمن	الجمهورية	97-04-30	181
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1997					
مدافع وشاشات للزينة ..وقاذفات صواريخ للبيع مع الرز والطحين		اليمن	الحياة	97-04-30	182
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1997					
مفاجآت اللحظة الاخيرة	اسامة عجاج	اليمن	اخر ساعة	97-04-30	184
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1997					
ارتفاع ضحايا انتخابات اليمن الى 25 قتيلا		اليمن	الاحرار	97-05-01	186
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1997					
الاصلاح يلوح باللجوءالى القضاء	مراد هاشم	اليمن	الحياة	97-05-01	187
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1997					
المؤتمر الشعبى يفوز ب 165 مقعدا والاصلاح 35 مقعدا	امين محمد امين	اليمن	الاهرام	97-05-01	189
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1997					
المراقبون الدوليون اعتبروها نزيهة		اليمن	الكفاح العربى	97-05-01	190
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1997					
اليمن : سقوط رموز اسلامية متشددة	خير الله خير الله	اليمن	الحياة	97-05-01	191
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1997					
اليمن : فوز السلطة بالغالبية المطلقة		اليمن	الكفاح العربى	97-05-01	193
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1997					
خمسة قتلى جدد اثناء فرز الاصوات فى اليمن	ا.ف.ب	اليمن	العالم اليوم	97-05-01	194
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1997					
من القلب	محسن محمد	اليمن	المساء	97-05-01	195
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1997					
يوميات يمنية ..	حسن رجب	اليمن	الاخبار	97-05-01	196
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الخامس) 1997					

فهرس/ قصاصات الصحف



مقاطعة «الاشتراكي» تحرج الحكومة اليمنية وتهميش الجنوب يهدد بمقاطعة أكبر

اليمن: انتخابات الشمال

لندن . هاني نقشبندي
صنعاء . حمود منصر
عدن . عصام سالم

تدخل الانتخابات اليمنية مرحلتها الاخيرة هذا الشهر، وسط توقعات بفوز مريح، ومتوقع، لحزب الحكومة «المؤتمر الشعبي العام».

وتاخذ هذه الانتخابات خصوصية اساسية من ناحيتين.

اولا، انها ثاني انتخابات تشريعية عامة تجري في البلاد منذ توحيدها في مايو (أيار) 1990، واول انتخابات تشريعية تجري منذ الحرب الاهلية التي انتهت منتصف عام 1994. ثانياً، خروج الحزب الاشتراكي الجنوبي من الحكم الى صفوف المعارضة لأول مرة منذ 30 عاما، وانتقال عناصر القوة والسيطرة الكاملة الى حزبي المؤتمر الشعبي العام (شمالي) بقيادة الرئيس علي عبد الله صالح، والتجمع اليمني للإصلاح (شمالي) بقيادة عبد الله بن حسين الاحمر.

ويصف بعض المراقبين هذه الانتخابات بأنها «انتخابات الشمال» في اشارة الى غياب عنصر التوازن الذي كان سائدا في السابق بوجود الحزب الاشتراكي كشريك في السلطة، يمثل المحافظات الجنوبية والشرقية.

وتبدو الخارطة السياسية للانتخابات في اليمن مليئة بعناصر التناقض، وهي اشبه ما تكون بلعبة فرقاء سياسيين، تجمعهم المصالح وتفرقهم المبادئ. ويبدو السؤال الاهم الذي يطرح نفسه على الساحة الآن: أين هو التحالف والاختلاف في الانتخابات اليمنية، واين هي المحافظات الجنوبية من هذه الانتخابات؟

يبلغ عدد الاحزاب السياسية اليمنية المشاركة في الانتخابات 12 حزبا سياسيا، يمثلها نحو ثلاثة آلاف مرشح، منهم 75% مستقلون. وجميع هؤلاء يتنافسون على 301 مقعد في البرلمان المقبل.

ويرى بعض المراقبين السياسيين ان حمى التنافس في هذه الانتخابات تبدو غائبة مقارنة بانتخابات عام 1993، ويربطون ذلك باختلاف البيئة السياسية السابقة التي كانت تسير وفق نوع من توازن القوى بوجود الحزب الاشتراكي في الحكم، بما كان يتبعه من سلطة وجيش ومال ومؤسسات سياسية كاملة ومستقلة. بل وبما يتبعه من امتداد اقليمي وجغرافي في المحافظات الجنوبية والشرقية التي تشكل بمساحتها ثلاثة ارباع مساحة البلاد.

المقاطعة الجنوبية

وساهم في اضعاف حمى المنافسة والتقليل من مصداقيتها ايضا قرار الحزب الاشتراكي مقاطعة الانتخابات، وانضمام بعض الاحزاب الاخرى للمقاطعة، مثل رابطة ابناء اليمن «رأي»، وحزب التجمع الوحدوي اليمني، وحزب اتحاد القوى الشعبية. وكان لقرار المقاطعة الذي اعلنته هذه الاحزاب منفردة وقع لدى عامة الناس، ولدى قيادتي حزبي الائتلاف الحكومي «المؤتمر» و«الاصلاح». ورغم التبريرات التي قدمت لهذا القرار الا انه اثار تساؤلات عديدة، وشكك في نزاهتها، خاصة وان


عبد الله الاحمر (الاصلاح)



المصدر : المجلة (السعودية)

التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عنصرا اساسيا يغيب عن المعادلة السياسية. وبدا للحزبين الحاكمين انه اعلان لفشل الانتخابات.

ورغم ان الحزب الاشتراكي برر مقاطعته على اسس دستورية وسياسية، إلا ان عبد الملك منصور، الامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام، يقول: «الحزب الاشتراكي اعلن مقاطعته الانتخابات، ثم دخلها من خلال بعض القيادات. فهو انسحب كحزب ودخل كاشخاص واسماء». ويرى منصور ان الهدف من وراء ذلك «معرفة الحزب أن مشاركته



علي عبد الله صالح (المؤتمر)

في الانتخابات لن تقوده الا للفوز بعشرة مقاعد، مقابل خمسين مقعدا يحتفظ بها الآن إذا اراد الحزب بذلك حفظ ماء الوجه ليس اكثر». إلا ان وجهة النظر هذه يرد عليها الحزب الاشتراكي الذي طرح قائمة واسعة من المبررات والاسباب التي جعلته يتخذ قرار المقاطعة، ابرزها: عدم حرية الانتخابات ونزاهتها، عدم تجاوب حزبي الائتلاف (الاصلاح والمؤتمر) مع دعواته واحزاب المعارضة الاخرى للحوار، عدم تحقق المصالحة الوطنية وازالة آثار الحرب، عدم اعادة ممتلكات الحزب وامواله ووثائقه التي صودرت ابان الحرب، عدم مشروعية اللجنة العليا للانتخابات، وجدية نزوع العودة الى الشمولية.

لكن هذه الاسباب المعلنة والتي تضمنها البيان الصادر عن اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي في نهاية دورتها الاستثنائية الطارئة يوم 5 مارس (آذار) الماضي لم تقنع المسؤولين في قيادة حزبي «المؤتمر» و«الاصلاح»، بل وبعض قادة احزاب المعارضة الاخرى.

ويشير بعض المراقبين في صنعاء الى ان الاسباب الحقيقية

الاشتراكي، اما باقي الاحزاب فجميعها ينتمي الى «فصيلة الاحزاب الهامشية».

ورغم تعدد الاحزاب المشاركة، فإن الغلبة تبقى لحزبي الائتلاف «المؤتمر» و«الاصلاح» اللذين تصل حدة التنافس بينهما الى درجة الخلاف المسلح، كما حدث في كثير من المحافظات الشمالية، رغم ما يبديه الحزبان من تنشيط وتفاعل ميداني على مستوى الدوائر والمراكز الانتخابية، وتنافس بين مرشحيها لا يخرج عن نطاق الاتفاقات المسبقة والمعلنة وغير المعلنة، والتي تعكس وجود سيناريو مسبق للنتائج المرتقبة بعد 27 ابريل (نيسان) الجاري.

الحليفان اللدودان

ورغم هذا التنسيق الضمني، فإن الاصلاح يسعى الى منافسة المؤتمر، الذي يمكن القول انه اكبر الاحزاب اليمنية قوة وانتشارا. ولكون الاصلاح شريك عملي في الحكومة والسلطة، كان عليه ان يظهر بنفس المظهر الذي يتمتع به حليفه المؤتمر الا انه كان أول حزب ينتقد سير التحضيرات للانتخابات في مراحلها الاولى عند تسجيل الناخبين الجدد في يوليو (تموز) من العام الماضي.

فقد اقدم على فتح حوارات صريحة مع «مجلس التنسيق الاعلى للمعارضة» الذي يضم 7 احزاب في مقدمتها الحزب الاشتراكي اليمني واسفر ذلك الحوار عن توقيع اتفاق في 27 اغسطس (آب) 96، عرف باسم «البرنامج التنفيذي للضمانات السياسية والقانونية والاجرائية الخاصة بحرية الانتخابات ونزاهتها». وتلا ذلك الاتفاق سلسلة حوادث بين الاحزاب اليمنية الحاكمة بشقيها (المؤتمر والاصلاح) والمعارضة بشقيها (مجلس التنسيق والمجلس الوطني) اسفرت عن عدة اتفاقات، ابرزها اتفاق اول يناير (كانون الثاني) بين «الاصلاح» و«المؤتمر»، حول التنسيق في الانتخابات وتقاسم الدوائر المغلقة لكل منهما بمعدل 170 دائرة لـ«المؤتمر» مقابل 85 دائرة لـ«الاصلاح». ثم تراجع هذا العدد الى 85 دائرة لـ«المؤتمر»، و45 لـ«الاصلاح» وذلك بمجرد اتفاق الحزبين الكبيرين على توسيع نطاق التنافس.

وتزامن مع هذا التراجع توقيع الحزبين على اتفاقات مع تكتلي المعارضة حول المشاركة في



المصدر : المجلة العربية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ ابريل ١٩٩٧

أول ظهور سياسي لابن الرئيس اليمني



■ من بين ابرز الشخصيات السياسية المشاركة في الانتخابات اليمنية الحالية، احمد صالح، الابن الاكبر للرئيس اليمني علي عبد الله صالح، أمين عام المؤتمر الشعبي العام. وقد اختار «المؤتمر» نجل الرئيس اليمني، ليكون مرشحه عن الدائرة الحادية عشرة بأمانة العاصمة صنعاء. ويعد هذا اول ظهور سياسي له. واحمد البالغ من العمر 25 عاما، متزوج، وهو خريج ادارة واقتصاد وعلوم سياسية من الجامعة الامريكية في واشنطن. ويواصل دراسته الاكاديمية والعلمية في المجال العسكري في كلية «سانت هيرست» في لندن ■

الانتخابات، وتوفير ضمانات الحرية والنزاهة. وقد اتت تلك الاتفاقات بعد ان كانت بعض الاحزاب قد قررت المقاطعة وطعنت في نزاهة الانتخابات مسبقا، متهمة حزبي «المؤتمر» و«الاصلاح» باشراك بقية الاحزاب المعارضة كمجرد ديكور.

فضلا عن ذلك فان الاحزاب المعارضة الاخرى، التي قررت المشاركة في الانتخابات، ليست على ثقة مطلقة بانها ستخوض انتخابات نزيهة ومتكافئة، وان امامها فرص نجاح مشجعة، وانما اختارت طريق المشاركة مساهمة منها، على حد تأكيد عدد من زعماء هذه الاحزاب، في تثبيت النهج الديمقراطي.

توزيع المناطق

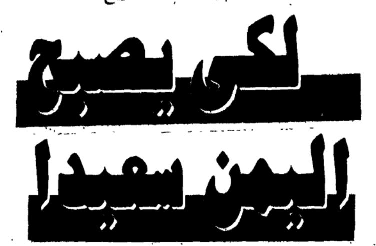
واغلب المؤشرات الميدانية تؤكد بان المنافسة بين مرشحي الحزبين (المؤتمر والاصلاح) ستكون على اشدها في محافظات تعز، وإب، وعدن، وأمانة العاصمة صنعاء، وربما الحديدة، وذلك حيث توجد العناصر العقائدية للاصلاح، والتي تنحدر من اصل «تنظيم الاخوان المسلمين»، في وقت يركز فيه المؤتمر الشعبي العام، ومنذ وقت مبكر، على تحجيم العناصر الاسلامية العقائدية لدى حليفه، بعد ان نجح في تهميش الاشتراكيين والدفع بهم خارج اللعبة السياسية ويعمل رموز العقائديين في الاصلاح جهدهم للتصدي لهذا التيار.

اما في المناطق الشمالية، حيث يتركز الجناح القبلي لـ«الاصلاح»، فإن التنافس يبدو اقل، ان لم يكد يختفي، في غالبية الدوائر الانتخابية، الامر الذي يعكس مهادنة «المؤتمر» في المرحلة الراهنة للتيار القبلي في «الاصلاح» لكونه يتمتع بقرابة اجتماعية ومصلحية مع قيادة «المؤتمر». وبالمثل فإن «التيار القبلي» بزعامة الشيخ عبد الله الاحمر اقرب الى «المؤتمر» منه الى اي بنية حزبية وأيديولوجية اخرى. وبالتالي فان طبيعة التداخل المتجاذب جزئيا والمتنافر جزئيا ايضا بينهما يعكس حقيقة العوامل التقليدية والمصلحية المؤثرة على مسار ونتائج الانتخابات اليمنية، وتلغي البعد البرنامجي للاحزاب في هذه الانتخابات، وتؤكد ان الناخب اليمني لا يصوت لبرامج او لأحزاب، وانما يصوت بصفة شخصية للمرشح من قبل الحزب، وللهوية الاجتماعية والقيمة المصلحية للمرشح قبل الهوية السياسية ■



المصدر : الأحرار القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٧



لكى يصبح اليمن سعيدا

" لابد من اليمن و ان طال السفر ، هذه قاعدة هامة يحملها فى مفكرته كل صحفى او سياسى مهتم بما يجرى فى الوطن العربى ، ليس لان اليمن هى بلد الاساطير القديمة فحسب ، ولا لكونها تحرس منذ آلاف السنين امن العرب فى جنوب البحر الاحمر ، وانما لان الشعب اليمنى صانع حضارة قبل الاسلام ، وهو الذى تحمل العبء الاكبر فى نشر الرسالة الاسلامية الى ارجاء المعمورة ، حتى ان الحضارمة يمثلون نسبة كبيرة من سكان بعض دول جنوب شرق اسيا ، خاصة اندونيسيا. "



عادل الجوجرى

٠٤٠٠٣٠٠



والشعب اليمنى كما عرفته فى صنعاء وعدن وعواصم اخرى من بينها القاهرة كريم ، ومقدام ، وشجاع ، ومتدين بالفطرة وبدون تطرف ، واهل اليمن مصريو الهوية ، يعشقون مصر النيل والازهر الشريف وعبدالناصر ، ويتذكرون فى كل مناسبة آلاف الشهداء المصريين الذين سقطوا فوق جبال اليمن ووديانها دفاعا عن تحديث الشمال ، واستقلال الجنوب ، ومن الطبيعى ان يهتم المصريون بما يجرى فى اليمن هذه الايام ، وليس هناك حديث سوى الانتخابات التى ستجرى فى ٢٧ ابريل الجارى ، وهى الانتخابات التشريعية الثانية من نوعها بعد اعلان الوحدة الاندماجية بين الشطرين فى ٢٢ مايو ١٩٩٠.

وليس من شك ان اعلان الوحدة ترك آثارا طيبة فى نفوس المصريين والعرب ، لانه اعاد الحلم التاريخى فى وحدة عربية من المحيط الى الخليج ، لكن الوحدة اليمنية تعرضت الى اختبار صعب بعد ثلاثة اعوام بالضبط ، وفى اعقاب الانتخابات التشريعية الاولى ، ودخل اليمن فى حرب لازالت آثارها ماثلة فى الواقع اليمنى حتى الآن..

وتأتى الانتخابات اليمنية الجديدة وسط جو سياسى ملبد بالغيوم ، فقد قاطعت ورفضت اربعة احزاب سياسية المشاركة فيها ، وضمن هذه الاحزاب ثلاثة من ذوى المنشأ الجنوبى ، هى الحزب الاشتراكى ورابطة ابناء اليمن "رأى" والتجمع الوحدوى اليمنى ، كما اعلنت كتلة المستقلين فى المحافظات الجنوبية رفضها الانتخابات وحتى احزاب المعارضة التى وافقت على المشاركة لاتزال تتحفظ على الاجراءات الانتخابية ، وتشك فى نية الحكومة فى توفير ضمانات حقيقية لنزاهة الانتخابات وقد ظهر مؤخرا وجود خلافات حتى داخل حزبى الائتلاف الحاكم ، حيث ابدت قواعد حزب الاصلاح فى تعز رفضها اجراء انتخابات معروف نتائجها سلفا.

ولعل ابسط قواعد الديمقراطية هو تهيئة المشهد او المسرح قبل ان يؤدى المرشحون والناخبون ادوارهم فى العملية الانتخابية ، وفى اعتقادى ان المشهد اليمنى حاليا لا يرشح لانتخابات نزيهة ، كما ان الانتخابات بصورتها الحالية لن تؤدى الى حسم المشكلة السياسية القائمة فى اليمن حاليا.

والمشكلة باختصار تعود الى ما بعد الحرب التى دارت فى صيف ١٩٩٤ . حيث نجحت قوات الرئيس على عبدالله صالح وحليفه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر فى هزيمة قوات الحزب الاشتراكى ، والسيطرة بالقوة العسكرية على محافظات الجنوب ، مما اهدر فرصة استكمال مرحلة بناء المجتمع الوحدوى ، او ما يعرف بالمرحلة الانتقالية التى كان يفترض خلالها دمج المؤسسات الشطرية لخلق واقع وحدوى جديد ، كما اسقطت الحرب وثيقة العهد والاتفاق لبناء دولة عصرية حديثة فى اليمن ، وهذه الوثيقة تمثل الضمير السياسى والفكرى اليمنى ، وهى محصلة التفاعل بين جميع الاحزاب والقوى السياسية اليمنية ، وكان القيادى المعارض عبدالرحمن الجفرى رئيس حزب رابطة ابناء اليمن ، قد وضع البنود الاساسية للوثيقة قبل ان تتطور فى صيغتها النهائية ، والجفرى حاليا ابرز المطالبين بتطبيق وثيقة العهد والاتفاق من خلال تزعمه لجبهة المعارضة الوطنية "موج" التى رفضت وقاطعت الانتخابات.

المهم ان الحرب خلفت وراءها تداعيات كثيرة من ضمنها مشكلة القيادات السياسة التى ساهمت فى صناعة الوحدة ، والتى اضطرت للخروج بعد الحرب ولم تعد حتى الآن ، ولايكاد المراقب المحايد يصدق ان قياديا من وزن على سالم البيض رئيس دولة الجنوب قبل الوحدة ، ونائب رئيس الجمهورية بعد الوحدة لازال يقيم فى الخارج ، مع انه بدونه ما كان للوحدة ان تتم إصلا ، واذا كنا سمعنا عن ثورات اكلت ابناءها ، فهذه هى المرة الاولى التى نرى فيها وحدة تأكل ابناءها ، وعودة قيادات الخارج مسالة ضرورية لاستقرار دولة اليمن الموحدة ، ولكن العودة تفقد معناها اذا لم يكن المسرح جاهزا ، ونقصد تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة ضمن حوار تشارك فيه جميع الاطراف من موقع النية بغية الوصول بالوطن الى بر الامان. .. لقد تعهدت الحكومة اليمنية فى ١٩٩٤/٧/٧ برسالة بعث بها سعيد العطار القائم باعمال رئيس الوزراء الى الامم المتحدة بتحقيق العفو الشامل ، واعادة النازحين ، وتعويض منكوبى الحرب ، لكن قيادات المعارضة تؤكد ان هذه التعهدات ذهبت ادراج الرياح ، مثلما ذهبت وثيقة العهد والاتفاق فى الادراج المغلقة واستقرت فيها ، ومصلحة اليمن حكومة وشعبا تقتضى تنفيذ تلك التعهدات ، والعودة الى وثيقة العهد والاتفاق ، واستكمال الاجراءات الوحدوية ، واحترام الحقوق الديمقراطية لجميع القوى والاحزاب السياسية ، لانه ثبت من التجارب العملية ان التعددية السياسية هى الضمان الحقيقى لاستقرار الاوضاع فى اليمن ، وبات مؤكدا ضرورة ربط الوحدة بالديمقراطية وحقوق الانسان لكى يشعر المواطن بان الوحدة تحقق له الامن والكرامة ، كما تحفظ له حقوقه فى العلاج والعمل والتعليم.

ان حرصى على وحدة اليمن واستقرارها جعلنى اقف مشدودا امام روايات عديدة يحكيها مواطنون من ابناء المحافظات الجنوبية تعكس مدى التمييز الذى يتعرض له ابناء الجنوب ، مع ان الوحدة تعنى المساواة فى الحقوق والواجبات ، ومن مصلحة الرئيس على عبدالله صالح شخصيا واستقرار حكمه ان يستمع الى شكاوى ابناء المحافظات الجنوبية والشرقية وان يعمل جاهدا للاجابة على سؤال اساسى هو : لماذا قاطعت الاحزاب الجنوبية - تحديدا - المعركة الانتخابية المقبلة؟ لقد اتخذت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى فى مارس الماضى قرارا بالاغلبية بمقاطعة الانتخابات وهذا الحزب هو الذى صنع الوحدة ، ومعنى ذلك ان هناك خللا خطيرا دفع اعضاء وكوادر الحزب القياديين الى اتخاذ هذا القرار الصعب ، وهو القرار الذى اتخذته احزاب اخرى لا تقل اهمية فى الشارع اليمنى ، كما اتخذته جبهة "موج" التى تضم عدة احزاب معارضة.

لقد تابعت تصريحات القيادى المعارض عمر الجاوى رئيس حزب التجمع الوحدوى اليمنى ، واكتشفت ان الرجل وحزبه قرروا مقاطعة الانتخابات منذ تسعة شهور ، اى منذ بدات عملية قيد وتسجيل الناخبين ، والجاوى قيادى وحدوى لايستطيع احد ان يوجه اليه تهمة تشجيع الانفصال - والعياذ بالله - وهو يترأس حزب فقير ، يصدر صحيفته من اموال تبرعات اعضاء الحزب ، ومعنى ذلك ان هناك مبررات قوية لديه دفعته الى مقاطعة الانتخابات ورفضها ، بل وقد رفض تقديم اوراق حزبه الى لجنة الاحزاب.



المصدر : الأهرام القاهرة

التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والامر نفسه ينطبق على د. حسن باززعة القائم باعمال رئيس حزب رابطة ابناء اليمن ، اما حزب اتحاد القوى الشعبية هو شمالي المنشا ، وقد عارض وقاطع ورفض الانتخابات هو الآخر ، ومسلسل الرفض لم يات من فراغ ، وانما هو محصلة اخطاء كبيرة لاتزال موجودة في ارض الواقع من نوع اصرار حكومة اليمن على محاكمة ١٥ شخصا بتهمة اشعال الحرب واعلان الانفصال ، وجميع هذه الشخصيات من ابناء الجنوب ، ولا يكاد المرء يصدق ان هؤلاء اشعلوا الحرب ، بينما كان قيادييو حزبي الاصلاح والمؤتمر يخزنون القات ، ويدخنون النار جيله "الشيشة" ، فالحرب . كما هو معروف . اشعلها الصراع السياسي بين الاطراف الحاكمة ، ورفع ثمنها ابناء المحافظات الجنوبية حيث دارت الحرب على ارضهم ، ودكت المدافع والطائرات بيوتهم ، وحرقت نيران الصواريخ حقولهم ومصانعهم.

وباعتبار "ان الحكمة يمانية" وهي عبارة موجودة في كل بيت داخل اليمن ، فانه من الضروري ، ومن المصلحة للجميع اغلاق ملف الحرب نهائيا ، وفتح صفحة جديدة تبدا باعلان العفو الشامل ، وتمر بالحوار الوطني ، وتصل الى قرار وثيقة العهد والاتفاق ، او ادخال تعديلات عليها اذا لزم الامر ، والمهم ان نهضة اليمن وتحديث مؤسساته السياسية لن يحققها طرف واحد مهما اوتي من قوة عسكرية ، او قبلية ، فصدر الوطن ارحب من الجميع ، وهواء الوطن متاح للجميع والارض تطرح السنابل لكي ياكل منها كل الناس وبدون استثناء ، وليس من المنطقي باي حال ان يبقى النازحون اليمنيون خارج ديارهم ، خاصة وهم الذين انتفضوا جابطونان في الحام الوحدة ، وهم الذين خرجوا الى الشوارع يحتفلون للوحدة ، وهم الذين داعبتهم الاحلام في يمن موحد ، وديمقراطي يتقدم باتجاه الغد بخطى ثابتة على اسس سليمة ، تعلي من شان مؤسسات الدولة التي ينبغي ان تكون كلمتها وفوق سلطة القبيلة.

ان اليمن التي نحبها هي التي لا تسمح بوجود متطرفين دينيين في اراضيها ، ولا تسمح لاسامة بن لادن وانصاره بتكوين خلايا ارهابية في مدنها وقراها ، وقد نشرت مجلة "الاهرام العربي" مؤخرا تحقيقا يؤكد وجود خلايا ارهابية من انصار بن لادن في اليمن ، وهؤلاء الارهابيون يمثلون خطرا على مصر ، وعلى امن منطقة الخليج ، ويبدو ان هناك طرفا في الائتلاف الحاكم يدعم هؤلاء المتطرفين الارهابيين هو جناح الشيخ عبدالمجيد الزنداني ، وهو بالمناسبة احد حلفاء حسن الترابي في السودان ، وهناك علاقات مالية وتنظيمية كبيرة بين الزنداني والترابي ، والامر المؤكد ان السحر سوف ينقلب ذات يوم على الساحر ، وان الارهاب سوف يعض ويحرق اصابع اهل الحكم في صنعاء اذا لم يتخذوا موقفا حاسما ضدهم.

وعلى اى حال فان الانتخابات التشريعية القادمة فرصة لاهل الحكم لكي يراجعوا سياسات ما بعد الحرب ، ولكي يتراجعوا عن بعض هذه السياسات ، وتصحيح مسار الوحدة بحيث تحقق العدالة والمساواة والتوازن والكرامة بين ابناء البلد الواحد ، وهي فرصة ايضا للمعارضة لكي تختبر صحة ومصداقية ما ترفعه من شعارات ، وما تقترحه من سياسات ، وما يطلبه المواطنون في جميع المحافظات ، فليست المحافظات الجنوبية وحدها هي التي تشكو ، فقد اكدت حوادث خطف الاجانب في المحافظات الشمالية على وجود مظالم وشكاوى بالجملة ، ولايمر شهر الا وتنشر الصحف انباء عن اختطاف رهائن من الاجانب على يد رجال القبائل الصغيرة الذين يطمحون في بعض الاحيان الى محطة توليد كهرباء ، او محطة مياه او بناء مدرسة ، هذه المطالب الطبيعية البسيطة ، لن تتحقق الا في ظل دولة مستقرة سياسيا ، ومتقدمة اقتصاديا ، ودروس التاريخ تؤكد انه لا استقرار بدون فتح نوافذ الحوار لكي يطل منها كل صاحب راى بدون خوف على يومه او غده ، ولاتنمية اقتصادية بدون احساس الناس بانهم شركاء في القرار الاقتصادي المستقل ، وليس القرار الصادر من صندوق النقد والبنك الدوليين ، ولهذا فان حالة الرفض التي سادت المحافظات الجنوبية للانتخابات التشريعية تفرض على اهل الحكم التفكير جيدا في الخطوة المقبلة ، ونامل من سويداء القلب ان تكون اول خطوة هي الدعوة الى المصالحة ، وتطبيق العفو واعادة الاعتبار الى وثيقة العهد والاتفاق ، فهذا كله يفتح رئة اليمن لكي يتنفس من خلالها الجميع.



«لا ولاية للنساء داخل البيت او خارجه»

«الاصلاح» اليمني يهاجم تعيين وكيلة للاعلام ويعارض عضوية المرأة في البرلمان

صنعاء ـ علي طاهر:

انتقد رئيس مجلس شورى التجمع اليمنى للاصلاح الشيخ عبدالمجيد الزنداني بشدة تعيين امة العليم سوسوه في منصب وكيل وزارة الاعلام، وقال ان تعيينها مخالفا للدستور.

وقال الزنداني في تصريحات صحافية من الواضح اننا بدأنا نمارس عكس الدستور وبدأنا نخرقه».

وتساءل الزنداني في سياق استنكاره لتعيين السوسوه لو ان زوجها موظف عندها فمن القائم على الثاني؟ واضاف يقول «انها ستكون قائمة عليه في العمل وهو قائم عليها في المنزل، وهذا لا يجوز حسب قوله معتبرا ان القوامة تحتاج الى قوة وتفرغ وعلم وخبرة».

ومضى الزنداني الى القول: «لقد جعل الله المرأة عاطفية لم يعطها قوة الشخصية، والعاطفة لا تصلح للقيادة مشيرا الى ان مشاركة المرأة في الحياة السياسية يجب ألا تتعدى تبوء مناصب قيادية او اناطة الولاية بها.

وقال مدللا على ذلك ان الحمل والولادة والرضاعة امور كلها لاتجعل المرأة في وضع يؤهلها لتحمل المسؤوليات القيادية منوها الى ان الولاية العامة ليست للمرأة لا في البيت ولا في الدولة، وقال ان هذه الولاية فيها صراع ومعارك سياسية ومؤامرات تفسد حياتها حتما مشيرا الى ان زعيمة حزب الشعب الباكستاني بنازير بوتو اضطرت الى الاجهاض عندما ارادت ان ترشح نفسها في الانتخابات الباكستانية

وجدد رئيس مجلس شورى التجمع اليمني للاصلاح رفضه دخول المرأة اليمنية مجلس النواب الى جانب الرجال واقترح بديلا لذلك تشكيل مجلس شورى خاصا بالمرأة لممارسة حقوقها من خلاله.

على صعيد آخر، نفى مصدر مسؤول بوزارة الداخلية اليمنية انباء عن قيام قوات الامن باعتقال عناصر من حزب رابطة ابناء اليمن)رأي(في محافظة عدن وقال انه تم اعتقال شخص واحد يوم الخميس الماضي وهو يقوم بتوزيع منشورات معادية تمت طباعتها في الخارج تحرض على اعمال الفوضى والعنف والشغب واثارة الكراهية والفتن بين ابناء الشعب اليمني بالاضافة الى الدعوة لمقاطعة الانتخابات بطرق غير قانونية.

واوضح المصدر انه عند استجواب المعتقل اعترف بأنه تسلم تلك المنشورات من شخص يدعى منصر السيد الكازمي وافاد في التحقيقات بأن كميات كبيرة من تلك المنشورات وبعض الادوات الخاصة باثارة الشغب توجد في احد الاوكار بمنطقة المعلا وبعد اخذ الاذن من النيابة تم تفتيش ذلك الوكر حيث وجدت فيه تلك المنشورات والادوات الخاصة باثارة الشغب



المصدر : البيان الاماراتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩٩٧/٤/١



٣,٥ اطنان مبيدات مجانية لمواجهة امراض العنب

تعاونا من الهيئة العامة للتنمية الزراعية والريفية لمحافظات صنعاء وصعدة وحجة مع المزارعين الذين تضرروا العام الماضي ٩٦ من مرض البياض الزغبي الذي اصاب العنب وقضى على الموسم وأحدث خسارة كبيرة فقد تبرعت الهيئة للمزارعين مثلاثة اطنان ونصف طن مبيد فطري مجانا وقال المهندس نبيل محمد معجم مدير عام الهيئة ان هذا الاجراء يأتي خدمة للمزارعين ودعما للحملة الوطنية لمكافحة البياض الزغبي وعملت الهيئة على توفير الفنيين لهذه الحملة وفرغتهم للعمل في هذه المهمة وبما يساعد على القضاء على داء البياض الزغبي..



المصدر : البيان الاماراتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢/٤/١٩٩٧

٤٦ الف عسكري لتأمين الانتخابات اليمنية

الاحمر يعيد ترشيحه والاتفاق مع المؤتمر مستمر

صنعاء ـ «البيان»:

تراجع رئيس مجلس النواب اليمني عبدالله الاحمر رسميا امس عن قراره سحب ترشيحه من الانتخابات وذلك قبل فترة قصيرة من اغلاق باب الانسحاب امس.

ومع بدء العد التنازلي للانتخابات المقررة يوم ٢٧ ابريل الجاري قال نائب رئيس الاركان العقيد علي محمد صلاح لـ «البيان» ان ٤٦ الف عسكري سيقومون بتأمين هذه الانتخابات.

ففي رسالة وجهها الى اللجنة العليا للانتخابات طالب الاحمر باعادة تثبيت اسمه في قائمة المرشحين.

واوضح الاحمر في الرسالة التي حصلت «البيان» على نسخة منها ان حزب الاصلاح الذي يرأسه لم يوافق على سحب ترشيحه من الانتخابات.

وطالب الاحمر اللجنة العليا بارجاع الرسالة السابقة التي وجهها في ٨ ابريل والتي تضمنت المطالبة بالانسحاب من الترشيح معتبرا اياها في حكم الملغية.

واكد انه سوف يتوجه الى دائرته الانتخابية ٢٢٧ في محافظة صنعاء.

وكان الاحمر ابلغ اللجنة العليا للانتخابات في ٨ ابريل الجاري سحب ترشيحه معللا ذلك بوجود مخالفات وخروقات ارتكبتها اللجان الانتخابية في بعض المحافظات اليمنية الامر الذي ادى الى نشوب ازمة مع شريكه المؤتمر الشعبي العام.

وهدد الاصلاح حينها بمقاطعة الانتخابات وتقدم بـ ١٧ نقطة الى المؤتمر لتنفيذها يتعلق معظمها بالترتيبات الجارية للانتخابات وعقب هذه التوترات عقدت قيادتا التنظيمين اجتماعات مكثفة توصلتا بعدها الى نتائج افضت الى التأكيد على مسألة التنسيق بين الحزبين في الدوائر الانتخابية المتفق عليها «٩٠ دائرة» واتفق الطرفان ايضا على التزام كل طرف بسحب مرشحيه المستقلين من الدوائر المغلقة المتفق عليها حتى تمضي العملية الانتخابية بهدوء وبدون توترات ومشاكل واحتكاكات.

لكن تحسن العلاقات بين الحزبين لم يمنع حدوث احتكاكات جديدة بينهما حيث قدم حزب الاصلاح شكوى الى اللجنة العليا للانتخابات واللجنة الامنية التابعة لها اتهمت فيها مجموعة من العسكريين بالهجوم على اشخاص ينتمون الى الحزب واقتحموا منازلهم واعتبر الحزب هذه التصرفات اشارة واضحة لاستخدام السلطة العسكرية في الانتخابات البرلمانية.

في هذا السياق اعلن سعيد الحكيمي عضو اللجنة العليا للانتخابات رئيس قطاع الاعلام والعلاقات العامة في اللجنة انتهاء المهلة المحددة للمرشحين الراغبين في الانسحاب من الترشيح لعضوية مجلس النواب قائلا ان اللجنة لن تقبل بعد الان اي طلبات بهذا الخصوص وذلك حتى يتسنى للجان الفنية القيام باعداد البطاقة الانتخابية متضمنة رموزا لمرشحين غير المنسحبين.

ونوه الحكيمي في تصريح صحفي الى ان اجمالي عدد المنسحبين من الترشيح بلغ حتى يوم امس الاول ٣٣٠ مرشحا من مختلف الدوائر الانتخابية.

وقال ان اجمالي عدد البطاقات الانتخابية الدائمة التي تم توزيعها على الناخبين ذكورا او اناثا خلال المرحلة الثانية من الانتخابات بلغت مليونا واربعمائة وثمانين الفا وسبعمائة وسبعا وخمسين بطاقة وذلك بالاضافة الى اجمالي عدد البطاقات التي تم توزيعها على الناخبين والناخبات خلال المرحلة الاولى والبالغ عددها مليونا ومائتين واثني عشر الف بطاقة.

من جانبه قال العقيد علي محمد صلاح نائب رئيس الاركان اليمني رئيس اللجنة الامنية في اللجنة العليا للانتخابات لـ «البيان» ان اللجنة الامنية العليا في اللجنة العليا للانتخابات انتهت من وضع الخطة الامنية ليوم الاقتراع وكذلك تهيئة غرفة العمليات الرئيسية والفرعية للعمل في ارسال واستقبال الفعاليات الانتخابية والامنية من المحافظات الى اللجنة العليا للانتخابات.

واشار علي صالح الى ان اللجنة تسعى الى توفير اجواء طبيعية للعملية الانتخابية وبما يكفل لجميع الاحزاب المشاركة في الانتخابات ممارسة حقوقها وصولا الى الاسهام في ترسيخ التجربة الديمقراطية.

وحول حجم القوة المشاركة قال العقيد علي صلاح بان هناك اكثر من ٤٦ الف ضابط وصف وجندي موزعين بين مؤسستي الدفاع والامن سيتحملون مسؤولية تنفيذ الخطة الامنية، كما ان هناك قوى احتياطية ستوضع تحت امرة اللجنة الامنية واللجان الاشرافية في المحافظات حال الطلب.

الداخلية اليمنية تنفي اعتقال عناصر حزبية في عدن

□ صنعاء – «الحياة»:

■ اعرب مصدر في وزارة الداخلية اليمنية عن اسفه لأن «بعض وسائل الاعلام دابت في اليومين الاخيرين على تكرار نشر انباء مزعومة عن اعتقالات حدثت لبعض العناصر من حزب رابطة ابناء اليمن (راي) في محافظة عدن». وتود وزارة الداخلية ان توضح التالي:

«ان المدعو محمد عثمان سلمان ضبط في ١٧ نيسان (ابريل) وهو يقوم بتوزيع منشورات معادية طبعت في الخارج، تحرض على اعمال الفوضى والعنف والشغب واثارة الكراهية والفتن بين ابناء الشعب، بالاضافة الى الدعوة لمقاطعة الانتخابات (النيابية) بطرق غير قانونية. وعند استجوابه اعترف بانه تسلم تلك المنشورات من شخص يدعى منصر السيد الكازمي، وافاد في التحقيقات ان كميات كبيرة من تلك المنشورات وبعض الأدوات الخاصة باثارة الشغب توجد في احد الاوكار في منطقة المعلا. وبعد اخذ الاذن من النيابة تم تفتيش الوكر ووجدت فيه تلك المنشورات والأدوات.

وكشفت التحقيقات انه تم الحصول على تلك المطبوعات من جهات خارجية لاستخدامها في الترويج للمقاطعة والتحريض على اثارة الشغب واعمال العنف اثناء الانتخابات».

وذكر المصدر ان محمد عثمان سلمان احيل والمضبوطات على النيابة. ونفى نفياً قاطعاً ان يكون تم اعتقال «اي شخص سواء من حزب رابطة ابناء اليمن او غيره»، وقال ان «ما روج له بعض عناصر المعارضة في هذا الشان انباء كاذبة ومختلقة تندرج في اطار الحملة الدعائية المضللة».



برنامج تفصيلى شامل يعالج مختلف القضايا المحلية والعربية

الناصرى اليمنى يخوض الانتخابات النيابية

يخوض التنظيم الوحدوى الشعبى الناصرى الانتخابات النيابية فى اليمن فى ٨٦ دائرة تتوزع على أغلب محافظات الجمهورية تحت شعار «النضال لمقاومة الفساد وبناء الدولة اليمنية الحديثة».

وينافس التنظيم فى خمس دوائر بأمانة العاصمة وأربع دوائر بمحافظة عدن و ٢٣ فى محافظة تعز وثلاث دوائر فى لحج و ١٤ دائرة فى إب وأربع دوائر فى أبين ودائرتين فى كل من البيضاء والمحويت ودائرة واحدة فى كل من شبوة وحضرموت والجوف وست دوائر فى كل من الحديدة وزمار وصنعاء وحجة.

ورشح التنظيم سبعة من أعضاء أمانته العامة هم الأخوة عبد الله محمد صالح المقطرى الأمين العام المساعد وسلطان حزام العتوانى وعبد الله العليبى وعلى سيف حسن

وكان التنظيم الشعبى قد تظاهر يوم السبت الماضى احتجاجا على أجواء القهر والتعسف والإغراءات التى تمارسها الأجهزة التنفيذية.

يخوض التنظيم الوحدوى الشعبى الناصرى اليمنى الانتخابات اليمنية، وقد وضع برنامجا انتخابيا شاملا يتضمن رؤية التنظيم المختلفة للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وجاء فى مقدمة البيان أن التنظيم الوحدوى الشعبى الناصرى الذى بدأ نضاله فى مطلع الستينيات من هذا القرن هو تنظيم، وطنى الحركة، قومى المنطلق وحدوى الاتجاه، إسلامى العقيدة، ورافد من حركة الثورة العربية، ينتمى فكريا إلى الناصرية باعتبارها نظرية الثورة العربية والإطار السياسى للمشروع الحضارى العربى الاسلامى الذى تبلور كنتاج للنضال العربى والتجربة الثورية التقدمية للأمة العربية تحت قيادة الزعيم الخالد جمال عبد الناصر

وهو يناضل من أجل بناء الدولة اليمنية الحديثة، الإنسانية الآفاق، دولة المؤسسات والنظام والقانون، التى تجسد بالقول والعمل توجهها القومى الوحدوى، تتفاعل مع امتها العربية وتشارك فى الانتصار لقضاياها العادلة وتؤكد التكافؤ والعدل فى كل علاقاتها الدولية. وانطلاقا مما تقدم وما تضمنه برنامجه السياسى فان التنظيم الوحدوى الشعبى الناصرى باعتباره طرفا فاعلا فى المنظومة السياسية اليمنية، ومعبرا امينا عن مصالح وآمال وطموحات مختلف القوى الاجتماعية بامتداد الوطن كله ويسره ان يتقدم إلى جماهير الشعب اليمنى الكريم ببرنامجه الانتخابى للانتخابات النيابية لعام ١٩٩٧، والذى يتضمن اهم القضايا الاساسية المتعلقة بحياة المواطنين والتى سيناضل التنظيم خلال السنوات الأربع القادمة من اجلها من خلال ممثليه فى مجلس النواب وعلى المستوى الوطنى العام تتلخص بالآتى:

اولا: المبادئ العامة وقد نص البرنامج على:

التجسيد الفعلى، قولا وعملا، لقيم الدين الإسلامى الحنيف ومقاصد الشريعة الإسلامية الغراء، والدفاع عن الوحدة اليمنية، على طريق الوحدة العربية الشاملة، والحفاظ على سيادة الوطن وحماية اراضيه، والنضال من أجل تحقيق السلام والتوازن الاجتماعى والوفاق الوطنى لحماية وتعزيز الوحدة الوطنية باعتبارها اساس بناء المجتمع اليمنى المستقر ودرعه المنيع ومصدر قوته، وحماية الحريات وصيانة حقوق الإنسان، والعمل على إقامة الديمقراطية السليمة والمجتمع المدنى وفرض سيادة القانون، وضمان حرية الرأى والتفكير وحرية الصحافة، وتحقيق العدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص، والعمل على تطوير التشريعات الانتخابية بما يحقق الإندماج الاجتماعى والمشاركة الفعالة والواسعة لأكبر عدد من فئات المجتمع اليمنى، والمطالبة بتطوير القوات المسلحة وتحديد دورها فى الدفاع عن الوطن وحماية أراضيه واستقلاله، والعمل على تفعيل دور المعارضة الوطنية باعتبارها جزءا من النظام السياسى وتفعيل الدور الرقابى لمجلس النواب والتصدى للفساد وتوجيه موارد البلاد لصالح المجتمع والتنمية.

وبالنسبة للحاجات الاساسية. العمل على توفير الغذاء والأمان والمياه والكهرباء والطفولة والرعاية الصحية والتعليم والضمان الاجتماعى ووضع لكل بند منه رؤية تفصيلية.

كما تضمن البرنامج رؤية للعمل والتنمية والاستثمار والإدارة والحكم المحلى الشباب ودعم المرأة للحصول على حقوقها.

وبالنسبة للسياسة الخارجية رأى البرنامج الانتخابى للتنظيم الوحدوى الشعبى الناصرى اليمنى. العمل على تعزيز وتطوير علاقات التعاون والتكامل مع الدول العربية بشكل عام ودول الجوار بشكل خاص، وإزالة المعوقات والعراقيل التى تحد من تنامى العمل المشترك فى مختلف المجالات، الوقوف الدائم مع الشعب الفلسطينى، والالتزام بدعم ومساندة نضاله من اجل إقامة الدولة العربية الفلسطينية على أرضها، وتحرير كل



المصدر : الكفاح العربي / اللبنانية

التاريخ : ٢ ابريل ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن: «التجمع» يتهم عسكريين

اتهم حزب التجمع اليمني للاصلاح «مجموعة من العسكريين» بالهجوم على اشخاص ينتمون الى الحزب واقتحام منازلهم.

واعتبر الحزب في شكوى قدمها الى اللجنة العليا للانتخابات ذلك «اشارة واضحة الى استخدام السلطة العسكرية في الانتخابات البرلمانية» المقبلة في اليمن.

على صعيد آخر، نفت مصادر في وزارة الداخليه اليمنية قيام الاجهزة الامنية باعتقال بعض الاشخاص المنتمين الى حزب رابطة أبناء اليمن (رأي) الذي قرر مقاطعة الانتخابات.

(أ.ش.أ)

الأراضي العربية المغتصبة، ورفض كافة مشاريع الاستسلام والتطبيع، وتعزيز العلاقات والتعاون مع الدول والشعوب الإسلامية ومناصرة قضاياهم العادلة، والالتزام المسئول بمتطلبات العلاقات الدولية والمصالح المشروعة والعمل على تنمية التعاون الدولي على أسس متكافئة واحترام متبادل. ■



المصدر : الوسط اللبنانية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٩٧

اليمن بعد الاستحقاق البرلماني: حكومة شباب وتكنوقراط برئاسة جنوبي

صنعاء – من فيصل جلول

في القاعة الملاصقة لمطعم «غولدن بيكوك» في فندق «تاج سبأ» الواقع في وسط العاصمة صنعاء، توزعت ثلاث حلقات في الزوايا. في الحلقة الاولى ثلاثة من اليابان او من جنوب شرقي آسيا، حيث تبدو ملامح الناس وأمزجتهم متشابهة، احدهم يتحدث بلغته الاصلية عبر هاتف خليوي، وما ان انتهى حتى استأنف حديثه بالانكليزيه مع رجل اعمال يمني يتمطق بالجنبية وينتعل «شاروخا»، ثم فتح حقيبة «سمسونايت» وأخرج منها اوراقاً عرضها على الآسيويين الثلاثة، ودار حوار دام ساعة قبل ان يغادر اليمني القاعة مبتسماً مما يوحي بانه انجز لتوه صفقة معينة.

وفي زاوية اخرى كان رجل اعمال لبناني يعرض على يمنيين باللباس المحلي، «كاتالوغاً» ويعلّق على صوره مبرزاً محاسنها وافضليتها على غيرها، ويخوض في شرح يهدف الى اقناع شركائه بأن النماذج المعروضة هي الافضل جودة وسعراً وتسهيلاً بالدفع، ويستخدم الطرفان لغة عربية توسطية. وبعد حين تم التوافق على عقد جلسة اخرى.

وفي زاوية ثالثة كان رجل اعمال اوروبي يتحاور بواسطة مترجم يمني مع ما بدا انه رجل اعمال محلي ضاق ذرعاً بالتفاوض غير المباشر عندما طلب من المترجم ان يؤكد لمحاوره « .. قل له هذا ما يمشيش في اليمن هو جاهل بما عندنا» وانتهى التفاوض من دون اللجوء الى المحافظ الجلدية ومن دون توقيع.

وفي بهو الفندق يختلط سيّاح اجانب جاءت بهم لتوها احدى الطائرات اليمنية من مدريد، بيمنيين «مبنطلين» وآخرين يستشف من ملامحهم انهم جاؤوا لغرض ما من المحافظات الشرقية وانهم يقيمون في الفندق في انتظار البحث في شؤون معينة وبين الجميع يتجول خدمٌ هنود يتكلمون الانكليزيه في مخاطبة الزبائن والهندية لتمرير ملاحظاتهم الخاصة

وليل الفندق مثير للدهشة حيث حفلات الاستقبال والمناسبات التي تضم العالم الديبلوماسي في صنعاء، ففي «الغولدن بيكوك» نفسه استمتع ساهرون من جنسيات مختلفة بوجبات فرنسيه صممها طبّاخون جاؤوا خصيصاً من باريس لاحياء اسبوع فرنسي فكان بوسع الجميع التلذذ بأنواع السلطة الفرنسية الفاخرة. وبدا ان الساهرين اعتبروا المناسبة فريدة خصوصاً ان من الصعب توقع عشاء ساهر في المدينة على انغام «اديث بياف» و«ايف مونتان» و«رينا ميتسوكو» و«بربارة» وغيرها.

ويبدو ان ليل «تاج سبأ» لا يختلف كثيراً عن ليل «الشيراتون» الواقع في ركن هادئ على احدى تلال صنعاء الغربية، فهنا ايضاً تكرر المشاهد نفسها وسط ديكور جديد وتحسينات مستمرة

ما ان يخرج الزائر من عالم الفنادق الفخمة في العاصمة حتى يبدأ الاحتكاك بعالم يمني محلي متزايد الانفتاح على عالم الفنادق والراهن ان هذا الانفتاح سيضع حداً للتفاوت الكبير بين العالمين فيأتي الوقت الذي يشهد تداخلهما، كما حصل في بلدان كثيرة عرفت نمواً متسارعاً بفضل النفط والسياحة والانخراط بعمق في السوق الرأسمالية

وصنعاء التي تعيش صدمات التحديث المتعددة، تتكيّف تدريجاً مع اقتصاد السوق. وآخر خطط التكيف، وضعتها حكومة الرئيس عبدالعزيز عبدالغني التي اعتمدت مشاريع اصلاحية تمت خلال مرحلتين ومن المنتظر ان تستكمل بمرحلة ثالثة بعد الانتخابات البرلمانية، وان تُشرف على تنفيذ هذه المرحلة حكومة جديدة مختلفة في تكوينها عن الحكومات السابقة التي عرفتها البلاد.

وتفيد مصادر رفيعة المستوى استمعت اليها «الوسط» في صنعاء ان تشكيل حكومة ما بعد الانتخابات سيتضمن غلبة كبيرة لعنصر الشباب والخبراء والتكنوقراط وسيكون الهمّ الطاغي على هذه الحكومة حلّ المشاكل المزمنة والمستجدة



ومعالجة الآثار التي يمكن ان تنجم عن الاصلاحات الاقتصادية

الرئيس ومشاعر الناس

وفي هذا المجال، اكد الرئيس علي عبدالله صالح لـ «الوسط» في لقاء حضره نائبه عبدربه منصور هادي ومستشاره الصحافي عبده بورجي ومساعده علي الشاطر، «ان السياسة التي سنتبعها بعد الانتخابات ستكون منطلقة من مشاعر الناس ومبنيه على تطلعاتهم وحاجاتهم، مع علمنا التام بان الغضب المنتشر لدى بعضهم ليس كله مبرراً. صحيح انه موجود وناتج من الاوضاع الاقتصادية لكنه ليس كله مبرراً وبعضه

تفتعله قوى معينة لاهداف سياسية ومن اجل التهويل على الحكم». واضاف: «نحن نعرف ذلك وهو لا يهمنا فنحن نهتم اولاً واخيراً بغضب الناس العفوي الناتج من اوضاع حقيقية وغير مضخمة. وفي كل الحالات سنبني سياستنا على ضوء ما نتلمسه في الواقع من حاجات حقيقية وبعد مشاورات والاستماع على مختلف الآراء ووجهات النظر»

وعن الشخص المناسب لتولي هذه المهمة تفيد مصادر قريبة من مراكز القرار ان رئيس الوزراء المقبل سيختار من بين الشخصيات التالية. علوي صالح السلامي وزير المال السابق ومحافظ البنك المركزي اليمني والسيد فرج بن غانم الذي تردد في تولي هذا المنصب في السابق والسيد عبدالقادر باجمال والسيد فيصل بن شملان الذي عيّن وزيراً في اول حكومة استقلالية في جنوب اليمن عام ١٩٦٧.

واذا كان بعضهم يرجح السلامي لانه الاكثر خبرة في المجال الاقتصادي، فان آخرين يتوقعون لرئاسة الحكومة فيصل بن شملان وعبدالقادر باجمال في الدرجة الاولى، وربما خرج بن غانم لأن حكومة ما بعد الانتخابات لن تكون فقط تكنوقراطية وانما ايضا حكومة تطبيق قرارات واجراءات لامركزية شان قانون المجالس المحلية الذي اقرته وزارة عبدالعزيز عبدالغني وينتظر ان

يصادق عليه البرلمان المقبل. وهذا القانون يساعد كثيراً في حلّ عدد من المشاكل المطروحة في المحافظات الشرقية والجنوبية.

اليسار والمرأة

ولم يستبعد الرئيس اليمني اياً من التشكيلات السياسية من الحكومة المقبلة بما في ذلك اليسار. وقال: «لا مانع من تمثيل اليسار في الحكومة المقبلة لكن الأمر مرهون باليساريين انفسهم وبمدى اعتدال برامجهم الانتخابية

وبمقدار حجمهم في البرلمان» ولم يستبعد ايضاً تعيين امرأة في الحكومة «فالمرأة عندنا، تشارك في كل المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والمرأة التي تعنونها في كلامكم يمكن ان تصل الى مرتبة اعلى لكن ذلك يعتمد على مدى نجاحها في مسؤولياتها المهم انها موجودة ومفيدة في مركزها وفي نظري ان العمل التنفيذي اهم من تولي حقيبة سياسية قابلة للتغيير في اي وقت».

ولعل احداث تغييرات جوهرية في تركيب حكومة ما بعد الانتخابات لجهة تكثيف حضور التكنوقراط وعنصر الشباب فيها ليس معزولا عن الاجراءات التي اتخذت في الفترة السابقة خصوصاً في الجهاز الديبلوماسي اذ وفر وزير

الخارجية الدكتور عبدالكريم الارياني للديبلوماسيين الشباب فرصاً كبيرة في عدد من السفارات المهمة. وكذا الامر بالنسبة الى النساء حيث عيّنت الدكتورة فتحية بهران وكيلة للهيئة العامة للرواتب والضمان الاجتماعي، وتحتل السيدة اسماء الباشا منصباً ادارياً رفيعاً، والسيدة أمة العليم السوسوة وكيلة لوزارة الاعلام. مما يعني ان تشكيل الحكومة الجديدة سيواكب هذا النوع من الاجراءات. اما رئيس الحكومة الحالية الدكتور عبدالعزيز عبدالغني، فيرجح بعض المصادر ان يعيّن سفيراً في واشنطن.

شباب وتكنوقراط

خلاصة القول ان الحكومة اليمنية لما بعد الانتخابات سيغلب عليها عنصر الشباب والتكنوقراط من دون ان يغيب عنها اقطاب كبار شان الدكتور عبدالكريم الارياني ووزراء معروفين بكفاءة مهنية شان احمد الانسي وزير الاتصالات الحالي.

ولعل احداث تغييرات جوهرية في الحكومة يتناسب ليس مع السياسة الاصلاحية التي يعتمدها الرئيس اليمني فقط وانما مع الخريطة المرتقبة للبرلمان اليمني المقبل ايضاً اذ يؤكد

الرئيس علي صالح: «انا متفائل بان مجلس النواب المقبل سيكون ممتازاً وسيضم عدداً من النواب الذين تمثلوا في البرلمان السابق، وهذا شيء طيب لأن العائدين اكتسبوا خبرة وسيكون وجودهم مفيداً في البرلمان الجديد».

ويلاحظ الرئيس اليمني، «ان اعلى نسبة بين المرشحين هي للطبقة المتعلمه حيث يكثر عدد الدكاترة والمهندسين والاطباء فضلاً عن الكفاءات والشخصيات ذات المكانه الاجتماعية المرموقة. وهذه ظاهرة ايجابية اتوقع ان تكبر في البرلمانات القادمة».



ويرى خبراء في الشؤون الانتخابية اليمنية ان الخريطة السياسية للبرلمان المقبل (٣٠١ نائب) ستكون مشكلة من الكتل السياسية والاحجام الآتية. الغالبية للمؤتمر الشعبي العام (١٦٠ نائباً كحد ادنى و١٨٠ كحد اقصى)، التجمع اليمني للاصلاح (٥٥ نائباً كحد ادنى و٩٠ نائباً كحد اقصى)، اليسار بمختلف تياراته (٢٠ نائبا كحد ادنى و٢٥ نائبا كحد اقصى) وما بقي من مقاعد سيوزع على المستقلين سواء الذين يصنفون فعلاً وقولا في هذه الخانة او الذين يمكن اعتبارهم تجاوزا مستقلين بسبب انتمائهم الى احزاب، وترشحهم بمعزل عنها. ويرى هؤلاء ان الفارق الكبير بين التقديرات ناجم اصلاً عن كثرة المرشحين «المستقلين» شكلاً ومن كل التيارات.

والراجح ان الحكومة الاصلاحية المقبلة ستتولى ليس مواصلة البرنامج الاقتصادي لحكومة عبدالغني فقط وانما التصدي لمشاكل مزمنه لم يعد من السهل التغاضي عنها او تاجيل مواجهتها، ومن ضمنها قضية حمل السلاح، خصوصاً في المدن. ويشرح الرئيس اليمني السياسة التي ستتبع في هذا المجال، «سنعمل منذ الآن على تقنين حمل السلاح تدريجياً وسنواصل هذا العمل بعد الانتخابات للحد من حمل السلاح في بلادنا وبالذات في المدن الرئيسية»

يذكر هنا ان مجزرة صنعاء الاخيرة خلفت آثاراً سلبية كبيرة في الشارع وصبّت الماء في طاحونة اولئك الذين ما برحوا يطالبون بتجريد المدن من الاسلحة وبالتطبيق الصارم لقانون حمل السلاح ونقله، ولسان حالهم يقول ان كل تحديث في اليمن سيكون مهدداً بالخطر ما لم ينزع السلاح من ايدي العامة وما لم تحتكر الدولة وحدها حمل السلاح.

تدني الرواتب

اما القضية الرئيسية الثانية التي ستتصدى لها الحكومة المقبلة فهي متصلة بالاعباء التي تتحملها الطبقة الوسطى من جراء الاصلاحات الاقتصادية والبطالة وارتفاع الاسعار، فضلاً عن اعادة النظر في سلم الرواتب التي تتدنى احياناً بطريقة مخيفة. وهنا تكثر الامثلة وتتنوع. واكد طيار يمني لـ «الوسط» ان راتبه يبلغ ٦٠٠ دولار اميركي بعد مضي ٢٢ سنة على وجوده في الخدمة، في حين يقول طيار مدني مساعد ان راتبه لا يتعدى ٣٠٠ دولار

ويروي الاول ان راتبه لا يسمح له بشراء سيارة وانه ورث من ابيه سيارة مرسيدس مستعملة يعود تاريخ صنعها الى العام ١٩٦٨

ولعل تدني الرواتب يحرم الدولة اليمنية من طيارين تحملت نفقات تاهيلهم، ويحرمها من الطيارين المجربين الذين سرعان ما ستجذبهم الرواتب المرتفعة (٥ آلاف دولار للاول و٢ آلاف دولار للثاني) في الدول العربية خصوصاً الخليجية.

وتنطبق حالة الطيارين على الاساتذة الجامعيين والكادرات العليا والمتوسطة في الدولة، فضلاً عن الاطباء والمهندسين وغيرهم

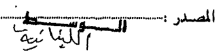
ولعل تحسين حالة افراد هذه الطبقة يمكن ان يعتبر مسالة مصيرية بالنسبة الى التنمية في البلاد، ذلك ان قياس نمو البلدان في هذا العصر ينطلق اولا من حالة الطبقة الوسطى ومدى تقدمها ونموها. اما الطبقة الفقيرة فلا تنفصل عن الطبقة الوسطى وهي الاقرب اليها مما يجعل اصلاح حال هاتين الطبقتين امراً ضرورياً لمستقبل اليمن، ويدرك الرئيس علي عبدالله صالح خطورة هذه المسالة عندما يؤكد أنها ستكون في طليعة مهمات الحكومة المقبلة. وهو يشدد على ذلك بقوله، «نحن نهتم فعلا بكل فئات المجتمع ومن ضمنها الطبقة الوسطى والفقيرة، وهذه مسؤوليتنا، لكننا سنهتم خصوصاً في المرحلة المقبلة بهذه الطبقة وسنعطيها الاولوية في كل برامجنا وخططنا التنموية».

الاجانب والخطف

ومن بين المشاكل الاخرى التي ستوليها الحكومة المقبلة عناية خاصة نذكر قضية الاجانب الذين يخطفون في اليمن بين حين وآخر. وعن هذه القضية يقول الرئيس صالح، «يخطف الاجانب في بلادنا لأهداف غريبة، وللأسف بدعم من الخارج. واعتقد بأن الذين يقفون وراء هذه العمليات يريدون دفع الدولة اليمنية الى الصدام مع بعض القبائل والصدام يؤدي الى التمرد وعليه تنشغل الدولة بمشاكل وصراعات في الداخل تشغلها عن الاهتمام بالقضايا الاساسية في البلاد. نحن نتعامل مع هذه الظاهرة وسنتعامل معها بحذر وبحرص على الا يصاب الاجنبي المخطوف باي ضرر والا تصاب المنطقة المعنية بالخطف بالضرر ايضاً».

واضاف، «عموماً تتم عمليات الخطف في منطقة واحدة وعلى يد قبيلة واحدة، وحادث حضرموت الاخير معزول ومنفرد ونفذته جماعة منعزلة في الصحراء. ويهمني ان الفت نظرك الى ان المخطوفين عددهم محدود وهم يعاملون وفق التقاليد العربية ويؤتى لهم بهواتف للاتصال وبالطعام الفاخر ويكرّمون ويزورون مع خاطفيهم المناطق الأثرية ولا يُهانون، الى حد ان الشائعات انتشرت ان بعض السياح بات يرشح نفسه للخطف كي يستفيد من هذه المعاملة المميزة ونحن نقول مع المثل الشهير ربّ ضارة نافعة.



المصدر : الوسط اللبنانية


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨ ابريل ١٩٩٧

ذلك ان عمليات الخطف جاءت لنا براي عام دولي متعاطف معنا ضد هذه العمليات وضد من يقفون وراءها» وتجدر الاشارة هنا الى ان عمليات الخطف المعروفة وقعت في مارب والجوف وشبوة فضلا عن حادث حضرموت الوحيد.

ثوابت ... خارجياً

اما على الصعيد الخارجي فلن تطرا تعديلات جوهرية على سياسة اليمن الخارجية بعد الانتخابات حيث يؤكد الرئيس علي عبدالله صالح «بعض الثوابت في سياستنا الخارجية لن يتغير، فنحن لا نغيّر ثوابتنا في ضوء حدث محلي كالانتخابات لكن هذه السياسة مرهونة ايضاً بالمتغيرات التي يمكن ان تطرا وبنظرتنا المستقبلية وبالمعطيات الجديدة التي تتوافر لنا».

وهل يشمل ذلك قضية الحدود مع المملكة العربية السعودية؟ أجاب الرئيس اليمني: «سنواصل حل مشكلة الحدود بالوسائل المعروفة والمتفق عليها بين الطرفين وسيعقد اجتماع لهذه الغاية بعد عيد الاضحى المبارك بين الدكتور عبدالكريم الارياني والأمير نايف بن عبدالعزيز».

وهل يتخوف اليمن من استفزاز اريتري خلال الانتخابات النيابية؟ اجاب: «لا اظن ان اريتريا ستتدخل للتأثير في مجرى العملية الانتخابية. على كل حال هم يغوصون الآن في مشاكلهم مع السودان ولا اعتقد بأن ما حدث من قبلهم معنا يمكن ان يتكرر».

وطاول الحديث مع الرئيس اليمني شؤونا اخرى كثيرة من بينها قضية اعادة الاعتبار الى شخصيات يمنية راحلة في المحافظات الشرقية والجنوبية، فاكد انه اعيد الاعتبار الى معظم الشخصيات، وعندما ذكرنا اسم محمد صالح مطيع وزير الخارجية الجنوبي السابق وعلي شائع هادي الذي قتل اثناء احداث كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ طلب الرئيس من نائبه عبدربه منصور هادي ادراج الاسمين في لائحة الذين سيكرمون في العيد الوطني بعد الانتخابات

المقاطعون والاشتراكيون

واذا كانت المؤشرات السابقة مفيدة في قراءة السياستين الداخلية والخارجية اليمنية بعد الانتخابات فان هذه القراءة تظل ناقصة من دون الوقوف عند مؤشرات اخرى متصلة بحالة المقاطعين للانتخابات وبتصورهم للمرحلة التالية ودورهم فيها، ويقف في طليعة هؤلاء الحزب الاشتراكي اليمني.

في مقيل صنعاني ضم بعض المقاطعين، وفي لقاءات اخرى متفرقة مع مقاطعين اشتراكيين ومؤيدين للمشاركة في العملية الانتخابية، يتبين ان الحزب الاشتراكي لم يحدد بعد عناصر السياسة التي سينتهجها في المرحلة التالية للانتخابات، وان هذه السياسة مرهونة بما ستتمخض عنه عمليات الاقتراع وذلك على رغم اصرار الحزب على اعتبارها «انتخابات مزورة» سلفاً.

ويسود اعتقاد هنا بان المقاطعين يتهيأون لاستخدام التجاوزات، اذا كانت نافرة وكبيرة الحجم، للاشارة الى جدوى قرارهم المقاطع وبالتالي الطعن بنزاهة الاقتراع، وتدعيم موقعهم بمواجهة الاشتراكيين الذين دافعوا عن قرار المشاركة ورشح بعضهم كمستقل خصوصاً في المناطق الشمالية.

ويراهن المقاطعون على انبثاق نسبة كبيرة من الممتنعين عن التصويت، خصوصاً في المحافظات الشرقية والجنوبية، كي تستخدم هذه النسبة حجة لمواصلة طرح مطالبهم التي ما برحوا يطرحونها منذ العام ١٩٩٤ وتتحدث عن المصالحة الوطنية واعادة الاموال والمقرات وتطبيع الحياة السياسية والافراج عن الملاحقين...

لكن هذه الرهانات ستكون محدودة جداً وربما انقلبت بصورة سلبية على اصحابها اذا سارت العملية الانتخابية سيراً طبيعياً كما تتوقع مصادر السلطة، وفي هذه الحالة سترتفع اسهم المشاركين الذين ينتظر ان يصل بعضهم الى المجلس النيابي.

بالانتظار يبدو ان مشكلة المشاركة والمقاطعة تعتمل داخل الحزب الاشتراكي حيث ترتسم ملامح ازمة داخلية تحجبها غيوم طرأت على أثر التجاذب الذي دار عشية الاقتراع بين حزبي الائتلاف والذي تم بفعل مذكرة تحذيرية من ١٧ نقطة وجهها التجمع اليمني للاصلاح الى المؤتمر الاسبوع الماضي

وروى لـ «الوسط» عضو بارز في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، يؤيد المشاركة في الاقتراع، انه توجه الى الامين العام للحزب لسؤاله عما يجب ان يفعله المؤيدون للمشاركة، فاجابه: «قدّم استقالتك». الامر الذي خلّف مرارة في نفسه، لكن هذه المرارة لم تحمله على وضع حد لحياته السياسية الحزبية الطويلة في الاشتراكي

ولا تقتصر المشاحنات بين المقاطعين والمشاركين عند الحدود الداخلية فهي تخرج احياناً الى العلن. فقد اصدر السيد محمد حيدرة

٠٤٠٠١٧



المصدر : الوسط / الليانية
التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مسدوس، وهو من المتشددين في التيار المقاطع، بياناً طالب فيه بفصل اعضاء الحزب المشاركين في الانتخابات، لكن الامين العام علي صالح عباد (مقبل) لم يتبنّ هذا الموقف والراجح انه ينتظر المزيد من التطورات لاعلان اجراءات داخلية ضد المشاركين او الامتناع عنها.

والراجح ان المشاركة والمقاطعة في الحزب الاشتراكي لا ترتسم باللونين الابيض والاسود، فالسيد محمد غالب وهو عضو في المكتب السياسي ومن بين المقاطعين يجد الأعذار لأعضاء الحزب المشاركين عندما يؤكد ان بعضهم، خصوصاً عبدالله مجيديع ويحيى منصور ابو اصبع واحمد علي السلامي ويحيى الشامي واخرين، مضطرون الى المشاركة، وانه ينبغي تفهم ظروفهم، لكنه لا يريد الحديث بالتفصيل عن هذا الامر «قبل ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل».

والراجح ان بعض اوساط المؤتمر الشعبي العام لا تريد صبّ الزيت على نار الخلافات الاشتراكية - الاشتراكية وهي ترى ان انهيار الحزب الاشتراكي لا يخدم مصالح المؤتمر لانه يحدث خللاً خطيراً في التوازن السياسي في البلاد ولذا تضغط هذه الاوساط باتجاه تلبية بعض المطالب التي يرفعها الحزب لتدعيم موقع التيار المشارك، وقد اثمرت هذه الضغوط عن اعادة «نصف المقر المركزي للحزب في صنعاء» على حدّ تعبير الامين العام، وبعض المستحقات المالية.

وتؤكد اوساط المؤتمر الشعبي العام ان فترة ما بعد الانتخابات ستشهد انفراجات كبيرة مع الحزب الاشتراكي وان هذه الانفراجات ستنتج عن اجراءات طالما تطلّع الحزب الى اتخاذها شأن الحكم المحلي وتسوية اوضاع بعض الحزبيين واعادة بعض المقرات.. الخ

باختصار شديد يمكن القول ان قضية الانتخابات البرلمانية انفجرت داخل الحزب الاشتراكي وحالت دون ان يستخدمها الحزب بفعالية ضد خصومه الامر الذي يعني ان الاشتراكي سينشغل بعد الانتخابات بالحفاظ على وحدته وهذا الانشغال سيحمله على انتهاج سياسة «لا يقتل فيها الذئب ولا يفنى الغنم».

الزوجة الثانية

اما «التجمع اليمني للاصلاح» فانه يظل بالنسبة للمؤتمر الشعبي العام كالزوجة الثانية التي تتربع على مقعد الزوجة الاولى، اذا ما اتجهت هذه الاخيرة نحو الطلاق، وتمعن في فرض شروطها على الزوج الذي يفقد صبره ويفضل استئناف حياته الزوجية التعددية كي ينجو من ديكتاتورية الزواج الأحادي.

والراجح ان الائتلافات السياسية كالزيجات تحتاج لانتظامها دائماً الى استخدام اسلحة «كالغيرة» والتلويح بـ «الخيانة» وبـ «الطلاق» و«بيت الطاعة» اذا ما عجز الطرفان عن استخدام فن المساومة والتنازلات المتبادلة

في السابع والعشرين من نيسان الجاري سيدخل اليمن مرحلة جديدة من حياته الديموقراطية وسيبدأ عهداً جديداً مع حكومة جديدة وسياسة اصلاحية جريئة تتضاءل معها تدريجاً تلك الفروقات الهائلة بين عالم الفنادق الراقية في صنعاء والعالم المحيط بها ويجمع كثيرون هنا على ان نجاح هذه السياسة يحتاج الى اكبر عدد من الزيجات ولا يستقيم مع الطلاق على الرغم من كونه «ابغض الحلال».

وفي كل الحالات يجب ان يكون الزوج عادلاً ومخلصاً لزوجاته المتعددة وان يستبعد من مشاريعه زواج المتعة ■



اقتصاد

محمد سعيد العطار وزير النفط اليمني لـ «الوسط»:

انتاجنا ٤٢٠ ألف برميل يومياً والعائدات مرهونة بتقلب الأسعار

صنعاء - عبدالوهاب المؤيد

يمثل النفط المورد الاقتصادي الأول في اليمن. ويعلق اليمنيون عليه امالهم في رفع مستوى المعيشة المنخفض حالياً بقدر ما تعول عليه الدولة في الدرجة الأولى لمواجهة اعباء البناء خصوصاً في مجال الخدمات العامة والبنى التحتية التي لا تزال الدولة تعتمد في معظمها على المساعدات والقروض.

وبعد اكتشاف الغاز (مطلع الثمانينات وحتى منتصفها) بكميات كبيرة جداً في حقول مارب، بدأ اليمنيون يراهنون على المستقبل من خلاله، وتم التوقيع اخيراً بعد مفاوضات استمرت قرابة عامين، مع شركة «توتال» الفرنسية لاستثمار الغاز في مشروع عملاق حدد مردود الدولة السنوي باكثر من ٦١٠ مليون دولار من تسويق وتصدير خمسة ملايين طن في العام، يضاف الى انتاج النفط في حقول مارب وشبوة وحضرموت، الأمر الذي يزيد من مهمات وزارة النفط والثروات المعدنية اليمنية ويفرض عليها وضع استراتيجية نفطية للمدى البعيد.

ولمعرفة ملامح هذه السياسة وحقيقة الأرقام التي تتضارب حول حجم الإنتاج من النفط والغاز في اليمن توجهت «الوسط» الى مهندس السياسة النفطية واحد ابرز الخبراء الاقتصاديين اليمنيين المشاركين في صناعة القرار، الدكتور محمد سعيد العطار نائب رئيس الوزراء وزير النفط والثروات المعدنية،

● ما هي أبرز معالم السياسة النفطية في اليمن، وما حقيقة الإنتاج من النفط وعوائده التي تتضارب حولها الأرقام؟

- السياسة النفطية جزء لا يتجزأ من السياسة العامة للبلاد، ويتضح هذا جلياً من خلال اتفاقاتنا المبرمة مع الغير سواء في الفترة السابقة او الحالية، وما تتضمنه هذ الاتفاقات من شروط ونصوص واحكام قانونية تستجيب لمصالح الدولة بدرجة رئيسية سواء في مجال الاستكشافات النفطية او في سياسة الانتاج او عقود التسويق للنفط الخام، وتعامل الطرفين المتعاقدين يتم على ضوء بنود هذه الاتفاقات، ولم يتم اي خلاف حتى الآن بهذا الخصوص. فكما تعرفون ان هناك حالياً ٢٠ شركة نفطية عالمية تعمل في البلاد، منها ٤ شركات في طور الانتاج

والشركات الأخرى ما تزال في مراحل الاستكشاف. اضافة الى ذلك تم خلال العام ١٩٩٦ ابرام اربع اتفاقات مشاركة في الانتاج مع شركات نفطية جديدة، وكذلك التوقيع حتى الآن على اربع مذكرات تفاهم مع شركات نفطية اخرى للعمل في القطاعات المفتوحة وبعض القطاعات التي تخلت عنها الشركات كلياً او جزئياً خلال السنتين السابقتين.

أرقام واقعية

وتواجد هذا العدد الكبير من الشركات النفطية العاملة في البلاد يلقي عبئاً كبيراً على اجهزة الوزارة المختصة في المراقبة والاشراف فنياً ومالياً على اعمال هذه الشركات. ومن جانبنا فقد تم تفعيل اللجان المشتركة بين الوزارة وكل شركة على حدة واعطيناها صلاحيات بحدود ما تسمح به هذه الاتفاقات، وتم استحداث وتعيين منسقين في الوزارة مع الشركات وبالذات المنتجة حالياً، الى جانب لجان التشغيل المشتركة وكل هذا في سبيل الوصول الى ما تريده الوزارة ضمن اهدافها التنموية.

اما في ما يتعلق بالشق الأخير من سؤالكم حول التضارب في كثير من الاحيان في الادلاء بالأرقام الخاصة بكميات الإنتاج والعوائد النفطية، فقد حرصنا في اكثر من مرة في تصريحاتنا بهذا الشأن ان تكون اجاباتنا صريحة ومنسجمة مع الواقع مبتعدين عن المبالغة في ذلك.

فانتاجنا حالياً يصل الى ٣٨٠ الف برميل. والعوائد النفطية تعتمد على تذبذب اسعار النفط العالمية ولكنها تحقق المورد الكبير من النقد الاجنبي، ومعدل هذا الإنتاج سيرتفع بحدود ٤٠ الف برميل يومياً خلال الربع الاخير من العام المالي نتيجة تطوير حقلي ذهب والنصرفي، (قطاع ٥) الذي تم تدشين بدء الإنتاج منه في اكتوبر (تشرين الأول) الماضي وبمعدل ١٥ الف برميل يومياً من حقل جليوة. وكذا دخول حقول انتاجية اخرى في منطقة شرق شبوة (قطاع ١٠) الى خط الانتاج.

● الاتفاق مع شركة توتال الفرنسية لاستثمار الغاز في مأرب اخذ بعداً دولياً من خلال معارضة بعض الشركات الاميركية (هنت) وما استهلكه من وقت للتفاوض وادخال تعديلات عليه. ما هي ملابسات هذه القضية؟

- بعد التقييم الأولي لاحتياطي الغاز في حوض مأرب الذي تعمل فيه شركة هنت وشركاتها بدأ التفكير في مشروع تطويره منذ وقت طويل. وفي النصف الثاني من العام ١٩٩٤ تم طرح هذا المشروع بمناقصة مفتوحة امام جميع الشركات الراغبة، وتلقت الوزارة حينها العديد من العروض التنافسية من الشركات. وبالاستعانة ببيوت الخبرة العربية والاجنبية تم تحليل وتقييم هذه العروض بما يتناسب مع مصلحة البلاد، واسفر ذلك عن نجاح عرض شركة توتال الفرنسية، وقد تمت مناقشة هذا العرض في إطار مجلس الوزراء واتخذ قرار بالموافقة عليه بعد النظر في العروض الاخرى. وخوفاً من الحكومة من انفراد شركة واحدة في هذا المشروع وما يتطلبه من امكانات استثمارية كبيرة، حرصت على ضرورة تعدد المشاركين في المشروع، وبالذات الشركات التي تقدمت بعروضها الى جانب توتال ومن ضمنها شركتا هنت واكسون الاميركيتان وشركة يوكونغ الكورية، والذين يعملون معاً كشركاء في قطاع مأرب منذ اوائل ١٩٨٢.

وبعد نجاح توتال في عرضها للمشروع مباشرة، تواصلت الجهود والمشاورات وعقدت جولات من التفاوض في الداخل والخارج نتج عنها تعديل وتحسين هذا العرض لمصلحة الحكومة مما قادنا في سبتمبر (ايلول) ١٩٩٥ الى توقيع اتفاقية تطوير الغاز مع توتال باعتبارها الشركة القائدة للمشروع. وبعد هذا الاتفاق تواصلت المشاورات والمفاوضات مع شركتي هنت واكسون والشركة الكورية يوكونغ التي حرصنا على تواجدها في المشروع، واسفرت الجهود عن توقيع الاتفاقية النهائية للمشروع في بداية شهر فبراير (شباط) بين جميع الشركاء للمشروع وهم، «شركة توتال (٣٦ في المئة)، شركة هنت (١٥,١ في المئة)، شركة اكسون في الشركة اليمنية للغاز (٢٦ في المئة).

وقد رأت الوزارة ان تتصرف بجزء من حصتها البالغة ٢٦ في المئة لبعض الشركات من بعض البلدان التي ستضمن بمشاركتها تسويق وتصريف الغاز اليمني في اسواقها.

● ما ملامح حركة التنقيب عن النفط حالياً وفي المستقبل المنظور؟

- خلال السنوات الماضية وبالذات السنوات الثلاث الاولى التي اعقبت الوحدة المباركة، كانت هناك اعمال استكشافية مكثفة تقوم بها اكثر من ١٧ شركة نفطية عالمية تعمل في ٢٧ قطاعاً مختلفاً بلغت مساحتها الاجمالية اكثر من ٢٢٠ الف كيلومتر مربع في اجزاء متعددة من الجمهورية في اليابسة والمغمورة. وقد قاد بعض هذه الأعمال الى اكتشاف حقول نفطية في بعض القطاعات، تم الاعلان عنها في حينها كان آخرها اكتشاف ثلاثة حقول نفطية في قطاع جنة وحقول اخرى في منطقة شرق شبوة الذي تعمل فيه شركة توتال.

كما اعطت هذه الاعمال ايضاً في بعض القطاعات الاخرى مؤشرات ايجابية لتواجد تجمعات هيدروكربونية فيها وذلك بناء على الاعمال الاولية في هذه القطاعات والتي ما تزال تحت التقييم حالياً وتحتاج الى اعمال استكشافية للتأكد من تجارية او عدم تجارية هذه التجمعات النفطية. وعند تنفيذ هذه الاعمال الاستكشافية في هذه القطاعات وعمل التقييم النهائي لبياناتها سنجزم بالفعل عن مخزونها الكامن ومخزوناتها القابلة للاستخراج من النفط.

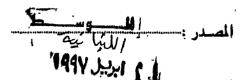
وبالفعل ان اهتمام الشركات التي تفاوضنا معها في نهاية العام ١٩٩٦ دليل على ان الامكانية متوافرة، ونحن في الوزارة متفائلون جداً من انه خلال الثلاث السنوات المقبلة ستكون هناك نتائج طيبة وستدخل قطاعات انتاجية جديدة الى خط الإنتاج الى جانب القطاعات الإنتاجية حالياً.

نادي باريس والبنك الدولي

● في العام الماضي، مثلتم اليمن في محادثات نادي باريس، التي تمت فيها الموافقة على خفض مديونية اليمن والمزيد من الدعم الاقتصادي. ما هي تفاصيل التسهيلات التي حصلتم عليها وحجم الدعم؟

- في محادثات نادي باريس حصلت اليمن على الدعم الكامل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومنظمة اليونكتاد وبناء عليه خفضت جميع الديون لجميع الدول الاعضاء في نادي باريس، حيث تم الغاء ثلثي الديون والثلث الباقي





المصدر : الوسط اللبنانية

التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سيتم تسديده خلال فترة ٢٠ - ٣٠ سنة.

ان هذا الدعم الذي حصلنا عليه لم يكن ممكناً لولا الاجراءات الحازمة التي اتخذتها الحكومة في برنامج الاصلاح الاقتصادي ونتائجه الفعلية في الواقع المعاش.

● وماذا عن تعامل اليمن مع كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في اطار التنمية. وما رأيكم في المحاذير التي يطرحها البعض حول التعامل مع هاتين المؤسستين الدوليتين؟

- تعاملاتنا مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كانت ولا تزال قوية، ويجب ان لا ننسى ان اليمن حصلت على قروض ميسرة لا تتجاوز فوائدها بين ١,٢ و٤ في المئة ولمدة طويلة تتراوح بين ٢٠ و٣٠ سنة احياناً. ونعتبر البنك الدولي شريكاً في التنمية من خلال دعمه منذ بداية برنامج التنمية في اليمن في السبعينات وحتى الآن. اما بخصوص ما يطرحه بعضهم من مزاعم



العطار: «لا نبالغ». (الوسط)

ومحاذير في تعاملنا مع البنك الدولي فليس له وجود... ونؤكد مرة اخرى ان اليمن لن تقبل إلا الشروط التي تتماشى مع ظروفها الخاصة.

● كيف تحددون ما قدمته الحكومة من خطوات واجراءات لتسهيل الاستثمارات محلياً وخارجياً؟

- خلال السنوات الست الماضية من عمر الجمهورية اليمنية، قدمت الحكومة العديد من القضايا التي ترتبط بالنشاط الإستثماري وتعمل على جذب الاستثمارات العربية والاجنبية الى اقامة المشاريع الاستثمارية المختلفة في اليمن جنباً الى جنب مع المشاريع الاستثمارية التي يقيمها المستثمرون اليمنيون المقيمون في الداخل او في الخارج. ولعل ما تجدر اليه الاشارة هنا هو قانون الاستثمار الرقم ٢٢ لسنة ١٩٩١ الذي إصدرته الحكومة والذي احتوى على مجموعة من التسهيلات والضمانات والمزايا التي لعبت دوراً لا باس به في جذب وتوظيف الاستثمارات الاجنبية في اليمن، كذلك اصدرت الحكومة سلسلة من القرارات واللوائح المطبقة لهذا القانون او التي تعالج المعوقات التي تعترض تطبيقه او تحد من اقامة المشاريع الاستثمارية في مختلف المجالات.

اضافة الى ذلك اتخذت الحكومة عدداً من الخطوات والاجراءات العملية المتصلة بحماية الإقتصاد واستقرار سعر العملة والغاء القيود او التصاريح المسبقة التي كانت تلعب دوراً سلبياً في هذا الجانب.

● لقد تعرض قانون الإستثمار لكثير من مشاريع التعديل، بما تعللون هذا؟

- تعديل قانون الاستثمار يهدف الى معالجة اوجه القصور والغموض الذي اكتنفه حيث يمكنني ايجاز اهم تلك التعديلات في النقاط الرئيسية الآتية:

١ - تعديلات للصيغ والنصوص القانونية التي قد تكون محل اختلاف في فهمها او تفسيرها واستبدالها بصيغ واضحة المعنى قاطعة الدلالة.

٢ - تعديلات بمنح الهيئة العامة للإستثمار وجهازها التنفيذي مزيداً من الصلاحيات والسلطات التي مكنتها من تبسيط الاجراءات وانجاز معاملات المستثمرين باقل وقت ممكن.

٣ - وضع حلول للصعوبات التي تواجهها المشاريع الاستثمارية والمستثمرون.

٤ - تقديم مزيد من الإعفاءات والتسهيلات التي تقدم للمشاريع الاستثمارية.

٥٠ ألف فرصة عمل

● نعود الى الاستثمار لنسأل رئيس الهيئة العامة للاستثمار: الى اي مدى وصلت حتى الآن استجابة المستثمرين للاستثمار في اليمن؟ وما هي ابرز مجالاته بعد النفط؟

- استجابة المستثمرين واضحة من خلال التراخيص التي صدرت من قبل الهيئة العامة للاستثمار، فقد بلغ عدد المشاريع المرخصة منذ تاسيس الهيئة في مارس (آذار) ١٩٩٢ حتى فبراير (شباط) الماضي ٩٨٦ مشروعاً استثمارياً في مختلف القطاعات الصناعية والسياحية والزراعية والخدمية وبتكلفة استثمارية قدرها ٢٢٥ مليار ريال يمني وتوفير اكثر من ٥٠ الف فرصة عمل (الدولار يساوي ١٢٩ ريالاً).

● وما هي في رأيكم ابرز عوائق الاستثمار في اليمن، وكيف يمكن معالجتها؟



– اليمن كغيرها من البلدان الاقل نموا ومن الطبيعي ان تبرز ما بين وقت وآخر بعض المعوقات التي تعترض مسيرة الاستثمار، لكن المهم هو ان تتم معالجة هذه المعوقات اولاً باول وازالة اسبابها بشتى الطرق والوسائل، وهذا ما تقوم به اليمن عملياً وباستمرار، ولعل مؤشرات السنتين الاخيرتين حيث شهدت اليمن استقراراً سياسياً واقتصادياً عكسته تقارير الهيئات والمنظمات الدولية كالبنك الدولي وهيئة التنمية الدولية وغيرها تدعم طرحنا هذا وتشير الى استمرارية وتصاعد الاقبال على اقامة المشاريع الاستثمارية.

● ألا ترون ان الخصخصة تدخل بشكل او بآخر في مجال الاستثمار وبالتالي كيف تعللون تعثر خطواتها؟

– لا شك ان تعثر خطوات الخصخصة يعود الى اسباب عدة اهمها مصير العمالة، لكن تمت خصخصة عدد من المنشآت الصناعية والسياحية.

● يتردد ان الخدمات العامة مطروحة للاستثمار في اطار الخصخصة مثل الكهرباء والمياه والمجاري والاتصالات وصيانة الطرقات واعمال النظافة. ما مدى صحة ذلك وكيف تتوقعون نجاحه؟

– في ما يتعلق ببرنامج الخصخصة هذا الموضوع يتم درسه مع المنظمات الدولية، وهناك مكتب فني سيقوم بهذا العمل وعلى ضوء نتائج هذه الدراسات ستتخذ الحكومة الاجراءات التنفيذية لها ■



المصدر : البيان الاماراتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٤/٢١

تتضمن زيارات وتدريبات فنية

انشطة مكثفة للمركز الوطني للوثائق

يصل اليمن خلال الشهر المقبل الدكتور سعود عبدالعزيز ربيدي مستشار الامين العام لجامعة الدول العربية رئيس الدائرة العامة لمركز التوثيق بالجامعة العربية في زيارة رسمية تستغرق عدة ايام.

وعلمت «البيان» ان هذه الزيارة تهدف إلى الاطلاع على نشاط وعمل المركز الوطني للوثائق في مجال ارشفة وجمع وحفظ المعلومات ودراسة ووضع خطة لمجالات دعم مركز التوثيق والمعلومات التابع للجامعة العربية للمركز الوطني في اليمن وبحث سبل تطوير انشطة التعاون المشتركة بين المركزين.

من ناحية اخرى وتنفيذا للاتفاقية الموقعة بين المركز الوطني للوثائق وارشيف الدولة التركية العام الماضي يصل إلى اليمن خلال شهري يونيو وسبتمبر من هذا العام إلى اليمن استاذان متخصصات في اللغة التركية لتدريس عدد من العاملين في مجال التوثيق بالمركز اللغة التركية بهدف الاستفادة من دراسة الوثائق الخاصة باليمن والمكتوبة بهذه اللغة الموجودة في الارشيف العثماني في تركيا.



صنعاء : الزنداني يهاجم تعيين امرأة وكيلة لوزارة الاعلام

□ صنعاء - «الحياة»:

■ هاجم الشيخ عبدالمجيد الزنداني رئيس مجلس شورى التجمع اليمني للاصلاح بشدة تعيين امراة وكيلة لوزارة الاعلام في اليمن، وقال ان تعيين امة العليم السوسوه وكيلة للوزارة مخالف للدستور.

واضاف في مقابلة نشرتها صحيفة «صوت الايمان» الصادرة في صنعاء: «واضح اننا بدانا نمارس عكس الدستور وبدانا نخرقه، فكيف يتم تعيين امراة في هذا المنصب»؟

وزاد: «لو ان زوجها موظف عندها فمن القائم على الثاني؟ ستكون قائمة عليه في العمل وهو قائم عليها في المنزل، وهذا لا يجوز، فالقوامة تحتاج الى قوة وتفرغ وعلم وخبرة، والله جعل المراة عاطفية لم يعطها قوة الشخصية، والعاطفة لا تصلح للقيادة».

واشار الى ان مشاركة المراة في الحياة السياسية يجب الا تشمل «تبوؤ مناصب قيادية او اناطة الولاية بها».

وتابع ان «الحمل والولادة والرضاعة امور كلها لا تجعل المراة في وضع يؤهلها لتحمل المسؤوليات القيادية»، لافتاً الى ان «الولاية العامة ليست للمراة لا في البيت ولا في الدولة، فهذه الولاية فيها صراع ومعارك سياسية ومؤامرات».

وجدد رئيس مجلس شورى التجمع اليمني للاصلاح رفضه دخول المراة اليمنية مجلس النواب الى جانب الرجال، واقترح تشكيل مجلس شورى خاص بالمراة لممارسة حقوقها من خلاله.



المصدر : البيان الاماراتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/٤/١٩٩٧

٥٠ الف حالة تستفيد من صندوق الرعاية

قروض ميسرة للجمعيات النوعية

اكد محمد عبدالله البطاني وزير التامينات والشؤون الاجتماعية والعمل ان الوزارة ومن خلال صندوق التنمية الاجتماعية ستقوم بتقديم قروض ميسرة وبدون ارباح للجمعيات النوعية المختلفة وذلك بغرض الاستثمار في مشاريع وانشطة مدرة للدخل وبما يساعد منتسبي هذه الجمعيات على تحسين مستواهم المعيشي والاقتصادي ويوفر فرص عمل لاكثر عدد ممكن من الايدي العاملة في اليمن. واشار وزير التأمينات والشؤون الاجتماعية والعمل انه سيتم خلال العام الحالي توسيع مستوى ونشاط الصندوق الذي انشىء في اليمن بالتعاون مع البنك الدولي برأسمال يصل إلى ٨٠ مليون دولار منها ٣٠ مليون مقدم كقروض ميسرة لمدة ٥٠ عاما من قبل البنك الدولي ٢٥ مليون دولار مقدمة كهبة من السوق الاوروبية و١٠ ملايين دولار مقدمة كهبة من الحكومة الهولندية و١٠ ملايين كهدية من الصندوق العربي للتنمية.

وقال البطاني انه وضمن جهود الوزارة في مكافحة الفقر وتحقيقا لاهداف شبكة الامانة العامة التي تتبناها الوزارة فإن عددا من فرق العمل الميداني تقوم حاليا بزيارات لجميع محافظات اليمن وذلك بغرض تسليم مبالغ المساعدة المقدمة من صندوق الرعاية الاجتماعية للحالات التي يتم حصرها والتي تزيد عن ٥٠ الف حالة وذلك تخفيفا من العبء والتكاليف المالية التي قد يتحملها المستحقون للمساعدة جراء انتقالهم للحصول عليها إلى مراكز المحافظات حيث تقوم هذه الفرق بتسليم المساعدة المستحقة عن ثلاثة اشهر دفعة واحدة.



قيمتها ٦,٥ مليارات ريال

مشروعات جديدة للاتصالات بالمحافظات

بلغ عدد المشاريع التي نفذتها المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية خلال العام الماضي ٩٦ في صنعاء ومحافظات الحديدة وابين وحجة وشبوة وذمار ولحج وحضرموت ٢٤ مشروعا شملت عددا كبيرا من السنترالات التي اقيمت في القرى والمديريات المنتشرة في هذه المحافظات وبلغت تكلفتها مليارا و٥١٣ مليونا.

واوضح المسؤول ان p.t.c في العاصمة صنعاء حظيت بـ ٥٠٠٠ خط في سنترال بتكلفة ١٢٥ مليون ريال و٦٦٠٠ خط لمنطقة حدة و٢٠٠٠ خط جديد لمنطقة بير عبيد و١٥٠٠ خط لمدينة سعوان بتكلفة ٣١٩ مليون ريال. اما محافظة حضرموت فقد حظيت بالف خط جديد بتكلفة ١٣٥ مليون ريال و٥٠٠ خط لسنترال القطن بتكلفة ٥٥ مليون ريال والف خط لسنترال تريم بتكلفة ٥٩مليون ريال.

وفي لحج تم تنفيذ ١٧٥٠ خطا لسنترالات رصد ولبعوس ومكيراس بتكلفة ٩٤,٢ مليون ريال.

وفي شبوة تم تنفيذ الفي خط جديد شملت سنترالات عتق ونصاب بتكلفة ١١٣,٥ مليون ريال.

وفي ابين تم تنفيذ الف خط جديد لسنترالي لودر وموديه بتكلفة ١و٧٤ مليون ريال وفي حجة تم تنفيذ ٢٥٠ خطا بتكلفة ١٨,٧٥ مليون ريال.

وفي الحديدة تم اعتماد ٢٥٠٠ خط بتكلفة ٢٣٥ مليون ريال وفي محافظة صنعاء ٢٥٠٠ خط.



الاحمر يقرر خوض الانتخابات البرلمانية

مصادر أمنية يمنية تنفي أنباء الاعتقالات .. والزنداني يقترح تشكيل مجلس شورى خاص بالمرأة

صنعاء - أ.ش.أ - أكد الشيخ عبدالله الأحمر رئيس مجلس النواب اليمني ورئيس الهيئة العليا لحزب التجمع اليمني للاصلاح انه سيرشح نفسه في الانتخابات البرلمانية التي ستجرى يوم الاحد القادم.

وقال الأحمر في رسالة بعث بها إلى رئيس اللجنة العليا للانتخابات ان حزب الاصلاح لم يوافق على عدم دخوله في هذه الانتخابات وطلب الغاء الرسالة التي سبق أن بعث بها للجنة لسحب ترشيحه

وكان حزب التجمع اليمني للاصلاح قد تقدم بشكوى إلى اللجنة العليا للانتخابات واللجنة الامنية التابعة لها أتهم فيها مجموعة من العسكريين بالهجوم على اشخاص ينتمون إلى الحزب واقتحموا منازلهم واعتبر الحزب هذه التصرفات اشارة واضحة لاستخدام السلطة العسكرية في الانتخابات البرلمانية.

على صعيد آخر نفى مصدر امني مسئول بالداخلية اليمنية قيام الأجهزة الامنية باعتقال بعض الاشخاص المنتمين إلى حزب رابطة ابناء اليمن (رأى) التي قررت مقاطعة الانتخابات وقال ان تلك الأنباء لا اساس لها من الصحة وتروج لها بعض العناصر الانفصالية

وكانت أجهزة الامن قد اعتقلت أمس أحد الاشخاص لقيامه بتوزيع منشورات تحرض على اعمال الفوضى والعنف ومقاطعة الانتخابات بطريقة غير قانونية وترتبط تلك المنشورات طبقا لتصريح مصدر أمني بجهات خارجية

ومن ناحية اخرى هاجم الشيخ عبدالمجيد الزنداني رئيس مجلس شورى التجمع اليمني للاصلاح تعيين السيدة أمة العليم السوسوة وكيلة لوزارة الإعلام وقال ان هذا القرار مخالف للدستور.

كما رفض الزنداني دخول المرأة اليمنية إلى مجلس النواب إلى جانب الرجال واقترح تشكيل مجلس شورى خاص بالمرأة لممارسة حقوقها.

يذكر أن اصوات المرأة اليمنية تمثل نحو اربعين في المائة من جملة الناخبين اليمنيين البالغ عددهم أكثر من ٢.٥ مليون ناخب



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ ٣ ابريل ١٩٩٧

الانتخابات اليمنية: إقبال في عدن على تسلم البطاقات

□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ رغم مقاطعة اربعة احزاب في المعارضة اليمنية في مقدمها الحزب الاشتراكي، الانتخابات الإشتراعية الثانية في البلاد منذ الوحدة عام ١٩٩٠، والتي ستجرى في السابع والعشرين من نيسان (ابريل)، لوحظ توافد اعداد كبيرة من المواطنين إلى الدوائر الانتخابية في محافظة عدن التي يراهن الحزب الاشتراكي على مقاطعتها الانتخابات.

واكد مصدر مسؤول في اللجنة المشرفة على الانتخابات في عدن «توافد المواطنين لاستلام بطاقاتهم الانتخابية»، مشيراً إلى أن «عددهم تجاوز العدد المسجل في الانتخابات السابقة عام ١٩٩٣ بنسبة عشرين في المئة، ما يؤكد رفض المواطنين قرار المقاطعة على رغم المحاولات المتعددة للاحزاب الاربعة (الاشتراكي، الرابطة، التجمع الوحدوي، اتحاد القوى الشعبية)، لتحريض الناس من خلال إصدار النداءات والمنشورات التي تهدف إلى اقناع الناس بان الانتخابات ستكون مزورة».



المصدر : الكفاح العربي
اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٧

اليمن: ٢٠٠ مراقب أجنبي للانتخابات وصالح حذر من استخدام العنف

حذر الرئيس اليمني علي عبد الله صالح امس من اللجوء الى العنف اثناء الانتخابات، مؤكدا انه ستجري محاسبة من يمارسون العنف أمام القانون، ودعا الاجهزة الامنية الى تحمل مسؤولياتها في منع الممارسات التي تعكر صفو الأمن.

وقال الرئيس اليمني في حديث الى صحيفة «الثورة» الحكومية «لقد سئم شعبنا العنف والصراعات التي سادت حياته في الماضي والحقت بالوطن الكثير من الخسائر التي ما كان لها ان تحدث»، مضيفا ان العنف «امر غير مقبول لم ولن نسمح بحدوثه ابدا لا في الماضي ولا الآن».

وجاءت تصريحات صالح هذه بعد وقوع حادثين في منطقة العدين في محافظة اب (١٩٠ كلم الى الجنوب من صنعاء) اسفرا عن سقوط قتيل من حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس اليمني وآخر من حزب التجمع اليمني للاصلاح بزعامة رئيس مجلس النواب اليمني الشيخ عبد الله الاحمر.

وقد اصدر كلا الحزبين اللذين يشكلان طرفي الائتلاف الحاكم بيانا اتهم فيه الاخر بارتكاب اعمال اغتيال وعنف ضد انصاره ومرشحه.

ودعا صالح الى «التنافس الشريف» في الانتخابات التشريعية المقرر اجراؤها في ٢٧ نيسان (ابريل) الحالي «بعيدا عن اي عمل من اعمال العنف او التجريح او الممارسات الخاطئة للدستور والقانون».

وأكد الرئيس اليمني «ان الاجهزة المعنية سوف تضطلع بواجباتها ومسؤولياتها للحيلولة دون ارتكاب اي مخالفة لأصول الدعاية الانتخابية» مؤكدا ان على وسائل الاعلام أن تخضع اثناء الفترة الانتخابية لإشراف اللجنة العليا للانتخابات.

وشدد على «عدم استخدام المساجد كمنابر للدعاية الحزبية او الانتخابية». مؤكدا على ضرورة التمسك بالديموقراطية.

ودعا الرئيس صالح الجميع الى «ممارسة حقوقهم الديموقراطية بمسؤولية وحشد الجهود والطاقات من اجل بناء المستقبل الافضل المزدهر للوطن في ظل مناخات التسامح والتعاون والتلاحم الوطني وبما يحقق المصالح الوطنية العليا ويكفل الانطلاق صوب تحقيق الغايات المنشودة».

في هذه الاثناء وصلت الى صنعاء ليل أمس الاول مجموعة من المراقبين الهولنديين للمشاركة في مراقبة سير الانتخابات التشريعية اليمنية.

وذكر بيان وزعته السفارة الهولندية في صنعاء ان المجموعة تضم ١١ مراقبا وانها ستنضم الى اعضاء من السفارة الهولندية في صنعاء ليصبح عدد المراقبين الهولنديين ١٧ بينهم ست نساء.

وأوضح البيان ان البعثة التي تضم اربعة اعضاء في البرلمان الهولندي وتمولها الحكومة الهولندية ستبقى في اليمن حتى الرابع من ايار (مايو) المقبل وستقوم بمتابعة الانتخابات في سبع محافظات يمنية كما ستتولى مراقبة الاستعدادات للانتخابات والحملات الانتخابية ثم مراقبة مراكز الاقتراع وفرز الاصوات واعلان النتائج.

وستعمل مجموعة المراقبين الدوليين في اطار المجموعة الدولية المشتركة للمراقبين والتي يتوقع ان يبلغ عدد اعضائها ٢٠٠ مراقب.

وتتولى سكرتارية مشتركة من الاتحاد الاوروبي ومكتب برنامج الامم المتحدة الانمائي في صنعاء والمعهد العربي الديموقراطي وهو منظمة محلية استقبال وتنسيق عمل المراقبين الدوليين.

من جهته اعلن رئيس المعهد العربي الديموقراطي فارس السنباني ان عدد المراقبين المقرر وصولهم حتى يوم ٢٣ نيسان (ابريل) الحالي وصل الى ١٠٦ مراقبين، وتوقع ان يصل العدد الاجمالي للمراقبين الى ٢٠٠ اضافة الى ١٧ الف مراقب تابعين للمعهد العربي الديموقراطي ولجنة مراقبة الانتخابات.

(أ.ف.ب- رويتر)



المصدر : الحياة اللندنية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ ابريل ١٩٩٧

اليمن: ٢٥ ألف "موظف شبح"

□ صنعاء -
من ابراهيم العشماوي:

■ قال صندوق النقد الدولي ان اصلاح نظام التوظيف والخدمة المدنية في اليمن من أولويات السياسات ويجب تنفيذه من دون تباطؤ بعد اجراء الانتخابات الاشتراعية في ٢٧ نيسان (ابريل) الجاري.

واكد الصندوق في تقرير قدمه الى السلطات اليمنية ان اصلاح الخدمة المدنية سيكون شرطاً اساسياً لدعم برنامج الحكومة للاصلاح الهيكلي متوسط المدى في ظل ترتيبات التسهيل المعزز.

واوضح التقرير ان فاتورة الاجور في اليمن تمثل ٧,٥ في المئة من اجمالي الناتج المحلي وهو معدل مرتفع جداً قياساً الى الدول النامية، وامتصت فاتورة الاجور ٣٨ في المئة من الايرادات الاجمالية عام ١٩٩٥ كما حصد الانفاق على الدعم والدفاع ٥٥ في المئة وبالتالي لم يتبق للانفاق على التنمية والاستثمار سوى نسبة ضئيلة.

واعاد صندوق النقد ارتفاع فاتورة الاجور الى التوسع الكبير في التوظيف الحكومي خلال الفترة بين ١٩٩٠ و١٩٩٥، إذ تضاعف العدد الى ٣٢٠ الف موظف اي ما يساوي ١٠ في المئة من اجمالي الذكور البالغين، فضلاً عن تضخم صفوف الخدمة المدنية بحوالى ٢٥ الف من العمال الاشباح الذين لا وجود لهم إلا في السجلات ولا يمارسون عملاً منتجاً واعداد اخرى تمارس وظائف عدة في ان واحد.

واعتبر التقرير ان الفاتورة المتزايدة للاجور ساهمت بدرجة اساسية في العجز الواضح في الموازنة العامة مما ادى الى معدلات عالية من التضخم والحق اضراراً بالغة بالنمو الاقتصادي.

واشار الى ان الصفوف المتضخمة في الخدمة المدنية ادت الى التدخل المفرط للحكومة في النشاطات الاقتصادية للقطاع الخاص، كما كان لاستخدام التوظيف كعنصر في شبكة الامان الاجتماعي آثار سلبية على العدالة الاجتماعية في الانفاق الحكومي.

واقترح التقرير استراتيجية لاصلاح الخدمة المدنية تهدف الى تحقيق وفورات معقولة في فاتورة الاجور لتخصيص المزيد من الموارد لأولويات الانفاق التنموي وبرامج شبكة الامان الاجتماعي، ويتم ذلك بازالة الوظائف غير المنتجة وتحسين هيكل الحوافز برفع الأجور الحقيقية وتحسين مستويات العمل وانظمة الترقيات والتسريح.

واقترح صندوق النقد الدولي ان يعين رئيس الجمهورية لجنة اشرافية مكونة من خمسة اعضاء يمنحها كل الصلاحيات لتنفيذ خطوات الاصلاح الوظيفي ويحدد قرار من مجلس النواب مهامها وواجباتها.

واسهب التقرير في شرح مواصفات اعضاء اللجنة ونزاهتهم وحيادهم واوصى بالتعاقد مع شركة استشارية اجنبية لديها خبرة في ادارة شؤون الموظفين. واوصى الصندوق بانشاء هيكل قومي جديد لدرجات الخدمة المدنية يتكون من ١٥ الى ٢٠ درجة يتضمن المؤهلات الكمية ومستويات التعليم والمهارات الفنية.

واقترح ان يفوض رئيس الجمهورية اللجنة الاشرافية تحقيق تخفيض اجمالي في الوظائف الحكومية بنسبة ٢٠ في المئة مع مراعاة القطاعات القومية ذات الأفضلية.

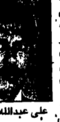


المصدر : الأحرار القاهرة

التاريخ : ٢٢ / ٤ / ١٩٩٧

بقلم رئيس التحرير

حدث فى اليمن



على عبدالله صالح

حدث فى اليمن منذ سنوات ما أثار إعجابى بصورة غير مسبوقة، حتى انه لا يزال يثير إعجابى الى الآن.. وقد نقل الينا ذلك الذى حدث فى اليمن مجموعة من الامريكيين الذين تابعوا العملية الانتخابية اليمنية ومروا بالقاهرة فى طريق عودتهم الى بلادهم.

وحرص أفراد هذه المجموعة التى تابعت الانتخابات اليمنية على لقاء عدد كبير من الصحفيين والكتاب والمهتمين بالأمور السياسية، والتحدث عن التجربة اليمنية فى إدارة العملية الانتخابية بحيدة ونزاهة بعيدة عن كل شبهة أو تزوير او تدليس. وقد جرى اللقاء فى جمعية سياسية أهلية - غير حكومية وغير حزبية - وهى جمعية النداء الجديد.

وتحدث الشهود كثيراً عن مراقبة الانتخابات اليمنية من خلال ثلاث مراحل تبدأ بالاطلاع على سير عمليات الاعداد والتحضير، ثم متابعة احداث يوم الانتخابات وبعدها تاتى المرحلة الثالثة وهى مرحلة التقييم المتكامل للاطار القانونى والادارى المتعلق بالعملية الانتخابية.

وثبت من حديث شهود العيان ان اليمن لم تاخذ بنظام الصناديق سابقة التجهيز ولا بطريقة تسويد البطاقات قبل يوم التصويت، كما أنها اعفت الأطفال الصغار الذين لم يبلغوا الحلم - وكذلك الاموات - من الادلاء باصواتهم مع الأحياء.

وتبين ان المراة اليمنية قامت بدور رئيسى فى العملية الانتخابية، وحرصت على دفع الرجال والمشاركة معهم فى اختيار ممثلين شرعيين عن شعب اليمن دون قبول وصاية من احد. وقد توافرت مساحات متساوية للمرشحين تمكنهم من عرض برامجهم فى وسائل الاعلام بكل حرية.

ورغم ذلك وجدنا بعض الاحزاب تعترض، ومنها من يصر على النظر للامر من خلال نظرة اقليمية جنوبية، حتى ان التجمع الوحدوى رأى مقاطعة الانتخابات.

ومن بين التعليقات الكثيرة حول ما دار فى اليمن، تقول «ماريا لزنر» عضوة البرلمان السويدى ورئيسة الحزب الليبرالى فى بلادها ان اليمن يعطى مثالاً ممتازاً للعملية الديمقراطية بالنسبة للعالم العربى، وان اليمن اصبح بمثابة المثل الذى يجب أن يحتذى فى الدول العربية الاخرى. ولم تذكر السيدة المهذبة «ماريا لزنر» شيئاً عن اى بلد عربى - لا يلتزم بما يلتزم به اليمن. واظن انه لم يخطر فى بالها ما قد يخطر فى بالنا - وبال كل من سيقرأ هذه السطور.

واهم ما يجرى الآن على الساحات الانتخابية فى البلاد العربية ان الانتخابات اليمنية الجديدة قد حان موعدها، وان المعهد الوطنى الديمقراطى الامريكى سيشارك فى رقابة هذه الانتخابات ضمن وفد كبير يمثل مختلف المنظمات الدولية وممثلين عن أحزاب اوروبية، بالاضافة الى عدد كبير من الصحفيين العرب وغير العرب.

وقررت شد الرحال الى اليمن لمتابعة هذا الذى سيحدث هناك، والمشاركة فى مراقبة ذلك الذى جرى، ويجرى مع كل انتخابات يمنية، ورؤية ما تتحدث عنه «ماريا لزنر» رؤية العين..

وإذا وجدنا ما تقوله حقاً، فستكون هديتى لكم عند العودة لجنة انتخاب يمنية تقدم عروضها فى مصر، وتقوم على تدريب لجان المحليات..

قضايا



اليمن والانتخابات

شعارها : قل ماتريد .. وأنا أفعل ما أريد

اتفاق ودى لتقسيم المقاعد.. بين المؤتمر والإصلاح

يوم الاحد القادم.. يتوجه الناخبون فى اليمن الى صناديق الاقتراع لاختيار برلمان جديد والملاحظ هنا ان هناك اعتقادا واسعا بين الاتجاهات المختلفة بان هذه الانتخابات لن تكون اكثر من لعبة نتائجها معروفة مقدما فها هو عبدالله الجفرى احد كبار المعارضين يقول ان هذه الانتخابات هى اسوأ مثال للديمقراطية ويمضى الجفرى فى الحديث عنها قائلا .. انها تبعث على الضحك اكثر مما تبعث على الخوف.. وهذا الرأى لايقتصر على المعارضة فقط بل يمتد الى الحزب الحاكم نفسه حيث نجد بين اعضائه من يقول فى جلساته الخاصة ان الانتخابات سوف تكون مجرد لعبة.. وفى عدن عاصمة الجنوب والعاصمة الاقتصادية لليمن الموحدة يسود شعور اقوى بالحرارة حيث يرى غالبية المواطنين هناك تلك الانتخابات كمجرد وسيلة يقوم بها الحزب الحاكم لاضفاء الشرعية على الانتصار الذى حققه فى الحرب الاهلية عام ١٩٩٤ .

على انه مما يلفت الانظار وجود اتجاهات مشبوهة تسعى الى اللعب بما يسمى « الورقة السعودية » لكسب التاييد وهذه الورقة يلعب بها الحزب الحاكم فهو يصوران السعودية وكأنها سبب مشاكل اليمن وهى تسعى الى وقف هذه التجربة الديمقراطية التى تدور عند حدودها الجنوبية وقد حاولت التدخل لدى حكومة اليمن لاقناعها بالغاء الانتخابات او جعلها تنتهى بما يشبه نسبة ٩٩.٩٪ وهناك من يعبر عن شكوكه بان تكون السعودية وراء حوادث اختطاف السائحين للاساءة الى اليمن ولعرقلة الانتخابات وطبعا لم يتعرض احد لمسئولية الحزب الحاكم عن تدهور الاوضاع فى البلاد .

ورغم تلك النظرة المتشائمة للانتخابات فان هناك اجماعا او شبه اجماع على اهمية اجرائها حيث انها سوف تلعب دورا كبيرا فى تحسين صورة اليمن امام الدول المانحة للمساعدات ومؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فاليمن . رغم ما ظهر بها مؤخرا من ثروات بترولية . دولة فقيرة.. وفقيرة للغاية وبحاجة الى اموال خارجية كى ينعش اقتصادها وهى صاحبة ادنى متوسط للعمر فى العالم العربى (٥١ سنة) واعلى معدل لوفيات الاطفال (١٠٪ قبل بلوغ سن الخامسة) وهى ايضا صاحبة اعلى معدل لوفاة الامهات اثناء الولادة من اى دولة اخرى

كما تمر اليمن بمرحلة حرجة من برنامجها للاصلاح الاقتصادى فقد أدى موقف حكومتها المؤيد للعراق خلال غزو الكويت عام ١٩٩٥ إلى ان يفقد عشرات الالوف من ابنائها فرص عملهم سواء بالطرد منها او بعودة اختيارية بعد شعورهم بان الظروف لم تعد مواتية. وهذا رغم ان ابناء اليمن لم يكونوا يخضعون لنظام الكفيل

وبعد ذلك جاءت الحرب الاهلية ليصاب الاقتصاد اليمنى بضربات قاصمة وكما تقول احصائيات البنك الدولى فقد وصل معدل التضخم الى ٧٠٪ ولم تحقق الصادرات



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوسط القاهرة

التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٧

هشام عبدالرءوف

باستثناء البترول - اى نمو ويبلغ عجز الميزانية ١٧٪ من الناتج القومى وتفاقمت مشكلة التضخم بسبب اسراف الحكومة فى طبع النقود

وبدأت اليمن عام ١٩٩٥ فى برنامج اصلاح اقتصادى اخذ يؤتى ثماره هذه الايام وابرز تلك الثمار هى انخفاض معدل التضخم الى ٩٪ فقط وتحقيق نمو فى القطاع غير البترولى يتوقع له البعض ان يصل خلال العام الحالى الى ٦٪ كما اختفى عجز الميزانية تماما. وهذا الانجاز تم فى وقت قصير نسبيا باثار جانبية عنيفة تنتج عادة فى برامج صندوق النقد الدولى اللعينة ومع هذه الاثار الجانبية المؤلمة فان اصعب المراحل لم تبدأ بعد..

فهناك مطالب معينة يطلبها البنك الدولى من اليمن بشأن الدعم واصلاح نظام الخدمة المدنية والقضاء على الفساد الذى استشرى هناك بشكل خطير فالجميع يشكون من الجميع فحتى سائق التاكسى يشكو من جندى المرور الذى لايسمح له بعبور نقاط التفتيش الا اذا دفع المعلوم فى صورة نقود سائلة او فى صورة عينية غالبا ما تكون القات ذلك المخدر المدمر الذى تشتهر به اليمن رغم انه متداول فى معظم انحاء العالم كما يشكوا المستثمرون من الاكراميات التى يتعين عليهم دفعها الى المسئولين لانجاز مشروعاتهم ويرون انها تعد عاملا غير مشجع للاستثمارات فى اليمن بل انها تحد منها والمشكلة ان الفساد يتصاعد ويتعاظم رغم كل جهود الحكومة اليمنية والمسئول الاول فى ذلك طرفان.. رجال السياسة والجنود ويقول واحد من ابرز المنشقين على الحكومة اليمنية وهو الدكتور ابوبكر السقاف استاذ الفلسفة بجامعة صنعاء ان القبائل التى ينتمى اليها الرئيس اليمنى على عبدالله صالح حصل افرادها على اعمال تتيح لهم القيام بجمع الضرائب فى عدن وحضرموت

ويقول السقاف ايضا ان مشروع المنطقة الحرة فى ميناء عدن قد تحول الى اسطورة للسرقة فى العالم العربى.. ورغم هذه الصورة القاتمة فان المسئولين فى البنك الدولى يأملون ان يتم القضاء على الفساد فى اليمن من خلال اعادة النظر فى النظام الادارى للدولة بشكل جذرى.. والمهم فى رأى مسئول البنك الدولى ان يكون هناك اقتناع من جانب الحكومة باهمية محاربة الفساد فهذا الاقتناع سوف يجعلها تسير فى الطريق الصحيح وبسرعة

عموما هناك عدد من الهيئات المحلية والدولية دعت الى مراقبة هذه الانتخابات للتأكد من انها سوف تكون حرة ونزيهة وتركز هذه الهيئات بصفة اساسية على اجراءات التسجيل والتصويت وفرز الاصوات. لكن المشكلة ان فرصة الاختيار سوف تكون محدودة للغاية امام الناخب فالحزبان الشريكان فى الائتلاف الحاكم وهما حزب المؤتمر الشعبى العام وحزب الاصلاح قد قسما معظم الدوائر فيما بينهما من خلال اتفاق تعاون ودى والاشتراكيون يقاطعون الانتخابات - وهم حزب المعارضة الرئيسى بسبب عدم تكافؤ الفرص ولان الحكومة لم تعد لهم حتى الان مقرهم فى عدن او اموال حزبهم التى استولت عليها فى اعقاب الحرب الاهلية عام ١٩٩٤

ورغم ان الحكومة لاتفرض قيودا على حرية التعبير فانها تتبع كما يقول احد المعارضين اسلوب.. انت حر تقول ما تريد وانا حر افعل ما أريد !!



مصرع شخص وإصابة آخرين في الحملات الانتخابية باليمن

صالح يدعو إلى عدم استغلال المساجد فى الدعاية للمرشحين

صنعاء - وكالات الأنباء - لقى شخص مصرعه وأصيب آخرون فى اشتباكات بالأسلحة فى منطقة العرين جنوب العاصمة اليمنية - صنعاء - مساء أمس الأول بين مؤيدين لكل من حزبى المؤتمر الشعبى العام والتجمع اليمنى للإصلاح المتنافسين فى الانتخابات البرلمانية التى ستجرى الأحد القادم.

وأكد مسئولو حزبى الإصلاح والمؤتمر أن القتيل ينتمى إلى صفوف كل منهما وفى الوقت نفسه دعا الرئيس اليمنى على عبد الله صالح مجددا الناخبين إلى تجنب أعمال العنف خلال الانتخابات وقال فى تصريحات لصحيفة «الثورة» اليمنية أمس أنه من حق كل مواطن الادلاء بصوته ولكن بدون ارتكاب أعمال عنف وطالب صالح بعدم استغلال المساجد فى الحملات الانتخابية فيما وصف بانه إشارة إلى حزب التجمع اليمنى للإصلاح الإسلامى.

وحذر صالح من أى إخلال بالأمن أو اللجوء للعنف أو الفوضى وقال إن أى شخص أو قوى سياسية تلجأ للعنف أو الفوضى ستكون موضع الإدانة الشديدة والمحاسبة أمام القانون.



اتهامات متبادلة وسقوط قتيلين من المؤتمر والاصلاح

علي صالح: ليس مسموحاً استخدام المساجد للدعاية الانتخابية

□ صنعاء - من فيصل مكرم:

■ دعا الرئيس اليمني علي عبدالله صالح الأحزاب والقوى السياسية في اليمن إلى «نبذ العنف والابتعاد عن ممارسات مخالفة للدستور والقانون» في اثناء الانتخابات النيابية المقررة في ٢٧ نيسان (ابريل) الجاري وفي مرحلة الرعاية الانتخابية التي تسبق الانتخابات. وشدد على «التنافس الشريف كحق دستوري وديموقراطي لكل الأحزاب والقوى السياسية والاشخاص في اثناء الانتخابات».

وقال علي صالح في حديث نشرته صحيفة «الثورة» الحكومية امس «لا يشرفني كما لا يشرف اي مواطن يمني او قوى سياسية في الوطن أن تجرى الانتخابات في اجواء من العنف او الفوضى وهو امر لم نسمح بحدوثه في الماضي ولن نسمح به الآن».

واضاف: «ان اي شخص او قوى سياسية تلجا إلى العنف أو الفوضى في اثناء العملية الانتخابية ستكون موضع الإدانة الشديدة والمحاسبة أمام القانون». مشدداً على «اهمية دور الأجهزة الامنية في تحمل مسؤولياتها بحزم وقوة أمام كل من تسول له نفسه تعكير صفو الامن والطمانينة في المجتمع».

وفي معرض رده على سؤال عن مسؤوليات أجهزة الإعلام الرسمية في اثناء الانتخابات وموقفه من استخدام المساجد منابر للدعاية الحزبية او الانتخابية للأحزاب او الأفراد، قال: «المساجد هي بيوت الله وهي للعبادة ولا يجوز لاي حزب او فرد استخدامها منابر للدعاية الانتخابية أو الترويج الحزبي، لان ذلك يناقض الرسالة السامية والنبيلة للمسجد والتي تتمثل في الدعوة إلى تعميق الصلة بالله والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوة إلى توحيد الصفوف والكلمة وتعميق روابط التراحم والتاخي والتعاضد بين المسلمين والابتعاد عن كل ما يثير الفرقة أو الخلاف أو الصراع او الفتن»، مؤكداً «ان على الاجهزة المعنية في الحكومة القيام بواجبها للحؤول دون استخدام المساجد منابر للدعاية الانتخابية او وسيلة لإثارة الفرقة او الفتن بين الناس».

وفي هذا السياق علمت «الحياة» من مصادر في المؤتمر الشعبي العام ان قيادة المؤتمر تلقت اول من امس توجيهات صريحة من الرئيس اليمني تقضي بوقف الحملات الاعلامية في الوسائل الصحافية الناطقة باسم المؤتمر والموجهة ضد التجمع اليمني للاصلاح كإجراء

يمثل مبادرة من جانب واحد.

وقالت هذه المصادر إن توجهات علي صالح تهدف إلى «التخفيف من تبادل الحملات الاعلامية بين حزبي الائتلاف بما يحفظ للمنافسة الديموقراطية في الانتخابات رونقها فتكون وسيلة للتنافس وليس للتخاصم وتعميق الخلافات والفرقة». ومع ذلك تبادل امس حزبا الائتلاف الحاكم (المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح) الاتهامات بسبب خلافات بين اعضائهما ادت إلى اشتباكات مسلحة في الدائرة الانتخابية الرقم ٢٠٣ في منطقة مذيخرة (محافظة إب). واتهم المؤتمر الشعبي مجموعة «متطرفة» تنتمي إلى الاصلاح بقتل احد اعضاء المؤتمر ويدعى احمد عبدالقادر امين باشا في هجوم مسلح على سيارة الدعاية الانتخابية لمرشح المؤتمر الشعبي العام نبيل صادق باشا (نجل احد كبار مشائخ المنطقة). وادى الهجوم إلى جرح آخرين بينهم جندي من الامن المركزي يدعى محمد الشرفي.

وقال المؤتمر إن الحادث اثار الرعب في المنطقة، واعتبره «مؤشراً خطيراً إلى ممارسة العنف والارهاب».

اما التجمع اليمني للاصلاح فقد اتهم الشيخ صادق باشا (عضو اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام) بدعم «عصابة مسلحة هاجمت امس عدداً من اعضاء الاصلاح وادى ذلك إلى مقتل المواطن صادق محمد امين (عضو اصلاحي) واصابة آخرين بجروح بالغة».

وقال بيان للاصلاح إن المجموعة التي تعرضت للهجوم المسلح مكونة من ٣٠ امرأة و١٥ رجلاً كانت في طريقها إلى مقر اللجنة الانتخابية لتسلم البطاقات الانتخابية في الدائرة الرقم ١٠٣ في إب، وان الهجوم استهدف منع افراد هذه المجموعة من الوصول إلى مركز اللجنة الانتخابية باستخدام الرصاص وأنه تم اعتقال عدد من الناخبين في المنطقة.

على صعيد آخر، استنكر مصدر مسؤول في التنظيم الوحدوي الناصري (اكبر احزاب المعارضة المشاركة في الانتخابات اليمنية) اعتقال المباحث العسكرية عدداً من اعضائه في صنعاء اول من امس لدى قيامهم بإلصاق اوراق الدعاية الانتخابية للتنظيم في الدائرتين ؟ و١٢ في العاصمة ومنعهم من الاتصال باقاربهم او بالمرشحين منذ اعتقالهم.

واعتبر المصدر في تصريح صحافي هذا العمل «مخالفاً للقانون الانتخابات والدليل الانتخابي وتدخلاً لجهات امنية في شؤون الانتخابات ما يكشف عن زيف الادعاء بحياد المؤسسات الرسمية في العملية الانتخابية».

وفي تطور لاحق، قال بيان صحافي لحزب الاصلاح إن عدداً من المرشحين المستقلين تعرضوا اول من امس لضغوط شديدة مارستها «عناصر متنفذة» في المؤتمر الشعبي العام بهدف اخلاء الدوائر من المنافسين لصلحة مرشحي المؤتمر، وذلك في اللحظات الاخيرة قبل اغلاق باب الانسحابات يوم الأحد.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٤ ابريل ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قراءات أولية في خريطة الانتخابات اليمنية (١ من ٣)

مسيرة الديموقراطية من مفهوم التوازنات الى دولة المؤسسات الدستورية

فيصل مكرم*

■ يستعد اليمن بتكويناته السياسية والاجتماعية والشعبية لخوض الانتخابات النيابية المقررة في ٢٧ نيسان (ابريل) الجاري وسط اجواء من التنافس بين الاحزاب السياسية في السلطة والمعارضة من جهة وبين المرشحين الحزبيين والمستقلين من جهة ثانية. ويتنافس ٣٨٠٣ مرشحين في مختلف المحافظات اليمنية للحصول على ٣٠١ مقعد يشكل المستقلون نسبة ٧٧ في المئة من عدد المرشحين ووصلت نسبة المرشحين عن الاحزاب السياسية ٢٣ في المئة.

يشارك في الانتخابات ١٣ حزباً سياسياً يتقدمها حزبا الائتلاف الحاكم المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح، بينما تمثل بقية الاحزاب المعارضة المعروفة بمجلس التنسيق الأعلى لاحزاب المعارضة، والمجلس الوطني للمعارضة. وبلغ عدد النساء المرشحات ١٧ امراة بينهن امراتان تم ترشيحهما عن المؤتمر الشعبى العام فى مدينة عدن من بين ٢٢١ مرشحاً يمثلون المؤتمر في هذه الانتخابات، ويحوز المؤتمر الشعبي العام على المرتبة الاولى في عدد مرشحيه يليه شريكه التجمع اليمني للاصلاح الذي ضمن قائمة مرشحيه ١٧٨ مرشحاً.

ويتطلع اليمنيون عشية الانتخابات النيابية الى مستقبل افضل يسود فيه الأمن والاستقرار وتستقر احوال البلد اقتصادياً وسياسياً ويمكن تحقيق مستويات افضل لبناء الانسان تعليمياً وتحصينه طبياً وتامينه معيشياً من خلال بناء مؤسسات الدولة والحد من مظاهر الفساد وخرق القوانين وتحجيم مظاهر وتبعات النفوذ لشخصيات محدودة او جماعات بعينها.

ومن حق اليمنيين ان يتطلعوا الى هكذا مستقبل ما داموا يعبرون عن تطلعاتهم من خلال صناديق الاقتراع التي تعكس مظهراً حضارياً للديموقراطية في هذا البلد المشبع بالمتناقضات السياسية والمتخم بخصوصياته المرتبطة بموروث هائل من التقاليد والعادات الاجتماعية.

الديموقراطية في اليمن سلاح ذو حدين لان ضمان بقائها مرهون بنتائج الممارسة فإما تكون ذات نفع يشعر بمردوده الايجابي كل الناس وإما تصبح غطاء لكل ما يخالف معناها، فتتحول الى شعارات وممارسات لا تلبي تطلعاتهم نحو المستقبل الافضل وهم على وشك الدخول في مخاض زمني يودعون [illegible]ه القرن العشرين ايذاناً بدخول القرن الواحد والعشرين. وتاتي الانتخابات الاشتراعية في وقت تتزايد فيه الصعوبات المعيشية لدى غالبية الناس، وياخذ الفساد الاداري والمالي داخل جهاز الدولة اتجاهاً يهدد بعواقب لا تساعد على تجاوز الصعوبات الاقتصادية ولا تؤدي بالضرورة الى خلق متغيرات تساعد على تحقيق الاصلاحات الشاملة في الوقت المناسب وبالظروف والامكانات المتاحة.

واليمن لم تساعده عوامل داخلية واخرى خارجية (اقليمية ودولية) على تخطي الازمات والمحن عبر تاريخه المعاصر على رغم اكتناز ارضه الثروات، وامكاناته البشرية وموقعه الاستراتيجي على خريطة الجزيرة العربية، وموروثه التاريخي العريق.



وبديهي ان يتحمس اليمنيون للديموقراطية في بلادهم اذ اعطتهم الحق في تجاوز المحاذير ومارسوا حقوقهم في النقد والتعبير عن افكارهم السياسية وبات عليهم تجريب الديوقراطية كدواء حضاري لعلل الماضي وجسر يتعين العبور عليه الى المستقبل.

وبعيداً عن تضارب المصالح الحزبية التي عادة ما تخلق الازمات والشقاق، وبعيداً عن ديموقراطية المساومات والتقاسم من أعلى هرم في السلطة حتى ادناه، فان الانتخابات النيابية امام اختبار حقيقي على الصعيدين الداخلي والخارجي اذ يجب ان تكون بداية حقيقية للمشاركة الوطنية في صوغ مستقبل البلد ويسود التفاهم امام كل عمل يسهم في طمس سلبيات الماضي. فاليمن بلد يتسع لكل ابنائه ما دامت الديموقراطية حقاً لهم جميعاً ولا سبيل لاتباع خيار الرأي الواحد بدلاً من الأخذ بمبدأ التداول في الرأي والبحث في ما يمكن اتباعه لتجنب فتن الماضي وازماته وكل تبعاتها التي كانت وتظل محل رفض عام. من هنا يتبين حجم المسؤولية التي يتحمل وزرها الرئيس علي عبدالله صالح تجاه بلده وشعبه الذي يتطلع الى مستقبل أفضل انطلاقاً من قناعة السواد الاعظم بان تجربة الرئيس ومكانته ومسؤولياته وقدرته على اتخاذ القرار وتنفيذه أكبر من مزايدات الاحزاب السياسية وأكثر نفعاً من شعارات بلا محتوى وبرامج انتخابية للاستهلاك ليس الا.

لعل ازمات الحكم والصراع على السلطة منذ توحيد اليمن في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠ مثلت الوجه السلبي للديموقراطية لانها قفزت على معناها وجعلت منها مطية لارتكاب حماقات التقاسم والدفاع عن الوجود والمصالح الضيقة وخلقت كيانات سياسية لا تعبر عن تطلعات وطموحات الرأي العام. فاصبحت الاحزاب السياسية تراهن على بقائها بالممارسات القبلية والطائفية والعشائرية والمناطقية ما افقدها حق التعبير عن الناس في برامجها.

انطلاقا من مفهوم التوازنات السياسية والاجتماعية في اليمن يتعين على الرئيس صالح دعم مسيرة الديموقراطية في البلاد من خلال فرض وجود مؤسسات الدولة وهيبة القانون وحماية الاستقرار والامن العام وتقوية المؤسسات التعليمية والقضائية وتحصينها من الاختراق والانفلات لان ذلك هو السبيل الوحيد لحماية الديموقراطية واجبار الاحزاب السياسية على ممارسة نشاطها في التعبير عن الناس وعدم استغلال فرص التقاسم والازمات السياسية في الحكم حتى لا تتفشى مظاهر الفساد والانفلات.

وواقع الحال عند الاحزاب السياسية في اليمن سواء في السلطة او المعارضة لا يشجع الناس على الوثوق ببرامجها واطروحات ممثليها عشية الانتخابات.

فحزبا الائتلاف الحاكم في تجاذب وخلاف متواصل على مصالح حزبية او شخصية ضيقة. فكل منهما سيطر عليه القلق تجاه الآخر خوفاً من التأثير على نتائج الانتخابات. ولولا الشعور السائد لدى الحزبين بانهما شكلا في تقاسمهما للحكم بعد الحرب اليمنية صيف ١٩٩٤ امتداداً لواقع الحال قبل الحرب لما وصل حالهما الى ما هو عليه من عدم الوفاق والفشل في حسم خلافاتهما وعدم استطاعتهما التمسك بانفاق واحد على رغم تاريخهما التحالفي والفواسم المشتركة التي جمعتهما منذ تحقيق الوحدة حتى نهاية عام ١٩٩٤.

فالمؤتمر الشعبي بحكم تركيبته التنظيمية والفكرية تجتمع فيه مختلف التيارات السياسية والقبلية وتنطوي فيه توازنات الجغرافيا والسياسة ويعتمد بشكل شبه كلي على مكانة الرئيس ونفوذه اذ لا تساعده تركيبته التنظيمية ذات التيارات المتناقضة على الاعتماد على امكاناته الفكرية والسياسية كحزب في مقارعة ومواجهة خصومه لانه غير مألوف عنده مثل هذه الممارسة. ويبدو ان الامين العام للمؤتمر الدكتور عبدالكريم الارياني يشعر اكثر من غيره بالقلق على مستقبل حزبه بعد ان واجه صعوبات كبيرة ومعه قيادات محدودة في ارساء أسس العمل الحزبي والتنظيمي بالاعتماد على امكانات المؤتمر الفكرية والتنظيمية منذ انعقاد المؤتمر العام الخامس للمؤتمر الشعبي منتصف ١٩٩٥ واخراج المؤتمر من دائرة الهلامية الشعبية المسيطرة عليه منذ نشأ عام ١٩٨٢. لهذا فان المؤتمر الشعبي العام اكثر حاجة من أي وقت مضى الى قرار سياسي فيه روح الحزب ويجعل منه قادراً على مواكبة المتغيرات السياسية من داخله بدلاً من اعتماده على كونه حزباً للرئيس.

ان عوامل كثيرة يمتلكها المؤتمر الشعبي العام يمكن ان تجعل منه حزباً قادراً على مواجهة الراهن وخوض المستقبل «بديناميكية» ان هي استغلت بجدية في عملية اعادة البناء. فعلى الصعيد الفكري يجمع الناس في اليمن على كل بنود ومضامين الميثاق الوطني (المنهج الفكري) للمؤتمر لاتزانه وموضوعيته في تناول مختلف القضايا السياسية والاجتماعية والدينية. وهناك في صفوف المؤتمر قيادات لها ثقلها وتجربتها على الصعيدين الوطني والسياسي اضافة الى نظرة الناس بأن المؤتمر تنظيم يستوعب كل الاتجاهات الفكرية والسياسية من منظور وطني واسع من دون تعصب او نفور من الآخرين، وهذا المفهوم كرسه الرئيس منذ نشأ المؤتمر عام ١٩٨٢. في المقابل يتميز حزب التجمع اليمني للاصلاح بتركيبة تنظيمية متماسكة بفضل تجربة تيار الاخوان المسلمين الذي يشكل غالبية الحزب. وساعدت هذه التركيبة على تجاوز الكثير من الخلافات والتباينات التي تحدث في داخله. ولعل وجود الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر في زعامة الحزب ساهم الى حد بعيد في توطيد العلاقة بين التيار الاسلامي والتيار القبلي في الاصلاح وفق منظور حزبي. واذا



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ما نظرنا الى تجمع الاصلاح كحزب اسلامي محاط بالشكوك فإنه حقق قدراً معقولاً من الانفتاح على الأخرين بفضل قياداته الاسلامية المعتدلة التي تحاول اظهار صورة الاصلاح كحزب متزن من خلال الحد من دور الغالبية المتشددة بذريعة العمل السياسي الذي أوصل الاصلاح الى الحكم وبالتالي الايمان بالديموقراطية التي يعارض مفاهيمها المتشددون وينظر قادة الاصلاح الى ان وجودهم في السلطة هو السبيل لحماية الحركة الاسلامية المتمثلة بالاخوان وان عدم التفريط بعلاقتهم مع الرئيس يعني لهم أهم عوامل البقاء في السلطة. لهذا يصعب على الاصلاح التمرد على الرئيس صالح او اغضابه ان شعر بخطورة الاصلاح على حزبه (المؤتمر الشعبي العام) خصوصاً في غياب الخصم المشترك وهو الحزب الاشتراكي الذي انهارت قوته بعد الحرب اليمنية باعتبار ان قوة الحزب الأشتراكي قبل الحرب كانت خطراً يهددهما معاً.

ولا شك في ان الاسلاميين في الاصلاح حاولوا التخفيف من قيود الرئيس صالح وحزبه في غير مناسبة بهدف قياس رد الفعل لكن تلك المحاولات لم تؤت ثمارها في كسر الطوق الذي يبقي الاصلاح تابعاً يؤدي دوره المرسوم خصوصاً وان الرئيس صالح يدرك امكانات الاصلاح التنظيمية والعقائدية التي تشكل خطراً سياسياً اذا سنحت الفرصة. لذلك نجح الرئيس صالح في اختراق الاصلاح وكسب ولاء قيادات اسلامية وقبلية عدة مرات اضافة الى اغراق قيادات مهمة بالمصالح الشخصية التي تستوجب المهادنة من اجل حمايتها. ثم ان اعتماد الرئيس على علاقته القوية بالشيخ عبدالله الاحمر في الحد من طموح الاصلاح له دور ايجابي في هذا الاتجاه الامر الذي يحتم على الرئيس المحافظة على قوة علاقته بالشيخ الاحمر حتى لا يسمح بحدوث شرخ اذا طرأت بعض الخلافات في وجهات النظر. في المقابل يرى الشيخ الاحمر ان وجوده على قمة حزب الاصلاح يعزز من مكانته السياسية الى قوته القبلية ويحد من محاولة الاستهانة بمكانته الاجتماعية. ولان الاحمر رجل مجرب لا ينقصه الذكاء والدهاء السياسي استطاع ان يوازن بدقة بين علاقته بالرئيس ووجوده على زعامة الاصلاح، الأمر الذي ساعد في استمرار العلاقة بين الحزبين ومنع التوتر الذي يصل بها حد الطلاق.

مع ايمان تجمع الاصلاح بواقع حاله فان ذلك لم يمنعه من التطلع نحو تحقيق مكاسب سياسية من خلال وجوده في السلطة أو الحفاظ على مكاسبه القائمة في اسوأ الاحوال لذلك يراهن على بلوغ ذلك من خلال الانتخابات الجديدة، وهو ما يتوافق مع توجهات الشيخ الاحمر الذي يرتبط وجوده القوي كرئيس «للبرلمان» للمرة الثانية بما يحوز عليه حزبه من المقاعد «البرلمانية». وربما كان قرار الشيخ الاحمر بسحب ترشيح نفسه مرتبط بمخاوفه من فشل الاصلاح في تحقيق العدد المقبول في مقاعد مجلس النواب. واذا سلمنا بان قرار الاحمر بالانسحاب من الانتخابات يندرج في قاموس المناورة السياسية والضغوط على الرئيس شخصياً، حتى يضمن للاصلاح النسبة المعقولة في مجلس النواب، فان هذا القرار قابل للمراجعة والتراجع عنه وارد في اي لحظة.

وفي ما يتعلق باحزاب المعارضة وموقعها على خريطة الانتخابات فذلك قريب الشبه باوضاعها الداخلية المليئة بالمتناقضات والخلافات التي يرتبط استقرارها بتوافق المصالح والشعور بمخاطر الانقراض.

وبخروج الحزب الاشتراكي أقوى احزاب المعارضة من الانتخابات بسبب قراره بالمقاطعة لاسباب ترتبط بظروفه الخاصة، تشعر بقية احزاب المعارضة المشاركة في الانتخابات بضآلة ثقلها الشعبي والسياسي بحكم تركيبتها المفككة وتوجهاتها الفكرية التي فقدت تأثيرها على الناس في ضوء عجزها عن القيام بدور فاعل في التعبير عن تطلعات الشارع اليمني، قبولاً وممارسة والتخلي عن لعبة المصالح التي قيدتها عن الحركة الفاعلة في أوساط الناس.

واذا كان الحزب الاشتراكي قاطع الانتخابات بسبب عدم توفر ضمانات قانونية لنزاهتها - كما يدعي - تعتبر بقية احزاب المعارضة الحد الادنى من هذه الضمانات الحصول على نسبة يسيرة من مقاعد البرلمان تقنعها بوجودها وتبقيها داخل دائرة اللعبة السياسية. لا يعني ذلك ان مقاطعة الانتخابات في صالح احزاب المعارضة لأن خوضها نوع من احترام الديموقراطية، لكن المقصود هنا عجزها عن تحقيق خطوات منهجية وديموقراطية من داخلها تساعدها في كسب ثقة الجماهير وتجعل منها رقماً محسوباً في العملية الانتخابية ويمنعها عن استجداء الآخرين لمكاسب هي قادرة على تحقيقها.

---

* مدير مكتب «الحياة» في اليمن.



المصدر : العالم اليوم القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ ابريل ١٩٩٧

معارك مسلحة قبيل الانتخابات اليمنية

□ صنعاء – وكالات الانباء:

قبيل ايام من الانتخابات البرلمانية ظهرت بوادر اعمال عنف بين انصار حزب المؤتمر الشعبى العام الحاكم فى اليمن وشريكه فى الحكومة حزب الاصلاح وقال شهود عيان ان معارك مسلحة وقعت فى ساعة متاخرة من مساء امس الاول بين انصار الحزبين واسفرت عن مقتل شخص واصابة عدد اخر بجراح فى بلدة «العدوين» بمحافظة «اب» التى تبعد 195 كيلو مترا جنوبى العاصمة صنعاء. فى الوقت نفسه وصلت مجموعة من المراقبين الهولنديين للمشاركة فى مراقبة سير الانتخابات للعمل فى اطار المجموعة الدولية المشتركة للمراقبين والتى يتوقع ان يبلغ عدد اعضائها 200 مراقب.

وكان الرئيس اليمنى على عبدالله صالح قد دعا المواطنين احزابا وافرادا الى التنافس الشريف فى الانتخابات النيابية التى ستجرى يوم الاحد القادم وعدم استخدام اساليب العنف او التجريح والممارسات الخاطئة حفاظا على يمن ديمقراطى متحضر.

«عجائب» الانتخابات اليمنية!

اطلق احد مرشحي الدائرة ٨٤ بالضالع النار من مسدسه على حمار فأرداه قتيلا وكان احد الخبثاء قد الصق صورا للمرشح في اجزاء حساسة من جسم الحمار!

من جانب اخر شوهدت بقرة تجوب شوارع مدينة الضالع وقد غطى جسمها بملصقات الدعاية الانتخابية وصور لمرشحي حزبي الائتلاف في الدائرة ٨٣ وهي اول سابقة من نوعها.

واشار ملصق كتب على ظهر البقرة ان ما تقوم به خدمة طوعية ولا شبهة لوجود اكراه فيها!



المصدر : الكفاح العربي اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢/٤/١٩٩٧

انتخابات اليمن الأحد المقبل

اتهامات متبادلة بين الائتلاف الحاكم وصالح يتعهد بنزاهة الاقتراع

يستعد اليمن لإجراء اول انتخابات تشريعية منذ حرب الانفصال عام ١٩٩٤، وسط منافسة حامية بين حزبي الائتلاف الحاكم بعد فشلهما في التوصل الى صيغة لتقاسم الترشيحات في الدوائر الانتخابية البالغ عددها ٣٠١.

وتتميز هذه الانتخابات بمقاطعة الحزب الاشتراكي اليمني، ابرز احزاب المعارضة الجنوبية، والذي ابعد عن الحكم بعد هزيمته في حرب الانفصال والذي يطالب بإجراء مصالحة وطنية» قبل إجراء الانتخابات.

وتشارك في هذه الانتخابات ١٠ احزاب صغيرة إلى جانب الحزبين الرئيسيين المتنافسين وهما حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، وحزب التجمع اليمني للاصلاح الذي يتزعمه رئيس مجلس النواب الحالي الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر. وقد حاول الحزبان اللذان انتصرا في الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٣، التوصل إلى اتفاق حول مرشحين منفردين في عدد من الدوائر الانتخابية الا انهما فشلا في ذلك. وكان الحزبان قد توصلا الى اتفاق على تقاسم الدوائر الانتخابية بحيث يحصل حزب المؤتمر على ١٧٠ دائرة وحزب التجمع على ٨٥ دائرة إلا ان هذا الاتفاق ايضاً قد فشل بسبب بعض الصعوبات التنفيذية، وبالتالي فقد فتح باب المنافسة على مصراعية بين طرفي الائتلاف الحاكم، خصوصاً بعد أن بدأت العلاقات بينهما تسوء بسبب تبادل الاتهامات. فاتهم حزب المؤتمر شريكه في الائتلاف بقتل احد انصاره في محافظة اب جنوبي العاصمة صنعاء. وردّ حزب التجمع بتحميل المؤتمر مسؤولية قتل احد اعضائه في الدائرة نفسها واليوم نفسه. ولوّح الشيخ عبد الله الاحمر بسحب ترشيحه احتجاجاً على «الخروقات في الاستعدادات للانتخابات» ولكنه لم يوضح ماهية هذه الخروقات، وعاد عن موقفه مساء امس الاول. وأصدر بياناً صحافياً ذكر فيه ان بعض المرشحين المستقلين تعرضوا لضغوط من اجل الانسحاب لمصلحة مرشحي حزب المؤتمر الشعبي العام. وحذر الرئيس اليمني من اللجوء الى العنف اثناء الحملة الانتخابية ودعا الى التنافس الشريف بعيداً عن أي عمل من اعمال العنف او التجريح او الممارسات الخاطئة للدستور والقانون.«كما اكد للمراقبين الدوليين ان هذه الانتخابات ستكون حرة ونزيهة وديمقراطية مشيراً الى ان جميع الاجراءات الامنية اتخذت لضمان سلامة الانتخابات.

وتبدو المنافسة بين حزبي الائتلاف اللذين يسعى كل منهما الى تعزيز تمثيله في البرلمان أبرز ما يميز هذه الانتخابات التشريعية إذ ان برنامجي الحزبين لا يختلفان كثيراً فهما يدعوان بعبارات تتميز بالعمومية الى احترام الديموقراطية والمؤسسات الدستورية. وإذا كان حزب التجمع اليمني للاصلاح يعبر عن بعض الانتقادات ازاء تطبيق الاصلاحات الاقتصادية التي بدأت تحت ضغط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلا انه لا يذهب الى حد رفضها.

أما الغائب الأكبر عن الانتخابات، الحزب الاشتراكي اليمني الذي حكم اليمن الجنوبي طوال ٢٣ عاماً فقد اعلن تحالفاً رافضاً للانتخابات مع ٣ احزاب اخرى هي: حزب التجمع الوحدوي اليمني وحزب رابطه ابناء اليمن وحزب اتحاد القوى الشعبية وما يثير قلق هذه الاحزاب حالياً هو خروج عدد من قياديها وكوادرها على قرار المقاطعة واعلان ترشيحهم. فقد اعلن ٢٠ عضواً من الحزب الاشتراكي ترشيح انفسهم كمستقلين بينهم ٣ من اعضاء المكتب السياسي.

وقال عمر الجاوي رئيس حزب التجمع الوحدوي اليمني ان حزبه يقاطع الانتخابات «لان الوضع القائم بعد الحرب غير شرعي وهذه الانتخابات تهدف الى اعطاء شرعية لما بعد الحرب او لاعطاء شرعية لحكم عسكري قبلي يريد ان يكتسب شرعية».

وذكر الجاوي بالمطالب التي تقدمت بها الاحزاب المقاطعة للانتخابات وابرزها انهاء آثار الحرب وإجراء مصالحة وطنية وفرض الاستقرار والامن في البلاد وانهاء الحكم العسكري في بعض المحافظات الجنوبية.

وعلى الرغم من الانتقادات العديدة التي تتحدث عن مخالفات في الحملة الانتخابية فإن الانتخابات في اليمن الذي يبلغ عدد سكانه ١٦ مليوناً تبقى استثناء في منطقة الجزيرة العربية وتجتذب مئات من المراقبين الاجانب.

يشار الى ان الكويت هي الوحيدة من بين دول الخليج التي تجري فيها انتخابات برلمانية لكن الاحزاب السياسية ممنوعة فيها.

من جهة اخرى ابلغت لجنة التنسيق لفروع احزاب المعارضة في حضرموت محافظ المنطقة بانها تعتزم تنظيم مسيرة سلمية صامتة عصر السبت في ٢٦ نيسان (ابريل) الجاري في مدينة المكلا وذلك في إطار فعالياتها لشرح قرار أحزاب المعارضة بمقاطعة الانتخابات وطلبت لجنة التنسيق



المصدر : الكفاح العربي اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ ابريل ١٩٩٧

من المحافظ إصدار توجيهات الى الجهات الامنية بحماية هذه المسيرة السلمية تعزيزاً للتجربة الديموقراطية ودعم أنشطة احزاب المعارضة في ممارسة حقهم الدستوري والقانوني.
(أ.ف.ب.رويتر)



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم القاهرية

التاريخ : ٢٣ ابريل ١٩٩٧

قبل الانتخابات بعدة أيام

أحزاب المعارضة اليمنية تتهم السلطات باحتجاز 3 من قادتها

□ عدن - وكالات الأنباء:

اتهمت لجنة التنسيق لفروع أحزاب المعارضة اليمنية في محافظة حضرموت أمس الثلاثاء السلطات المحلية باحتجاز قادة فروع 3 من أحزاب المعارضة المقاطعة للانتخابات التشريعية في 27 أبريل الحالي لأكثر من 3 ساعات.

وكانت لجنة التنسيق لفروع أحزاب المعارضة في حضرموت قد أصدرت بيانا ذكرت فيه أن السلطات احتجزت حسن أحمد العمودي أمين سر حزب رابطة أبناء اليمن في حضرموت واثنين آخرين ومنعتهم من الوصول إلى مدينة سيئون للمشاركة في افتتاح مقر حزب رابطة أبناء اليمن.. واستنكر البيان ما أسماه بتمادي السلطة في ممارساتها القمعية.

وتضم لجنة التنسيق لأحزاب المعارضة أربعة أحزاب أعلنت مقاطعتها للانتخابات التشريعية وهي الحزب الاشتراكي اليمني ورابطة أبناء اليمن وحزب التجمع الوحدوي اليمني واتحاد القوى الشعبية.. وتعتزم لجنة التنسيق لفروع أحزاب المعارضة في حضرموت تنظيم مسيرة سلمية صامتة عصر السبت في 26 أبريل الحالي وطلبت اللجنة من المحافظ إصدار توجيهات إلى الجهات الأمنية بحماية هذه المسيرة السلمية تعزيزا للتجربة الديمقراطية ودعم أنشطة أحزاب المعارضة في ممارسة حقهم الدستوري والقانوني.

ومن ناحية أخرى تستخدم أحزاب اليمن المشتركة في الانتخابات رموزا مختلفة ما بين جمل وثعبان وسبت وصاروخ في أول انتخابات تجرى في البلاد منذ الحرب الأهلية عام 1994.

ويعتمد 3473 مرشحا في الانتخابات من بينهم 17 مرشحا على العشرات من تلك الرموز السهلة التي تشير إلى حزب سياسي بعينه لأول مرة في تاريخ اليمن المعاصر لضمان تسهيل العملية الانتخابية على الأميين وإجراء انتخابات حرة ونزيهة يوم الأحد القادم.

وحرصت الأحزاب على الابتعاد عن رموز حيوانية ذات تداعيات سلبية لدى الناخب اليمني.. وانتشرت رموز الأحزاب المشاركة في الانتخابات على عشرات الآلاف من الملصقات والرايات والبرامج الحزبية ويهدف استخدام الرموز الانتخابية إلى حماية حرية الانتخابات نظرا لأن كثيرين من الناخبين أميون.. وأغلبية المسئولين والمرشحين يجمعون على أن هذا النظام سيقلص بدرجة كبيرة عمليات التزوير.

انتخابات نيابية ساخنة في اليمن

أحزاب المعارضة تتبادل الاتهامات مع حزبي الائتلاف الحاكم

مع اقتراب موعد التصويت في ثاني تجربة انتخابات برلمانية باليمن بعد الوحدة وأول انتخابات بعد الحرب الأهلية للحفاظ على الوحدة عام ٩٤ وانتصرت فيها ارادة الوحدة تتصاعد يوماً بعد يوم الحملات الدعائية للمرشحين الـ ٣٤٧٣ من بينهم ١٧ مرشحة يمثلون ١٢ حزباً تشارك في الانتخابات إلى جانب المستقلين من بينهم ٢٠ من أعضاء الحزب الاشتراكي المقاطع للانتخابات إلى جانب أربعة أحزاب أخرى أعلنت مقاطعتها.

رسالة صنعاء من

أمين محمد أمين

ومن خلال المهرجان الانتخابي الذي حول جميع محافظات اليمن إلى عرس كبير تبرز لأول مرة في مسيرة الحياة الديمقراطية باليمن رموز المرشحين للأحزاب وتتصدرها بالطبع رموز الحزبين الرئيسيين في الائتلاف الحاكم اللذين يطمعان في الحصول على الأغلبية في مقاعد البرلمان القادم وهما حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس علي عبد الله صالح ويحمل رمز القدس العربي الأصيل بينما اختار حزب الاصلاح الإسلامي المتحالف معه رمز الشمس

وتتعدد رموز الأحزاب الأخرى ليسهل للأميين الإدلاء بأصواتهم بين رمز الجمل والثعبان والسيف والخنجر اليمني (الجنبية) إلى رمز الصاروخ والتليفون المحمول الذي يستخدمه أحد المرشحين المستقلين ومن خلال المهرجانات الخطابية للمرشحين والولائم التي يقيمها عدد من القبائل لمرشحيها تتعدد مظاهر الانتخاب خاصة في مجالس القات التي تحولت إلى برلمانات مصغرة تناقش جميع أوضاع اليمن داخلياً وعربياً واقليمياً بحرية تامة فإنه ومن خلال برامج التليفزيون والاذاعة اليمنية التي خصصت فترات للمرشحين من مختلف الاتجاهات كانت الظاهرة اللافتة للنظر هي تعهد الجميع بلا استثناء وبمختلف اتجاهاتهم بالعمل على تحسين ظروف الحياة ومكافحة التضخم والبطالة وحماية الوحدة الوطنية إلى جانب دعم موقف اليمن اقليمياً وخارجياً وعودة جزر حنيش.

وتشير مصادر يمنية مطلعة إلى ارتفاع نسبة الناخبين من بين ٦ ٤ مليون ناخب وناخبة سجلوا اسماءهم وحصلوا على بطاقات ٦٢ ٣ مليون من بين ٥ ٧ مليون ناخب وناخبة يحق لهم التصويت من بين ١٦ مليون نسمة - عدد سكان اليمن.

ومع تزايد الملصقات والنشرات وصور المرشحين ورموزهم تزداد المنافسة في الحملة الانتخابية التي من المقرر أن تتوقف رسمياً قبل بدء موعد الانتخاب يوم الأحد القادم بيومين.

وقد أكد الدكتور عبد الكريم الارياني نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية اليمني أن الحكومة بذلت كل جهودها لاجراء انتخابات برلمانية ناجحة تشارك فيها مختلف القوى السياسية

وقال إن فريق المراقبين الدوليين والعرب الذي وصل إلى البلاد لمتابعة الانتخابات - اها بنفس تطور العملية الديمقراطية وسيتم رفع تقرير حول سير العملية الانتخابية من فريق المراقبين الدوليين إلى الأمانة المشتركة للمعهد العربي الديمقراطي وبرنامج الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لإصدار بيان مشترك في ختام العملية الانتخابية

ومن المقرر أن يتم تشكيل حكومة جديدة من العناصر الشابة على ضوء ما ستسفر عنه نتائج الانتخابات وإن كانت التوقعات تشير إلى أن عناصرها ستكون من الحزب الحاكم والاصلاح ودخول عناصر من المستقلين

ومن ناحية أخرى اتهمت لجنة التنسيق لفروع أحزاب المعارضة اليمنية في محافظة حضرموت أمس السلطات المحلية باحتجاز قادة فروع ثلاثة من أحزاب المعارضة المقاطعة للانتخابات التشريعية لأكثر من ثلاث ساعات.

وأصدرت لجنة التنسيق لفروع أحزاب المعارضة في حضرموت بياناً ذكرت فيه أن السلطات احتجزت: حسن أحمد باعوم عضو المكتب السياسي والسكرتير الأول للجنة منظمة الحزب الاشتراكي ومحسن أحمد العمودي أمين سر حزب رابطة أبناء اليمن في حضرموت وأحمد بن أحمد السومحي رئيس فرع اتحاد القوى الشعبية في المحافظة ومنعتهم من الوصول إلى مدينة سيئون للمشاركة في افتتاح مقر حزب رابطة أبناء اليمن

واستنكر البيان ما أسماه تمادي السلطة في ممارساتها القمعية الإذلالية في محافظة حضرموت كما استنكر انتشار الجيش في مدينة المكلا وما يتتابع من اجراءات قمعية تستهدف البطش بكل صوت وطني يرفض المشاركة في مهزلة الانتخابات المزيفة.

ودعا البيان الحريصين على اليمن ووحدته وديموقراطيته إلى التدخل الفوري لوقف تلك الاجراءات والانعطاف بالبلاد الى رحاب المصالحة الوطنية الشاملة وإنها آثار حرب ١٩٩٤.



على عبدالله صالح

الشيخ عبدالله الأحمر



المصدر : العالم اليوم القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ م ابريل ١٩٩٧

الغرفة المصرية اليمنية تجتمع بصنعاء الشهر القادم



محمود العربى

يعقد خلال الشهر القادم اول اجتماع لمجلس ادارة الغرفة المصرية اليمنية بصنعاء.

وصرح محمود العربى رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية بان هذا الاجتماع ياتى فى اطار تدعيم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر واليمن.

واضاف بان الاجتماع يضم محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات وبعض رجال الاعمال الذين لهم انشطة متبادلة بين مصر واليمن واكد العربى انه سيتم الاتفاق على إقامة معارض مشتركة للسلع بين البلدين كما سيتم الاتفاق على انشاء شركة مصرية يمنية.

اليمن يستعد لأول انتخابات برلمانية منذ الحرب الاهلية

المعارضة تندد باعتقال زعمائها بسبب مقاطعتهم للانتخابات

عدن - وكالات الانباء: نددت احزاب المعارضة اليمنية امس باحتجاز السلطات المحلية لثلاثة من قادة الاحزاب التي قاطعت الانتخابات التشريعية المقررة في اواخر الشهر الحالي أستنكر بيان لجنة التنسيق لفروع احزاب المعارضة فى حضرموت تمادي السلطة فى ممارستها القمعية الاذلالية وادانت انتشار الجيش فى مدينة المكلا. دعت اللجنة كل الحريصين على اليمن ووحدته وديمقراطيته للتدخل الفوري لوقف تلك الاجراءات. وابلغت اللجنة محافظ حضرموت باعتزامها تنظيم مسيرة سلمية صامتة طالبت المحافظ بتكليف الجهات الامنية بحماية المسيرة السلمية ودعم انشطة احزاب المعارضة في ممارسة حقهم الدستوري والقانوني وتضم لجنة التنسيق اربعة احزاب معارضة اعلنت مقاطعتها للانتخابات وهي الحزب الاشتراكي اليمنى ورابطة ابناء اليمن وحزب التجمع الوحدوي اليمني واتحاد القوى الشعبية. ووصفت الاحزاب الوضع القائم بعد الحرب بانه غير شرعي وان هذه الانتخابات تهدف لمنح الشرعية لحكم عسكرى غير شرعي.

فى الوقت نفسه استمرت الاستعدادات اليمنية لاول انتخابات تشريعية منذ الحرب الاهلية عام ١٩٩٤. وتعد هذه الانتخابات الاستثناء الديموقراطي الوحيد القائم على التعددية الحزبية فى شبه الجزيرة العربية. تتميز الانتخابات بمنافسة عنيفة بين حزبى الائتلاف الحاكم وهما حزبيا المؤتمر الشعبى العام بزعامة الرئيس اليمنى على عبدالله صالح والتجمع اليمنى للاصلاح بزعامة الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب. وفشل الحزبان في التوصل الى اتفاق لتقديم مرشحين منفردين فى

علي عبد الله صالح

بعض الدوائر الانتخابية كان الحزبان قد اتفقا على توزيع الدوائر الانتخابية البالغ عددها ٣٠١ دائرة بمعدل ١٧٠ دائرة لحزب المؤتمر و٨٥ دائرة للاصلاح. واسقطت صعوبات تنفيذية الاتفاق مما ادى الى تحول الانتخابات الى منافسة مفتوحة بين مرشحي كل من الحزبين.

وكانت العلاقات بينالحزبين قد تدهورت اول امس عندما اتهم حزب الرئيس صالح شريكه فى الائتلاف بقتل احد انصاره في محافظة أب وحمل الاصلاح حزب المؤتمر مسئولية قتل احد اعضائه فى نفس الدائرة وفى نفس اليوم. وحذر الرئيس اليمني من اللجوء الى العنف اثناء الحملة الانتخابية ودعا الى التنافس الشريف بعيدا من الممارسات الخاصة للدستور والقانون ورغم الانتقادات العديدة التي تتهم الحكومة بارتكاب مخالفات بالغة فى الحملة الانتخابية فان انتخابات اليمن الذى يبلغ عدد سكانه ١٦ مليونا تعد استثناء في منطقة الجزيرة العربية وتجتنب مئات المراقبين الاجانب يذكر ان الكويت هى الوحيدة من بين دول الخليج التى تجرى فيها انتخابات برلمانية لكن الاحزاب السياسية ممنوعة.



انتخابات هادئة فى اليمن .. والنتائج محسومة للمؤتمر والإصلاح

يوم الأحد القادم تجرى الإنتخابات التشريعية فى اليمن، وهى أول انتخابات بعد الحرب التى اشتعلت بين القوى السياسية فى الشمال والجنوب، وانتهت بانتصار عسكرى للجيش اليمنى فى الشمال، وإنهاء كل مظاهر الانقسام التى كانت سائدة، على الرغم من الوجود النظرى لدولة الوحدة

وعلى الرغم من مشاركة ١٤ حزبا فى تلك الانتخابات، إلا ان النتائج تبدو شبه محسومة للحزبين الكبيرين: المؤتمر الشعبى الذى يقوده الرئيس على عبد الله صالح وحزب الإصلاح برئاسة الشيخ حسين الأحمر، وهو الشريك الآخر فى الائتلاف الحاكم ويضم حركة الإخوان المسلمين وزعماء القبائل الكبرى فى الشمال ومنها قبائل "حاشد" وقد وقع حزبا الائتلاف على اتفاق يغلق عددا من الدوائر أمام كل منهما، بحيث لا يتنافسان فيها، وتم إقرار ٨٤ دائرة مغلقة للمؤتمر، و٤٥ دائرة للإصلاح ، بينما تتم المنافسة فى بقية الدوائر، حيث رشح المؤتمر قياداته فى كل دوائر اليمن، لضمان استمراراه فى الحصول على الأغلبية الساحقة، إذ يمثل بـ١٢٠ نائبا فى البرلمان الحالى مقابل ٦٤ نائبا للإصلاح، ، من ضمن ٣٠١ مقعد فى جميع مقاعد مجلس النواب اليمنى.

ويغيب عن هذه الانتخابات الحزب الاشتراكى اليمنى الذى دفع ثمن الحرب بين الشمال والجنوب، وتمزقت أوصاله، وخرجت مجموعة من قياداته إلى الخارج، منهم الأمين العام على سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمنى السابق، مع ١٥ آخرين من القيادات اليمنية الكبيرة فى الجنوب، وهم مطلوبون للمحاكمة فى اليمن.

تياران

ومع انقسام الحزب الاشتراكى عملياً، حيث بقى ثلثا الاعضاء فى الداخل والباقون فى الخارج، قررت اللجنة المركزية للحزب التى اجتمعت فى اليمن، عدم المشاركة فى الانتخابات، لأن الظروف الموضوعية لا تساعد على انتخابات عادلة، فى ضوء عدم استعادة الحزب لمقاره الرئيسية، واستمرار مصادرة أمواله، وملاحقة ١٦ من قياداته بتهم جنائية وعدم عودة العديد من القيادات الأخرى إلى وظائفهم السابقة، بالإضافة إلى مصادرة ممتلكات شخصية وانقسم الحزب إلى تيارين رئيسيين أحدهما تزعمه عباد مقبل الأمين العام للحزب الاشتراكى الحالى، والذى عارض المشاركة فى الانتخابات فى ظل الظروف الحالية، وأكد فى خطابه الذى القاه فى اللجنة المركزية على أن كل الاتصالات والوعود التى تلقاها الحزب من الحكومة لم تنجح ولم تتحقق، وبالتالى فإن المشاركة فى ظل تلك الظروف مغامرة كبيرة ستجعل من الحزب الخاسر الرئيسى، واظهاره أمام الشعب اليمنى بعدم وجود أى قوة له، خاصة أنه حاز فى الانتخابات السابقة على ٦٨ نائبا، بالإضافة إلى النواب المستقلين، والفرص المتاحة لا تشير إلا لنجاح عدد محدود للغاية يعد على أصابع اليد الواحدة

فى الناحية الأخرى تزعم سيف صايل أمين اللجنة المركزية وجار الله عمر رئيس اللجنة السياسية الاتجاه المؤيد لأهمية المشاركة، حتى لا يتم تحجيم وشطب الحزب الاشتراكى من الخريطة اليمنية، واستغلال الهامش الديمقراطى المتاح، والتعامل مع الرغبة الموجودة لدى النظام بالمصالحة وإنهاء كل صور التقسيم والأوضاع السابقة التى أدت إلى الحرب

وفى التصويت على هذه القضية نجح تيار المقاطعة وفاز بالأغلبية، واحترمت الأقلية هذا القرار وأعلنت التزامها به، لأنها كانت بين خيارين أحلاهما مر

ولكن عددا من أعضاء المكتب السياسى والقيادا . الوسطى رشحوا أنفسهم كمستقلين فى تا الانتخابات، مما يهدد بتفجير مشاكل خاصة بأوضاعهم التنظيمية والسياسية داخل الحزب، وإ . كان الاتجاه الغالب عدم محاسبتهم لأنهم رشحو كمستقلين.

٣ أحزاب ناصرية

إلى جانب الحزبين الكبيرين المؤتمر والإصلاح، ومع غياب الحزب الاشتراكى، فإن الخريطة الحزبية التى تضم ٤٢ حزباً مسجلا، لا تشهد سوى مشاركة ١٢ حزبا تجمعت فى تكتلين معارضين.

الاول يعرف باسم المجلس الوطنى للمعارضة ويضم سبعة أحزاب بزعامة حزب البعث العربى الاشتراكى ومعه حزب التصحيح الناصرى والحزب الناصرى الديمقراطى، والجبهة الوطنية الديمقراطية، وحزب جبهة التحرير، وحزب الرابطة اليمنية، والحزب القومى الاجتماعى

أما التكتل الثانى ويعرف باسم مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة فيضم الحزب الاشتراكى اليمنى الذى لا يشارك فى تلك الانتخابات، والتنظيم الوحدوى الشعبى الناصرى، وحزب الحق، واتحاد القوى الشعبية، وحزب رابطة أبناء اليمن وهو لا يشارك فى الانتخابات، كما أن رئيسه عبد الله الجفرى يتزعم حركة (موج) فى الخارج وهو مطلوب للمحاكمة فى اليمن، بالإضافة إلى حزب البعث العربى الاشتراكى القومى ورئيسه الدكتور قاسم سلام الشرجبى عضو القيادة القومية لحزب البعث الموجودة فى العراق.

وتبدو حظوظ هذه الأحزاب فى الحصول على نسبة كبيرة من المقاعد محدودة، أمام الحزبين الكبيرين.

ظاهرة المستقلين تسيطر بوضوح على الانتخابات،



إذ أن ٧٠٪ من المرشحين مستقلون ، ومعظمهم من المؤتمر والإصلاح ولم يتم اعتمادهم رسميا، ومن القبائل اليمنية التى لا تجد لها تعبيرا سياسيا

والظاهرة الجديدة هى تشكيل هيئات مدنية لمراقبة الانتخابات، وتسجيل أى خروق تحدث فيها، ومراقبة عمليات التمويل والاقتراع.

ولكن مشاركة المرأة محدودة فلم تترشح سوى اعداد محدودة للغاية، من أعضاء الحزب الاشتراكى، ولكن المرأة تصوت فى الانتخابات، ويعتمد الإصلاح على أصواتهن بشكل رئيسى

الانتخابات اليمنية خطوة مهمة على طريق الديمقراطية، ولكن خطوات رئيسية لا تزال مطلوبة لدعم الديمقراطية وتجاوز كل آثار الحرب التى لاتزال تترك آثارها على الحياة السياسية فى اليمن

أحمد سيد حسن



المصدر : الأهرام
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣ ابريل ١٩٩٧

بقلم رئيس التحرير

بدون احتكار

رأينا - ورأى غيرنا من الناس - ان المرشحين لعضوية مجلس الشعب اليمنى يتكلمون فى التليفزيون بحرية وتلقائية، سواء كانوا من مؤيدى الحكومة اليمنية او من معارضيها. وقد يرى اهل السلطة فى بلادنا العربية ان ذلك شيء عجيب. لكن الاعجب انه لا يتم حذف شيء من كلام المرشحين او من عبارات الانتقاد التى يوجهونها الى الحكومة، بما فى ذلك وعودهم بتعديل او تصحيح بعض ما هو قائم.

واتاح التليفزيون اليمنى لكل المرشحين مساحات متساوية فى كافة اجهزة الاعلام - المسموعة والمرئية - تمكنهم من عرض برامجهم الانتخابية.

ويقول الاستاذ باتريك مرلو - كبير مستشارى الانتخابات فى المعهد الوطنى الديمقراطى الامريكى للشئون الدولية - ان العملية الانتخابية اليمنية تدفع بالتنمية الديمقراطية فى اليمن، وانه سعد - ومعه الوفد الدولى الذى يرأسه - بكل ما لمسه من افراد الشعب اليمنى للدفع بالديمقراطية الى الامام. وهو بذلك يشيد بأفراد الشعب وليس بالحكومة ولا بالسلطات اليمنية، لانه يرى فى ذلك تمسكاً من افراد الشعب بحقوقهم السياسية، وعدم تركهم فرصة للتجاوزات، باعتبار ان الحقوق السياسية ليست منحة من احد، يعطيها او يمنعها.

والاكثر عجباً ان بعض احزاب المعارضة لا يعجبها ذلك ولا تراه كافياً، ومنها احزاب اعلنت مقاطعة الانتخابات بدعوى ان احزاب الشمال تتمتع بما لا يتمتع به غيرها.

وكما ان هناك مساحة متساوية لكل المرشحين تتيح لهم التعبير عن ارائهم ومواقفهم بحرية، فإن ذلك لا يقتصر على فترة الانتخابات ولا على المرشحين. ان هذه الصورة تستمر بنفس القدر بعد ان تنتهى الانتخابات ويتم عقد جلسات مجلس النواب.

وقبل انتهاء دورة المجلس السابقة، وإجراء الانتخابات الحالية، رأيت جلسات مجلس الشعب اليمنى فى التليفزيون، عبر الاذاعة الفضائية التى تنقل نفس برامج التليفزيون اليمنى. واشهد ان ما جاء على لسان النواب كان فى اغلبه نقداً ومعارضة، اكثر منه تصفيقاً وتأييداً. ولم اجد فى ذلك اي احتكار حكومي للاضواء التليفزيونية.

وقد قمت بتسجيل بعض هذه الجلسات، واعتبرتها من الوثائق السياسية التى تستوجب الاحتفاظ بها. ومن بين هذه الوثائق الجلسة التى ناقش فيها المجلس مشروع قرض مقدم الى الحكومة، منه ما هو مخصص لمشروعات عامة، ومنه جزء للتسليح والاغراض العسكرية. واستمعت الى احد النواب يعلن اعتراضه ويؤكد تخوفاته من سوء توجيه هذا القرض، ويطالب بتوجيهه الى الاغراض المدنية. ورأيت نائباً اخر يرفض كل ما تطلبه الحكومة ويشكك فى حسن تصرفها. وتحدث غيرهما بما هو اكثر حدة وعنفاً.

والكلام عن قروض التسليح وعن اوجه انفاقها، يعتبر فى البلاد العربية من العورات التى لا يجوز الكشف عنها، ومن الناس من يعتبر اشتراك نواب الشعب فى مثل هذه الموضوعات هو فعل فاضح يستوجب الحساب.

وقد نقل التليفزيون اليمنى كلام المعارضين باكمله دون ان يخجل من الانتقادات الموجهة الى الحكام ولا يتشاءم من رفض المشروعات التى تتقدم بها الحكومة، بما فى ذلك الحديث عن الانحرافات والفساد.

واقترح ان نوفد بعثات تعليمية وتدريبية الى اليمن لعل العدوى تصيبنا..

قبضايا



المصدر : البيان الاماراتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣/٤/١٩٩٧

صالح ينفي اعلان الطوارىء عشية الانتخابات اليمنية

تدهور العلاقات بين المؤتمر والاصلاح وبوادر انهيار اتفاق التنسيق

صنعاء ـ علي طاهر:

تدهورت العلاقات بين حزبي الائتلاف اليمني (المؤتمر والاصلاح) اكثر فاكثر امس، مع ظهور علامات على انهيار احدث اتفاق تنسيق انتخابي بينهما، وتكهنات برغبة المؤتمر في لجم الاصلاح، ترافقت مع تصاعد حرب الكاسيتات بين الجانبين.

وفي وقت كشف النقاب عن انسحاب عدد قياسي من المرشحين، نفى الرئيس اليمني علي عبدالله صالح وجود حالة طوارىء في اليمن، قبل ٤ ايام من انتخابات عامة تعهد بان تكون شفافة.

لقد اكدت مصادر متطابقة ان المواجهة بين «المؤتمر» و«الاصلاح» تصاعدت بصورة غير مسبوقة، مشيرة الى ان الحزبين ظهرا عاجزين عن تطبيق آخر اتفاق تنسيق مشترك وقع مساء الثلاثاء الماضي وتقلصت بموجبه الدوائر المغلقة الى ٦٣ دائرة للمؤتمر و٣٦ للاصلاح.

وكان الحزبان وقعا عدة اتفاقيات للتنسيق بينهما شملت في بداية الامر ٢٥٠ دائرة من اجمالي ٣٠١ دائرة في اليمن بحيث يكون نصيب المؤتمر منها ١٧٥ ونصيب الاصلاح ٧٥ وتركت ٥٠ دائرة للتنافس، ثم تقلص هذا العدد بعد مشاحنات وخلافات الى ١٢٠ دائرة حصة المؤتمر منها ٨٥ والاصلاح ٣٥ دائرة. وعلى اثر تصاعد الخلافات بينهما وعلى مستوى

اغلب الدوائر الانتخابية في انحاء اليمن تم التوقيع الاسبوع الماضي على اتفاق التنسيق بين حزبي الائتلاف شمل (٩٩) دائرة فقط تعتبر مغلقة للحزبين منها ٦٣ للمؤتمر الشعبي و٣٦ دائرة للاصلاح.

وتوقع بعض المراقبين في اليمن انهيار هذا الاتفاق الاخير بسبب ازمة الثقة التي استحكمت على علاقة الحزبين وسعي كل منهما الى الحصول على الاغلبية لاضعاف الشريك الآخر.

من جانب آخر تصاعدت حرب الكاسيتات بين الحزبين حيث اخذ كل طرف يسجل اشرطة تحوي اغاني وقصائد شعبية تهاجم الطرف الآخر وقد اعتبرها البعض بانها



المصدر : الحياة الإماراتية

التاريخ : ٢٢/٤/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اصبحت تشكل مادة اساسية في الدعاية الانتخابية لدى الطرفين.

ويؤكد مراقبون ان المؤتمر الشعبي العام مصمم على تحجيم وتقليص دور الاصلاح في المرحلة المقبلة استجابة لمتطلبات داخلية وخارجية.

في هذه الاثناء قال صالح خلال لقاء مع مجموعات المراقبين الدوليين الذين سيراقبون سير الانتخابات التي ستجري يوم الاحد المقبل انه لاتوجد حالة استنفار او طوارىء في اليمن، معتبرا ان ما يشاع في هذا الصدد «معلومات» خاطئة من بعض احزاب المعارضة موضحا انه ليس هناك سوى الاحتياطات الامنية المرسومة من قبل اللجنة العليا للانتخابات للحفاظ على الامن العام اثناء سيرها ومضى صالح يقول: «من المؤسف ان هناك حملة اعلامية ظالمة ضد الديمقراطية في اليمن وهناك من يتوقع ان تكون هناك مشاكل اوشغب او احداث عنف وهذا غير صحيح، الانتخابات ستجري في مناخات آمنة ومطمئنة وقد اتخذت كافة الترتيبات لذلك».

وقال صالح مخاطبا المراقبين «كما تعلمون ان الحملة الانتخابية قد بدأت قبل اربعة ايام ولعل المراقبين سيلاحظون ان هناك تبادل اتهامات بين الاحزاب والقوى السياسية وبعضها وهذا في اطار الحملة الانتخابية لكل حزب».

واضاف «ان هناك حاليا في الميدان حوالي ٣٦ الف شخص يمثلون كل الاحزاب والقوى السياسية وهذه اللجان تمثل في حد ذاتها لجان رقابة على بعضها البعض لمنع حدوث اية غش او تزوير».

وتعهد صالح للمراقبين بتقديم كل الدعم لهم، قائلا ان لهم الحق في اختيار الدوائر التي يرغبون في مراقبتها في اية منطقة من اليمن، وعبر عن سروره بمشاركتهم في مراقبة الانتخابات معتبرا ان ذلك سيؤكد انها ستكون حرة وديمقراطية وامام المجهر الدولي.

من جهة ثانية ذكرت مصادر اللجنة العليا للانتخابات ان عدد المنسحبين من الترشيح لانتخابات مجلس النواب في عموم الدوائر الانتخابية في الحصيلة شبه النهائية المسجلة لدى اللجنة العليا بلغ حتى مساء امس الاثنين ١٤٨١

واوضحت هذه المصادر ان من بين المنسحبين ٧٣ مرشحا يمثلون الاحزاب والتنظيمات السياسية المختلفة مشيرة الى ان محافظة تعز قد جاءت في المركز الاول في اعداد المنسحبين حيث بلغ عددهم ٢٠٦ تليها صنعاء ١٨٤ مرشحا.

الى ذلك بلغ اجمالي عدد البطاقات الانتخابية التي تم صرفها للناخبين خلال المرحلة الثانية من الانتخابات وحتى مساء امس الاول والمسجلة في غرفة عمليات اللجنة العليا للانتخابات ١,٦٤٥,١١٧ بطاقة انتخابية منها ٥٢٠١٥٣٥ بطاقة سلمت للناخبات الاناث.

وباضافة اجمالي البطاقات المصروفة في المرحلة الاولى من الانتخابات والبالغة ٢,٢١٢,٥٨٤ بطاقة انتخابية دائمة يرتفع الاجمالي العام للبطاقات المسلمة للناخبين والناخبات حتى مساء امس الاول ٢,٨٥٧,٦٠٠ بطاقة انتخابية دائمة.

ويذكر ان اخر موعد للانتهاء من تسليم البطاقات الانتخابية هو الخامس والعشرون من ابريل الجاري.

الى ذلك طالبت الاحزاب السياسية اليمنية المقاطعة للانتخابات بتمكينها من شرح موقفها للمواطنين عبر وسائل الاعلام الرسمية وقالت هذه الاحزاب في رسالة وجهتها للرئيس علي عبدالله صالح الاسبوع الماضي نطالب بتدخلكم شخصيا والتوجيه للحكومة باعطاء الاحزاب المقاطعة للانتخابات احقية شرح مواقفها للمواطنين والاسباب التي دعتها لاتخاذ قرار المقاطعة وسردت الاحزاب في رسالتها مجموعة النصوص الدستورية والقانونية التي تدعم طلبها والاحزاب الموقعة على الرسالة هي الحزب الاشتراكي اليمني وحزب رابطة ابناء اليمن «رأي» وحزب التجمع الوحدوي اليمني والتكتل الوطني الاجتماعي.



المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ٢٣ ابريل ١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليدومي: للمسجد دور في الانتخابات

صنعاء أكدت لوفد المراقبين ان الانتخابات بعيدة عن العنف

□ صنعاء - من مراد هاشم:
□ الدوحة - من محمد المكي احمد

■ أكد الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ان الانتخابات الاشتراعية التي ستجرى يوم ٢٧ نيسان (ابريل) الجاري ستكون «حرة ونزيهة وديموقراطية». وقال في لقاء امس مع وفود المراقبين الدوليين الذين سيتولون الإشراف على نزاهة الانتخابات: ان «هناك حملة اعلامية ظالمة على الديموقراطية في اليمن وتوقعات غير صحيحة باندلاع اعمال عنف وشغب». واضاف ان «الانتخابات ستجري في مناخات آمنة ومطمئنة وقد اتخذت كل الترتيبات لذلك».

ورحب الرئيس اليمني بوفود المراقبين، واكد انه «سيقدم لها كل الدعم من اجل تسهيل مشاركتها في اعمال الرقابة وتمكينها من التحرك في كل الدوائر الانتخابية».

واضاف: «من حق كل المراقبين ان يختاروا الدوائر التي سيراقبون فيها وفي اي محافظة من محافظات الجمهورية وربما تكون لدى بعضكم معلومات خاطئة من بعض أحزاب المعارضة عن أن اليمن تعيش في حال استنفار او طوارئ وهذا ايضاً غير صحيح ولا يوجد سوى الاحتياطات الأمنية المرسومة من قبل اللجنة العليا للانتخابات للحفاظ على الأمن العام في أثناء سير الانتخابات».

ويتوقع ان يصل عدد المراقبين الدوليين مع حلول يوم الاقتراع الى اكثر من ٥٠٠ مراقب من دول الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة، بدات وفود المراقبين في الوصول الى اليمن منذ اسبوع ويصل عدد الذين وصلوا حتى الآن ٧٥ مراقباً.

وفي تطور لاحق أعلنت اللجنة العليا للانتخابات في اليمن مساء امس ان ١٤٩٨ مرشحاً اعلنوا انسحابهم من الترشيح في الانتخابات يوم الأحد الماضي بينهم ٧٣ مرشحاً ينتمون الى الاحزاب السياسية والعدد الباقي من المستقلين.

وبذلك يصبح المجال متسعاً لتنافس اكبر بين الاحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات النيابية وفي طليعتها المؤتمر الشعبي وحزب الاصلاح وهما اكبر الاحزاب استفادة من هذه الانسحابات التي تتيح الفرصة لمرشحيهما التنافس وبالتالي الحد من احتمالات تشتت الاحداث بسبب ارتفاع عدد المرشحين المستقلين.

اليدومي

وفي الدوحة، قال الأمين العام لحزب التجمع اليمني للاصلاح السيد محمد عبدالله اليدومي لـ «الحياة»: «إن كل القوى السياسية (اليمنية) وعلى رأسها التجمع اليمني للاصلاح ينبذ العنف». واضاف ان حزبه «يرفض العنف بكل اشكاله وصوره وألوانه ومن أي جهة كانت»، وشدد على «ضرورة ان يؤدي المسجد دوره في الحملة الانتخابية».

٠٤٠٠٥٢

وكان اليدومي يتحدث بعد وصوله الدوحة امس للمشاركة في حلقة من برنامج «اكثر من راي» اليوم والذي تبثه قناة الجزيرة عن الانتخابات اليمنية. وقال تعليقاً على الأحداث الأخيرة في محافظة إب حيث سقط قتيلان: «إن ما حدث هو نتاج التوتر واخواننا رجال الامن في محافظة إب يسعون جاهدين للوصول إلى حقيقة الدوافع التي أدت إلى مثل هذه الأفعال، ولا اظن ان اخواننا في المؤتمر (الشعبي العام) ولا اخواننا في التجمع (اليمني للاصلاح) يقبلون مثل هذا الأمر (استخدام العنف) او هذا الاسلوب وأضاف «ان الامر (ما حدث في إب) لم يتبين بصورة واضحة».

وقال رداً على سؤال عما اذا كان ما حدث في إب هو مسؤولية التجمع او المؤتمر «لا نستطيع ان نتهم احداً» ولكنه اضاف ان «اخطاء حصلت ونترك لاخواننا رجال الامن البحث عن حقيقة الدوافع ومن وراء مثل هذه الاعمال المنافية لابجديات العمل الديموقراطي».

اما في شان ما اعلنه الرئيس علي عبدالله صالح عن عدم السماح باستخدام منابر المساجد في الدعاية الانتخابية وهل يؤيد الاصلاح طرح المؤتمر في هذا المجال فقال «المساجد تختلف عن الكنائس ودور المسجد يختلف عن دور الكنيسة» واضاف «نحن في فهمنا للاسلام لا نفرق بين السياسة والدين ولا بين الدين والسياسة». وشدد على «ان يؤدي المسجد دوره» في الحملة الانتخابية».

واكد اهمية ان ترعى «كل القوى السياسية اليمنية الديموقراطية في اليمن» و«العمل على توسيع الهامش الديموقراطي المتاح» وقال ان حزبه يسعى الى «ان يكون وضعنا احسن في الانتخابات المقبلة» (عدد المقاعد) كما شدد على «اهمية التزام كل القوى السياسية اليمنية تمهيداً «للتداول السلمي للسلطة». اما عن «تجربة الائتلاف» فقال «انها تحتاج منا ومن اخواننا في المؤتمر الى وقفة مراجعة» وافاد ان حزبه لا يريد الآن الخوض في موضوع الائتلاف «حتى تتضح معالم الصورة بعد (ظهور) نتائج الانتخابات» وستحدد موقفنا في ضوء نتائج الانتخابات».

عمان واليمن وقعا اتفاق انشاء طريق بري بين البلدين

صنعاء ـ «البيان»:

وقع اليمن وسلطنة عمان في مسقط امس على اتفاقية انشاء الطريق الاسفلتي الذي يربط بلدتي «الغيظة» وشحن على الحدود اليمنية العمانية بهدف تنشيط الحركة التجارية وتسهيل انتقال الافراد بين البلدين. ويبلغ طول الطريق مائتين وخمسة واربعين كلم وستقوم بتنفيذ اعمال الطريق شركة مشاريع خط الصحراء بكلفة اجمالية تبلغ ٣٧ مليون دولار. وتشرف على تنفيذه شركة استشارية يعينها الجانب العماني مع فريق عمل فني عماني يمني مشترك لمتابعة الاشراف وتسهيل اعمال التنفيذ.

كما تم ايضا توقيع اتفاقية خدمات النقل الجوي بين اليمن وسلطنة عمان بهدف تفعيل الانشطة التجارية والسياحية بما يعود بالنفع العام على البلدين.

وقع الاتفاقية عن جانب اليمن علي حميد شرف وزير الانشاءات والاسكان رئيس الجانب اليمني فيما وقع عن جانب السلطنة سالم بن عبدالله الغزالي وزير المواصلات.



المصـدر : الحياة اللندنية

التاريـخ : ٢ م ابريل ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قراءات في خريطة الانتخابات اليمنية (٢ من ٣)

مناورات اللحظة الاخيرة للاتفاق على توزيع الدوائر

فيصل مكرم *

■ يرتبط ما يثير مخاوف الاحزاب السياسية في اليمن، في السلطة والمعارضة، حيال نتائج الانتخابات بظروف التوازنات القبلية والجغرافية التي لها الدور المهم في اختيار مرشحيها الى عضوية مجلس النواب. ويعد هذا سبباً رئيسياً في زيادة مخاوف الائتلاف بين المؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح حيال نتائج الانتخابات وخصوصاً المؤتمر الشعبي الذي يعتمد في ترشيح نواب «البرلمان» على هذه التوازنات والمكانة الاجتماعية والقبلية التي يتمتع بها الشخص المرشح. وهذه القاعدة ربما خلقت تعارضاً مع غالبية اعضاء المؤتمر قد يتسبب في فشل المرشح. في المقابل يعاني الاصلاح من الاشكالية نفسها باعتبار ان الطابع العقائدي للاصلاح يضطره الى ترشيح اعداد من الرموز «الدينية» المتشددة تحت ضغوط انصار هذه الرموز التي لا تعبر بالضرورة عن راي الآخرين من هذا المرشح او ذاك خصوصاً اذا اصطدم مرشح الاصلاح بواقع قبلي او مذهبي او سياسي مع توجهاته وخطاباته المنبرية. كذلك تبرز معاناة بقية الاحزاب في المعارضة لان رموزها السياسية لا تشكل في الغالب ثقلاً اجتماعياً او قبلياً يضطرها واقع الحال الى البحث عن شخصيات من هذا الطراز وغالباً ما يكون المؤتمر الشعبي او تجمع الاصلاح قد استحوذا على ذوي النفوذ الاجتماعي والثقل القبلي.

يمكن القول ان اعتماد الائتلاف الحاكم على ترشيح غالبية اعضاء مجلس النواب من اصحاب الثقل القبلي او المناطقي يكون على حساب كوادره المؤهلة سياسياً واقتصاديا وفكرياً، وهي موجودة فعلاً، مما يسهم في عدم فاعلية الدور التشريعي والرقابي لمجلس النواب الذي واكب دوره في السنوات الاربع الماضية (بإجماع الاحزاب والدوائر والشخصيات السياسية في البلاد) اذ غلبت عليه الظاهرة الصوتية المخترقة من قبل الحكومة واصحاب النفوذ خلال الفترة الماضية. فلم يكن له دور رقابي في تنفيذ قراراته على سوية دوره في مناقشة القوانين بصورة «هلامية» وإقرارها في النهاية ولا تجد معظمها الطريق الى التنفيذ.

وما يؤكد هذا الواقع عدم إكتراث الغالبية من اعضاء «البرلمان» الحالي باهمية حضور جلسات المجلس مما أثر سلباً على تفعيل دوره التشريعي كاهم مؤسسة ديموقراطية وشرعية في البلاد.

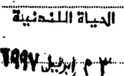
أدى ذلك الى تاخير العديد من القضايا المطروحة امامه عن البت لعدم اكتمال النصاب وهذا مدعاة للغرابة اذ يصبح التوافق بين لهفة واندفاع المرشحين في الحصول على ثقة الناخبين وبين مسؤولياتهم عندما يصلون الى مقعد «البرلمان» منعدماً.

وفي هذا السياق يمكن التعرف على اهم ملامح المنافسة بين حزبي الائتلاف الحاكم من جهة والاحزاب في المعارضة من جهة اخرى التي يمكن استبعاد الدور التاثيري لبرامج الاحزاب الانتخابية على اتجاهات الناخبين لان هذه البرامج كثيراً ما تصبح مجرد وعاء لتفريغ الشحنات والتطلعات الآنية والمستقبلية للحديث عن بناء البلد وازدهاره فتندرج تحت مفهوم الضرورة خصوصاً وان برامج الاحزاب شبيهة ببرامج الحكومات السابقة واللاحقة تزدحم بالبلاعيات اللغوية التي لا تلفت انتباه الناخب الذي تحكمه مؤثرات الوجاهة الاجتماعية او الأسرية او القبلية.

من هذا المنطلق نبدأ باستعراض مراحل الخلافات التي سادت العلاقة بين شريكي الحكم في اليمن حول الانتخابات المقبلة.

كان لخروج الحزب الاشتراكي اليمني من السلطة إبان الحرب اليمنية صيف العام ١٩٩٤ وفقده لأهم عوامل القوة التي كان يتمتع بها قبل الحرب باعتباره شريكاً وحيداً للمؤتمر الشعبي في الحكم دوراً في تعزيز طموح حزب الاصلاح في تحقيق مكاسب حزبية في البداية من خلال وجوده في السلطة. وأدت حركة التغييرات المحدودة في الجهاز الاداري للدولة منتصف العام ١٩٩٥ الى تنشيط وتيرة الخلاف بينه والشريك الرئيسي في الحكم (المؤتمر الشعبي العام) بسبب قلق المؤتمر من تهافت الاصلاح على تامين موقعه عبر إحلال اعداد من كوادره في مراكز حكومية مهمة بهدف تعزيز دوره في التاثير على اتخاذ القرار والتخفيف من قبضة المؤتمر الشعبي على مفاصل الحكم بحكم وجود الرئيس علي عبدالله صالح على قمة السلطة وقمة المؤتمر.



المصدر :  الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ م ابريل ١٩٩٧

ويمكن القول ان الرئيس صالح كان مقدراً مخاوف حربه من زحف الاصلاح على المراكز المهمة في الحكومة وليس مستبعداً انه اعطى الضوء الاخضر لقيادات المؤتمر وممثليه في الحكومة لمواجهة الاصلاح والحد من تحقيقه لمكاسب جديدة يتجاوز من خلالها حجمه السياسي المرسوم له سلفاً ومنعه من الاستحواذ على نصيب الحزب الاشتراكي او تحقيق مكاسب على حساب قوة المؤتمر ومن هذا المنطلق بدأ الصراع يأخذ اتجاهاً مغايراً فكل من المؤتمر والاصلاح يخشى من تعرض مصالحه لخطر الآخر. وفي ضوء ذلك عمل (المؤتمر والاصلاح) على تأمين جبهته من خطر الآخر خصوصاً تجمع الاصلاح الذي تزايد خوفه على مصالحه كحزب ومصالح شخصيات انطلاقاً من مخاوف اجهاض مكانته في السلطة بالنظر الى الظروف المحيطة به داخلياً وخارجياً التي هي في غير صالحه باعتبار ان التيار الاسلامي المتمثل في عناصر حركة الاخوان المسلمين يطغى على تركيبة الاصلاح كحزب سياسي حتى في ظل زعامة الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر ومكانته القبلية وتأثيره السياسي.

ان مسألة التوازن بين التيار القبلي والتيار الاسلامي وبقية الاتجاهات داخل الاصلاح لا تأثير لها في مقابل تأثير التيار الاسلامي.

نجح التيار الاسلامي، خصوصاً الجناح المعتدل، في المحافظة على علاقة الشيخ الاحمر بالاصلاح وابقاه الركيزة القوية التي يواجه بها خصومه في المؤتمر الشعبي وتخفيف حدة التوتر في العلاقة بين الاصلاح والرئيس صالح. وأدى تحسين العلاقة بين الشيخ الاحمر والاصلاح الى منع الاختراق وساعد في التغلب على معظم خلافات المؤتمر والاصلاح قبل وصولها حد الطلاق او المواجهة التي لو حصلت لكانت ادت الى انهيار الائتلاف وفشل التجربة مجدداً بين شريكين يربطهما مصير واحد وأهداف مشتركة.

ومع بدء المرحلة الأولى من الانتخابات النيابية المقررة في ٢٧ نيسان (ابريل) الجاري المتمثلة بمرحلة القيد والتسجيل للفترة من حزيران (يونيو) حتى آب (اغسطس) عادت الخلافات بين الائتلاف من جديد حين اعتبر الاصلاح حملة التسجيل والقيد للناخبين الجدد موجهة ضده اذ لم يفرق بين نشاط المؤتمر الشعبي في دفع انصاره لقيد اسمائهم وبين حملة الدولة الرسمية لتحفيز الناس على تسجيل اسمائهم. وجاء تسجيل الناخبين من القوات المسلحة والأمن في مختلف الدوائر في ضوء حركة التغييرات والتنقلات التي تمت في معسكرات الجيش في مختلف المناطق وتزامن معظمها مع المرحلة الأولى للانتخابات لتزيد مخاوف الاصلاح التي اعتبرها حملة انتخابية لصالح المؤتمر. وذهب تجمع الاصلاح في الاتجاه الذي ذهبت اليه احزاب المعارضة الاخرى التي تخوفت من وجود تزوير وخروقات قانونية ارتكبتها اللجنة العليا للانتخابات.

اعترف حزبا الائتلاف المؤتمر والاصلاح بوجود خروقات قانونية من خلال التهم المتبادلة بينهما وتبارى الحزبان في إثبات تورطهما بالوثائق والمستندات والرسائل الثنائية بينهما. وزاد من توتر الخلاف توقف الحوار الثنائي على مختلف المستويات خلال تلك الفترة ما جعل الاصلاح يبادر في خطوة مفاجئة الى فتح ابواب الحوار مع احزاب المعارضة الرئيسية المنضوية في «مجلس التنسيق الاعلى» بزعامة الحزب الاشتراكي اليمني. ولما كان الحوار يسير بوتيرة سريعة بين الجانبين، وبدعم من الشيخ الاحمر، تم التوصل الى صيغة اتفاق عرف بالبرنامج التنفيذي من اجل حرية ونزاهة إجراء الانتخابات بصورة ديموقراطية متكافئة. واعتبر المؤتمر الشعبي العام هذا الاتفاق موجهاً ضده ما دفعه لاستئناف الحوار مع الحزب الاشتراكي وبدعم من الرئيس صالح في محاولة لإجهاض نتائج حوار الاصلاح والمعارضة. لكن المحاولة لم تحقق النجاح المطلوب نظراً لمطالب الحزب الاشتراكي بإعادة مقراته وممتلكاته ووثائقه وارصدته المجمدة والمصادرة من قبل الحكومة إبان الحرب اليمنية. وتدارك الرئيس صالح هذه المسألة بتبنيه حواراً موسعاً بين حزبي الائتلاف كطرف واحزاب المعارضة كطرف آخر في حين كان الرئيس صالح عقد اتفاقاً مع الشيخ الاحمر على استئناف الحوار بين الحزبين على مستوى القيادة العليا بهدف الحد من خلافاتهما والتوصل الى اتفاق ثنائي للتنسيق في الانتخابات. ولا يستبعد ان يكون الرئيس صالح بتجربته السياسية الطويلة هدف الى سحب المعارضة الى طاولة التفاوض ومشاركتها في الانتخابات وبالتالي تخفيف الضغط على المؤتمر الشعبي العام من خلال إجهاض ما تم التوصل اليه بين تجمع الاصلاح واحزاب المعارضة لانه في حال موافقة الاصلاح على اتفاق التنسيق الانتخابي مع المؤتمر الشعبي تهتز ثقة المعارضة به.

ويبدو ان الاصلاح نجح في مناوراته التي خاضها مع المؤتمر من خلال البنود التي تضمنها اتفاق التنسيق الانتخابي بينهما اذ تضمنت الكثير من مطالب المعارضة وألزمت الائتلاف بالحوار مع المعارضة لإنجاح الانتخابات وضمان مشاركة الجميع فيها مقابل تخلي الاصلاح عن مطالبته بتغيير اللجنة العليا للانتخابات وإعادة اجراءات القيد والتسجيل. وبدلاً من تكاتف المعارضة من اجل التعامل مع هذه التطورات احدث اتفاق



التنسيق الانتخابي بين المؤتمر والاصلاح شرخاً في مجلس التنسيق الأعلى (الجناح الرئيسي للمعارضة بزعامة الحزب الاشتراكي اليمني) كونه تضارباً مع اتجاهات هذه الاحزاب فاعتبره الحزب الاشتراكي على النقيض من مطالبه وشروطه وبالتالي ساعده على خلق مبررات لمقاطعة الانتخابات على رغم الاعتقاد السائد ان قرار المقاطعة كان اتخذه الاشتراكي سلفاً بينما رات احزاب المعارضة الاخرى مصلحتها في خوض الانتخابات بالحد الادنى من الضمانات القانونية بدلاً من المقاطعة التي يسعى اليها الاشتراكي لأسباب تتعلق بظروفه الخاصة.

ويتوقع المراقبون ان يفشل الائتلاف الحاكم في التوصل الى اتفاق نهائي حول التنسيق في الدوائر الانتخابية عشية الانتخابات وفق مؤشرات ترتبط بطبيعة الاتفاق على توزيع الدوائر الذي وصل في اخر اتفاق بينهما الى ١٢٥ دائرة منها ٨٠ دائرة للمؤتمر و٤٥ دائرة للاصلاح على ان يتنافس الحزبان في بقية الدوائر. لكن تفاصيل تنفيذ مثل هذا التقاسم يظل موضع خلاف بينهما اذا دفع الجانبان بمرشحين مستقلين في الدوائر المتفق على اغلاقها.

نجح التفاوض في سحب مرشحي كل حزب من الدوائر المغلقة بينما لا تزال تعترضها صعوبات كبيرة قبل التوصل الى اتفاق لسحب مرشحيهما المستقلين. ويبدو ان هناك صعوبة في التوصل الى اتفاق نهائي حيال هذه المسالة الامر الذي ربما يؤدي الى تبخر اتفاق التنسيق الانتخابي بين الائتلاف والاتجاه نحو التنافس في كل الدوائر الانتخابية. وإذا تم ذلك يرجح ان يحقق المؤتمر الشعبي العام الغالبية المطلقة في مقاعد مجلس النواب المقبل ويصبح من حقه تحمل مسؤولية تشكيل الحكومة من دون الحاجة الى الائتلاف ان اراد ذلك. بينما يصعب على الاصلاح فرض نفسه في الحكومة الجديدة لأن فرصته في الحصول على الغالبية معدومة الى حد كبير بالنظر الى قوة وإمكانات المؤتمر الشعبي سياسياً واجتماعياً، خصوصاً وان اسم المؤتمر مرتبط بقوة شعبية الرئيس صالح التي جعلت من المؤتمر تنظيماً سياسياً ترتبط مسؤولياته بمفاصل الدولة وبالتالي يحظى بامكاناتها المسخرة لانجاح دوره الحزبي الذي يتطلع اليه في الانتخابات.

---

* مدير مكتب «الحياة» في اليمن



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٧م

اقتصادية

اتفاق عماني يمني لشق طريق طوله ٢٤٥ كلم

● مسقط - ا ف ب - ذكرت وكالة الانباء العمانية امس ان سلطنة عمان واليمن وقعا في مسقط إتفاقاً لشق طريق يبلغ طوله ٢٤٩ كيلومتراً

وقع الاتفاق اول من امس عن الجانب العماني وزير الاتصالات سالم بن عبدالله الغزالي وعن الجانب اليمني وزير الانشاءات والاسكان والتخطيط الحضري علي حميد شرف.

وأوضحت الوكالة ان الهدف من شق هذا الطريق هو تنشيط التبادل التجاري بين البلدين وتسهيل تنقل رعاياهما.

وتقيم مسقط وصنعاء علاقات طيبة منذ اعلان الوحدة اليمنية في ايار (مايو) ١٩٩٠.

وقد ترجم هذا التقارب بين البلدين خصوصاً في عام ١٩٩٢ باتفاق لترسيم الحدود المشتركة البالغ طولها نحو ٣٠٠ كلم.

وكانت سلطنة عمان تخلت لليمن عن مناطق حدودية تقدر مساحتها بخمسة آلاف كيلومتر مربع كانت سيطرت عليها في الستينات.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الحياة اللندنية

التاريخ: ٤ ابريل ١٩٩٧

الاصلاح: يوم الاقتراع محك لصدقية التوجه الديموقراطي في اليمن

□ صنعاء – من مراد هاشم وخالد السودي:

■ اكد السيد عبدالوهاب الآنسي نائب رئيس الوزراء الامين العام المساعد للتجمع اليمني للاصلاح (الشريك الثاني في الائتلاف الحاكم) ان حزبه سيتخذ موقفاً معلناً ومبدئياً في حال تجاوزت الممارسات الخاطئة اثناء فرز نتائج الاصوات في الانتخابات الاشتراعية المقررة يوم ٢٧ الشهر الجاري الحد المعقول وذلك في تلويح واضح بإمكان



واكدت مصادر قريبة من اللجنة العليا ان ما يقارب الخمسمئة مرشح من المستقلين قدموا طلبات بسحب ترشيحاتهم بعد موعد اغلاق باب استقبال هذه الطلبات والمحدد قانوناً بالساعة السادسة مساء الاحد الماضي، وان هؤلاء لم يستطيعوا مقاومة التهديدات والاستفزازات التي مارسها ضدهم حزبا الائتلاف الحاكم المؤتمر والاصلاح.

على صعيد آخر، اعلنت احزاب المعارضة المقاطعة للانتخابات (الحزب الاشتراكي اليمني، التجمع الوحدوي، رابطة ابناء اليمن)، عزمها على تنظيم مسيرات احتجاجية السبت المقبل (اليوم السابق للاقتراع)، في العديد من مناطق البلاد، خصوصاً في المحافظات الجنوبية والشرقية على رغم ان السلطات لم تمنحها إذناً بذلك.

إلى ذلك، طالبت فروع ستة من احزاب المعارضة في محافظة إب تغيير اللجنة الاشرافية (التي تدير الانتخابات في المحافظة)، وذلك بسبب ما اعتبرته خروقات وفوضى وعبثاً ارتكبتها اللجنة. وقالت في بيان وزع امس ان هناك مخططاً مرسوماً لافشال العملية الانتخابية برمتها في المحافظة. وهذه الاحزاب هي: التنظيم الوحدوي الناصري، وحزب الحق، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب الناصري الديموقراطي، والحزب القومي الاجتماعي، وتنظيم التصحيح الناصري.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤ ابريل ١٩٩٧

قراءات أولية في الانتخابات اليمنية (٣ من ٣)

الحزب الاشتراكي لم يتعلم من سلبيات تجاربه واخطاء سياساته

فيصل مكرم*

■ ان الحديث عن الحزب الإشتراكي اليمني اكبر احزاب المعارضة في اليمن يرتكز بالضرورة على ماضيه كحزب حكم بامره ما كان يعرف بالشطر الجنوبي لليمن لإكثر من ٢٥ عاماً وفق تركيبة قبلية وفكر ماركسي يستند على قوة المنظومة الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفياتي السابق ثم دوره في السلطة كشريك (بالمناصفة) مع حزب المؤتمر الشعبي العام (الذي كان يحكم ما كان يعرف بالشطر الشمالي لليمن) خلال الفترة الانتقالية بعد تحقيق الوحدة اليمنية بين شطريه امتدت حتى الانتخابات النيابية في ٢٧ نيسان (ابريل) من العام ١٩٩٣.

لا شك في ان تراث الحزب الاشتراكي يكتنز بالمتناقضات التي ظلت تسيطر على تركيبته ومستوى تفكيره حتى بعد ان حلت به انتكاسات كبيرة أهمها انتقاله القسري من السلطة الى المعارضة في نهاية الحرب اليمنية صيف ١٩٩٤.

وخلال وجوده في المعارضة لم يتحرر الحزب من سيطرة ماضيه وتجاربه وتطلعاته المستقبلية. فالاشتراكي كحزب معارض تقع عليه مسؤولية البلوغ بالمعارضة حد التاثير في ترسيخ الديموقراطية في البلد فكراً وممارسة خصوصاً وان تاثيره السابق على احزاب رئيسية في المعارضة، بحكم تحالفه معها ابان وجوده شريكاً في السلطة، ظل على حاله بعد ان صار في المعارضة. فهو لم يستفد من هذا التاثير وهو يتزعم «مجلس التنسيق الإعلى» لاحزاب المعارضة الذي مثل تجمعاً له تاثيره بحكم فاعلية الاحزاب المنضوية فيه. لكن تغليب الاشتراكي لمصالحه ولمطالبه ضيق الخناق على بقية احزاب المجلس وافقدها جزءاً من قناعتها بدورها مجتمعة في مجلس التنسيق. فالحزب فرض عليها دوراً يستخدمه كورقة ضغط في مفاوضاته مع الرئيس علي عبدالله صالح من جهة ومع حزبي الإئتلاف الحاكم من جهة اخرى. وعندما شعرت الأحزاب المؤثرة في «مجلس تنسيق المعارضة» إن الحزب الاشتراكي يدفعها لتبني مطالبه المتعلقة بالضمانات القانونية لنزاهة الانتخابات ومقاطعة الانتخابات لا تعبر عن رايها وتوجهاتها كاحزاب منفردة.

لما قرر الحزب الاشتراكي مقاطعة الانتخابات في نهاية شباط (فبراير) الماضي شعرت بقية الاحزاب بخيبة امل كبيرة لان قرار الاشتراكي كان مرتبطاً بتوجهه وظروفه الخاصة اضطرها الى قبول المشاركة في الانتخابات عبر مفاوضات مضنية مع حزبي السلطة على الحد الادنى من الشروط التي تضمنتها ورقة الضمانات ما ادى الى حدوث شرخ في «مجلس التنسيق» بين الاحزاب المؤثرة التي اعلنت المشاركة وبين الحزب الاشتراكي الذي قرر المقاطعة وساندته احزاب لا تملك ادنى شروط الحزبية ولا تمثل اي ثقل سياسي يذكر على الساحة اليمنية.

ان ضعف احزاب المعارضة اليمنية في تركيبتها التنظيمية وممارستها «الديموقراطية» من داخلها ساعد الائتلاف على تفكيكها وتمزيق قدراتها بعد الحرب اليمنية ما ادى الى انقسامها الى كيانات تدعي كل منها شرعية الحزب اسماً وتنظيماً وكوادر كما حال حزب البعث العربي الإشتراكي والاحزاب الناصرية كذلك الحزب الاشتراكي الذي يواجه تيارات عدة انسلخت من تركيبته الإصلية بعد الحرب.

وفي ضوء تلك المتغيرات على صعيد احزاب المعارضة في اليمن امكن فرزها من جديد. فقد صاحب إعلان «مجلس التنسيق الاعلى» لاحزاب



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٤ ابريل ١٩٩٧

المعارضة بزعامة الحزب الاشتراكي عن مولد ما يعرف بالمجلس الوطني للمعارضة يضم احزاب المعارضة الموالية للسلطة وتلك التي كان لها موقف ضد توجهات الحزب الاشتراكي في الازمة السياسية التي تلت حرب ١٩٩٤. فقد تشابه حالها وهي تخوض سباقاً واحداً يؤدي الى حصولها على ادنى المكاسب من حزبي الائتلاف في الانتخابات المقبلة.

اما الحزب الاشتراكي اليمني، حقق المرتبة الثالثة في الانتخابات السابقة عام ١٩٩٣ بعد المؤتمر والاصلاح، الذين يتزعم احزاب المعارضة المنضوية في «مجلس التنسيق الاعلى» قرر مقاطعة الانتخابات احتجاجاً على عدم توفير الضمانات القانونية - حسب حيثيات قرار المقاطعة - بينما اعلنت الاحزاب المؤثرة في مجلس التنسيق مشاركتها في حال توافر الحد الادنى من الضمانات. وربما حصلت هذه الاحزاب على وعود من الائتلاف تحصل بموجبها على عدد من مقاعد «البرلمان» المقبل وفق عملية تنسيق اثناء خوض الانتخابات في دوائر محدودة على غرار اتفاق التنسيق الانتخابي بين المؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح.

وفي محاولة للتذكير بظروف العملية الديموقراطية في اليمن التي بدات مع اعلان الوحدة اليمنية منتصف العام ١٩٩٠ فان الانتخابات المقبلة نهاية الشهر الجاري هي الثانية التي تجرى بمشاركة الاحزاب السياسية بعد السماح بتعددية الاحزاب في دولة الوحدة بضمانات دستورية اذ نص الدستور على ان النظام السياسي في البلاد ديموقراطي قائم على تعددية الاحزاب والتبادل السلمي للسلطة من خلال الانتخابات.

لكن ظروف الانتخابات المقبلة تختلف الى حد ما عن الظروف التي رافقت الانتخابات الماضية من حيث قوة التنافس والسباق المحموم على مقاعد المجلس النيابي الذي كاد يصيب البلاد بالانهيار الكامل بسبب الاجواء التي سيطر عليها التوتر السياسي بفعل الخصومات التي رافقت السنوات الثلاث الاولى والمعروفة بالمرحلة الانتقالية لدولة الوحدة وتقاسم فيها الحكم بالمناصفة بين المؤتمر الشعبي العام الذي كان يحكم ما كان يعرف بشمال اليمن والحزب الاشتراكي اليمني الذي كان يحكم ما عرف جنوب اليمن ويتزعمه علي سالم البيض الذي اصبح نائباً لرئيس الجمهورية الموحدة علي عبدالله صالح.

دخلت البلاد اتون ازمة سياسية في ١٩ آب (اغسطس) ١٩٩٣ بدات باعتكاف علي سالم البيض في عدن اثر عودته اليها من رحلة علاجية في الولايات المتحدة. وتطور الاعتكاف ليصبح نوعاً من الانشقاق والخصومة كاد يعصف بمنجز الوحدة اليمنية عندما حول الحزب الاشتراكي مسار الازمة لتحقيق مكاسب على صعيد السلطة بعيداً عن حجم تمثيله في مجلس النواب الى أزمة وطنية شاملة حين نصب نفسه ممثلاً عن المحافظات الجنوبية والشرقية للبلاد التي كان يحكمها قبل الوحدة.

ارتكب الحزب الاشتراكي اخطاء سياسية فادحة بدات بالتلويح بورقة (الجنوب) وربطها بوجوده في الحكم على غرار المرحلة الانتقالية. ويعني ضمناً عدم اعترافه بنتائج الانتخابات التي حصد فيها الدوائر الانتخابية في المحافظات الجنوبية والشرقية. فما دام ينصب نفسه ممثلاً عن تلك المحافظات وقع الاشتراكي في حال من الانفصام السياسي ادى في المقابل الى زيادة حدة الازمة السياسية آنذاك بممارسته سياسة انفصالية معتمداً بصورة غير محسوبة بدقة على حسابات داخلية اجتماعية وقبلية وسياسية وراهن ايضاً على حسابات اساسية على الصعيدين الإقليمي والدولي فخسر كحزب كل رهاناته في الحرب التي شهدتها اليمن بين القوات الحكومية والقوات المسلحة الموالية له التي ظلت ورقته القوية ونجح في الحفاظ عليها بعد الوحدة وخسرها على طاولة الحرب التي استمرت اكثر من ٧٠ يوماً وانتهت في ٧ تموز (يوليو) ١٩٩٤ بهزيمة عسكرية وسياسية وسيطرت القوات الحكومية على كل المحافظات الجنوبية والشرقية وهرب قادة الاشتراكي الذين مارسوا سياسة الانفصال تخطيطاً قبل الحرب واعلنوا دولة انفصالية بعد اسبوعين من اندلاع المعارك.

جاء اعلان البيض عن دولته الانفصالية بمثابة القشة التي قصمت ظهر الحزب الإشتراكي لان قادة الحزب افقدوا حزبهم توازنه واصبحوا بلا قضية يستندون عليها في معركتهم لان ابناء المحافظات التي اعلنها البيض دولة انفصالية كانوا يدركون عواقب عودة الاشتراكي الى السلطة وهو مجرب لديهم لاكثر من ٢٥ عاماً حكم فيها بشعارات (ماركسية) وسياط الجلادين في حين حارب الرئيس صالح القوات الموالية للاشتراكي بصفتها قوات انفصالية، ما جعل الحرب تاخذ إتجاهاً وطنياً تمثل في دعم الغالبية العظمى من ابناء الشعب اليمني لسياسة الرئيس صالح في تامين الوحدة التي حملها على عاتقه.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٤ ابريل ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ان اعلان الحزب الاشتراكي اليمني مقاطعته للانتخابات «النيابية» في مثل هذا التوقيت طرح الكثير من الاسئلة اهمها غير تلك التي اعلنها الحزب. فالى اي مدى لعب العامل الخارجي على الصعيدين الاقليمي والدولي دوراً في قرار المقاطعة سواء عبر قيادات اشتراكية موجودة في الخارج او من خلال التأثير المباشر على قيادات الحزب المؤثرة في الداخل؟

شعر الاشتراكيون في نهاية الحرب اليمنية انهم فقدوا ما كان بأيديهم من اوراق يمكن استعمالها من جديد. ولانهم رموها كاملة في «سيناريو الحرب» فانه لم يعد امامهم سوى خيار التلويح مجددا باوراق خاسرة اهمها ورقة «الجنوب». ولأن الرئيس صالح منح الحزب الاشتراكي، من موقع القوي، فرصة لاعادة صياغة نفسه في ضوء المتغيرات التي افرزتها نتائج الحرب ومن منطلق التحكم بلعبة التوازنات السياسية الجديدة التي يراها الرئيس مناسبة للاستهلاك المحلي والاقليمي والدولي بعد الحرب اعتبر الحزب الاشتراكي الفرصة مواتية لنبش ملف التناقضات السياسية في اليمن والانطلاق من ممارسة الممكن للوصول الى فرض واقع اكبر من حجمه كحزب سياسي يرتبط وجوده بشرعية الانتماء للبلد الواحد والسلطة المركزية الشرعية.

افقدت الخطوة الاشتراكي توازنه من جديد وبدا يتخبط بلا وعي ثابت او مسؤولية مجدولة بين تمثيله للجنوب وبين ادعاء الوحدوية.

ووفق حسابات سياسية ترتبط بالمتغير اليمني الجديد يمكن القول ان بدايات الحزب الاشتراكي بعد الحرب لم تكن موفقة لانه بدأ بمطالبة السلطة او الطرف المنتصر بتنفيذ شروط تفقد الاخير جزءاً كبيراً من اوراقه التي كسبها في الحرب وتجعل منه في موقف الند للند وكأن الحرب حدث عابر بين فئتين من اجل هدف واحد تحقق لطرف على حساب الآخر. وهذا غير منطقي لان الحزب الاشتراكي يتحمل وزر المخطط الانفصالي الذي رسمه قادته الكبار واصحاب القرار فيه بينما يقف الرئيس صالح ومن معه على النقيض من ذلك على إعتبار انه رفع راية الوحدة التي انتصرت في الحرب وكان على الحزب الاشتراكي ان يبدأ بمراجعة كل حساباته اولاً - ما دامت الفرصة مواتية - وان يتعامل مع واقع ما بعد الحرب انطلاقاً من مسؤولياته كحزب واعادة الإعتبار لكيانه السياسي ما دام قادراً على مواجهة المستقبل، كما يدعي منظروه. لكنه بدلاً من ذلك ظهر في الداخل متهاوناً مع تفاعلات وانفعالات قادته في الخارج وانصارهم وتشابهت شروط الحزب في الداخل مع اطروحات قادته في الخارج ما افقده الاتزان المطلوب خصوصاً وانه اعتقد خطأ القدرة على مساومة الرئيس صالح والائتلاف الحاكم بورقة (الجنوب) والايحاء بان التعامل معه كممثل (للجنوب) اقل خطورة واهون عاقبة من مخططات واهداف المعارضة في الخارج المعروفة بـ (موج) في حين انه ضمناً يسير في الإتجاه ذا ته. الرهان على قضية خاسرة تؤدي بالضرورة الى نتائج سلبية وهذا هو الحال الذي وصل اليه الحزب الاشتراكي عندما وجد نفسه يفاوض وحيداً باسم (الجنوب) لتحقيق مكاسب سياسية في الانتخابات المقبلة متجاهلاً طبيعة الانتخابات والظروف الجديدة التي تصاحب اجرائها من دون مراعاة حسابات الرئيس الذي يتزعم المؤتمر الشعبي العام ويرى في نتائج الانتخابات المقبلة استفتاءً جديداً امام العالم على الوحدة اليمنية ورافداً سياسياً لنتائج الحرب الى كونها تعزيزاً للديموقراطية يهدف كسب التعاطف الدولي في دعم اقتصاده الضعيف وتعزيز قدراته للتغلب على صعوبات التنمية اضافة الى محاولة ترسيخ الامن والاستقرار في هذا البلد المشبع بعوامل استمرار الازمات.

يسود الاعتقاد في الاوساط اليمنية ان الحزب الاشتراكي اليمني لم يستفد بما فيه الكفاية من الظروف الراهنة للانتخابات وما صاحبها من خلافات بين شريكي الحكم منذ حزيران (يونيو) الماضي ولم يستثمر تجاذب المصالح بين المؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح تحت تأثير تسابقهما على مقاعد «البرلمان» على رغم ان هذه الظروف ساعدت على فتح حوار بين الحزب الاشتراكي وخصمه اللدود تجمع الاصلاح وعلى رغم ان الاشتراكي يتزعم الجناح المؤثر في المعارضة المتمثل في «مجلس التنسيق الاعلى لاحزاب المعارضة» واستعداد المؤتمر الشعبي استئناف الحوار معه بجدية اكبر للحد من فاعلية وتأثير الحوار بينه وتجمع الاصلاح، مع ذلك كانت ورقة تمثيل (الجنوب) هي المسيطرة على طروحات الاشتراكي في تلك الحوارات ولما تبخرت النتائج في النهاية اختار الخروج من اللعبة السياسية بقرار المقاطعة واصبح الاعتقاد بانه يحافظ على ورقة (الجنوب) كسبب غير معلن لمقاطعته الانتخابات بدلاً من فقدانها بالمشاركة

يندرج في دائرة اخطاء الاشتراكي الفادحة انه في نهاية الامر حزب سياسي لا يحق له المساومة باخطاء الماضي ولا يستطيع المساومة باهداف المنتصر. وباعتبار ان هوية المرشح في الدوائر الانتخابية يمنية اساساً قبل ان تكون حزبية، واياً كان عضو «البرلمان» ممثلاً لحزب سياسي فهو في نهاية الامر يمثل دائرته الانتخابية وليس من حق الحزب ان يفرض هوية «الجنوب» من خلال مشاركته في الانتخابات لان ذلك اقرب للانتحار السياسي.



في هذا السياق لا يمكن تجاهل مخاوف الحزب الاشتراكي من عواقب مشاركته اذا سلمنا بان مقاطعته تندرج في دائرة مخاوف بقية احزاب المعارضة وربما اكثر من حزبي الائتلاف من بعضهما بسبب خروقات قانونية او حالات تزوير او اخطاء مقصودة ارتكبت خلال مراحل الاعداد للانتخابات او في مرحلتها النهائية لكن ذلك لا يعني بالضرورة انه الوحيد على حق وا ن بقية الاحزاب التي اعلنت مشاركتها على خطا. ربما كان الاحرى بالحزب الاشرتاكي ان يتمعن في طروحات قادته الذين كانوا ضد مقاطعته للانتخابات وان يتخذ من الاسباب الممكنة قراراً يكسبه القليل بدلاً من الخسارة الفادحة.

وبدلاً من ان يطالب بمصالحة وطنية وعفو شامل عن قادته الذين كانوا سبباً في سوء حاله وبدلاً من ان يبدا مشوار الديموقراطية في داخله بقرار انتحاري كان الاحرى ان ينطلق من مؤتمره العام الذي لم يعقد منذ ١٢ عاماً. وبدلاً من المراهنة على ورقة تمثيل «الجنوب» المحروقة منذ ثلاث سنوات كان عليه ان يبحث جدياً في اعادة صياغة نفسه حتى يبقى رقماً في التوازن السياسي والاجتماعي وهو امر مطلوب في بلد مثل اليمن ولو ان الاشتراكيين امعنوا التفكير في المستقبل بدلاً من الرهان على ميراث الحزب وتطلعاته الاقليمية والدولية لامكن له تحقيق الكثير مما لم يتحقق.

فقد الحزب الاشتراكي الكثير من مسؤولياته الحزبية والوطنية بمقاطعته الانتخابات ولا يعتقد ان الاحداث والمتغيرات المقبلة في اليمن تسهم في تعويض ما فات.

---

* مدير مكتب «الحياة» في اليمن.



اليمن .. دول أجنبية تخطف اجانب من اراضيه .

اتهم رئيس وزراء اليمن عبد العزيز عبد الغني امس دولاً اجنبية لم يحددها بالاسم بأنها وراء سلسلة من اعمال الخطف التي يتعرض لها اجانب في بلاده.

وقال ان دولاً اجنبية وراء خطف اجانب بهدف تشويه صورة اليمن وعرقلة عملية الانتخابات.

وأكد ان اليمن لديه ادلة على ان عناصر اجنبية وراء عمليات الخطف رغم ان مرتكبيها من اليمنيين. وامتنع عن ذكر اسم البلاد التي قال انها قامت بدور في عمليات الخطف.

وأشارت صحف يمنية معارضة مراراً الى السعوية بعد عمليات خطف. وامتنع رئيس الوزراء اليمني عن التعقيب عندما سأله صحافيون ان كانت السعودية وراء اي اعمال خطف. (أ.ف.ب)

اليمن: الأحمر يبرر بموقف الاصلاح عودته عن سحب ترشيحه

□ صنعاء -
من فيصل مكرم:

■ فسّر الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر زعيم حزب التجمع اليمني للاصلاح - الشريك في الائتلاف الحاكم في اليمن - تراجعه عن سحب ترشيحه للانتخابات النيابية المقررة في ٢٧ نيسان (ابريل) الجاري بعدم موافقة حزبه على سحب الترشيح.

واكد الأحمر في رسالة بعث بها الى اللجنة العليا للانتخابات ان رسالته السابقة في شان سحب الترشيح تعتبر لاغية، وطلب ارجاعها اليه، مشيراً الى انه متوجه الى دائرته في منطقة خمر مسقط راسه لخوض الانتخابات.

ولم يذكر الأحمر في رسالته اسباباً أخرى دفعته الى التراجع عن سحب ترشيحه، في ضوء الأسباب التي ذكرها عندما اعلن المقاطعة. ولا يستبعد ان يكون حزبا الائتلاف، «المؤتمر الشعبي العام» و«الاصلاح»، توصلا الى تسوية للخلاف على العملية الانتخابية، تتمثل في اتفاقات ثنائية تضمن تنفيذهما لاتفاق التنسيق في الدوائر الانتخابية، بالاضافة الى احتمال ان يكون ابرام اتفاق غير معلن مرتبطاً بمرحلة ما بعد الانتخابات، وطبيعة الحكومة المقبلة، ودور الاصلاح فيها في حال شكلت على اساس ائتلاف.

ويتوقع ان تظهر عقبات في حال قرر الرئيس علي عبدالله صالح ان تكون الحكومة المقبلة ائتلافية، خاصة اذا حصل «المؤتمر الشعبي» كما هو متوقع على الغالبية المطلقة من مقاعد مجلس النواب، ما سيعزز اصرار المؤتمر على ان يتحمل مسؤولية تشكيل الحكومة باعتباره حزب الغالبية البرلمانية.

وكان الرئيس اليمني أكد في غير مناسبة ان تفرد حزب سياسي بالسلطة له صعوباته الموضوعية على الصعيدين السياسي والاجتماعي، وفي آخر تصريحات له قال رداً على استفسارات صحافيين عن شكل الحكومة المقبلة وطبيعتها: «لكل حادث حديث».

ويرى مراقبون ان علي صالح قد يستطيع اقناع حزبه - المؤتمر الشعبي - بحكومة ائتلاف وطني



بعد الانتخابات، تشارك فيها الأحزاب السياسية وفق ثقله البرلماني، وتكون للمؤتمر الغالبية فيها في حال حصوله على غالبية المقاعد في البرلمان لكنه سيواجه صعوبة كبيرة في اقناع المؤتمر بتكرار تجربة الائتلاف مع الاصلاح في ضوء الخلافات التي سادت بينهما منذ مطلع ١٩٩٥، ووصلت الى درجة كادت تفجر ازمة سياسية خلال التحضير للانتخابات النيابية.

الى ذلك ازدادت حدة التنافس بين حزبي الائتلاف الحاكم من جهة والأحزاب السياسية والمرشحين المستقلين من جهة ثانية، عشية الانتخابات.

وعلم ان تعز وإب في مقدم المحافظات اليمنية التي تشهد تنافساً حاداً بين المرشحين، باعتبارهما من اكبر محافظات اليمن لجهة تعداد السكان والمساحة وعدد الدوائر الانتخابية.

وكانت اللجنة العليا للانتخابات أعلنت اول من امس تسلم مليون ونصف مليون ناخب بطاقاتهم الانتخابية، علماً ان عدد المواطنين الذين يحق لهم الانتخاب المدون في سجلات اللجنة هو حوالى اربعة ملايين ونصف مليون ناخب.

وأعلنت اللجنة الأمنية للانتخابات ان قوة امنية تضم ٤٦ الف عنصر كلفت تنفيذ الخطة الأمنية اثناء عملية الاقتراع.



المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ٢٧ ابريل ١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن: العجز التجاري يرتفع الى ٢٠٠ مليون دولار عام ٩٦

□ صنعاء -من ابراهيم العشماوي:

■ ذكرت جهات رسمية يمنية ان مؤشرات اولية تدل على ارتفاع العجز في الميزان التجاري الى ٢٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٦! على رغم الارتفاع النسبي في قيمة صادرات النفط الخام. وقالت وزارة التخطيط والتنمية ان اليمن استورد في النصف الاول من ١٩٩٦ ما قيمته ١١٩٢,٥ مليون دولار وبلغت صادراته في الفترة نفسها ١٠٨٦,٤ مليون دولار.

واعتبرت الوزارة في بيانات اصدرتها اول من امس ان عجز الميزان التجاري علامة تثير القلق من تزايد الضغوط على ميزان المدفوعات خصوصاً ان رصيد الحساب الجاري يشير الى تحقيق عجز يقدر بنحو ٦٢,٤ مليون دولار في النصف الأول من ١٩٩٦ بينما كان حقق فائضاً قدره ١٨٢,٨ مليون دولار عام ١٩٩٥.

ورصدت البيانات زيادة في الادخارات القومية الى نحو ٩٩ بليون ريال في مقابل ادخار سلبي بلغ ٦ بلايين ريال، كما ارتفع الإستهلاك القومي من ٤٢٩ بليون ريال الى ٥٥٣ بليون ريال عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦! على التوالي اي بنسبة زيادة بلغت ٢٦ في المئة وهي نسبة توازي تقريباً ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية. ورات وزارة التخطيط ان هذا الامر يشير الى سلامة الإتجاهات العامة في توزيع الموارد بين الاستعمالات المختلفة.

ولاحظت البيانات ان قيمة راس المال الثابت ارتفعت من ٩٤ بليون ريال عام ١٩٩٥ الى ١٣٦ بليون ريال عام ١٩٩٦ وبنسبة زيادة بلغت ٤٥ في المئة. ولفتت الى دلائل ايجابية تشير الى تحقيق معدلات مناسبة في النمو الاقتصادية اذ يتوقع ان يرتفع الناتج المحلي بنسبة ٧ في المئة بالاسعار الثابتة لكن القطاع الزراعي قد لا يتجاوز ٢ في المئة نتيجة الفيضانات التي اجتاحت اليمن العام الماضي.

وتوقعت وزارة التخطيط ان تزداد القيمة المضافة المتولدة من انتاج النفط الخام والغاز بنسبة ١٣,٥ في المئة وفي قطاع التكرير بنسبة ١١ في المئة.

وقدرت البيانات ان يرتفع انتاج قطاع الصناعة التحويلية على نحو يفوق حسابات الخطة الخمسية من ٨ في المئة الى ١٠ في المئة، كما ستحقق قطاعات التشييد والمقاولات والنقل والمواصلات والخدمات الاجتماعية معدلات نمو تراوح بين ٨ و١٣ في المئة لكن قطاعات الكهرباء ومياه الشرب والخدمات الحكومية ستشهد انخفاضاً وتراجعاً.

وعزت وزارة التخطيط معدلات النمو الجيدة المتوقعة الى زيادة الانفاق الاستثماري في مشاريع حكومية او خاصة، وقالت: «ان نسبة التنفيذ المالي للمشاريع ارتفعت من ٥٩ في المئة عام ١٩٩٥ الى ٩٠ في المئة العام الماضي، ووصلت قيمة القروض الخارجية المستخدمة لتمويل المشاريع الانمائية الى ١٥٠ مليون دولار اي ما يعادل ٦٠ في المئة من اجمالي المساهمات الخارجية لعام ١٩٩٦ المقدرة بنحو ٢٥٠ مليون دولار.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٧

اليمن بين الكتابة المتشنجة والأحلام الوردية؟

■ السيد رئيس التحرير

تحية طيبة وبعد،

هناك الكثير من المقالات تكتب عن اليمن من قبل الاخوة العرب وغيرهم. ولكن يبدو أن حساسية بعض اليمنيين من كتابات الكويتيين تزداد درجة، وغالباً ما ينظر إليها بعين الشك والريبة من دون التحقق من صدق القول والموضوع. ربما يرجع ذلك إلى ان الكويتيين أكثر تعاطفاً مع قضية الجنوب اليمني من غيرهم، بسبب المعاناة من نظريات الوحدة والضم بالقوة.

فهل يلغي هذا موضوعية الكتابة والنظر لها بحيادية؟ وهل نكمم الأفواه حين لا يقع للحديث هوى في النفس؟

فلا هذا من مسوغات الحوار والديموقراطية، ولا النقد البناء الذي ندعي جميعاً أننا نمارسه ونتلمسه! وإلا بماذا نفسر هذا الذعر الذي يسري في أطرافنا كلما أصابتنا الكلمات وعرّتنا على حقيقتنا؟!

لا أظن أن الدكتور محمد الرميحي كان يبتغي، في مقاله المنشور في «الحياة» بتاريخ ١٩٩٧/٣/١٩، إلا الحقيقة. والحقيقة وحدها ضالة المؤمن. فلسنا في صدد التأييد أو الرفض لما كتب، ولكننا نقول لكل كتابة تثير وجعاً: أهلاً بهذا الوجع. وإلا ما فائدتها ان كانت مديحاً «في بلاط السلطان». فلا يضيرنّ الرميحي أنه لم يزر اليمن حتى يعرف الحقيقة، فهي في عيون اليمنيين حصيلة مريرة لواقع مجرب. وان لم تكن هناك حلول جذرية للمشكلات فلا شك في انها ستستفحل، فالبناء الكبير لا يقوم ان لم تكن هناك أساسات صلبة.

واليمن كغيره من البلدان النامية، لديه مشكلات، وهي هنا تتوالد سريعاً، منذ الوحدة والحرب الأهلية، مروراً بحرب الخليج. فمشكلات الوحدة لم تحل، بل هي مؤجلة (.).

والجنوبي يشعر بالغبن من تمثيله السياسي في نظام اعتمد الأكثرية العددية، الذي يقدر بنسبة ١/١٥ لصالح الشمالي، وذلك من دون الأخذ في الاعتبار الخصوصية المتمثلة في الكيانين السياسيين المتوحدين. وهذا طمس للهوية والذات الجنوبية التي قدمت المساحة الأكبر من الأرض لدولة الوحدة. فلماذا لا يعتمد تمثيل اقليمي يوازي التمثيل العددي كما هو في كثير من بلدان العالم.

والجنوبي أيضاً بعد الحرب اكثر معاناة من سيطرة الشمالي لكل المواقع في الجيش والشرطة على الرغم من مرور اكثر من عامين على انتهاء الحرب.

أما المشكلات الاقتصادية الموروثة من الشطرين، والناتجة من الوحدة، فهي مجرد تسمية لم تتعب من رطانتها وسائل الاعلام اليمنية. فما معنى ان تكون هناك عاصمة اقتصادية وكل المعارض والمؤتمرات الدولية تقام في العاصمة السياسية؟ وكذلك المشاريع الاقتصادية التي، من خلال البيانات الرسمية، تتجه هي الاخرى إلى صنعاء.

والناتج مما سبق تخلف اجتماعي وتعليمي كبير، يتمثل بانتشار الأمية في جميع الأجيال، والهروب من المدارس وما يترتب عليه من تشغيل الأحداث وانحرافهم، إضافة إلى مشكلات أمنية بارزة العناوين تحل بالعرف القبلي بدلاً من القانون، وهو الآخر (العرف) في طريقه للانتشار بغلواء يزيد من العداء بين الناس أكبر مما ييسر حياتهم. كل هذا ناهيك عن الرشوة وتفشيها فيما يعرف ب «حق القات»، وهي أشبه بضريبة رسمية لا ينقصها إلا التشريع.

فهل هذه صورة جميلة حتى ندعي انها كانت غشاوة واتضحت بعد انتهاء الحرب، وان الامور ظهرت على حقيقتها؟! فعن اي رؤية نتحدث، واي اتجاه نريد؟ وهل هكذا سندخل القرن الواحد والعشرين؟ وهل دغدغة مشاعر الناس باحلام وردية سيحل مشاكلهم من دون النظر في الواقع المعاش؟ وهل الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي - وحده - سيفتح البوابة السحرية المغلقة؟

نتمنى ان نفكر بروية ومن دون تشنج في البحث عن حلول جذرية وحقيقية وواقعية، وان نرى في الآخرين مرآة لنا لكي نغير من هذه الصورة القاتمة أملاً في مستقبل مشرق.

جدة - عبدالله بن سلمان

٠٤٠٠٧١



المصدر : الكفاح العربي - اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ ابريل ١٩٩٧

انتخابات اليمن: تعميق الديمقراطية وتعزيز دور المرأة السياسي

تجري يوم الأحد المقبل الانتخابات البرلمانية في اليمن وهي الثانية منذ قيام الوحدة بين شطري البلاد عام ١٩٩٠.

وتتنافس في الانتخابات ١٢ حزبا تضم ٣٨٠٤ مرشحين يشكل المستقلون أغلبهم حيث يبلغ عددهم ٢٩٤٦ مرشحا.

ومن أبرز الأحزاب المتنافسة في هذه الانتخابات المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح والبعث الاشتراكي والتنظيم الوحدوي فيما قاطعتها أربعة أحزاب هي الاشتراكي والتجمع الوحدوي ورابطة أبناء اليمن واتحاد القوى الشعبية.

ويشترط حزبا الاشتراكي والتجمع الوحدوي مطالب مبالغا فيها في رأي المراقبين السياسيين لدخول هذه الانتخابات.. منها إعلان عفو شامل وتعويض للمتضررين من حرب العام ٩٤، وإصدار قانوني الإدارة المحلية والتقسيم الإداري وفقا لما يسمى «وثيقة العفو»، ورفع القيود عن نشاط أحزاب المعارضة وإلغاء الحجز على مقرات وممتلكات وأموال الحزب الاشتراكي وتحييد المال العام والإعلام.. وإن كانت معظم المطالب الأخيرة قد تم إقرارها بالفعل من قبل القيادة السياسية في البلاد.

ويؤكد المراقبون عدم جدوى المقاطعة لأن الاستفتاء على البرلمان سيكون بمثابة استفتاء من جديد على استمرار مسيرة الوحدة، ومن هنا يؤكد البعض أن نتائج الانتخابات ستكون تمثيلا حقيقيا لكل قوى الشعب اليمني بمختلف أحزابه وطوائفه.

وتنحصر عملية التنافس بين حزبي الائتلاف الحاكم في البلاد المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح. وتتمثل الخلافات بين حزب المؤتمر والإصلاح ليس فقط في الاتهامات التي وجهها كل من الحزبين بل أيضا في عدم التزام كل طرف بالاتفاق الذي تم في ٢٠ كانون الثاني (يناير الماضي)، فقد رفضت قيادة كل حزب بنود الاتفاقات الخاصة بتقسيم الدوائر الانتخابية في ما بينهما والتي بدأت بتخصيص ١٣٠ دائرة للمؤتمر و٧٠ للإصلاح على أن يكون التنافس حرا في ٥١ دائرة أخرى ضمن ٣٠١ دائرة تمثل إجمالي محافظات الجمهورية اليمنية.

ويسعى حزب المؤتمر خلال الانتخابات المقبلة إلى الحصول على أكثر من ١٥١ مقعدا في البرلمان لتمكنه من تشكيل حكومة البلاد دون اللجوء إلى أحزاب اخرى مثل الحزب الاشتراكي الذي يمثله حاليا نحو ١٢٣ نائبا في المجلس النيابي اليمني.

وأبرز ما يدور على الساحة اليمنية حاليا ظهور العديد من النساء لأول مرة كمرشحات، حيث أعلن حزب المؤتمر تحمله جميع تكاليف الحملة الانتخابية للمرأة من أجل دعمها والدعوة لزيادة أعداد المسجلين من النساء في جداول القيد وفي الوقت نفسه تضاعفت نسبة النساء المسجلات من ٤٧٨٣٧٩ إمرأة عام ٩٣ إلى ٨٢٦١٧١ عام ٩٦.

وقد وصف مراقبون غربيون المرأة في عدن بأنها أكثر نساء اليمن تقدما وحضورا على الساحة اليمنية، وأن لها نشاطا سياسيا واجتماعيا يعود لسنوات طويلة واتصالات مع المنظمات النسائية العالمية.

وجاء تأسيس رابطة النساء اليمنيات السياسات في عدن في تشرين الأول (اكتوبر) الماضي لتعلن المرأة اليمنية عن حضورها ووجودها ودورها في المجتمع والحياة العامة.

وتهدف هذه الرابطة إلى إحراز ١٠ بالمئة من المقاعد الانتخابية في الانتخابات المقبلة لصالح المرأة.

(ا.ش.ا)



المصدر : الأهرام القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤ ابريل ١٩٩٧

فى ختام الحملة الانتخابية للانتخابات اليمنية :

انسحاب ١٥٤٠ مرشح ومرشحة من انتخابات مجلس النواب اليمنى

ابن الرئيس اليمنى واثنان من أبناء الشيخ الأحمر يتنافسون فى الانتخابات

تختتم مساء غد الحملة الانتخابية لمرشحي مجلس النواب اليمنى وذلك تمهيدا لاعلان الكشوف النهائية فى وسائل الاعلام باسماء جميع المرشحين والمرشحات يوم السبت القادم لبدء اجراءات التصويت من الثامنة صباح يوم الأحد الى الثامنة مساء حيث تغلق صناديق الانتخاب لبدء فرز الأصوات .

رسالة صنعاء :
أمين محمد أمين

واعلان الفائزين الـ ٣٠ بعضوية المجلس وذلك فى موعد اقصاه ٧٢ ساعة من غلق صناديق الاقتراع وقد انخفضت اعداد المرشحين بصورة كبيرة حيث انسحب حتى أمس ١٥٤٠ مرشحا من بينهم ١٤٤٤ من المستقلين و٩٦ مرشحا من ممثلى الأحزاب الـ ١١٢ المشاركة فى الانتخابات مما انسحبت ٤ مرشحات من بين ٢٣ مرشحة ليبلغ عدد المرشحين ٢٣١١ مرشحا ومرشحة من بين ٢٨٥١ مرشحا ومرشحة تقدموا للترشيح.

وقال السيد محسن العلفى رئيس اللجنة العليا للانتخابات فى المؤتمر الصحفى الذى عقده صباح أمس بصنعاء مقر المركز الأعلامى الدولى الذى افتتحه مع أعضاء اللجنة العليا الست الى جانب رئيس اللجنة الأمنية ان عدد الحاصلين على بطاقات الانتخاب حتى امس ٣ ملايين ناخب وناخبة من المتوقع أن يرتفع عددهم الى ٣ ملايين و٥٠٠ الف وذلك من بين ٤ ملايين و٦٠٠ الف مسجلين وتشير التوقعات الى أن نسبة الاقبال ستزيد عن انتخابات عام ٩٣ والتى بلغت ٨٤٪ لتصل الى ٩٠٪ .

وأكد رئيس اللجنة العليا للانتخابات التى تسيطر على جميع اجراءاتها الاعلامية والأمنية دون تدخل من جميع وزارات الدولة أن القوات المسلحة والأمن سيشارك بافرادها فى الانتخاب وفقا لموقع سكنه أو عمله وسيحرم من يقوم بالحراسة للمقار الانتخابية من التصويت كما تقرر منع دخول الأسلحة الشخصية الى مقار اللجان مع الناخبين والسماح باستخدام التليفون المحمول ونفى وجود حوادث أمنية تتعلق بالانتخابات ولكن رئيس اللجنة الأمنية اكد وجود حادثين طارئين فى منطقة اب راح قيمتها عدد من الضحايا نتيجة جرعات قبلية كما نفى وجود ضغوط على المرشحين من قبل حزبى الائتلاف الحاكم الشعب والاصلاح.

وسيعقد الرئيس على عبد الله صالح صباح اليوم الخميس مؤتمراصحفيا يتحدث فيه عن الانتخابات البرلمانية كرئيس للدولة وليس كرئيس لحزب المؤتمر .

وقد طالب رئيس اليمن بعدم استغلال المساجد للدعاية الانتخابية وتفرغها للعبادة وذلك بعد استغلال اعضاء من حزب الاصلاح للدعاية لمرشحها، ويتوافد على اليمن يوميا اعداد كثيرة من المراقبين الدوليين البالغ عددهم ٨٨ مراقبا من الخارج ينضم لهم ٢٧ من ممثلى السفارات الأجنبية الى جانب ٢٢ الف مراقب داخلى الى جانب المئات من الصحفيين ومراسلى وكالات الانباء.

وقالت السيدة أمة العليم وكيل وزارة



المصدر : الأهــرام القاهرة

التاريخ : ٢٤ ابريل ١٩٩٧

الاعلام ورئيسة المركز الاعلامى ان جميع التسهيلات تم توفيرها للصحفيين وكان السيد عبد المجيد الزندانى رئيس مجلس شورى حزب الاصلاح وغير المرشح قد هاجم قرار تعيين أمة العليم كوكيلة لوزارة الأعلام وقال كيف تكون امراة قيمة على عمل الرجال وقد عبر اعضاء حرب الاصلاح عن ذلك بأنه رأى شخصى لزندا واتهم مع اعطاء المراة حقوقها ولكن بالتدريج.

ياتى ذلك فى الوقت الذى يهاجم حزب الاصلاح ترشيح المراة لعضوية البرلمان بينما يسعى للحصول على اصوات النساء لتامين مرشحيه

وقد تقررعدم السماح للاحزاب المقاطعة وعلى راسها الحزب الاشتراكى بعرض أسباب مقاطعته فى وسائل الاعلام مع الاستمرار فى عرض برامج الاحراب وأسماء وصور المستقلين وهو مايلقى معارضة حيث يمثل المستقلون نسبة ٧٥٪ من أعداد المرشحين بينما نسبة ممثلى الأحزاب لاتتعدى ٢٤٪.

وقد حسمت محاكمة الاستئناف جميع الطعون التى قدمت والبالغ عددها ٧٩٧٧٢ طعنا حكمت المحكمة فى ٢٣٩٣٧طعن منها وقالت اللجنة العليا للانتخابات ان أسباب زيادة عدد المستقلين يعزى الى تحول عدد من أعضاء أحزاب المعارضة للترشيح بمستقلين الى جانب عدم السماح لكل حزب بترشيح أكثر من مرشح له فى كل دائرة وأمام ذلك رشح عدد من اعضاء الاحزاب انفسهم كمستقلين فان حزب المؤتمر يتبنى ترشيح عدد منهم خاصة في محافظة عدن الجنوبية العاصمة

وتشير التوقعات الى امكان نجاح اربع مرشحات من مختلف الاحزاب والمستقلين لعضوية البرلمان الجديد .

ياتى ذلك فى الوقت الدى تنافس فيه مرشحات حزب البعث العربى الاشتراكى القومى (الطرق) مع حزب البعث العربى الاشتراكى (سوريا) أما حزب الاصلاح الشريك فى الحكم فان قائمة مرشحيه اقتصرت على الرجال فقط

يتصدرهم الشيخ عبد الله الاحمر رئيس مجلس النواب الاسبق والذى يتوقع فوزهم بدائرته بمنطقة خمر، كما دفع باثنين من ابنائه الى الانتخابات وهما حميد وصادق كل منهما مرشح فى دائرة مختلفة

وعلى الجانب الآخر تخوض ٢ احزاب ناصرية لانتخابات رافعة شعار الوحدة العربية وصور الزعيم الخالد جمال عبد الناصر، فدفعت عددا من المرشحات وهذه الأحزاب هى التنظيم الوحدوى الناصرى الحزب الناصرى الديمقراطى حزب التصحيح الشعبى الناصرى، بخلاف ذلك فان اعداد مرشحى الأحزاب الاخرى تناقص من ٢٦ مرشحا لحزب الحق اليمنية، للجبهة التحريرى وهذا قد شكل أساتذة الجامعات اليمنية والمثقفون فريقا شعبيا تطوريا يطلق عليه اسم MOSTلتقديم المساعدات للمراقبين والاعلاميين بحيدة تامة بعيدا عن الجهود الحزبية، هذا وقد عقد رئيس الوزراء اليمنى السيد عبد العزيز عبد الغنى بعد ظهر امس مؤتمرا صحفيا لشرح أخر تطورات المسيرة اليمقراطية ببلاده.

توقيع اتفاقية تعاون مع المفوضية الاوروبية

خطة تطوير اقتصادية خلال ٥ سنوات



تم في العاصمة البلجيكية بروكسل التوقيع على اتفاقية التعاون الجديدة بين اليمن ومفوضية السوق الاوروبية.

ووقع الاتفاقية عن جانب اليمن عبدالقادر باجمال نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط والتنمية وعن المفوضية السيد شوقي المدير العام بالمفوضية وقد اصدرت المفوضية الاوروبية بلاغا صحفيا بمناسبة التوقيع على الاتفاقية اليمنية الاوروبية اشارت إلى ان الجانبين توصلا إلى اتفاقية جديدة ستخدم التعاون المشترك بينهما وستربط اليمن الموحد بالمجموعة الاوروبية بتعاون مشترك بناء.

واعربت المفوضية الاوروبية عن ترحيبها بنائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتنمية اليمني والوفد المرافق له وشكرها للفريق اليمني الذي بذل جهودا اسهمت في انجاح المفاوضات بين الجانبين والتوقيع على هذه الاتفاقية والذي تم على اساس تبادل الثقة والصداقة والرغبة المشتركة.

واشار البلاغ الصحفي إلى ان هذه الاتفاقية ستصبح سارية المفعول بعد شهرين من التوقيع عليهما.

واوضح ان الاتفاقية جاءت لتلبي رغبة الجانبين الملحة في تحقيق وتوسيع التعاون في مختلف الجوانب الاقتصادية

واكد البيان الصحفي ان التوقيع على هذه الاتفاقية جاء نتيجة للتطورات السياسية الايجابية التي شهدتها اليمن منذ انتهاء الحرب عام ٩٤ ولما بذلته الحكومة اليمنية من جهود ملموسة في جوانب عديدة منها برنامج الاصلاح الاقتصادي والخطة الخمسية التي بدأ تنفيذها منذ عام ١٩٩٦ وانتهاجها للنظام الديمقراطي والسياسة الخارجية الفعالة بالاضافة إلى دور اليمن الكبير في المحافظة على الامن والاستقرار الدولي من خلال موقعها الاستراتيجي الهام المطل على البحر الاحمر والجزيرة العربية. واشار إلى ان المفوضية الاوروبية تعتبر هذه العوامل هامة جدا لتعاملها مع اليمن في مختلف الاصعدة.

ونوه البيان إلى ان هذه الاتفاقية ستساهم مساهمة فعالة في ارساء دعائم التعاون المشترك نحو غد مشرق ومستقبل افضل وستشمل افاقا رحبة في ترسيخ العلاقات اليمنية الاوروبية

واعرب البيان عن ترحيب الاتحاد الاوروبي ترحيبا عاليا يسعى اليمن لتحقيق مزيد من التطور السياسي خاصة انتهاجه النظام الديمقراطي الذي تعتبره الدول الاوروبية من اهم الانجازات ومثلا رائعا وفريدا في المنطقة. من جانبه اعرب عبدالقادر باجمال نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتنمية في بيان صحفي عن سعادته وارتياح شعب وحكومة اليمن وتقديرهما لما اثمرته علاقات التعاون بين اليمن والمجموعة الاوروبية مؤكدا ان توقيع هذه الاتفاقية الجديدة يمثل تطورا ايجابيا ونوعيا في مضمار هذه العلاقة.

وقال باجمال ان اليمن الموحد الجديد يختلف كليا عما كان عليه قبل الوحدةوهذا التغيير الجذري في طبيعة النظام اليمني قد تطلب ايضا تغييرا اساسيا وهاما في علاقات اليمن باصدقائه الاوروبيين اد اصبح اليمن اليوم دولة لها وضعها الجغرافي والسياسي المتميز ولها دورها في تأكيد تطور العملية السلمية وتناميها في المنطقة موضحا بأن اليمن قد مضى منذ ان تغلب على مصاعب الازمات السياسية والحرب إلى الدخول في برامج جادة من اجل تعزيز علاقاته مع جيرانه.

وقال انه قد تم انجاز اتفاق تاريخي هام مع جارته المملكة العربية السعودية لوضع اسس مبدئية تؤكد على اهمية تقوية الامن والاستقرار في المنطقة وايجاد حلول ودية لقضايا الحدود بينهما على غرار ماتم من تسوية حدودية بين اليمن وسلطنة عمان.

مؤكدا ان توقيع مذكرة التفاهم اليمنية السعودية في فبراير ١٩٩٥ جاء تعبيرا عن هذه الرغبة المشتركة. وتطرق نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتنمية اليمني إلى برنامج الاصلاحات الاقتصادية والمالية والادارية الذي نفذته الحكومة اليمنية مشيرا إلى انه يرتكز على الحرية الاقتصادية وايجاد التوازن المالي والنقدي واعادة الهيكلة وتحقيق اللامركزية في الحكم المحلي ضمانا للمشاركة الشعبية الواسعة اضافة إلى فتح المجال واسعا لاستثمارات القطاع الخاص المحلي والدولي وتوسيع برامج الخصخصة في مجالات البنوك والطاقة والسياحة والصناعة والزراعة وصيد الاسماك والتعليم والصحة مستعرضا النجاحات الملموسة التي حققها برنامج الاصلاحات الشامل مؤكدا ان الحكومة اليمنية قد وضعت خطة للتطوير الاقتصادي خلال الخمس سنوات ٩٦ - ٢٠٠٠.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٤ ابريل ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السلطة تتحدث عن انجازات والمعارضة تصعد نقدها قبل الانتخابات

كيف تفكر الاحزاب اليمنية في المسألة الاقتصادية؟

□ صنعاء –
من ابراهيم العشماوي:

■ مع اشتداد وتيرة الحملات الدعائية في اليمن قبل الأحد المقبل موعد الانتخابات الاشتراعية، يحتل الاقتصاد حيزاً مهماً في طروحات المرشحين باعتبار انه بلد مثقل بالهموم الاقتصادية وتكبله ازمات تتابعت فصولها منذ سبعة اعوام ويسعى بمؤازرة دولية الى تجاوز آلامه التي ادخلته بجدارة ضمن قائمة الـ ٤٠ دولة الأقل نمواً في العالم حيث لا يزيد دخل الفرد فيه سنوياً على ٢٨٠ دولاراً، كما انه خارج من محنة حرب الانفصال التي كلفته ١١ بليون دولار في اقل تقدير للمتفائلين ليحافظ على وحدته وتماسكه.

وبخلاف انتخابات ١٩٩٣ التي تسيدت فيها الازمات والشعارات السياسية وغاب الاقتصاد، كان لزاماً على من يأملون في ثقة جمهور الناخبين ان يتحدثوا ولو بشيء من المبالغة وتكثيف الاماني والخيالات المشرقة عن مستقبل يتمتع فيه المواطنون بمستوى رفيع من المعيشة سواء جاء ذلك عن طريق النفط او من أبواب اخرى.

ويعتقد المهتمون بان المسالة الاقتصادية بكل ابعادها وجوانبها ستطرح نفسها بقوة على خيارات الناخبين امام صندوق الاقتراع اذ ان التغيير المنشود له صلة وثيقة بمدى نجاح الاحزاب في العثور على اجابات واضحة ودقيقة لتساؤلات رجل الشارع الذي يبحث عن الوظيفة ولقمة العيش ومواد تموينية وملابس باسعار مقبلة.

ويتصارع في الانتخابات ١٢ حزباً سياسياً لا يملك معظمها تجربة حقيقية ولا خبرة كافية لعرضها على الناخبين مضمنة حقائق عن الوضع الاقتصادي. وتكفي الاشارة الى ان كثيراً من الاحزاب ليست لديه دائرة اقتصادية او مركز بحوث او كفاءات عالية في الادارة، الامر الذي يفصح عن هشاشة التكوين الحزبي واستناده بدرجة اساسية على الوجاهات القبلية والخطباء السياسيين المفوهين.

ويلاحظ ضمن برامج الاحزاب المعلنة ان «المؤتمر الشعبي العام» الذي يتزعمه الرئيس علي عبدالله صالح منذ عام ١٩٨٢ ويطمح الى فوز مريح باغلبية المقاعد البرلمانية أفرد مساحة واسعة للقضية الاقتصادية وقدم خلفيات تاريخية ومنطلقات وتوجهات مستقبلية، وربما ساعده في ذلك خبرته الواسعة في السلطة وإنتماءِ معظم وزراء المجموعة الاقتصادية اليه.

ويتحدث البرنامج الانتخابي للحزب عن «مرحلة الاستقرار والتوازن الذي يعيشه اليمن وبدت ملامحه من خلال اعلان الحرب على الفساد وحل المشكلة التموينية وتشجيع زراعة الحبوب المحلية واعادة هيكلة ١٥ وزارة ومؤسسة وتطوير التشريعات الضريبية والجمركية وإلغاء تراخيص الاستيراد والحد من تراكم العجز في موازنة الدولة من ٢٢ في المئة الى ٣ في المئة بالنسبة الى اجمالي الناتج المحلي، واستقرار سعر الصرف للعملة المحلية وإقرار الخطة الخمسية الاولى (٩٦ - ٢٠٠٠) والتوسع في التنقيب والاستكشاف للثروة النفطية والمعدنية، والبدء في اتخاذ اجراءات تنفيذية لتحويل عدن الى منطقة حرة». وهي كما يستنتج بسهولة انجازات الحكومة الحالية التي يراسها السيد عبدالعزيز عبدالغني عضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام.

ويعتبر المؤتمر ان جهوده «كانت سبباً في استعادة الثقة الدولية في الاقتصاد اليمني وما نتج عنه من جذب للدعم الدولي لخطط التنمية، ويفخر بانه انتهج سياسة اقتصادية متوازنة تهتم بالقطاعات العامة والمختلطة والخاصة والتعاونية بما يؤدي الى توفير فرص عمل وتحسين مستوى معيشة المواطنين».

وركز البرنامج الانتخابي للمؤتمر على محور كان دائماً محل نقد من خصومه السياسيين وهو التوسع في تطبيق مبدأ اللامركزية وإعطاء صلاحيات واسعة للوحدات الادارية ومنح تفويضات بالبت في تنفيذ المشاريع التنموية.

وينطلق المؤتمر في تبنيه لاستراتيجية التنمية الاقتصادية من مبادئ ابرزها استمرار نهج الاقتصاد الحر وتوسيع قاعدة الاستثمارات الخاصة والمشاركة الشعبية في التنمية الريفية وتوزيع منافع التنمية على جميع فئات المجتمع ومناطقه واستكمال مشروع المنطقة الحرة في عدن.

ويهتم البرنامج الانتخابي بوضع فصول خاصة عن الزراعة والثروة الحيوانية والصناعة والنفط والسياحة والكهرباء والنقل والاتصالات. ففي الزراعة اكد عزمه على الاهتمام باوضاع المزارعين وتشجيع الاستثمار وإنشاء السدود ومكافحة التصحر وتشجيع زراعة البن والقطن والخضروات والفواكه وإنشاء شركات مساهمة لتسويق المنتجات المحلية.



المصدر : الحياة اللندنية

٢٤ ابريل ١٩٩٧

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وفي مجال الثروة الحيوانية والسمكية ركز برنامج المؤتمر على توفير وسائل الصيد وتطوير التعاونيات السمكية ودعم الاسطول البحري وحماية الاسماك والبيئة.

ويعكس البرنامج في مجال النفط رغبة في توسيع الاستكشاف والتنقيب ليشمل كل انحاء الجمهورية وإقامة صناعات بتروكيماوية والاسراع في استثمار الغاز الطبيعي وتحديث مصفاة عدن وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المشتقات النفطية.

ويراهن المؤتمر على بناء قاعدة صناعية وطنية تعتمد على المواد الخام والكفاءات المحلية وقال انه سيهتم بمعالجة اوضاع مصانع القطاع العام واستيعاب العمالة الفائضة والترويج لجذب الاستثمارات الوطنية والاجنبية ومنحها الحوافز اللازمة في المشاريع الانتاجية، فضلاً عن تطوير الصناعات الصغيرة والحرفية وإيجاد رقابة صارمة لتوفير الجودة والمواصفات.

ويلفت برنامج المؤتمر الى اهمية تحرير التجارة ومحاربة الاحتكار وتشجيع قيام جمعيات حماية المستهلكين وتبني تشريعات تنظم الوكالات التجارية وتحميها. وعلى صعيد السياحة نوه المؤتمر بخطته لاقامة القرى والمنتجعات السياحية وتشجيع الاستثمارات والترويج السياحي.

وفي مجال النقل قال انه سيعمل على إنشاء موانئ جديدة في بلحاف بشبوة وحلفوف بالمهرة وبروم في حضرموت وتحسين مطار سقطرى. ولعب المؤتمر الشعبي على وتر حساس حينما تعرض لقضايا الكهرباء التي حازت على نقمة الناس خلال الاشهر الماضية بسبب الانقطاعات المتكررة ووعد بانه سيضع خطة عاجلة لحل المشاكل القائمة في التوليد والشبكات في العاصمة والمدن الرئيسية.

ويعرض حزب التجمع اليمني للاصلاح الشريك الثاني في الائتلاف الحكومي والساعي الى اقتناص الموقع الثاني بجدارة، للقضية الاقتصادية من زاوية ناقدة للاوضاع وشارحة بالتفصيل لجوانب الخلل والقصور. وبدا في طرحه قريباً من رؤى المعارضة. ويقول برنامجه الانتخابي: «ان اهم الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد تتمثل في ضعف القدرات الانتاجية وبالتالي ضعف الصادرات غير النفطية والاعتماد بشكل رئيسي على استيراد معظم السلع وقصور التعبئة الفاعلة لادخار المجتمع وتوجيهه نحو الاستثمار المنتج».

ويمضي الاصلاح قائلاً: «ادت الاختلالات وبصورة تراكمية الى انكشاف البلاد امام ازمة اقتصادية افرزت نتائج سلبية خطيرة ابرزها الارتفاع الجنوني للاسعار وتدهور قيمة الريال وتصاعد عجز الموازنة وإنخفاض معدل النمو وزيادة عبء المديونية الخارجية». ويطرح الاصلاح في اسلوب انتخابي مثير للمشاعر العامة الأحوال المعيشية.

ويضيف: «اكتوى بنار الأزمة الاقتصادية وتجرع افرازاتها السلبية غالبية المجتمع من الفقراء وذوي الدخول المحدودة من ابناء شعبنا الصابر، واضحى ارتفاع الاسعار غولاً يفترس دخولهم ومصدراً لافقارهم وزيادة معاناتهم حتى اصبح الحصول على السلع الضرورية امراً صعباً».

ويرفض الاصلاح الاعتراف بنجاحات خارقة على الصعيد الاقتصادي بل يرى ان برامج التعويض الاجتماعي غير جادة ولا تزال في طور التنظير ويصعب تنفيذها في الواقع في ظل الاختلال الحاصل في أدوات التنفيذ. ويقول: «ان اليمن بحاجة ماسة الى خطط تقوم على رؤية متكاملة واستيعاب شامل لكل المشاكل ومن دون ذلك ستتسم برامج الاصلاح الاقتصادي بالقصور والاضطراب والانتقائية وعدم العدالة».

ويقترح حزب «الاصلاح»، ذو النزعة الدينية ان تكون بداية مواجهة التحدي الاقتصادي في ضرورة اعادة النظر في أدوار قطاعات الملكية الاقتصادية بما ينسجم مع الدستور ومقاصد الشريعة الإسلامية.

ويرى ان تحرير الاقتصاد من العوائق مسالة ضرورية لتحقيق الانطلاقة الكبيرة على اساس حرية النشاط والمشاركة الفاعلة للقطاع الخاص وترشيد دور الدولة لكنه يعتقد بان دورها لا يزال مهماً في اقامة البنى الأساسية ومجالات التنمية البشرية كالتعليم والصحة.

ويؤكد «الاصلاح» انه سيعمل على «كبح جماح الغلاء وتخفيض الانفاق على البعثات الدبلوماسية ومنع الانفاق الترفي وتفعيل الرقابة المالية» ويشدد على رفع كفاءة تنمية ايرادات الدولة ومعاقبة الفاسدين

وإعادة النظر في النظام الضريبي ومحاربة التهرب الجمركي واصلاح المصرف المركزي وزيادة مرتبات العاملين في الاجهزة الحكومية بنسب ملائمة.

وفي إطار تحفيز الاستثمار يدعو «الاصلاح» الى اقامة المزيد من المصارف الاسلامية وتشجيع المصارف التقليدية على الدخول في الاستثمار وفقاً لقاعدة المشاركة والتخلص من الربا وإنشاء السوق المالية وإصدار قانون التخصيص وتوفير الحوافز الضرورية لتشجيع الصادرات المحلية، كما يدعو الى اقامة السوق العربية والسوق الاسلامية المشتركة. ثم يتناول البرنامج الانتخابي للحزب سياساته القطاعية في الزراعة والاسماك والصناعة والنفط والتجارة والكهرباء.

ويطالب باعادة النظر في التعرفة الجمركية لتوفير الحماية المعقولة للصناعات الوطنية وحل المشاكل التي تعترض الصناعيين مثل تعقيد الاجراءات والفساد والرشوة. وفي النفط يركز «الاصلاح» على مراقبة الشركات النفطية وتوسيع دائرة الاستكشاف في المناطق الجديدة وتوجيه عائدات النفط للاستثمار في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، كما يطالب بإلغاء الرسوم الجمركية على السلع الاساسية لتخفيف الاعباء على المواطنين. وباستثناء «المؤتمر الشعبي العام» و«التجمع اليمني



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٤ ابريل ١٩٩٧

للاصلاح، لم تشهد برامج الاحزاب الباقية سطوراً كثيرة عن الاقتصاد إذ أولت جل اهتمامها بالشان السياسي المباشر المستند على دغدغة العواطف وتصيد الاخطاء السياسية للاحزاب الحاكمة.

وتتضمن البرامج الانتخابية لاحزاب المعارضة خطوطاً اساسية تفصح عن التوجه اليساري أو اليميني أو القومي. ويستانس «الناصريون» بالتجربة الثورية للزعيم جمال عبدالناصر، ويشدد «البعثيون» على العدالة الاجتماعية والمناصرة الدائمة للشعب الفلسطيني والوحدة العربية وهذا ليس معناه غياب الاقتصاد في طرح المعارضة بل على العكس حددت بعض الاحزاب مواقفها بصرامة ازاء مسائل مهمة مثل التخصيص وتصفية القطاع العام ووصفات صندوق النقد الدولي للاصلاحات وغيرها.

ويعرض البرنامج الانتخابي للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري تحت عنوان الحاجات الاساسية ضرورة توفير الغذاء والمياه النقية والكهرباء والرعاية الصحية والتعليم والضمان الاجتماعي.

ويرى ان معالجة الازمة الاقتصادية تكمن في استحداث طرق واساليب تتناسب مع حجم الدخل القومي والانفاق العام والزيادة السكانية من خلال القضاء على البطالة ودعم الاستثمارات وتوسيع قاعدة الملكية الشعبية ومحاربة الفساد في الجهاز الاداري.

ويبرز «الوحدوي الناصري» اهتماماً خاصاً باقامة الحكم المحلي باعتباره القاعدة الاساسية للدولة الحديثة والوسيلة الفعالة لتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية وإعادة النظر في التقسيم الاداري للجمهورية.

ويتحدث «التصحيح الشعبي الناصري» شذراً عن «دعم اجراءات تطوير هياكل الاقتصاد الوطني والسياسات المالية والنقدية والضريبية، وتوزيع عادل للثروة الوطنية وترسيخ الحرية الاقتصادية، كما يتعرض لماماً الى تحسين شبكات الضمان الاجتماعي وايجاد فرص عمل للشباب والتقارب والتكامل مع الجيران في اطار المصالح المشتركة».

ويرى «الحزب الناصري الديموقراطي» وهو فصيل ثالث للحركة الناصرية ان معالجة الاختلالات تكمن في تفعيل القطاع الصناعي والتوسع في اقامة المصارف والشركات المعنية بتقديم القروض وحماية الصناعة الوطنية من منافسة السلع الاجنبية، ويشدد على ترشيد الاستيراد والحد من الكماليات التي تغرق الاسواق ورسم البرامج الهادفة الى تحقيق الاكتفاء الذاتي كما يشير عرضاً الى ضرورة التركيز على قضايا الاسكان والزراعة والكهرباء والطرقات والمياه.

ويقدم «حزب البعث العربي الاشتراكي القومي» الذي يراسه الدكتور قاسم سلام ٢٣ قضية اقتصادية انفرد في طرح بعضها مثل وضع ضوابط تحد من ارتفاع الايجارات والكشف عن مهربي السلع والاسلحة والمخدرات وعدم تسييس الادارة والمحافظة على القطاع العام كمرتكز حيوي للاقتصاد وتحريره من كل القيود الروتينية وضبط الاستنزاف الاقتصادي لموارد النقد الاجنبي عبر تفعيل الرقابة على الشركات والمؤسسات العامة.

ويؤكد البعث القومي على «عدم الاستسلام لشروط صندوق النقد الدولي المجحفة». واعتبر ان التخصيص «مولود مشوه للنظام الدولي الجديد في اليمن والعالم الثالث لتوسيع دائرة الفقر والبطالة وخلق شريحة تحتكر السلطة والثروة». ويركز برنامج «حزب البعث العربي الاشتراكي - قطر اليمن» الذي يراسه الدكتور عبدالوهاب محمود على «انتهاج سياسة اقتصادية تستهدف العدالة الاجتماعية بالاستخدام الامثل لعائدات النفط والغاز والثروات المعدنية والسمكية».

ويوكد ان الاصلاحات يجب ان تلبي الاحتياجات والمتطلبات الشعبية الاساسية وتقلص الفجوة بين الدخول، ويرى ان النهوض الاقتصادي يعتمد على تحقيق الاكتفاء الذاتي واعادة هيكلة الصناعة ومعالجة اختناقات المديونية الخارجية وتشجيع الصناعة التصديرية والاهتمام بالسياحة.

ويعتبر «البعث» ان لجوء الدولة الى برامج تقشفية لخفض العجز في الموازنة العامة وتقليص النفقات والاستثمارات والتوظيف كانت له انعكاسات اقتصادية واجتماعية خطيرة.

ويكرس حزب «الحق» رؤيته «في العمل على بناء اقتصاد وطني قوي يعتمد على التنمية وتسخير عائدات النفط واستثمارها في الزراعة ووقف كل صور الانفاق العبثي ورفع المعاناة عن ذوي الدخل المحدود ومنع كل اشكال الاحتكار والجشع التجاري والربا وتشجيع المنافسة في السوق».

بينما ترى الجبهة الوطنية الديموقراطية ضرورة «احداث ثورة زراعية حقيقية لمضاعفة الانتاج والتوسع في استصلاح الأراضي»، ويكشف برنامجها الانتخابي عن اهتمام باسهام الدولة في التصنيع الاستراتيجي والتحويلي وإنشاء صندوق لموازنة الاسعار وتطوير التعامل التجاري مع بلدان الجزيرة والخليج العربي.

المصدر : الأهـــرام – القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤ ابريل ١٩٩٧



رئيس الوزراء اليمني :

لا وجود للأفغان العرب .. في اليمن قمنا بترحيلهم .. استجابة لرغبة الأشقاء
الانتخابات البرلمانية الأحد .. بمراقبة دولية

صنعاء ـ صفوت أبوطالب :

أكد عبدالعزيز عبدالغنى ـ رئيس وزراء اليمن ان بلاده قامت بترحيل كل الافغان العرب الى الخارج استجابة لرغبة الاشقاء والاصدقاء من الدول العربية والاسلامية.. ونفى احتضان بلاده لاى عنصر ارهابى يعمل على الاضرار بأمن واستقرار الدول العربية

وصف في مؤتمر صحفى عالمى عقده بمناسبة اجراء الانتخابات البرلمانية ـ الاحد القادم ـ الانتخابات بانها عيد للديمقراطية وانها ستجرى فى جو ديمقراطى نزيه وتخضع لرقابة ١١٥ مراقبا دوليا الى جانب المراقبين المحليين من المنظمات غير الحكومية.

ويتنافس فى الانتخابات اكثر من ٢٥٠٠ مرشح يمثلون ١٢ حزبا يمينيا بينما قرر الحزب الاشتراكى اليمنى مقاطعتها الى جانب ثلاثة احزاب اخرى.

اشار ـ عبدالغنى ـ الى ان حكومته نجحت فى خفض عجز الموازنة الى اقل من ١٪ كما نجحت فى تخفيض نسبة التضخم الى اقل من عشرة بالمائة بالاضافة الى استقرار سعر صرف الريال اليمنى مقابل الدولار.

اضاف ان حكومته بدات فى تطبيق الاقتصاد الحر وبدأت خطوات الاصلاح الاقتصادى والخصخصة ويجرى حاليا تطبيق الخطة الخمسية الاولى والمقرر ان تنتهى عام ٢٠٠٠.

واعلن ان هولندا تبنت الدعوة لعقد مؤتمر اقتصادى عالمى فى بروكسل عاصمة بلجيكا لدعم ومساندة الاقتصاد اليمنى وسيشارك فى هذا المؤتمر عدد كبير من الدول والصناديق الاقليمية والدولية من الراغبين فى مساندة اليمن فى مرحلة التنمية الشاملة حيث توجد مشروعات بالخطة تصل استثماراتها الى ٨ مليار دولار.

واوضح ان بلاده تستثمر نحو ٤ مليار دولار فى المشروعات النفطية والغاز ويتوقع ان يصل العائد السنوى لانتاج الغاز اليمنى فى عام ٢٠٠١ الى ٥٠٠ مليون دولار وتتزايد لتصل الى ٧٠٠ مليون دولار سنويا.

واكد رئيس الوزراء اليمنى ان سجون اليمن خالية من اى مسجون سياسى وان الحكومة ترحب بزيارة اى وفود اللجان الدولية لحقوق الانسان لزيارة السجون اليمنية.

ومن المقرر ان يتوجه الى صناديق الاقتراع اكثر من ثلاثة ملايين وخمسمائة الف مواطن ومواطنه لانتخاب ٣٠١ نائب يمثلون الدوائر الانتخابية اليمنية.



٢٣٠٦ مرشحين يتنافسون في الانتخابات البرلمانية اليمنية
توقعات بإنهاء الائتلاف بين حزبى المؤتمر والاصلاح

صنعاء : صفوت أبو طالب ـ وكالات الانباء :

تجري الانتخابات البرلمانية اليمنية بعد غد الاحد. يتنافس ٢٣٠٦ مرشحين بينهم ١٧ امرأة ـ يمثلون ١٢ حزبا إضافة الي مرشحين مستقلين لشغل ٣٠١ مقعد لمجلس النواب

واعلن الرئيس علي عبد الله صالح في مؤتمر صحفي امس أن الحكومة اليمنية الجديدة تشكل بمعرفة الحزب الذي سيحقق الفوز بالاغلبية في مقاعد البرلمان مستبعدا تشكيل حكومة ائتلافية بين حزبي المؤتمر الشعبي والاصلاح معربا عن ثقته في أن عمليات التصويت التي ستجري في ٣٠١ دائرة بمختلف محافظات اليمن ستمضي في هدوء وإن يعكر صفوها أي حوادث فردية..

وأكد الرئيس اليمني بأنه لاتأثير لأفراد القوات المسلحة علي العملية الانتخابية حيث لايريد عدد بينما يصل عدد المقيدين بالجداول الانتخابية الي ٣ ملايين وخمسمائة الف ناخب.

وهاجم صالح بشدة الحزب الاشتراكي المنسحب من الانتخابات ووصفه بأنه حزب لاوجود له منذ سقوط الاشتراكية وفشله في تحقيق الانفصال ونجاح الشعب اليمني في فرض إرادة الوحدة.

من جهة ثانية أعلن الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب اليمني ورئيس حزب التجمع للاصلاح أن الاحتمال وارد بفض الائتلاف الحاكم في اليمن مع حزب المؤتمر الشعبي العام في حالة تزوير انتخابات مجلس النواب التي تتم بعد غد الاحد.. واضاف في تصريحات لصحيفة الشرق (القطرية) انه مازالت هناك خلافات قائمة بين المؤتمر والاصلاح رغم عدوله عن سحب ترشيحه للانتخابات مشيرا إلى أن تلك الخلافات تعود المطموح غير السليمة من جانب حزب المؤتمر

وقال إن مشاركة حزب الاصلاح في الانتخابات تعود لعدم تصعيد الوضع في البلاد مشيراً إلي أن الخلاف يتعلق بالترشيحات الخاصة بتسجيل الناخبين بالجداول الانتخابية خاصة أفراد الشرطة والقوات المسلحة الذين هم أيدي حزب المؤتمر



علي عبد الله صالح



المصدر : الأهرام القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٥ أبريل ١٩٩٧

الانتخابات والتجربة الديمقراطية فى اليمن



محمد أبو الفضل

يعتبر إجراء الانتخابات البرلمانية فى اليمن بعد غد الأحد خطوة نوعية متقدمة لتاكيد الحرص على المسار الديمقراطى الذى ارتضاه اليمن منذ قيام دولة الوحدة . غير أن الملابسات التى صاحبت الخطوات التنفيذية للإعداد لهذه الانتخابات وتحفظات بعض القوى الحزبية والتنظيمية على الياتها ينتقص كثيرا من هذه الخطوة ويقلل من أهميتها النسبية لا سيما بعد المقاطعة التى أعلنها الحزب الاشتراكى وعدد أخر من الأحزاب الهامشية وتلويح قيادة حزب التجمع اليمنى للإصلاح من بعيد بها . الأمر الذى أضفى جوا من القلق والتوتر السياسى فى الساحة اليمنية طيلة الاشهر الماضية ولم تفلح معه محاولات الحوار الوطني أو التنسيق على المستوى الثنائى أو الجماعى فى تصويب المسار الديمقراطى وتصحيح الانتهاكات التى وقعت بعد حرب صيف ١٩٩٤.

من هنا يبدو تناول التطورات والمواقف السياسية التى تعمل فى الساحة اليمنية من المحددات الرئيسية لفهم الوضعية الجديدة التى يمكن أن ترسخها هذه الانتخابات خاصة أن الساحة اليمنية شهدت جدلا واسع النطاق، بل ربما تراشقا غير مسبوق بين الاجنحة الحزبية والتنظيمات المختلفة بسبب جدية توافر التطمينات والضمانات القانونية واليات تنفيذها، التى يمكن أن تضمن إجراء الانتخابات فى جو يتسم بالحيدة والنزاهة

ورغم الجهود التى بذلت من جانب بعض القيادات السياسية لاحتواء الأزمة الناشبة بسبب المقاطعة بيد أنها فشلت بسبب عدم تصويب النظام الحاكم لأغلب الانتقادات . والحرص على إبقاء اللعبة السياسية فى ملعبى المؤتمر والإصلاح فقط وإبعاد شبح الاشتراكى

إذا كان للمناورة السياسية دور فى إفراغ الحوار الوطني من مضامينه المتعددة فان لسياسة تكتيل التحالفات والتنسيق والتعاون بين الاحزاب أهمية فى تفعيله وهى السمة التى تبدو كأحد المعالم البارزة وربما الفاصلة فى دولة الوحدة اليمنية منذ قيامها وحتى الآن. فلم يشهد هذا البلد حكومة غير ائتلافية، حتى المعارضة اتجهت إلى نفس الاتجاه.

فعقب قيام الوحدة رأينا حكومة انتقالية ائتلافية مكونة من حزبى المؤتمر الشعبى العام ممثل الشمال اليمنى والحزب الاشتراكى ممثل الجنوب اليمنى . وحين أجريت أول انتخابات برلمانية فى إبريل ١٩٩٣ تأكد ذلك بعد أن أفررت هذه الانتخابات نتائجها وتكرس طابع التشطير، حيث فاز المؤتمر بغالبية المقاعد فى المدن الشمالية والاشتراكى فى المدن الشرقية والجنوبية وجاء حزب الإصلاح فى المرتبة الثالثة مستحوذا على جانب مهم من الدوائر الشمالية . وعلى اثر هذه النتائج تم تشكيل حكومة ائتلافية من الأحزاب الثلاثة وقسمت الحقائب الوزارية حسب المقاعد البرلمانية لكل حزب مع الأخذ فى الاعتبار الأهمية النسبية لبعض الوزارات، وعندما وقعت حرب صيف ١٩٩٤ وأخرج الحزب الاشتراكى من معادلة السلطة التوازنية شكل المؤتمر والإصلاح حكومتهما الائتلافية الحالية، التى كانت تبدو متماسكة، بينما عند المحكات الأساسية كانت تبدو على درجة من الترهل وتعتمد بصورة رئيسية على جملة التناقضات اليمنية داخل كل حزب، ومع ذلك كانت العلاقات التحتية بين الحزبين يشوبها الكثير من التوتر من وقت لآخر وعند الوصول إلى درجة الصدام العلنى كان يلجأ أحد الأحزاب لمغازلة الحزب الاشتراكى الذى كان يقبل هذه المناورات سواء لاعتبارات حسن النية أو للرغبة فى العودة السريعة للوجود فى الساحة السياسية بعد الهزات التى لحقت بهياكله عقب انتهاء الحرب . وما يدلل على سرعة تبديل التحالفات قيام عبد الله الأحمر زعيم حزب المؤتمر بالحوار مع الحزب الاشتراكي وأحزاب مجلس التنسيق بعد تصاعد حدة خلافات الأول مع شريكه فى الحكم وتم تشكيل ما سمى بأحزاب اللقاء المشترك والتوقيع على وثيقة البرنامج التنفيذى لضمان نزاهة الانتخابات لمواجهة حزب المؤتمر بالأساس، لكن سرعان ما حدث التباعد بين الجانبين بسبب وجود تباينات كثيرة بينهما بصدد طبيعة عمل اللجنة العليا للإنتخابات

ولم تقتصر التحالفات على حزبى السلطة والمعارضة فقط بل امتدت إلى أحزاب المعارضة ذاتها إذ انقسمت بدورها إلى كتلتين الاولى هى المجلس الوطنى للمعارضة والثانية مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة واللافت للنظر أن الاحزاب المنضوية فى المجلس الوطنى حوت الكتل والتنظيمات القريبة من منطلقات المؤتمر أو الإصلاح السياسية ولم تكن طيلة جلسات الحوار تبعد كثيرا عن هذين الحزبين بل وتعاملت معها أحزاب مجلس التنسيق باعتبارها قاعدة خلفية هامشية لحزبى السلطة

ويمكن تفسير الحرص على التنسيق والتعاون باعتبارها من المكونات الاساسية فى الحياة الحزبية اليمنية فى ظل حداثة التجربة الديمقراطية وعدم وجود قيود أو ضوابط صارمة على عملية تشكيل الاحزاب والطبيعة القبلية التى تزدهر فى اليمن والتى تقوم على التحالفات والتربيطات بطبعها

وبعد مرحلة طويلة من الاخذ والرد بين الائتلاف الحاكم وأحزاب مجلس التنسيق بسبب التحفظات التى أبداها الثانى على أداء اللجنة العليا للانتخابات أصدر مجلس تنسيق المعارضة فى يناير الماضى وثيقة بعنوان « الية تنفيذ الضمانات السياسية والقانونية لانتخابات حرة ونزيهة »، مثلت حصيلة للخلافات بين الجانبين. وتطرقت الوثيقة إلى قضايا فى العديد من المجالات من بينها تطبيع الوضع السياسى وتحقيق مصالحة وطنية وإعلان عفو شامل وإجراء حوار وطنى وإعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات ولجانها وإصدار قانونى إعادة التقسيم الإدارى للمحافظات والحكم الإدارى وتطبيقهما قبل الانتخابات ومشاركة المغتربين فيها وإبدال لجنة شئون الاحزاب بلجنة أخرى وتسجيل عناصر القوات المسلحة فى وحداتهم تبعا لدوائر كل منهم فى منطقته .

وطرحت الوثيقة مسألة وفاء الحكومة بالتعهدات والالتزامات التى جاءت فى رسالتها إلى الأمين العام للامم المتحدة عقب انتهاء الحرب الأهلية فى ٧ يوليو ١٩٩٤ والتى تضمنت العفو الشامل وتعويض المواطنين عن ممتلكاتهم التى فقدوها أثناء الحرب والتزام النهج الديمقراطى ومواصلة الحوار الوطنى والحرص على التعاون مع دول المنطقة .



ورغم المحاولات الحثيثة لتجاوز أحزاب مجلس التنسيق نتيجة الاختلافات في الرؤى والسياسات. فإن المواقف داخل المجلس اتسمت في الكثير من الأحيان بالارتباك وعدم الوضوح وتجاذبت مواقف أحزابه نوازع شتى تحاول البحث عن حلول ومخارج للهم السياسي من خلال ما يطرح من قبل ممثلي الائتلاف الحاكم سواء بصورة مشتركة او بصورة فردية في احيان اخرى، بما ادى إلى تبادل الشكوك والارتياب ببعضهم البعض ووسط إيقاع التباينات التي ظهرت في أوساط أحزابه تقدم حزبا المؤتمر والإصلاح نحو العمل على زيادة البلبلة والحيلولة دون تمكينه - مجلس التنسيق - من تعبئة القوى المحلية والخارجية، حين تم توقيع اتفاق التنسيق بينهما في الانتخابات وما يمكن ان يتمخض عنه من نتائج، من خلال استخدام ورقة التلويح بطلب الحوار مع احزاب المجلس بهدف أن يمتد الاتفاق الثنائي ليصبح ساري المفعول بين جميع الأحزاب عندما اثبتت احزاب مجلس التنسيق بعض الفعالية التي كادت تربك الكثير من حسابات المؤتمر . والإصلاح ، خاصة بعد ان حددت أحزاب مجلس التنسيق مجموعة من الخروقات والتجاوزات الرئيسية مثل:

١ - تهرب السلطة من تصحيح الوضع غير القانوني للجنة العليا للانتخابات بما يجعلها منسجمة مع قانون الانتخابات رقم ٢٧ لسنة ٩٦.

٢ - وضع جدول الفترة القادمة من العملية الانتخابية من قبل اللجنة العليا والائتلاف الحاكم تنفيذا لاتفاقهما بهذا الشأن ومن طرف واحد خلافا لما طرح من أهمية مشاركة المعارضة في ذلك ضمانا لنزاهة الانتخابات

٣ - المخالفات الدستورية والقانونية التي ارتكبتها اللجنة العليا للانتخابات في تشكيل اللجان الانتخابية الاشرافية والأصلية والفرعية.

ومن جهة اخرى اعتبرت أحزاب مجلس التنسيق ان المعيار الذي اتبعته اللجنة على اساس حجم العضوية في مجلس النواب مخالف للقانون بنصه الصريح بعدم جواز أن تشكيل اية لجنة من حزب واحد.

ولما كانت عضوية مجلس النواب متغيرة ويمكن ان يحصل أي حزب على اغلبية في المجلس - النواب - فان المعيار يعطيه اغلبية تمكنه من السيطرة على اللجان الانتخابية بما يشكل مخالفة للقانون ويهدف المشرع إلى تحقيق مشاركة حقيقية متكافئة للأحزاب في الأعمال الانتخابية ، كما أنه يؤدي بالضرورة إلى نتيجة خطيرة وهي الاخلال بالمادة الخامسة من الدستور بإعاقة مبدأ التداول السلمي للسلطة من خلال تمكن الحزب صاحب الأغلبية في البرلمان من السيطرة على اللجان الانتخابية لاستخدامها في حصوله على اغلبية جديدة وهكذا.

ومن ثم إعتقد البعض ان هذا المعيار يكرس مسألة الانفراد باللجان الانتخابية - كما حدث في عملية القيد والتسجيل - ويفتح الباب لمخالفات جديدة اكثر خطورة ويشكل تراجعا عن المعيار الذي استخدم في الانتخابات البرلمانية السابقة

وفي هذا السياق بدأ في الكثير من الأوقات ان الحكومة تسعى إلى خلخلة أحزاب مجلس التنسيق التي اعلنت بوضوح عدم رضوخها للمساومات وهو مايعيد للأذهان محاولات الرئيس على عبد الله صالح وحليفه الشيخ عبد الله الاحمر لتفجير الحزب الاشتراكي من الداخل بعد اكتشافهما أن أمينه العام على صالح عباد - مقبل - يحاول إعادة بناء الحزب على أسس موضوعية سليمة وبنيت الخطة على استدارج الاشتراكي من خلال وعود براقة بإعادة ممتلكاته ومقاراته التي صودرت بعد الحرب الاهلية، خاصة ان جانبا كبيرا من قادة الحزب رفضوا عقد مساومة سياسية حول هذه الصفقة، على أساس ان إعادة الممتلكات أمر شرعي لا يترتب عليه أي ثمن سياسي، ويؤكد قيادي يمني بارز ان المخطط كان يرمي إلى دفع الاشتراكي لعقد مؤتمره العام قبل إجراء الانتخابات بهدف التلميح بطي ملفات الماضي القريب والادعاء بتطبيع العلاقات مع الاشتراكي. ومحاولة استغلال بعض العناصر القيادية ذات الأصول الشمالية في المكتب السياسي للاشتراكي، لاقناع باقي القيادات بالعودة إلى اليمن والتمهيد لعقد اجتماع لجنة مركزية تحضر للمؤتمر العام للحزب، الامر الذي يفوت الفرصة على الكثير من المطالبين بحقوق الاشتراكي المغتصبة.

في ظل هذه البلبلة ربما يكون رؤى التعجيل بعقد الدورة ٣٣ - في يناير الماضي - للوقوف على هذه المخططات ومناقشة الموقف من الانتخابات وبدت أولى إرهاصات الموقف العام الذي تبلور خلال الدورة التالية - ٣٤ - تبرز على السطح ، فبدلا من المساهمة الجديدة في رسم اتجاهات العمل المنطلق من التقيد الصارم بقرارات دورة اللجنة المركزية كمنظومة موحدة ومترابطة انحصرت المناقشة في مسألة الدخول في الانتخابات من عدمها وبدا من المناقشة ضرورة حسم عملية الدخول في الانتخابات أو مقاطعتها على أساس مدى استجابة سلطة الائتلاف للضمانات السياسية والقانونية وآلية تنفيذها المقترحة من قبل مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة وبالتالي تعبئة القوى من أجل التمسك بذلك في الحياة الداخلية للحزب . والاعداد للدورة القادمة للحزب من أجل التحسب لقراري المقاطعة او المشاركة.

في هذه الأثناء تأكد صعوبة إعداد الخريطة الحزبية اليمنية بموجب اتفاق جماعي يستوعب الكثير من الأحزاب. وطرح الرئيس على عبد الله صالح في ٥ فبراير الماضي دعوة جديدة للحوار مع الحزب الاشتراكي وحده والتشاور معه في دخول الانتخابات على أساس التنسيق بين الأحزاب الثلاثة الكبيرة - المؤتمر والاصلاح والاشتراكي - حول الدوائر الانتخابية في جميع المحافظات بما يليق بمكانة الحزب الاجتماعية والسياسية وعودة جميع مقاراته في مختلف المحافظات وتسليم ملفات ووثائق وعقارات واستثمارات الحزب. بيد أن هذه المحاولة لم تتمخض عن شيء، لأن مصادر قيادية في الحزب الاشتراكي اعتبرت مسألة التنسيق مع حزبي الائتلاف الحاكم تعني إبعاد الحزب عن مجلس التنسيق والانفراد به من خلال العودة بوضعه بين فكي رحى المؤتمر والاصلاح حتى يسهل ترويضه خلال الانتخابات والتخلي عن التمسك بمختلف القضايا المثارة

وعلى ذلك عقدت الدورة الـ ٣٤ الاستثنائية للجنة المركزية للحزب الاشتراكي في صنعاء برئاسة الأمين العام للحزب على صالح عباد - مقبل - وبحضور كبير لأول مرة منذ دورة سبتمبر ١٩٩٤ وخلال ثلاثة أيام ٣ - ٥ مارس شارك أعضاء اللجنة المركزية وعدد من الكوادر القيادية في مناقشات مفتوحة حول الانتخابات وموقف الحزب منها جرت في جو غلب عليه ضرورة التمسك بوحدة الحزب ووقف أعضاء اللجنة أمام مجمل الأوضاع والتطورات التي رافقت العملية الانتخابية منذ بدء مرحلة القيد والتسجيل في يوليو من العام الماضي وعبرت عن تقديرها العميق للجهود التي بذلتها قيادة الحزب وقيادات احزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة من اجل توفير الضمانات السياسية والقانونية لحرية ونزاهة الانتخابات وإجرائها على قاعدة التنافس والتكافؤ وأكدت مناقشات اللجنة المركزية رفض السلطة الاستجابة لدعواتها وقيامها بإجراء عملية القيد والتسجيل بصورة مخالفة للقانون ومارست خروقات عديدة، افضت إلى التلاعب بسجلات قيد الناخبين والسيطرة على هذه المرحلة من الانتخابات التي تعد مرحلة حاسمة وعلى اساسها يتقرر نتائجها، حيث لم تترك السلطة اية وسيلة من وسائل مصادرة الدوائر وتزوير إرادة الناخبين إلا واستخدمتها.

وفي ضوء المداولات المتعددة توصلت اللجنة المركزية إلى ان المقاطعة هي القرار الوحيد المتاح أمام الحزب كي يحتفظ باستقلاليته ووجوده السياسي. وتم تحديد موقف الحزب الاشتراكي على أساس:

١ - اعتبار كل إجراءات سلطة الائتلاف من تسخير المال العام والوظيفة العامة والإعلام وممارسة القمع وتضييق الهامش الديمقراطي ممارسات منافية للدستور ومتنكرة لكل دعاوى الديمقراطية

٢ - اعتبار استمرار اللجنة العليا للانتخابات بقوامها الراهن وادارتها للعملية الانتخابية أمرا منافيا لأحكام قانون الانتخابات كما ان اللجنة الحالية اثبتت عدم كفاءتها وحياديتها وأنها غير مستقلة فيما تتخذه من قرارات ، الأمر الذي يجعل استمرار إدارتها سببا كافيا لعدم الثقة بسلامة جميع الاجراءات الانتخابية.

والأرجح أن احتكام أعضاء الاشتراكي إلى هيئاته ونصوص لوائحه ثم احترام ما تمخض عنه من قبل تيار المشاركة دون حدوث صراعات او تصفيات دموية على غرار ماكان سائدا في صفوف الحزب قبل الوحدة إنما يؤكد - ضمن دلالات كثيرة - حدوث نقلة نوعية ديمقراطية هامة. وكان من الممكن أن يكون الحزب متناقضا مع نفسه وأطروحاته إذا انتهج اسلوبا غير ديمقراطي، لأن جميع انتقاداته للنظام السياسي بأنه يعد بإجراء انتخابات نيابية لاتقوم على النزاهة واحترام القوانين والدستور سوف تسقط في حالة إجراء عمليات التصويت وأن قرار المقاطعة هو تأكيد لقوة



المصدر : الأهرام القاهرية

التاريخ : ٢٥ ابريل ١٩٩٧

الحزب الاشتراكى وحفاظه على مبادئه وتمسكه بالمطالب التى وضعها مع بقية أحزاب المعارضة فى وثيقة وآلية تنفيذ الضمانات السياسية والقانونية لتنظيم انتخابات حرة كما ان رفض الحزب للمساومات البديلة يعزز من قوته جماهيريا. ويظهر قدرته على الاحتفاظ بديناميكيته كاحد الاحزاب الرئيسية فى اليمن وتجاوزه مخلفات الحرب الأهلية.

ومن حيث التاثيرات على الآخر فانه يمكن القول ان حزب الاصلاح من اكثر الاحزاب تضررا من موقف المقاطعة التى اعلنها الاشتراكى لأنه فى الوقت الذى تاكد فيه تمسك الاشتراكي بالمبادىء السياسية المح بشكل غير مباشر إلى عدم اعتداد الاصلاح بها، لانه انتهج نهجا مختلفا، ففى اتفاق الاصلاح مع مجلس التنسيق تم إدانة الانتهاكات القانونية والدستورية وإقرار مجموعة من الشروط التى يجب توافرها من اجل مشاركته فى الانتخابات وهو ماجاء ايضا فى نص البيان الختامى الصادر عن اجتماعات مجلس شورى الحزب فى اكتوبر الماضى. لذلك فان توقيعه على اتفاق التنسيق والتعاون فى الانتخابات مع شريكه - المؤتمر- قد اظهر المرونة الكبيرة فى المبادىء التى يتحلى بها الحزب ولم يحتكم إلى هيئاته الداخلية للموافقة على ماجاء فى اتفاق التنسيق ويثبت درجة البرجماتية العالية عند قيادة الاصلاح.

وعلى هذا الأساس تكون المقارنة بين موقفى الاشتراكى والاصلاح، فى صالح الأول. وربما تلقى بآثارها او ظلالها على مستقبل مصداقيته والتزاماته السياسية فى اوساط الاحزاب السياسية برمتها

وعلى صعيد الحليف الثانى فى السلطة خلقت المقاطعة مأزقا مصيريا امام حزب المؤتمر ورئيسه على عبد الله صالح الذى كان لايفضل ان تقاطع المعارضة الانتخابات بسبب تحفظاتها على اداء السلطة فيما يتعلق بإجراءات الانتخابات لان صورته فى الخارج سوف تهتز وبالتالى لايحصل على المعونات والقروض والمنح التى وعدت بها مؤسسات التمويل الدولية، كما انه - على صالح - وحليفه الشيخ الأحمر اضحيا فى حاجة معا إلى تحقيق اغلبية ساحقة باسلوب مقبول محليا ودوليا حتى يضمنا تمرير برنامج الاصلاح الاقتصادى ويؤكدا على محدودية تاثير الحزب الاشتراكى عمليا.

وفى التحليل الأخير فان حصول الحزبين على الاغلبية بموجب اتفاق التنسيق والتعاون الذى اجاز تقسيم الدوائر بين الحزبين يدعم رؤية الاشتراكى ويتم تخليق برلمان يكرس الاوضاع القائمة وينعكس حتما على التجربة الديمقراطية المتبسرة فى اليمن ويعزز من مخاوف المراقبين على مستقبل الحزب الاشتراكى.

الرئيس اليمنى: أحترم رأى مجلس النواب وألتزم به

صنعاء - محمد القدوسى:

أكد الرئيس اليمنى على عبد الله صالح أن الديمقراطية خيار يمنى وشأن داخلى ينبغى الا يزعج أحدا من دول الجوار، وأن اليمن حريص على ألا يسبب أى حرج للأشقاء العرب.

جاء هذا فى معرض إجابته عن سؤال حول: هل تسبب الخيار الديمقراطى اليمنى فى إرجاء قبول طلبه للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجى؟ وذلك فى المؤتمر الصحفى الذى استغرق ساعة ونصف الساعة، وانتهى فى الحادية عشرة والنصف من صباح أمس (الخميس) بالقصر الجمهورى بصنعاء.

وقد عقد المؤتمر فى إطار فعاليات الانتخابات البرلمانية التى تجرى حاليا، حيث من المتوقع أن يتوجه ٤ ملايين ناخب يمنى بعد غد (الأحد) لاختيار أعضاء مجلس النواب، فى ظل اهتمام عربى وعالمى واسع.. ووجود فريق دولى لمراقبة الانتخابات غير أربع هيئات شعبية محلية تراقب نزاهة وسلامة الإجراءات الانتخابية.



على عبد الله صالح

وقد أكد الرئيس اليمنى فى إجاباته عن أسئلة الصحفيين ومراسلى وكالات الانباء وشبكات التلفزيون والإذاعة، إصرار اليمن على المضى قدما فى طريق الديمقراطية. وردا على سؤال لـ«الشعب» حول: ماذا لو اختلف رأى مؤسسة الرئاسة مع رأى مجلس النواب؟ قال الرئيس: نحترم رأى المؤسسة التشريعية فى حالة صدوره بالأغلبية، كما انه يحق لكل نائب أن يطرح ويقترح ما يشاء ولا حجر على رأى.

وعن شكل الحكومة القادمة قال الرئيس: لو كنا نفكر فى حكومة ائتلاف وطنى لما أجرينا انتخابات، وكرئيس دولة أتمنى التوفيق لكل الأحزاب.

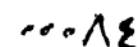
وقال: التنسيق بين حزبى الائتلاف الحاكم الحالى (المؤتمر الشعبى وتجمع الإصلاح) فى حدود ٢٠:٢٥ دائرة انتخابية فقط وبقية الدوائر تشهد منافسة كاملة

عبد الله الأحمد

وعن سبب عدم مشاركة اليمنيين فى المهجر (وعددهم ٥ ملايين مواطن تقريبا) فى الانتخابات، قال الرئيس على عبد الله صالح: بعض دول الجوار التى يوجد لديها يمنيون مغتربون قد لا تسمح بإجراء انتخابات داخلها.. وهو ما نحترمه فى إطار سعينا لاستمرار علاقاتنا الطيبة بالأشقاء كافة.

وعن اختطاف بعض السياح الاجانب فى اليمن، مما اعتبره البعض محاولة من قوى خارجية لتعكير صفو الانتخابات، قال الرئيس: لا نحمل الآخرين مسئولية حوادث الاختطاف والعنف، حتى وإن كانوا (هم) قد خططوا لها، فقد كنا (نحن) أداتها.. ونحن مسئولون..

وأخيرا قال الرئيس على عبد الله صالح عن قرار الحزب الاشتراكى (ثالث أكبر الأحزاب اليمنية) بمقاطعة الانتخابات: إنكم تعطون الحزب الاشتراكى أكبر من حجمه.. لقد





المصدر : الشعب القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ ابريل ١٩٩٧

(مات) هذا الحزب.. انهار بانهيار المنظومة الاشتراكية ثم سعي بعض قادته الاذكياء لهروبه إلى الامام عبر خيار الوحدة. وكانت الوحدة هي مخرجه الوحيد من الأزمة، ثم كان أولى له ان يشارك في الانتخابات.. لكنه اختار المقاطعة.

وكان الرئيس اليمنى على عبد الله صالح قد اكد لمجموعة تضم ٧٠ مراقبا ان الانتخابات البرلمانية التى ستبدا بعد غد الاحد وهى الاول منذ الحرب الاهلية التى مزقت البلاد عام ١٩٩٤ -ستكون حرة وديمقراطية وستجرى وسط اجواء نزيهة وامنة.

وقال إن البعض يتوقعون ان تكون هناك فوضى وعنف ولكنه اكد ان ذلك غير صحيح وان جميع الإجراءات الأمنية اتخذت لضمان مرور الانتخابات بسلام.

وذكر رئيس اللجنة الامنية اليمنية المختصة بالانتخابات في وقت سابق من هذا الشهر أنه سيجرى نشر ٦٠ الف شرطي وجندى في شتى أنحاء اليمن لتعزيز الإجراءات الأمنية أثناء الانتخابات.

ويعتمد ٢٤٧٢ مرشحا في الانتخابات، من بينهم ١٧ مرشحة الرموز السهلة التى ترمز إلى حزب سياسى بعينه لأول مرة في تجربة هى الأولى من نوعها في تاريخ اليمن المعاصر لضمان تسهيل العملية الانتخابية على الاميين، وستتميز الانتخابات التى دعى إليها اكثر من ٤،٦ مليون ناخب مسجلين على اللوائح الانتخابية بمقاطعة الحزب الاشتراكى اليمنى لها وهو ابرز احزاب المعارضة الجنوبية. يخوض الانتخابات إلى جانب الحزبين المتنافسين الرئيسيين وهما المؤتمر الشعبى العام الذى يتزعمه الرئيس اليمنى على عبد الله صالح والتجمع اليمنى للإصلاح بزعامة رئيس مجلس النواب الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر، عشرة احزاب اخرى صغيرة وقد انسحب الحزب الاشتراكى من الانتخابات

وقد حاول المؤتمر الشعبى العام الذى انتصر في الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٣ وشريكه في الائتلاف الحاكم التجمع اليمنى للإصلاح التوصل بلا جدوى إلى اتفاق لتقديم مرشحين منفردين في بعض الدوائر الانتخابية. وقد اتفق الحزبان منذ شهر على توزيع الدوائر الانتخابية البالغ عددها ٣٠١ دائرة بمعدل ١٧٠ دائرة لحزب المؤتمر و٨٥ دائرة للإصلاح لكن صعوبات تنفيذية اسقطت الاتفاق واصبحت المنافسة حاليا مفتوحة بمرشحين من كلا الحزبين. ولوح الشيخ عبد الله الاحمر بسحب ترشيحه احتجاجا على ما اعتبره خروقات في الاستعدادات للانتخابات لكنه عدل عن موقفه الإثنين الماضى.



المصدر : الكفاح العربي اللبنانية

التاريخ : ٥ ابريل ١٩٩٧

سكان عدن متخوفون من حسم النتائج سلفاً

اليمنيون يقترعون لـ «حيوانات» و«مسدسات» و«دبابات»



(ا.ف.ب.)

يمنيون يؤدون رقصة تراثية في صنعاء امس

اعتبر المراقبون الدوليون الذين سيشرفون على الانتخابات التشريعية الثانية في اليمن منذ وحدة شطري البلاد عام ١٩٩٠ ان هذه الانتخابات خطوة على طريق الديمقراطية فيما عبرت بعض القطاعات في مدينة عدن عن تخوفها من كون النتائج محسومة سلفا.

وأجمع المراقبون على اهمية تنظيم الانتخابات. وقال السفير الهولندي في صنعاء آرند ميرير ان «هذه الانتخابات قد لا تكون كاملة لكن المهم أنها ستجري وبشكل أكثر جدية مما نراه في أماكن اخرى في المنطقة».

وقدمت هولندا القدر الأكبر من الدعم المالي لمجموعة المراقبين الدوليين الذين يبلغ عددهم ١١٦ شخصا من دول عربية وأجنبية، الى جانب ١٨ ألف مراقب محلي.

ووصف دبلوماسي غربي في صنعاء لم يذكر اسمه حصول الانتخابات بـ«الرائع» واعتبر ان «الأمر الأساسي هو ان الانتخابات تجري والديمقراطية تتقدم».

ونفى موظف في الأمم المتحدة في صنعاء أن يكون الهدف من وجود المراقبين الدوليين «إعطاء السلطات شهادة حسن سلوك ديموقراطي» لكنه شدد على ان الجهات الدولية «يهمها ان تشجع الحكومة اليمنية على المضي على طريق الاصلاحات الاقتصادية التي بدأتها منذ سنوات».

وأكد ان وجود المراقبين الدوليين «يبقى مهما في منع التزوير على نطاق واسع وفي بناء حالة من الثقة لدى الناخبين في جدوى العملية الديمقراطية».

في هذه الأثناء بدا أن سكان عدن لم يولوا أهمية كبيرة الى الانتخابات رغم كثرة اللافتات في الشوارع الداعية الى الاقتراع الى المؤتمر الشعبي العام بزعامة الرئيس علي عبد الله صالح والتجمع اليمني للاصلاح برئاسة عبد الله الأحمر رئيس مجلس النواب.

واعتبر المحامي بدر باسنيد الناشط في مجال الدفاع عن حقوق الانسان ان «لا جدوى من الاقتراع،



المصدر : الكفاح العربي اللبنانية

التاريخ : ٢٥ ابريل ١٩٩٧

فالنتائج معروفة مسبقا» وتندد بتسجيل أعداد كبيرة من العسكريين اليمنيين الشماليين على لوائح الناخبين في المنطقة.

وقد قرر الحزب الاشتراكي الذي كان يتولى السلطة في اليمن الجنوبي السابق، مقاطعة الانتخابات إلى جانب ٣ أحزاب اخرى.

وقال أحد مسؤولي رابطة ابناء اليمن التي قاطعت الاقتراع أيضا ان «الانتخابات مزورة» وأضاف «نعرف تماما أن مرشحي السلطة سيفوزون».

إلا أن دبلوماسيين اعتبروا ان قرار الحزب الاشتراكي مقاطعة الانتخابات يهدف إلى تغطية ضعفه لأن «قيادة الحزب مشتتة وقادته التاريخيين في المنفى ولو تقدموا الى الانتخابات فإن ضعف تأثيرهم سيظهر الى العلن».

إلى ذلك، لجأت الاحزاب والمرشحون المتنافسون في الانتخابات الى استخدام الرموز للتغلب على المصاعب التي يثيرها كون ٧٠ في المئة من مواطني اليمن أميين.

وظهرت في الشوارع رموز على أشكال حيوانات ومسدسات ودبابات هجومية ورسوم أخرى متنوعة.

(ا.ف ب - رويتر)



المصدر: الأهـــــرام القاهرية

التاريخ: ٢٥ ابريل ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العرس الديمقراطي الذى تشهده اليمن ويختتم بعد غد الاحد بإجراء أول انتخابات برلمانية بعد الحفاظ على الوحدة يمثل ظاهرة فى يده نظرا للمناخ المحيط به خارجيا وداخليا خاصة وسط شعب اغلبه مسلح سلاح شخصي للرجال من الجنبية (الخنجر) الى الكلاشنكوف من خلال النظام القبلى ذو العادات والتقاليد التى يصعب تغيرها دفعة واحدة.

[illegible] على [illegible]

ولعل ابرز الظواهر التى برزت فى ثانى انتخابات برلمانية باليمن بعد الوحدة عام ١٩٩٠ هو دخول ٢٠ امراة كمرشحة للفوز بمقاعد البرلمان من بين ٣٠١ مقعد فاز بها الرجال فى البرلمان الاسبق.

ومن اجل اعداد المراة لهذه التجربة التى تحولت فيها المراة اليمنية رغم القيود الاجتماعية والثقافية من ناخبة فقط إلى مرشحة وناخبة ايضا يمكن ان توثر على نتائج انتخابات الرجال ايضا.

تم اعداد دورات تدريبية للمراة للتعرف على المسيرة الديمقراطية وكيفية ممارستها لحقوقها.

امام ذلك لماذا ننتظر فى الامة العربية الحدث لكى تتفاعل معه إذا كانت الديمقراطية خيار حتمي بجميع الشعوب العربية نساء ورجال لماذا ننتظر الانتخابات للاعداد والتدريب.

لماذا لا يكون الاعداد مستمر من اجل ان يعرف كلا من حقوقه وواجباته ولا ننتظر المناسبات.

عربى



صالح فى مؤتمر صحفى:

تنسيق محدود بين حزبى «المؤتمر» و«الاصلاح» فى الانتخابات اليمنية

٣٥ ألف جندى يشاركون فى الانتخابات ومقاطعة «الاشتراكي» لها لن تؤثر على المسيرة الديمقراطية

رسالة صنعاء :
أمين محمد أمين

اكد الرئيس على عبد الله صالح ترحيب بلاده بعقد قمة عربية عادية أو استثنائية لمناقشة قضية القدس والاعتداءات الاسرائيلية المستمرة لتهويد الأرض العربية وقال ان اليمن مع السلام القائم على الحق والعدل وليس على الاحتلال والاستيطان واوضح ان ماتعانيه الجامعة العربية حاليا هو انعكاس للموقف العربى الذى يجب أن يتغير بسرعة بما يتناسب مع الاحداث التى تشهدها المنطقة مؤكدا على عمق العلاقات بين مصر واليمن.

وأعلن الرئيس اليمنى فى المؤمر الصحفى الذى عقده بمقر الرئاسة بصنعاء صباح أمس بمناسبة الانتخابات البرلمانية التى تبدأ بعد غد وجود تنسيق محدود بين حزب المؤتمر الشعبى الحاكم الذى يراسه وحزب الاصلاح شريكه فى الائتلاف الحكومي وقال أن التنسيق الحالى فى الانتخابات بين الحزبين لايتعدى ٢٥ دائرة من بين ٣٠١ دائرة انتخابيج مشيرا الى ان المرحلة الحالية بحاجة لوجود حزب يحكم وحزب قوى يعارض اما ان يكون فى السلطة ومن يعارض فى نفس الوقت فهذا غير مقبول

واوضح أن مقاطعة الحرب الاشتراكي للانتخابات لن تؤثر على المسيرة الديمقراطية لأنه بذلك قاطع نفسه وحكم على مسيرته بالانعزال السياسى بعد أحداث مؤامرة الانفصال عام ١٩٩٤

وردا على سؤال «للاهرام» حول مشاركة القوات المسلحة فى الانتخابات والخوف من تاثيرها على نتائجها لصالح الحرب الحاكم قال الرئيس اليمنى أن عدد المسجلين فى الانتخابات شاملة القوى الشعبية ٤ ملايين و٦٠٠ الف مواطن ومواطنة من بينهم ٣٥ الف جندى بالقوات المسلحة سيشاركون فى الانتخابات ولايمكن لهذه النسبة أن تؤثر على الانتخابات اذا وزعت على الدوائر نجد ان ان بكل دائرة ٥٠٠ جندى على الاكثر امام ٣٥ الف ناخب والأهم هو ان القوات المسلحة جزء من الشعب اعطى قانون الانتخابات الحق لافرادها فى ممارسة حقهم الانتخابى

وحول الموقف القبلى من الانتخابات قال إن اليمن قائم على النظام القبلى المتفهم جيدا لحقه فى الوحدة والمحافظة عليها وفى ممارسة الديمقراطية التى تعتبر شأنا يمنيا داخليا ولكن المعارضة فى الخارج تحاول استغلال المناخ الديمقراطى لتصوير الحوادث العادية على انها انتخابية وضد الديمقراطية

واعرب الرئيس عن استيائه واستياء المجتمع اليمنى من حوادث اختطاف الأجانب وقال إنها ارث من الحزب الاشتراكى الذى علم البعض اتباع هذا الأسلوب للضغط ولكنا نحمد الله ان جميع من اختطفوا لم يصبهم أى ضرر

وحول قضية حمل الشعب اليمنى للأسلحة النارية قال الرئيس اليمنى انها ارث قديم والسلاح موجود ليس على مستوى الكلاشنكوف ولكن أسلحة اخرى ثقيلة شاركت فى دعم الوحدة مع الانفصاليين

ولذلك فان لها محاسن وجزء من الشخصية اليمنية ونحاول وضع ضوابط لاستخدامها حتى لاتكون مصدر ضرر وسيحرم الدخول بها المقار الانتخابية

واشاد الرئيس اليمنى بالعلاقات القائمة بين بلاده والمملكة العربية السعودية ودول الخليج وقال أنه بعد الانتخابات سيتم تواصل الحوار من اجل وضع حل نهائى لمشكلة الحدود بين البلدين

ونفى الرئيس أن يكون لمقاطعة الحزب الاشتراكى تاثير على تلقى بلاده للمعونات الخارجية وقال انها لاتمثل شيئا وأن المساعدات الامريكية التى قطعت منذ حرب الخليج لم تتعد الـ ١٣ مليون دولار



كانت تذهب اغلبها للخبراء
الأمريكيين.



المصدر : الأهرام
القاهرة

التاريخ : ٢٥ ابريل ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رسالة لمبارك من عبدالله صالح تتعلق بتطورات عملية السلام

تسلم الرئيس مبارك رسالة خطية من الرئيس اليمنى على عبدالله صالح تتعلق بالعلاقات الثنائية وسبل تعزيزها وتطورات عملية السلام فى الشرق الأوسط.

سلم الرسالة السيد عمرو موسى وزير الخارجية.

٠٤٠٠٩١



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٥ ابريل ١٩٩٧

لا حكومة ائتلاف وطني بعد الانتخابات

علي صالح: لا تنسيق مع الاصلاح والمنافسة في كل الدوائر

□ صنعاء - من خيرالله خيرالله:

■ أعلن الرئيس علي عبدالله صالح، امس، نهاية التنسيق بين حزبي «المؤتمر الشعبي العام» و«الاصلاح» في شأن الانتخابات. وقال في مؤتمر صحافي عقده في دار الرئاسة في صنعاء قبل ثلاثة أيام من توجه اليمنيين الى صناديق الاقتراع: «هناك تنافس في كل الدوائر». واشار في هذا المجال الى ان التنسيق كان يشمل في البداية ٢٥٠ دائرة من أصل ٣٠١، على ان يحصل المؤتمر على ١٧٠ مقعداً في مقابل ٨٠ للاصلاح «ثم نزل الى ٩٠ دائرة». واضاف: «اما الآن فإننا نعتبر ان هناك تنافساً في كل الدوائر، واذا حصل تنسيق فلن يتجاوز ٢٠ الى ٢٥ دائرة، كل الدوائر الأخرى فيها تنافس كامل».

وبدا واضحاً في صنعاء امس ان محور الانتخابات سيكون الحجم الذي سيكون للاصلاح في مجلس النواب الجديد، وتقول مصادر سياسية في هذا المجال ان الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس اللجنة العليا للاصلاح الذي امضى يوم أمس في محافظة حجة للاشراف على الحملة الانتخابية للاصلاح، يسعى الى دخول البرلمان الجديد على رأس كتلة كبيرة يتجاوز عددها أعضاء كتلته الحالية التي تضم ٦٢ نائباً.

وحرص الرئيس اليمني في مؤتمره الصحافي، امس، على اعطاء الخطوط العريضة للمرحلة المقبلة في اليمن مستبعداً تشكيل حكومة ائتلاف وطني بعد الانتخابات، اذ قال: «لو كنا نفكر في حكومة ائتلاف وطني لما اجرينا انتخابات. نحن نتمنى أن يفوز أي حزب بالأكثرية ليشكل الحكومة الجديدة. ولكن اذا حصل المؤتمر الشعبي على اكثرية، سيشرك الآخرين في الحكومة. وفي حال فاز الآخرون



نتمنى ان يتحملوا المسؤولية وحدهم» ولدى سؤاله عن استمرار التحالف مع الاصلاح بعد الانتخابات، قال: «الائتلاف لن يكون بالالية نفسها، لا بد من تغيير الآلية» ولدى سؤاله ما الذي يعنيه بذلك اوضح انه لن يكون مسموحاً بان يكون الاصلاح في الحكومة وان يلعب في

الوقت نفسه دور الحزب المعارض «إما يحكم وإما يعارض، لا يجوز الجمع بين النقيضين. هذه الآلية هي التي سنعتمدها في ائتلافنا الجديد .. اذا تم ائتلاف».

وحضر المؤتمر الصحافي حوالى ١٠٠ صحافي يمني وعربي واجنبي. وتولت ادارته السيدة أمة العليم سوسوة وكيلة وزارة الاعلام وهي أول امراة تشغل هذا المنصب في اليمن وقال الرئيس اليمني رداً على سؤال عن دور المراة في الانتخابات والمجلس الجديد ان المؤتمر الشعبي رشح ١٦ امراة وكل الاحزاب «تخطب ود المراة» في هذه المرحلة.

وتميز المؤتمر الصحافي بحملة عنيفة شنها علي صالح على الحزب الاشتراكي الذي قرر مقاطعة الانتخابات، إذ قال: «مقاطعة الحزب الاشتراكي لا تؤثر في العملية الانتخابية. ان هذا الحزب قاطع نفسه وعزل نفسه. ان هذا الحزب انتهى الواقع انه انتهى مع سقوط المنظومة الاشتراكية، لكنه انتهى نهاية كاملة عندما اعلن الانفصال والحرب». ورفض رفضاً قاطعاً الفكرة القائلة ان حزباً من الأحزاب «وصي» على هذه المنطقة او تلك. وشدد على ان «الديموقراطية هي الحل الوحيد لليمنيين»، مؤكداً انها «شان يمني وهي غير قابلة للتصدير او للفرض على الآخرين». وربط بين وضع اليمن كبلد فقير والديموقراطية قائلاً انها «تسمح بتنفيس اي احتقانات داخلية».

وحاول الصحافيون جرّ الرئيس اليمني الى اتهام اطراف خارجية بانها وراء اي اعمال عنف تحصل في اليمن، لكن علي صالح شدد على القول: «اننا كيمنيين نتحمل مسؤولية ما يجري في اليمن». ولدى سؤاله عن الاتهامات التي توجه الى اليمن بانه يؤوي عناصر اسلامية متطرفة من الافغان العرب، قال ان كل هذه العناصر ابعدت «ويكفينا ما لدينا من متطرفين». وعن ترشيح نجله احمد في الانتخابات قال: «ابني مرشح وهو مثله مثل اي مواطن... نصحته بان يدخل المعترك السياسي وان يظل مواطناً عادياً» وتطرق الى مسالة دخول اليمن مجلس التعاون فقال: «بالنسبة الى مجلس التعاون بعثنا برسالة نطلب فيها الانضمام الى المجلس كون الجزيرة العربية والخليج شيئاً واحداً، وجاءني رد من الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني امير دولة قطر فحواه ان ثمة رغبة خليجية في التعاون على صعيدي الثقافة والتنمية وانتهت الامور عند هذا الحد. العلاقات مع قطر ممتازة والتواصل مستمر». واضاف: «ان اي تجمع نستفيد منه ندخل فيه».

واضافة الى السؤال المطروح في شان حجم الاصلاح في المجلس الجديد، ثمة تساؤلات في صنعاء محورها الاوضاع الامنية وهل تمر الانتخابات بسلام والواضح بالنسبة الى الذي يدخل العاصمة اليمنية ليلاً ان هناك اجراءات امنية شديدة. وفيما يعتقد المراقبون الاجانب الذين جاء عشرات منهم للاشراف على حسن سير الانتخابات ان الانظار ستكون متجهة الى المحافظات الجنوبية ، خصوصاً الى عدن وحضرموت حيث يخشى من حصول مشاكل، فإن اوساطاً سياسية تعتقد ان الوضع هادئ في عدن وحضرموت وان الاقبال فيهما سيكون كبيراً. لكن هذه الاوساط تبدي مخاوف من احتكاكات في محافظتي إب وتعز حيث الكثافة السكانية الكبيرة وحيث التنافس الشديد بين المؤتمر والاصلاح وتقول هذه الاوساط ان عدد المقاعد التي سيحصل عليها الاصلاح سيتقرر خصوصاً في هاتين المحافظتين.

والامن ليس وحده هاجس اليمنيين عشية الانتخابات، بل هناك حديث آخر عن الاموال التي صرفت خلال الحملة الانتخابية. المؤتمر يقول ان الاصلاح وزع ثلاثة بلايين ونصف بليون ريال. اما الاصلاحيون واحزاب معارضة فيتهمون المؤتمر الشعبي بصرف سبعة بلايين ريال (الدولار يساوي ١٢٠ ريالاً)!



المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ٥ ابريل ١٩٩٧ م
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مبارك يتلقى رسالة من علي عبدالله صالح

□ القاهرة - من أشرف الفقي:

■ تلقى الرئيس حسني مبارك رسالة من الرئيس اليمني علي عبدالله صالح تسلمها وزير الخارجية المصري عمرو موسى خلال لقائه امس سفير اليمن في القاهرة ومندوبها لدى الجامعة احمد لقمان، الذي صرح لـ «الحياة» بان الرسالة تتعلق بالمستجدات على الساحة العربية في ضوء انتهاكات اسرائيل للقرارات الدولية وحقوق الشعب الفلسطيني. وأشار الى ان الرسالة تأتي ردا على رسالة التي تلقاها الرئيس اليمني اخيرا من الرئيس مبارك بوصفه رئيس القمة العربية.

في غضون ذلك توجه امس الى صنعاء وفد المنظمة العربية لحقوق الانسان لمراقبة الانتخابات النيابية اليمنية التي ستجري هناك يوم الاحد المقبل. ويضم الامين العام للمنظمة محمد فائق والدكتور علي اومليل (المغرب) وابراهيم العبد الله (لبنان) ومحسن عوض (مصر).

واشار بيان صادر عن المنظمة الى اهمية الانتخابات البرلمانية باعتبارها اول انتخابات منذ الحرب اليمنية عام ١٩٩٤، وتاتي في اعقاب تطورات مهمة منها تعديل الدستور واصدار اللائحة التنفيذية لقانون الاحزاب واصدار قانون الانتخابات الجديد.

وتوقع لقمان ان تتم الانتخابات البرلمانية في ظروف واجواء هادئة ومستقرة، مشيرا الى ان الحوادث الفردية لا يمكن ان تعكر صفو الاجواء الانتخابية او تلحق اضرارا بالجبهة الداخلية المتماسكة والوحدة الوطنية.

وقال انه تم توفير عوامل الحيدة والنزاهة للانتخابات البرلمانية، مشيرا الى ان الرئيس اليمني سيجري عقب اعلان نتائج الانتخابات مشاورات مع الكتل البرلمانية في مقدمها كتلة المستقلين ونواب المؤتمر الشعبي العام لتشكيل الحكومة الجديدة.



المصدر: الشعب
القاهرية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠ ابريل ١٩٩٧

منافسة حادة بين حزبى الائتلاف اليمنى الحاكم لاختيار ثانى برلمان لدولة الوحدة

رسالة صنعاء: حسام عبدالحميد

استعدت الاحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية للانتخابات العامة المقرر إجراؤها يوم ٢٧ من ابريل الجاري لاختيار ثاني برلمان لدولة الوحدة اليمنية وسط منافسة حادة بين الاحزاب الكبرى، خصوصا حزبى الائتلاف الحاكم المؤتمر والإصلاح، وتوقعات بان تمثل هذه الانتخابات عامل استقرار أكبر لدولة الوحدة اليمنية.

ويخوض هذه الانتخابات نحو أربعة آلاف مرشح، من بينهم ٨٦٧ مرشحا ينتمون إلى ١٢ حزبا وتنظيما والباقى ينتمون إلى فئة المستقلين. وقد تولت اللجنة العليا للانتخابات عملية الإعداد والإشراف على الانتخابات.

وقد أعدت لذلك أكثر من ألفى مشارك من موظفى الدولة وطلاب السنوات النهائية فى الجامعات وأعدت لهم دورات تدريبية لكيفية القيام بمهامهم كمسئولين فى اللجان الاصلية والفرعية والإشرافية للانتخابات وتقوم اللجنة العليا للانتخابات حاليا بالإشراف على الدعاية الانتخابية للأحزاب من حيث منحهم فرصا متساوية للإعلان عن برامجهم فى الإذاعة والتلفزيون وتحديد مساحات متساوية للاحزاب والمستقلين فى أماكن محددة للملصقات الانتخابية

وعلى الرغم من أن قانون الانتخابات رقم ٢٧ لسنة ٩٦ قد حدد فترة الدعاية الانتخابية للاحزاب والمستقلين بالفترة من ١٤ إلى ٢٦ من ابريل إلا أن الاحزاب استبقت ذلك بكثير منذ مرحلة القيد والتسجيل فى محاولة لحشد اكبر الأنصار فى كل دائرة من خلال التسجيل فيها، وقد تبادل حزب الائتلاف وأحزاب المعارضة الاتهامات بارتكاب خروقات انتخابية فى تلك الفترة

وتكاد تنحصر المنافسة الانتخابية بين حزبى المؤتمر الشعبى العام والتجمع اليمنى للإصلاح طرفى الائتلاف الحاكم فيما تبدو أحزاب المعارضة غير قادرة على خوض المعركة الانتخابية بصورة ندية، خاصة بعد انسحاب الحزب الاشتراكى اليمنى من الانتخابات والذى كان يشكل القوة السياسية الثالثة فى اليمن على ضوء نتائج انتخابات عام ١٩٩٧.

الاشتراكى يشارك مستقلا

وعلى الرغم من قرار الحزب الاشتراكى بالانسحاب من الانتخابات إلا ان ذلك لا يعنى الانسحاب الكامل إذ إنه بينما اتخذت اللجنة المركزية للحزب قرارا بذلك تقدم نحو ثمانين عضوا من الحزب بترشيحاتهم للانتخابات بصورة مستقلة.

ويبدو ان الحزب يغض الطرف عن هذه الترشيحات وربما يأتى الأمر فى إطار تقسيم الأدوار. ففى الوقت الذى هاجم فيه قيادات الحزب من انصار المقاطعة ترشيح بعض الافراد فإنهم لم يتخذوا إزاءهم اى إجراء تنظيمى، كما أن صحيفة «الشورى» الناطقة بلسان الحزب لا تتبنى دعوة أنصار الحزب بمقاطعة الانتخابات وتبدو كأنها تتخذ موقفا وسطا، فلا هى تؤيد المشاركة ولا تدعو للمعارضة.

ولا شك أن دخول بعض قيادات الحزب الاشتراكى فى الانتخابات سيزيد من حدة المنافسة شيئا ما، خاصة فى الدوائر التى تمثل فيها تلك القيادات ثقلا جماهيريا، إلا أن المنافسة الحقيقية ستظل قائمة بين المؤتمر والإصلاح خاصة بعد أن فشلا فى تطبيق اتفاقيات التنسيق والتعاون فيما بينهما على الواقع وتقسيم الدوائر الانتخابية حسب هذه الاتفاقات.

ونظرا لعدم الثقة المتبادلة خاصة فى أوقات الانتخابات فقد تقدم حزبا الائتلاف بمرشحين على مستوى الـ ٣٠١ دائرة تقريبا سواء باسماء الأحزاب أو باسماء مستقلين، حيث تقدم المؤتمر بنحو ٢٧٠ مرشحا باسم الحزب بينما تقدم الإصلاح بنحو ١٨ مرشحا باسم الحزب فيما تم شغل بقية الدوائر بمرشحين مستقلين ولكن لا يخفى انتماؤهم لهذا الحزب أو ذاك.

وقد استخدم الحزبان هذا الاسلوب التكتيكى للمقايضة فيما بينهما إذا دعت الحاجة إلى ذلك وقد فشلت حتى الآن الحوارات السياسية بين الحزبين فى التوصل إلى حل حول تنفيذ اتفاقات التنسيق والتعاون وإن كانت مصادر المؤتمر قد صرحت بأن الحزبين اتفقا على تنفيذ اتفاق التنسيق إلا أن بوادر التنفيذ لم تظهر حتى الآن وإن كان متوقعا ان تحدث مفاجآت على هذا الصعيد.

وفى هذا الإطار بدأت عمليات المساومة والضغط حتى أن الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر -رئيس الهيئة العليا لحزب الإصلاح- قد صرح بأنه قرر سحب ترشيحه من الانتخابات، احتجاجا على المخالفات الانتخابية إلا أن اللجنة العليا للانتخابات نفت علمها برسالة الشيخ الاحمر. والحقيقة أن هذه الرسالة -إن وجدت- لا تعدو كونها وسيلة للضغط على الشريك فى الائتلاف لوقف الخروقات الانتخابية التى يصر الإصلاح على اتهام شريكه بها والتى كان آخرها استخدام القوات المسلحة كورقة ترجيح فى بعض الدوائر من خلال إعادة توزيع المعسكرات.

منافسة حادة بين المؤتمر والإصلاح

وقد اشتدت سخونة المنافسة بين الحزبين الآونة الاخيرة حيث أصدر المؤتمر العديد من الصحف بصورة يومية بعد أن كانت أسبوعية، فيما أصدر الإصلاح صحيفة أخرى بالإضافة إلى الناطقة باسمه وتخوض هذه الصحف حملات متبادلة بإلقاء التهمة على الطرف الأخر بارتكاب المخالفات الانتخابية.

وعلى الرغم من تلك المنافسة التى ترتبط بمؤسسات المجتمع المدنى، فإن اليمن تتميز بخصوصية تفقد تلك الظاهرة جوهرها وتجعل العملية برمتها محكومة بتناقض القوى وتوازن المصالح، نظرا للاعتبارات البيئية والقبلية المتأصلة فى المجتمع اليمنى

وإذا كانت قيادات الحزبين تؤكد دائما على العلاقات الاستراتيجية بين الحزبين إلا أن ذلك لا ينفى وجود خلافات شديدة بين الحزبين إذا نظرنا بتعمق لتفاصيل هذه العلاقات.

فقد ساد التجمع فى هذه الفترة اتجاهان: أحدهما يقود التنسيق والتعاون مع المؤتمر والآخر يدعو إلى عكس ذلك حتى يتحرر الإصلاح من الضغوط التى يمارسها عليه شريكه الاكبر.

وفى المقابل فإن المؤتمر الشعبى العام تسوده أيضا عدة اتجاهات إزاء التعامل مع الإصلاح، ففى الوقت الذى يدعو فيه أحد الاجنحة بعض الاتفاق مع الإصلاح والدعوة لتحجيمه فإن هناك جناحا آخر قد يتفق فى الهدف ولكن يتخذ وسيلة اكثر ذكاء وذلك من خلال التنسيق مع الإصلاح، طبقا لسياسة الاحتواء ولتحجيم تحالفات الإصلاح مع القوى الاخرى خاصة وأنه أثبت نجاحا برجماتيا عندما أدار حوارا ناجحا مع أحزاب المعارضة

ويسعى المؤتمر للحصول على الأغلبية «المريحة» التى تحرره من مساومات شريكه فى المستقبل إلا أن الإصلاح هو الآخر يسعى لكسب أكبر عدد من المقاعد فى الانتخابات القادمة التى تحرره أيضا من ضغوط شريكه ولذلك فإن المعركة ستكون ساخنة بين الطرفين ولاشك أن المؤتمر سيحصل على النصيب الاكبر من المقاعد وربما يحصل الإصلاح على عدد اكبر من مقاعده السابقة (٦٢ مقعدا).

وفى إطار هذه المعركة لا يستبعد قيام الحزبين باستقطاب وكسب تأييد بعض أحزاب المعارضة والمستقلين بهدف الحصول على اكبر عدد ممكن من



مقاعد البرلمان المقبل.

وعلى ضوء نتائج الانتخابات سيتحدد شكل الحكومة القادمة وإن كانت صيغة الائتلاف مازالت افضل الخيارات حتى الآن أمام الحزبين المؤتلفين على الرغم من تلك المنافسة الحادة بينهما وذلك لأن الظروف التى تعيشها اليمن تفترض هذا النوع من الشراكة.

الخريطة السياسية

وإذا نظرنا إلى الخريطة السياسية فى اليمن نجد أن عدد الاحزاب تقلص من نحو ٤٠ حزبا إلى ١٥ حزبا فقط، حصلت على التصريح الرسمى من قبل لجنة شئون الاحزاب. وقد قاطع هذه الانتخابات أربعة احزاب يأتى فى مقدمتهم الحزب الاشتراكى، أما بقية الاحزاب فستخوض الانتخابات ويظل الحزبان الحاكمان هما اللذان سيلعبان الدور الرئيسى فى الانتخابات وهما

١- **المؤتمر الشعبى العام:** وهو أحد الاحزاب التاريخية فى اليمن وارتبط منذ نشأته فى عام ٨٢ بالرئيس على عبدالله صالح، واستطاع هذا الحزب أن يكون المظلة السياسية لعدد من التيارات السياسية داخل اليمن.

لقد جمع هذا الحزب القوميين والبعثيين والإسلاميين، وذلك فى فترة تحريم العمل الحزبى فى «اليمن الشمالى» قبل إعلان الوحدة، ومازال المؤتمر الشعبى العام يمثل «بيت الاحزاب» حيث فضلت بعض العناصر المنتمية لهذه التيارات البقاء فى المؤتمر على مغادرته إلى احزابها الأخرى

ومن أبرز رموز هذا الحزب الرئيس اليمنى على عبدالله صالح وعبدالعزيز عبدالغنى -رئيس الوزراء- وعبدالكريم الأرياني -نائب رئيس الوزراء، وزير الخارجية- وعبدالقادر باجمال -نائب رئيس الوزراء، وزير التخطيط- والعقيد يحيى المتوكل -الامين العام المساعد- وعبدالملك منصور -الامين العام المساعد أيضا.

ويحظى المؤتمر الشعبى العام بتأييد واسع فى مختلف القطاعات الشعبية والأوساط القبلية ورجال الاعمال والتجار وفى أوساط القوات المسلحة والأمن.

٢- **التجمع اليمنى للإصلاح:** وقد اعلن عن قيامه فى عام ٩٠ بعد الإعلان عن التعددية السياسية فى اليمن وكان قبل ذلك منضويا من خلال قياداته داخل المؤتمر الشعبى العام بسبب غياب التعددية

ويمثل الإصلاح التيار الإسلامى المعتدل وهو امتداد لحركات الإصلاح السياسى فى اليمن منذ فترة بعيدة، وشارك مع المؤتمر فى حزب الدفاع عن الوحدة وانتقل فى أول انتخابات نيابية عام ٩٣ من المعارضة إلى الحكم.

وينتشر الإصلاح فى كل قطاعات المجتمع اليمنى مثل شريكه المؤتمر ومن ابرز رموزه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر الذى يتمتع بسمعة تاريخية نضالية كبيرة ومن أبرز رموزه أيضا الشيخ عبدالمجيد الزندانى الداعية الإسلامى المعروف وعبدالوهاب الانسى نائب رئيس الوزراء ومحمد اليدومي الأمين العام.

اما الأحزاب السياسية الاخرى التى ستشارك فى هذه الانتخابات فيأتى فى مقدمتهم الحزب الناصرى الوحدوى ثم حزبا البعث (جناحان) ثم حزب الحق.

البرامج الانتخابية

بمجرد الإعلان عن بدء فترة الدعاية الانتخابية بدأت وسائل الإعلام الرسمية فى إذاعة البرامج الانتخابية للأحزاب التى ستخوض الانتخابات وبشكل متساو وإن كانت الأحزاب اليمنية قد استبقت الموعد ونشرت برامجها الانتخابية فى صحفها الحزبية.

وأكد المؤتمر الشعبى العام فى برنامجه الانتخابى على تحسين الأوضاع الاقتصادية والتركيز على عمليات التنمية وتعزيز الممارسة الديمقراطية وتحديث القوات المسلحة والأمن والانفتاح فى السياسة الخارجية معتمدا فى ذلك على الميثاق الوطنى وهو النظرية التى يستند إليها المؤتمر فى توجهاته ويشدد المؤتمر على عدد من الثوابت كحماية الوحدة والتمسك بالشرعية الدستورية ومبدأ التداول السلمى للسلطة وتعزيز التعددية السياسية واحترام الدستور وكفالة الحريات والحقوق.

أما برنامج الإصلاح فقد أكد على عدد من الثوابت يأتى الإسلام فى مقدمتها باعتباره عقيدة ينبثق عنها تصور كامل للإنسان والكون والحياة وكذلك الوحدة الوطنية والانتماء العربى والإسلامى والتداول السلمى للسلطة ويكاد يتشابه برنامجا المؤتمر والإصلاح، بل وبقية برامج الأحزاب الاخرى باستثناء بعض الفروق البسيطة.

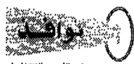
وعلى الرغم من توافر البرامج لكل الاحزاب إلا أن هذه البرامج ربما لا تلعب الدور الرئيسى فى إقناع المواطنين الذين تزيد نسبة الأمية فيهم على ٦٠٪ وبالتالى لا تمثل البرامج الانتخابية جوهر المنافسة الحقيقية بين الاحزاب وخاصة فى المناطق الريفية ومن ثم فإن هناك محددات أخرى للاختيار بعيدة عن الاختيار على أساس البرنامج

والأسئلة التى تشغل الأوساط اليمنية الآن كم ستكون حصة الحصان «رمز المؤتمر الشعبى العام»؟ وكم ستكون حصة الشمس «رمز الإصلاح»؟ وكم ستكون حصة المستقلين والمعارضين الأخرين؟

وإذا كان كل ما يدور الآن هو مجرد تكهنات، فإن السابع والعشرين من أبريل المقبل سيقدم العدد الحقيقى الذى سيحصل عليه كل حزب، بالإضافة إلى انه سيظل يوما تاريخيا فى حياة الوحدة اليمنية.



المصدر : الشعب
القاهرية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٥ ابريل ١٩٩٧



تجرى بعد غد «الأحد» الانتخابات البرلمانية فى اليمن السعيد، ولابد أن اليمن سعيد فعلاً بتجربته الديمقراطية التى سافرت لمتابعتها منذ الثلاثاء الماضى بعد سويعات من كتابة هذه السطور. يشارك فى الانتخابات (١٢) حزبًا، تمثل كل الاحزاب الرئيسية فى اليمن وعلى رأسها حزبا الحكومة المؤتمر الشعبى وتجمع الإصلاح، ومعهما، الناصرى والبعث، وغيرهما، بينما أعلنت ثلاثة أحزاب «اشتراكية» مقاطعة الانتخابات وهى: الحزب الاشتراكى، ورابطة أبناء اليمن واتحاد القوى الشعبية. والملاحظة الاساسية أن صحف ومطبوعات الاحزاب المختلفة تعمل بحرية فى الدعاية لاحزابها.. لا فرق بين من يدعو لانتخاب مرشحيه ومن يدعو لمقاطعة الانتخابات، بل إن بعض المقاطعين دعا إلى تظاهرة عامة يوم الانتخابات.. وكانت دعوته محل «نقد» صحيفة «الميثاق» لسان حال المؤتمر الشعبى ولا أكثر من هذا!! وإذا كانت المقاطعة تمثل ٢٠٪ من الحياة الحزبية فى اليمن، فإن الحياة الحزبية (كلها) لا تمثل إلا (٢٢,٦٪) من الشارع السياسى اليمنى، وذلك طبقا للإحصاء الرسمى لعدد المرشحين الحزبيين فى محافظات اليمن (١٨ محافظة) مقارنًا بعدد المرشحين المستقلين.

فبين (٣٨٠٤) مرشحين تقدموا إلى الانتخابات نجد (٨٥٨) ينتمون إلى الاحزاب فى مقابل (٢٩٤٦) مرشحا مستقلاً، وفى صنعاء نفسها (٢٩٣) مستقلاً بينما مرشحو الاحزاب (١١٠) فقط!

ومن الملاحظات المهمة التى نسجلها لتجربة الانتخابات فى اليمن أن عدد الناخبين المسجلين فى جداول القيد النهائية لعام ١٩٩٦ انخفض بنسبة (١٢٪) -أقل بـ٢٦٠٥٢٩ ناخبا- عن عدد الناخبين المسجلين عام ١٩٩٢، وهو ما يؤكد أن الجداول الانتخابية محل مراجعة مستمرة، وأن حالات الوفاة والسفر وغيرها تسقط من الجداول، أيضًا فإن الحكومة حريصة على تسجيل اكبر عدد ممكن من الناخبين، وهى تعتمد فى دعايتها إلى حد كبير على ارتفاع عدد حائزى البطاقات الانتخابية وترى فى هذا الارتفاع دليلاً على فشل الدعوى لمقاطعة الانتخابات.

هل معنى هذا أن الانتخابات فى اليمن تخلو من التجاوزات؟ الإجابة، لا، وبعض هذه التجاوزات تنشره صحف المعارضة مثل صحيفة «الجماهير» -لسان حال حزب البعث- التى ارسلتها لى السفارة اليمنية!! وفى صفحتها الأولى تصريح لرئيس المكتب التنفيذى لحزب تجمع الإصلاح بمحافظة المحويت يشكو فيه من أن مدير مديرية ملحان، وبعض الرسميين حشدوا الناخبين ودعوهم لانتخاب مرشحى المؤتمر الشعبى.. وهو ما يعد محاولة لإستغلال السلطة فى التاثير على الناخبين.

وللقارىء أن يتوقف عند النقطة التى تروقه.. من حقك أن تأسف لاستغلال النفوذ.. أو أن تعجب (من الإعجاب لا من العجب) بروح التعاون بين الاحزاب، حيث تنشر صحيفة البعث فى صفحتها الأولى تصريحًا لقيادى فى تجمع الإصلاح او أن تهز كتفيك قائلا. بسيطة . وليت كل الشكاوى الانتخابية تكون بهذا الحجم.. أما أنا فقد اعجبنى أن السفارة اليمنية توزع جرائد المعارضة خارج اليمن.. ديمقراطية موثقة!

محمد القدوسى



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٥ ٢ ابريل ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير الشؤون القانونية اليمني : اساليب التداول على السلطة بالعنف لم تعد مقبولة لدى شعبنا

□ عدن - من اقبال علي عبدالله:

■ قال السيد عبدالله احمد غانم وزير الشؤون القانونية رئيس لجنة الاحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن ان الانتخابات الاشتراعية الاولى التي جرت في ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٩٣ «وضعت حداً فاصلاً للفترة الانتقالية التي اعقبت الوحدة عام ١٩٩٠، اما الانتخابات الثانية التي ستجرى الاحد المقبل فتنبع اهميتها بتاكيد نهج التداول السلمي للسلطة». وقال انه عندما تنتظم الدورات الانتخابية ويتم التزام اجراء الانتخابات والتبادل السلمي للسلطة عن طريق صناديق الاقتراع «فانه يمكن القول للناس انه لا توجد وسيلة للوصول الى السلطة او المشاركة فيها الا عبر صناديق الاقتراع».

وفي لقاء عقد مساء أول من أمس مع ممثلي وسائل الاعلام الحكومية ومراسلي الصحف والوكالات العربية والاجنبية في عدن قال السيد غانم: «كل الاساليب التي جرت في السابق، وتحديداً اساليب التبادل العنيف للسلطة لم تعد مقبولة لدى الشعب اليمني، فطالما ارتضينا الديموقراطية كخيار رديف للوحدة فمعنى ذلك اننا نلتزم ومبررات هذا الخيار ومترتباته وهو في الحقيقة تجسيد للنهج الدستوري الذي يؤكد ان الشعب في الجمهورية اليمنية هو مالك السلطة وهو مصدرها».

واضاف: «هناك قوى خارجية معادية للديموقراطية في بلدانها ومعادية للديموقراطية في ما حولها تعمل جاهدة على إفشال هذه التجربة الديموقراطية الوليدة في اليمن ونحن لا يهمنا هذا العداء، ونؤكد ان انتخاباتنا هي حرة وعامة ومتساوية ومباشرة، ويعني ذلك ان شعبنا اثبت انه مهيأ فعلاً للخيار الديموقراطي ولا بديل له لانه بالنسبة الى شعبنا، وبرغم التناقضات والمشاكل الموجودة عندنا، اذا لم نتعايش مع بعضنا بعضاً ويعترف بعضنا بالآخر ونحتكم الى صندوق الاقتراع، فمعنى ذلك انه ممكن ان تنفجر اليمن مرة او مرتين او ثلاث بحكم كمية السلاح الموجودة عند الناس».

وعما اذا كان حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يراسه رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح وينتمي غانم الى عضوية قيادته، يسعى للانفراد بالسلطة قال: «المؤتمر الشعبي لا يسعى الى اخراج حزب الاصلاح المؤتلف مع المؤتمر في الحكم حالياً الى المعارضة وانما يسعى الى تعزيز علاقات التحالف والتنسيق بينهما، وقد أكد الرئيس علي صالح اكثر من مرة ان المؤتمر الشعبي حتى وان حصل على الغالبية في الانتخابات التي ستجرى الاحد المقبل لن ينفرد وحده بالسلطة وإنما يسعى الى ان يشارك الجميع معه لأن هذا هو طابع الحياة السياسية اليمنية وكلما كانت المشاركة اوسع كلما كان ذلك افضل.

واوضح «بالنسبة الى الذين اعلنوا انهم يقاطعون الانتخابات وانهم سوف يخرجون في مسيرات او يحرضون الناس على عدم الادلاء باصواتهم اقول ان المقاطعة حق دستوري وقانوني ولكن هذا الحق يجب ان يفهم انه يمارس في إطار الدستور والقانون، اي ان من حقه ان يعبر عن رأيه في صحيفة حزبه ومن حقه ان يعبر عن رأيه داخل مقر الحزب، ولكن تحريض الآخرين خارج هذا الاطار على عدم ممارسة حقهم في الانتخابات خروج عن القانون وتحديداً يوم الاقتراع، فقانون الانتخابات اليمني ينص في المادة ٩٦ الفقرة ٩ بمنع التجمهر او التظاهر في يوم الاقتراع والدعاية الانتخابية هي للمرشحين».

وفي شأن النتيجة التي يتوقعها المؤتمر الشعبي في الانتخابات قال عبدالله غانم: «المؤتمر سبق ان اعلن هذا وهو يتوقع حصوله على الغالبية المريحة في مقاعد البرلمان، وهو مع ذلك يقبل بالنتيجة اياً كانت سواء كانت وفقاً لرغبته او ليس كذلك».

واضاف: «نحن في المؤتمر نأسف ان الاخوة في الاصلاح لم يلتزموا التزاماً كاملاً اتفاق التنسيق الموقع عليه، بخاصة في ما يتعلق بالانسحاب المتبادل من الدوائر التي اتفقنا على انها مغلقة لهذا التنظيم او ذاك، وهي ٣٦ دائرة للاصلاح و٦٣ للمؤتمر و١٧ لاحزاب المعارضة».

واضاف: «الانتخابات في المحافظات الجنوبية والشرقية مطمئنة على رغم وجود سلبيات هنا وهناك، ولكن بصورة عامة مطمئنة وتسير بطريقة سلمية وبالعكس فان الاقبال، وبالذات في عدن، وحضرموت، على المشاركة يتم بنسبة عالية من قبل الناخبين. اما بالنسبة الى التوترات التي حصلت في عدن وحضرموت فهذا شيء طبيعي وفي حدود ما هو متوقع ومعقول في اطار حملات اعلامية وانتخابية بهذا الحجم وبهذا المستوى واوكد ان المؤتمر الشعبي لم يستخدم الجنود في الانتخابات لأن دورهم الدفاع عن السيادة الوطنية والشرعية الدستورية».



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ م ابريل ١٩٩٧

أسئلة يمنية لا مفرّ منها...

■ ثمة اسئلة كثيرة تثيرها الانتخابات اليمنية التي تجري غداً الاحد. في مقدمها الحجم الذي سيكون لحزب التجمع اليمني للاصلاح في مجلس النواب الجديد. هل سيحتفظ الاصلاح بحجمه الحالي ام يزيده؟ ثم ما هي اولويات الاصلاح، هل يريد بالفعل زيادة عدد نوابه مستفيداً من غياب الحزب الاشتراكي ام ان الاولوية بالنسبة اليه هي عدم تمكين المؤتمر الشعبي العام من الحصول على اكثرية مطلقة مريحة تزيد على ١٥١ نائباً من اصل ٣٠١ يتألف منهم المجلس، حتى لا يدخل معه في ائتلاف حكومي من موقع ضعيف؟ اضف الى ذلك ما هي طبيعة التحالف الذي سيقوم بين الاصلاح والمؤتمر بعدما اعلن الرئيس علي عبدالله صالح ان «هناك تنافساً في كل الدوائر» وانه في حال حصل تنسيق بين الحزبين المؤتلفين فهو لن يتجاوز ٢٠ الى ٢٥ دائرة؟

في الواقع ان الحدث الاهم هو ان الانتخابات ستجري، ولكن يبقى في اي ظروف ستجري الانتخابات؟ هل يسودها هدوء ام ان المهاترات يمكن ان تتحول الى مواجهات حقيقية؟ ثم كيف ستجري الانتخابات في المحافظات الجنوبية والشرقية، هل صحيح ان كل شيء على ما يرام في هذه المحافظات وان الاقبال سيكون شديداً في عدن وحضرموت خلافاً لما يدّعيه البعض؟

من الواضح ان ثمة اقتناعاً لدى الرئيس اليمني بان الانتخابات ستجري في ظروف معقولة، وان كل المحاولات التي استهدفت تعطيل الانتخابات لم تجد، تماماً مثلما لم تجد المحاولات التي جرت لجرّ اليمن الى فخ حنيش اذ استطاع البلد تجاوز ازمة الاحتلال الاريتري للجزيرة واحال المسألة على التحكيم بدل ان يشن حملة عسكرية كانت ستقود الى كارثة.

من هنا لا بد من التفكير في مرحلة ما بعد الانتخابات والحكومة التي ستشكل، وهل يقبل الاصلاح ان يكون شريكاً صغيراً في هذه الحكومة في حال لم تحصل مفاجأة كبيرة تحرم المؤتمر الشعبي من الحصول على اكثرية مريحة تسمح له بأن لا يكون تحت رحمة الكتلة النيابية للاصلاح، وذلك كلما اراد تمرير قرار مهم في البرلمان من نوع الموازنة او الاصلاحات الاقتصادية او قانون توحيد التعليم الذي يعلّق عليه الاصلاح اهمية كبيرة نظراً الى تمسكه بالمدارس الدينية؟

تدل كل المؤشرات الى ان الانتخابات ستتم رغم كل الصعوبات، وان مقاطعة الحزب الاشتراكي لها لم تكن قراراً حكيماً اذا اخذ في الاعتبار ان معظم المراقبين الدوليين الموجودين، خصوصاً الاميركيين يعتبرون ان الشيء الاهم هو اجراء الانتخابات في بلد مثل اليمن رغم كل ما يمكن ان يحيط الانتخابات من شوائب ولكن ماذا بعد الانتخابات وكيف يمكن توظيفها في دعم الاستقرار اليمني وايجاد توازن مستقر في البلد؟

هناك اسئلة كثيرة لا مفر منها يمكن طرحها، لكن الشيء الوحيد الاكيد هو ان لا عودة الى مرحلة ما قبل الانتخابات، اي الى مرحلة تجاذب بين حزبي المؤتمر والاصلاح، لا تذكر إلا بالمرحلة الانتقالية والعلاقة التي سادت بين المؤتمر والحزب الاشتراكي وادت الى حرب صيف ١٩٩٤... فالبلد شبع مراحل انتقالية وتجاذبات لم تؤثر في وضعه الداخلي فحسب، بل جعلت الجوار ينظر اليه من منطلق انه لا يمثل وضعاً مستقراً يمكن التعاطي معه والتوصل الى اتفاقات دائمة ومضمونة معه ايضاً.

خيرالله خيرالله



المصدر : الأهرام العربي القاهرية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ ابريل ١٩٩٧ م

■ ■ العميد الركن عبدالملك على السيانى، وزير الدفاع اليمنى، قال إن اليمن ثقته كاملة فى أن جزيرة حنيش يمنية، ولذلك لم يرتكب «حماقة» القيام بعمل عسكرى غير محسوب النتائج، ووقت اندلاع الأزمة لم يكن اليمن يتوقع الاعتداء الإريترى على الجزيرة، لما يربط الشعبين اليمنى والإريترى من علاقات حميمة ووطيدة عبر العصور، وأكد السيانى توصل صنعاء إلى اقتناع كامل بأن الوسائل السلمية، هى الأفضل، ولذلك طرحت ووافقت على الحل السلمى المتمثل فى صيغة التحكيم، التى تجعل كل طرف يدلى بدلوه أمام هيئة التحكيم، والنتائج ستكون حتما لصالح من يمتلك الأدلة القوية.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٩ ابريل ١٩٩٧م

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شككت بنزاهة الانتخابات النيا...

المعارضة اليمنية مصرة على تنظيم تظاهرات

☐ صنعاء -
من مراد هاشم وخالد السودي:

■ اعلنت احزاب المعارضة اليمنية التي تقاطع الانتخابات النيابية المقررة غداً رفضها مسبقاً نتائج الانتخابات التي وصفتها بانها «مزورة»، واكدت انها اتخذت قرار المقاطعة لأسباب بينها رفض حزبي الائتلاف الحاكم (المؤتمر الشعبي العام وتجمع الاصلاح) توفير ضمانات سياسية وقانونية لاجراء «انتخابات حرة ونزيهة تتاح فيها فرص متكافئة لكل الاحزاب والقوى السياسية»، وايضاً استجابة مطالب القواعد الحزبية، خصوصاً في المحافظات الجنوبية والشرقية.

وقال الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني السيد علي صالح عباد (مقبل) في مؤتمر صحافي حضره قادة أحزاب التجمع الوحدوي اليمني، رابطة ابناء اليمن، التكتل الوطني المستقل، ان احزاب المعارضة طرحت مبكراً رؤيتها لكيفية تطبيع الحياة السياسية في اليمن واجراء مصالح وطنية تنهي آثار حرب ١٩٩٤ من خلال ورقتي الضمانات السياسية والقانونية وآليتها التنفيذية. وزاد ان «السلطة رفضت استجابة الحد الادنى من هذه المطالب ووضعت أحزاب المعارضة أمام خيارين: الأول البصم على انتخابات مزورة تجري في اوضاع غير طبيعية، والثاني مقاطعة الانتخابات».

وقال مقبل رداً على سؤال لـ «الحياة» عن مستقبل مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة الذي تشارك ثلاثة احزاب منضوية فيه في الانتخابات، ان الأحزاب التي تقاطع تلتزم وعودها التي قطعتها امام الرأي العام.

وزاد ان اعضاء الحزب الاشتراكي الذين خرقوا قرار اللجنة المركزية بمقاطعة الانتخابات ورشحوا انفسهم دفعوا الى ذلك من قبل حزبي الائتلاف، وعددهم لا يزيد على عشرة، ثلاثة منه اعضاء في المكتب السياسي والباقون اعضاء في اللجنة المركزية.

وتوقع الأمين العام لحزب التجمع الوحدوي اليمني السيد عمر الجاوي ان تشهد المحافظات الجنوبية والشرقية ومحافظات تعز وإب اعتقالات جديدة في صفوف الاحزاب المقاطعة، وقال ان ذلك «لن يثني هذه الأحزاب عن تنفيذ الاضرابات والمسيرات الاحتجاجية وتنظيم المهرجانات وتوزيع المنشورات لتوسيع قاعدة المقاطعة في أوساط الجماهير».

ورداً على سؤال لـ «الحياة» عن فاعلية قرار المقاطعة من دون مشروع سياسي متكامل قال الجاوي ان «الأحزاب التي اتخذت هذا القرار لديها مشروع متكامل يتمثل بوثيقة العهد والاتفاق التي وقعتها كل القوى السياسية قبيل الحرب وحظيت باجماع وطني واسع، ثم تنصل حزبا الائتلاف منها بعد انتصارهما في الحرب».



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الكفاح العربي اللبنانية

التاريخ: ٩ ابريل ١٩٩٧

اليمنيون يشاركون في الانتخابات غداً

ثغرات ديمقراطية تنمو في مجتمع نامٍ

غداً يتوجه الناخبون اليمنيون للإدلاء بأصواتهم من أجل انتخاب برلمان جديد. تتميز هذه الانتخابات التي تحدث لأول مرة بعد «حرب الوحدة والانفصال» بخروج الحزب الاشتراكي ثالث اكبر حزب في اليمن والشريك الثالث في الائتلاف الحكومي قبل الحرب من البرلمان في ضوء قراره وبعض الاحزاب الصغيرة مقاطعة الانتخابات. واذا كانت العلاقات القائمة بين الحزبين الرئيسيين حزب الرئيس علي عبدالله الصالح، وحزب رئيس البرلمان عبدالله حسين الاحمر شهدت بعض التوتر في فترة الاستعداد للانتخابات الا انهما تمكنا من تجاوز الخلافات وامتصاص التوترات، ومهدا لانجاح هذا الاستحقاق المهم جداً في تاريخ بلد خرج لتوه من متاهات القرون الوسطى.

الديمقراطية التي سيكرسها الناخبون غداً هي ديمقراطية خاصة، ديمقراطية نامية، ما هي حال الطبقات والتشكيلات الاجتماعية والاقتصادية في هذا البلد العربي.

الديمقراطية نشأت تاريخياً وتلازمت مع وجود الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة المصالح والايديولوجيات. في المجتمع اليوناني القديم كانت الديمقراطية وقفاً على الفئات المنتسبة الى مجتمع الاحرار. وفي العصور الاقطاعية حلت الاتوقراطية الملكية محل الديمقراطية اليونانية القديمة. وعندما قامت الثورة البرجوازية وانتصرت، عادت الديمقراطية لتكون الاطار الذي تتفاعل داخله صراعات المصالح والايديولوجيات المعبرة عنها. وترسخت الديمقراطية وتقاليدها في البلدان التي تعزز فيها وجود التعدد الاقتصادي وتالياً التعدد الطبقي. وعاشت حالات من المد والجزر طيلة العقود التي غطت صيرورة وجود رأسمالية آخذة في النمو، وبات رسوخها ورسوخ تقاليدها المختلفة مرتبطاً بهيمنة الرأسمالية ودرجة تطورها.

اليوم يمكن ومن دون عناء الربط بين عراقة التقاليد الديمقراطية وتجذرها وعراقة الرأسمالية ودرجة تطورها وقابليتها على التصدي للمشاكل والقضايا المطروحة. في سويسرا والسويد والدول الاسكندنافية، وبدرجة أقل في فرنسا وبريطانيا والمانيا وهولندا وبلجيكا انظمة ديمقراطية وتقاليد ديمقراطية حقيقية. ولكن لا وجود للصورة ذاتها في تركيا وكوريا الجنوبية واندونيسيا والفيليبين والارجنتين بل هناك تعددية سياسية وتقاليد ديمقراطية ممسوخة تخفي خلفها شكلاً من اشكال الديكتاتورية كان حاضراً في بريطانيا وفي فرنسا وألمانيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عندما كانت الرأسمالية في طور النمو هناك.

لا نظن ان شكل الديمقراطية الذي سيجري تكريسه غداً في اليمن يخرج عن هذه القوانين العامة. ذلك أن اليمن بلد خرج لتوه من القرون الوسطى وتخلص عبر مسار معقد من أكثر الأنظمة الملكية تخلفاً ورجعية. وأعقب ذلك حروب ما انفكت تتواصل بأشكال مختلفة. وتعرض للوصاية والحصار من أطراف عربية ودولية عديدة. فكانت الحرب التي استمرت حوالى ٨ سنوات بعد قيام ثورة ٢٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٦١ التي قادها عبدالله السلال. تلا ذلك تعرض صنعاء للحصار عقب عدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧ الذي شنته اسرائيل، واضطرار الرئيس عبد الناصر سحب الجيش المصري من هناك، وتوالي الانقلابات العسكرية اثر ذلك بتواتر كثيف، وتزامنها مع تدخلات مكشوفة من قبل المملكة السعودية التي أحكمت في بعض المراحل وصايتها على الدولة اليمنية الى درجة أنها باتت تدفع مباشرة رواتب الموظفين. أعقب ذلك قيام الوحدة بين الشمال والجنوب التي استندت الى ظروف ومعطيات على صلة بتطورات عالمية منها انهيار الاتحاد السوفياتي واندثار الكتلة الشرقية اكثر منه ايماناً حقيقياً بضرورة وحدة اليمن. وشهدت البلاد توترات سياسية طوال أربع سنوات انتهت باندلاع «حرب الوحدة والانفصال» التي كرست وحدة اليمن وهزيمة الحزب الاشتراكي. وما أن وضعت الحرب أوزارها وشرعت السلطات اليمنية بمعالجة آثارها حتى عاجلها الهجوم الاريتري مدعوماً من اسرائيل باحتلال الجزر.

وهكذا لم يتسن لهذا البلد العربي الاستقرار طوال اكثر من ٣ عقود. وأدى هذا الخروج المضطرب من ظلمة القرون الوسطى المحمل بالاثقال الى الحؤول دون امكانية تنفيذ سياسات تنموية تسمح بتبلور حقيقي لتشكيلات المجتمع اليمني الاقتصادية والاجتماعية تتيح امكانية قيام تقاليد ديمقراطية حقيقية. بهذا المعنى وفي هذا السياق فان الديمقراطية التي يكرسها الناخبون غداً هي ديمقراطية نامية في بلد نام. وهي مصحوبة بثغرات لا حصر لها توازي الثغرات التي يعاني منها المسار التنموي وتركيب المجتمع. ولكنها في مطلق الاحوال خطوة اولى بالاتجاه الصحيح، خطوة يجب أن يتبعها الكثير من الخطوات.

حميدي العبدالله

عشية الانتخابات التشريعية في اليمن

تبادل الاتهامات بين حلفاء الأمس وحزب المؤتمر هو الأوفر حظاً

تزداد الهوة اتساعاً بين حزبي الائتلاف الحاكم في اليمن، ويزداد الطلاق السياسي اقتراباً عشية الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها يوم غد الأحد في ٢٧ نيسان (ابريل)، بينما تكثف المعارضة اليمنية هجومها على النظام في وقت يبدو فيه الرئيس اليمني علي عبد الله صالح أنه الأقوى بين خصومه والأوفر حظاً في الفوز بالانتخابات.

ورداً على تحذير الرئيس اليمني في مؤتمر الصحافي أمس الأول من أن آلية التحالف بعد الانتخابات لن تكون نفسها، إذ لا يجوز الجمع بين النقيضين فإما الحكم وإما المعارضة، أعرب حزب التجمع اليمني للاصلاح الذي يتزعمه رئيس مجلس النواب اليمني الشيخ عبد الله الأحمر عن خشيته من محاولات تحجيمه من قبل حزب المؤتمر الشعبي الذي يتزعمه صالح، عبر التجاوزات والمخالفات وممارسة الضغوط على المرشحين والناخبين.

وقال عبد الوهاب الانسي الأمين العام المساعد للاصلاح ونائب رئيس مجلس الوزراء في تصريح لوكالة «فرانس برس» «من الواضح ان هناك نية لتحجيم الاصلاح، لكننا نرفض ان يتم تحجيمنا من خلال تزوير الانتخابات». وأضاف «اننا نتوقع ان يحصل ذلك من خلال المخالفات التي ارتكبت في المرحلة التحضيرية» للانتخابات.

وحول مشاركة الاصلاح في ائتلاف حكومي مقبل، قال الانسي «نحن لم نحسم خيارنا لما بعد الانتخابات»، مضيفاً: «ان الطريقة التي ستجري بها الانتخابات ونتائجها اساسية في تحديد خيارنا». وأوضح قائلا «اذا خلا الاقتراح من التزوير والمخالفات فقد نبقى في السلطة» لكنه اضاف «نتوقع أنه سيكون هناك تزوير مكشوف».

كما وجه الاصلاح اتهامات للمؤتمر بانتهاك قانون الانتخابات باستخدام السلطة والمال العام ووسائل الإعلام لصالحه في الحملة الانتخابية وتزوير اللوائح.

وأطلقت صحيفة «الصحوة» التي يصدرها الاصلاح على مرشحي «المؤتمر» اسم «مرشحي الفساد» كما حفلت بالمقالات والشعارات التي تحذر من «هيمنة الفساد على مجلس النواب».

وفي الوقت الذي كان حزبا الائتلاف يتبادلان الاتهامات، شن تحالف المعارضة الذي يقاطع الانتخابات حملة على السلطات اليمنية واتهمها باعتقال ٣ مسؤولين من الحزب الاشتراكي اليمني في محافظة لحج الجنوبية «لقيامهم بتعليق ملصقات حول التنسيق بين فروع الأحزاب المعارضة في الضالع».

واضافة الى الحزب الاشتراكي اليمني، يضم التحالف المعارض رابطة أبناء اليمن، والتجمع الوحدوي اليمني، واتحاد القوى الشعبية، وهو حزب اسلامي معتدل.

وقررت هذه الأحزاب الأربعة مقاطعة الانتخابات التي يخوضها أكثر من ٣٦٠٠ مرشح.

وكانت «رابطة أبناء اليمن»، وهي تنظيم علماني، اتهمت من جانبها الأسبوع الماضي السلطات اليمنية بأنها أغلقت مكتبها في عدن (جنوب) صادرت ممتلكاتها وأوقفت ٤ من زعمائها.

(أ.ف.ب ـ رويتر)

لضمان نزاهتها وحريتها

رموز انتخابات اليمن من الجمل إلى الصاروخ

للمرة الأولى في تاريخ اليمن وضمانا لنزاهة الانتخابات استخدمت الاحزاب والمرشحون اليمنيون رموزا لتسهيل العملية الانتخابية على المواطن الأمي. ويعتمد ٣٤٧٣ مرشحا في الانتخابات من بينهم ١٧ مرشحة على العشرات من تلك الرموز السهلة التي ترمز الى حزب سياسي بعينه.

وحرصت الاحزاب اليمنية على الابتعاد عن رموز حيوانية اخرى ذات تداعيات سلبية لدى الناخب اليمني. وانتشرت رموز الاحزاب المشاركة في الانتخابات على عشرات الالاف من الملصقات والرايات والبرامج الحزبية التي حولت الحملة الانتخابية الى مهرجان مبهج.

وتعهد معظم المرشحين الذين خاطبوا الناخبين من خلال الاذاعة والتليفزيون والاجتماعات السياسية خلال الحملة الانتخابية التي بدات الاسبوع الماضي بتحسين ظروف الحياة ومكافحة التضخم والبطالة وحماية الوحدة الوطنية.

وقال النائب محمد قحطان ان هدف استخدام الرموز الانتخابية هو حماية حرية الانتخابات نظرا لان كثيرين من الناخبين اليمنيين اميون.

ويتمتع نحو ٤٫٦ مليون شخص سجلوا اسماءهم بحق الانتخاب من اصل ٥٫٧ مليون شخص يحق لهم التصويت ويبلغ عدد سكان اليمن ١٦ مليون نسمة. وقال مسئولون ان ٢٫٦٢ مليون شخص فقط هم الذين حصلوا على بطاقاتهم الانتخابية.

ويتنافس المرشحون على شغل ٣٠١ مقعد كممثلين عن ١٢ حزبا او كمستقلين.

- واعلن حزب المعارضة الرئيسي الحزب الاشتراكي اليمني واربعة احزاب اخرى مقاطعتهم للانتخابات بسبب مزاعم عن حدوث مخالفات.

وقال مسئولون في الحزب ان نحو عشرين من اعضاء الحزب سيخوضون الانتخابات كمستقلين. واثار ذلك قلق قيادة الحزب.

واختار حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس علي عبدالله صالح رمزا «الفرس» بينما اختار حزب الاصلاح الاسلامي المتحالف معه رمز «الشمس».

وعلى الرغم من الصعوبات التي قد تنشا لدى اختيار نظام الرموز الانتخابية الا ان اغلبية المسئولين والمرشحين يجمعون على ان هذا النظام سيقلص بدرجة كبيرة عمليات التزوير. وقال سعيد محمد الحكيمي المسئول الاعلامي في اللجنة العليا للانتخابات ان الاخذ بنظام التصويت عبر الرموز الانتخابية... هو من اجل نزاهة اكبر لعملية الانتخاب بدون تزوير او تلاعب خاصة على الاميين وذلك كوسيلة لمعالجة السلبيات التي ظهرت في الانتخابات السابقة.

وزعم عدد من الاحزاب ورجال السياسة ان اصوات الاميين استغلت لصالح احزاب بعينها في انتخابات عام ١٩٩٣.

جانب من حملات الدعاية الانتخابية

اليمن يسعى للانضمام الى الكومنولث

اعلن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ان بلاده تسعى للانضمام الى مجموعة الكومنولث بعد أن رفض مجلس التعاون الخليجي الموافقة علي انضمام صنعاء اليه.

وقال علي عبد الله صالح ان مجلس التعاون الخليجي اعرب عن استعداده للتعاون مع اليمن في مجالي الثقافة والتنمية فقط.

فيما يتعلق بترشيح نجله في الانتخابات اليمنية اكد الرئيس علي عبد الله صالح انه طلب من ابنه المشاركة في المعترك السياسي كمواطن عادي وليس باعتباره ابنا للرئيس لان والده اليوم رئيس جمهورية اما الغد فهو مجرد مواطن عادي خارج مقر الرئاسة.



المصدر : الكفاح العربي اللبنانية

التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صنعاء: اختطاف الأجانب مسؤولية السعودية لتقويض الاستقرار خوفا من عدوى الديموقراطية

كشف مسؤولون يمنيون أمس أن السعودية لعبت دورا في خطف أجانب في اليمن في محاولة لتقويض الاستقرار السياسي وإفساد تجربته الديموقراطية على حد تعبيرهم.

وقال مسؤول يمني طلب عدم نشر اسمه مثلما فعل المسؤولون الآخرون الذين جرت مقابلتهم ان عمليات الخطف يقوم بها يمنيون ولكن التمويل يأتي دون شك من السعوديين.

وأضاف: ان خاطفين كثيرين اعترفوا للسلطات اليمنية بأنهم تلقوا دعما ماليا من عناصر يمنية معارضة تتخذ من السعودية مقرا لها.

وقال ان هؤلاء الأشخاص أدوات في يد السعوديين ولا يمكن أن يعملوا دون موافقة سعودية.

وأردف قائلا: ان مسؤولين يمنيين سألوا السعودية عن دورها المزعوم وتلقوا وعودا بأن يتم كبح جماح العناصر اليمنية المعارضة داخل السعودية. وأوضح ان السعوديين قالوا إنهم أعطوا عناصر المعارضة مالا ولكنهم لم يعرفوا فيما انفق.

ولم يتسن الوصول إلى المسؤولين السعوديين في الرياض للتعليق على هذا الادعاء.

يذكر أن قبائل يمنية لها مظالم عند الجكومة أو شركات النفط الأجنبية خطفت عشرات من السائحين أو الدبلوماسيين أو الاجانب الآخرين في السنوات الأخيرة لاستخدامهم كأوراق مساومة.

وقال عبد العزيز عبد الغني رئيس وزراء اليمن الأربعاء الماضي بأن اليمن اكتشف أدلة على وجود دول أجنبية كثيرة وراء عمليات الخطف. ولم يذكر اسم أي دولة ورفض القول ما إذا كانت السعودية لعبت دورا.

وقال المسؤولون اليمنيون ان تورط السعودية المزعوم في عمليات الخطف نجم عن قلق سعودي من الانتخابات العامة باليمن.

وقال مسؤول يمني: ان السعوديين يريدون أن يثبتوا لشعبهم ان الديمقراطية في اليمن المجاور لن تؤدي إلا إلى عدم الاستقرار مثل عمليات الخطف تلك. وأضاف أن السعودية أبلغت اليمن أنه لا يوجد ما يدعو لإجراء الانتخابات العامة.

وأضاف قوله: ان المسؤولين اليمنيين أبلغوا السعوديين أنه سيتم كشفهم إذا استمرت المشكلة ولكنه قال ان اليمن لا يمكنه القيام بالكثير لأنه يحاول تحسين العلاقات مع السعودية.

والجدير بالذكر ان نحو ٨٠٠ ألف عامل يمني يرسلون تحويلات يحتاجها اليمن بشدة طردوا من السعودية خلال أزمة الخليج عام ١٩٩٠ - ١٩٩١ بسبب دعم اليمن للعراق. ومنذ ذلك الوقت يحاول اليمن تعزيز علاقاته مع السعودية ودول الخليج العربية الأخرى.

ووقعت عدة اشتباكات صغيرة بين السعودية واليمن في منطقة حدودية يحتمل أن تكون غنية بالنفط والغاز قبل أن يوقع البلدان على مذكرة تفاهم في العام ١٩٩٥ لحل الخلاف.

لكن مسؤولين امنيين قالوا: ان صنعاء ضبطت في الآونة الأخيرة حافلتين قادمتين من السعودية وتحملان منشورات وكتبا تدعو اليمنيين إلى مقاطعة الانتخابات وتنظيم تظاهرات.

وأضافوا: ان مسؤولا يمنيا كبيرا اتصل هاتفيا بأمير سعودي وشكره على الهدية وأكد له ان الديموقراطية اليمنية ليست للتصدير لطمأنته.

في غضون ذلك لمح وزير الخارجية اليمني أمس الى ضرورة لجوء بلاده والسعودية إلى تحكيم دولي اذا اخفقت المفاوضات في تسوية نزاع حدودي قائم منذ ٦٠ عاما.

وقال عبد الكريم الإرياني نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية لرويتر: إنه يتعين على الجانبين أن يقدما تنازلات.

وتساءل قائلا: بافتراض رفض أحد الطرفين التنازل فماذا يفعل الطرف الآخر؟ وأجاب على ذلك بقوله: إنه سيتعين عليه اللجوء إلى السبل القانونية المعتادة.

وفي وقت سابق اليوم قال الأرياني في مؤتمر صحفي: إن مسألة الحدود معقدة للغاية. وقال انها لا تزال تشكل عقبة أمام إقامة علاقات يسودها الوفاق تماما بين البلدين.

وخاض اليمن والسعودية عدة

اشتباكات محدوده في نزاعهما على منطقة حدودية يحتمل ان تكون غنية بالنفط قبل ان يوقعا مذكرة تفاهم عام ١٩٩٥ لحل النزاع وتشكيل لجنة لترسيم الحدود البرية والبحرية.

وشكا الرئيس اليمني علي عبد الله صالح في الصيف الماضي من أن اللجنة تحرز تقدما بطيئا ودعا الى عقد قمة مع السعودية للإسراع بالمحادثات. واجتمعت اللجنة عدة مرات منذ عام ١٩٩٥.

(ا.ف.ب)



صنعاء لن تسمح بزيارة اسرائيليين من أصل يمني

أعلن وزير الخارجية اليمني عبد الكريم الارياني امس ان «التطورات السلبية» لعملية السلام لا تسمح لبلاده بإتاحة قيام يهود من أصل يمني بزيارة البلاد.

وأوضح خلال مؤتمر صحافي في صنعاء ان مسألة زيارة يهود اسرائيليين من اصل يمني «قد جرى بحثه»، لكنه لم يوضح على أي مستوى. وأضاف ان هذا الامر «قد تأثر بالتطورات السلبية التي استجدت في عملية السلام مؤخراً».

وقدر الارياني عدد اليهود من أصل يمني الذين يعيشون في اسرائيل بحوالى ٥٠٠ الف شخص.

وكان اليمن نفى مطلع نيسان (ابريل) الحالي اي إتصال مع اسرائيل بغية التطبيع بين البلدين. وجاء النفي في أعقاب أنباء للإذاعة الاسرائيلية أشارت فيها الي اتصالات سرية بين اسرائيل واليمن لإقامة علاقات دبلوماسية.

وقال الارياني ان «زيارة مغنية اسرائيلية من أصل يمني لا يعني تطبيعاً (مع الدولة العبرية)، ولا يعني رفع العلم الاسرائيلي فوق عمارة في اليمن» مشيراً الي ان «الكثير من الاشرطة والمجموعات الغنائية اليمنية لمطربات يهوديات يمنيات متوفرة في اليمن».

وكان الارياني يشير بذلك الى المطربة الإسرائيلية من أصل يمني أوفرا حازا التي أعلنت في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٥ عزمها زيارة اليمن. وردت السلطات اليمنية بعد شهر بأنها بإمكانها زيارة موطنها الام، ولكن بوثيقة دخول خاصة وليس بجواز سفر اسرائيلي.

(أ.ف.ب)



مصرع صبى يمنى فى إطلاق نار على مسيرة لحزب المؤتمر الحاكم



مجموعة من الصبية فى موكب انتخابى بصنعاء لمساندة مرشحى حزب المؤتمر الشعبى الحاكم باليمن قبل الانتخابات التى ستجرى غدا «الأحد» (صورة من أ.ف.ب)

صنعاء - وكالات الأنباء - لقى صبى يمنى مصرعه أمس عندما فتح مسلحون النيران على مسيرة انتخابية تابعة لحزب المؤتمر الشعبى القادم الحاكم فى اليمن.

واتهم مسئول بحزب المؤتمر مؤيدى حزب الاصلاح بشن الهجوم بينما نفى مسئول بحزب الاصلاح الاتهام وألقى بمسئولية الحادث على مؤيدى حزب المؤتمر.

ويعد هذا الحادث الثانى من نوعه الذى يقع خلال حملة الانتخابات النيابية اليمنية المقرر اجراؤها غدا الأحد. وكان الرئيس اليمنى على عبدالله صالح قد أعلن ان جميع اتفاقيات التنسيق بين حزبى المؤتمر والاصلاح قد الغيت بعد أن كانا يمثلا تحالفا حاكما خلال الفترة الماضية.

من ناحية أخرى أعلن عبدالكريم الاريانى وزير الخارجية اليمنى أن بلاده لن تسمح للإسرائيليين من أصل يمنى بزيارة اليمن مادامت المفاوضات العربية الإسرائيلية تتعرض للانتكاسات الحالية.



المصدر : الأهرام المسائي
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧ ابريل ١٩٩٢

○ اليوم .. الانتخابات اليمنية العامة:

٢٣٠٦ مرشحين من ١٢ حزبا يتنافسون على ٣٠١ مقعد بالبرلمان

توقعات بفوز حزب الرئيس صالح.. وآمال بتجاوز آثار الحرب الأهلية

صنعاء - الوكالات. تجرى اليوم الانتخابات اليمنية العامة وسط اهتمام ومراقبة دولية، يبلغ عدد المرشحين ٢٣٠٦، من بينهم ١٧ امرأة يتنافسون على مقاعد البرلمان البالغ عددها ٣٠١، وجاءت مشاركتهم في اطار ١٢ حزبا أو كمستقلين.

ويتوقع المراقبون والمحللون ان يفوز حزب المؤتمر الشعبي العام. الذى يتزعمه الرئيس اليمنى على عبد الله صالح، باغلبية مقاعد البرلمان على ان يأتى فى المرتبة الثانية شريكه الاصغر فى التحالف الحاكم حزب الاصلاح الاسلامي

وقد أعلن الحزب الاشتراكى اليمنى وثلاثة احزاب معارضة اخرى مقاطعتها للانتخابات بسبب مازعمته عن وجود مخالفات قانونية فى اجراءاتها وقد نفى الرئيس على عبد الله صالح وجود مثل هذه المخالفات

والمعروف ان قادة الحزب الاشتراكي السابقين أطلقوا حملة انفصال جنوب اليمن عن شماله، والتي ادت لاندلاع الحرب الاهلية اليمنية عام ١٩٩٤.

ويعول المسئولون اليمنيون على الانتخابات العامة لتجاوز الآثار السلبية للحرب الاهلية، واعطاء صورة ديمقراطية للبلاد فى الخارج مما قد يؤدى الى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية والاسراع بعملية انعاش الاقتصاد اليمنى.

ويقول المراقبون والمحللون انه اذا فاز حزب المؤتمر الشعبى باغلبية مقاعد البرلمان فان ذلك سيؤدى الى المضى قدما فى الاصلاحات الاقتصادية وخطط التقشف التى تم الاتفاق عليها مع صندوق النقد والبنك الدوليين

والمعروف ان خطط التقشف مسألة حساسة فى دولة تندلع فيها الإضطرابات بسبب أدنى زيادة فى أسعار السلع الاساسية ، وتمثل فيها القبائل قوة ضغط سياسية لا يستهان بها

وقد جاب المرشحون المدن والقرى اليمنية أمس فى أخر أيام الحملة الانتخابية وتتراوح فئات المرشحين من مغن شعبى الى نجل الرئيس على عبد الله صالح (احمد) ومرورا برئيس البرلمان عبد الله الأحمر، المشهور بقدرته على الوساطة بين الحكومة والقبائل فى وقت الازمات

وقد تظاهر آلاف المنتمين لأحزاب المعارضة أمس فى مدينة «الضالع» التابعة لمحافظة «لحج» التى تبعد ٣٢٠ كيلو مترا جنوبى العاصمة صنعاء، ودعوا اليمنيين الى مقاطعة الانتخابات

وذكرت وكالات الانباء ان المظاهرة كانت سلمية وخضعت لمراقبة قوات الأمن.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٧ ابريل ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أحد قادة "الاشتراكي" اعتبرها "لعبة" لحزبي الائتلاف لتهيئة الناس لقبول نتائج الانتخابات

استطلاعات الرأي الـ ٣ الأخيرة في اليمن تظهر تفوق "المؤتمر الشعبي" يليه "الاصلاح"

□ صنعاء -
من خالد السودي:

■ بات في حكم المؤكد ان تفرز الانتخابات الاشتراعية التي تجري في اليمن صباح اليوم وضعاً جديداً وتركيبة سياسية مختلفة في المجلس النيابي المقبل، مع ان طبيعة تلك التركيبة غير معروفة بعد شأنها شأن الوضع الذي يمكن ان تؤول اليه الخارطة السياسية في ظل ما ستأتي به النتائج النهائية للانتخابات.

وتأتي التكهنات والتخمينات في ظل وضع مرتبك بالنظر الى متغيرات من المحتمل ان ترمي بكل التوقعات عرض الحائط.

وفيما يستعد الناخبون للتوجه الى صناديق الاقتراع، يزداد غليان الشارع اليمني ومخاوف اللحظة الأخيرة مما يمكن ان تأتي به نتائج تخل بموازين القوى بشكل حاد.

في غضون ذلك تباينت اتجاهات استطلاعات الرأي العام بالنسبة الى النتائج المتوقعة للانتخابات الاشتراعية التي يتنافس فيها بشكل مباشر طرفا الائتلاف الحكومي، المؤتمر الشعبي العام (الذي يتزعمه الرئيس اليمني علي عبدالله صالح) والتجمع اليمني للاصلاح (برئاسة رئيس مجلس النواب الحالي الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر).

استطلاعات للرأي العام

واجريت خلال الايام الماضية ثلاث دراسات للرأي العام اليمني حول الانتخابات، كان آخرها ما نشرته صحيفة «الاصلاح» امس استناداً الى معلومات مستقاة من المركز الاعلامي للتجمع اليمني للاصلاح. وقدم مركز دراسات المستقبل اول تلك الاستطلاعات عبر سؤال الاستبيان:



احمد النجل الاكبر للرئيس علي عبدالله صالح المرشح في الانتخابات اليمنية يشاهد عرضاً للخيل في مؤتمر لانصاره امس (ا ف ب)

«لمن ستصوت في يوم الاقتراع؟». ووزع السؤال على عينة عشوائية من ١٥٠٠ شخص من الذكور والاناث في سبع محافظات هي صنعاء وعدن وتعز وصعدة ولحج والحديدة وحضرموت. واظهرت تلك الدراسة ان ٨٢ في المئة من اليمنيين سيصوتون للاحزاب وان ١٠ سيصوتون للمستقلين فيما يمتنع ٨ في المئة عن التصويت. ومن الذين سيصوتون للاحزاب ٥٦ في المئة للمؤتمر الشعبي العام و٢٢ في المئة للتجمع اليمني للاصلاح و٤ في المئة للاحزاب الاخرى. واعتبر رئيس مركز دراسات المستقبل السيد فارس السقاف ان ذلك الاستطلاع «يقترب من الحقيقة».

كما اجرت جامعة عدن استطلاعاً للرأي شمل دوائر المحافظة الـ ١١، باستثناء الدائرة رقم ٢٩ في جزيرة سقطرة.

واستخدم استبيان جامعة عدن طريقة العينات غير الاحتمالية لـ ١٥٠٠ شخص ايضاً.

وانتهى الاستطلاع الى نتائج ومؤشرات عديدة رداً على السؤال «من هو المرشح المفضل لديك؟» اذ اظهر الاستطلاع ان المؤتمر



الشعبي العام سيحصل على نسبة ٤٥,٥ في المئة والتجمع اليمني للاصلاح على ١٤,٣ في المئة والمستقلين على ٢٠,٣ في المئة، فيما تحصل الاحزاب الاخرى على ٦,٤ في المئة من اصوات الناخبين.

اما آخر استطلاعات الراي العام في اليمن فقالت صحيفة «الاصلاح» (احدى صحف التجمع اليمني للاصلاح) انه جرى وفق عينة عشوائية مكونة من ١٨٠٠ شخص تمثل مختلف شرائح المجتمع واجراه المركز الاعلامي لحزب التجمع اليمني للاصلاح.

واظهرت نتائج ذلك الاستطلاع ان المؤتمر الشعبي العام سيحصل على نسبة ٤٧,٥ في المئة اي ١٤٣ مقعداً من مجموع ٣٠١ مقعد وان التجمع اليمني للاصلاح سيحصل ٣٤,٩ من الاصوات، اي ١٠٥ مقاعد فيما سيحصل المستقلون على ١٢ في المئة من الاصوات والاحزاب الاخرى على ٥,٦ منها.

واعتبر قيادي في المؤتمر الشعبي العام ان استطلاعات الراي العام ظاهرة جيدة لانها قد تظهر الوزن الحقيقي للاحزاب الموجودة في الساحة، غير انه اكد ان حصول حزبه على المركز الاول في كل الاستطلاعات يؤكد ثقل الحزب على مستوى الساحة اليمنية، غير انه شكك في حصول التجمع اليمني للاصلاح حتى على ٥٠ في المئة من نتائج الاستطلاع الاخير الذي نشرته صحيفة «الاصلاح».

غير ان قيادياً في التجمع اليمني للاصلاح راى ان تلك الاستطلاعات غير دقيقة وتخدم توجهات المؤتمر الشعبي العام. واكد ان الاستطلاعات التي جرت لقياس الراي العام لم تجر بطريقة علمية صحيحة.

وقال: «ان نتائج بعض الاستطلاعات انما تحرس نتائج الانتخابات سلفا للراي العام العربي والدولي».

واكد احد [illegible] (المشاركة في الانتخابات) انه لا يهتم بنتائج استطلاعات الراي العام في ضوء ما افرزته من نتائج فيما اوضح قيادي في الحزب الاشتراكي اليمني (ا[illegible]) الاحزاب المقاطعة لل[illegible]انتخابات) ا[illegible] استطلاعات الراي [illegible] لحزبي الائتلاف [illegible] الناس لقبول نتائج الانتخابات.



اليمنيون يقترعون اليوم ومهرجانات المقاطعين تمر بسلام والمؤتمر يعتبر الاصلاح "ظلاميا"

الأحمر لـ"الحياة": متشائم بالنتائج لأن الانتخابات غير سليمة

□ صنعاء، عدن - من خيرالله خيرالله وفيصل مكرم:

■ قبل ساعات من فتح صناديق الاقتراع في اليمن، صرح الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب اليمني ورئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح بأنه «يشعر بالتشاؤم حيال نتائج الانتخابات». وقال: «ان النتائج ستكون وفقاً لانتخابات غير سليمة». وجاءت تصريحات الشيخ عبدالله الى «الحياة» والتي ادلى بها من مسقط رأسه في خمر (١٠٠ كلم شمال صنعاء) في وقت شن حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يرأسه الرئيس علي عبدالله صالح اعنف هجوم له على الاصلاح، اذ وصفه السيد عبدالملك منصور الامين العام المساعد للمؤتمر في مؤتمر صحافي عقده في صنعاء بأنه «حزب ظلامي» واذا فاز باكثرية مقاعد مجلس النواب «فان الظلام سيكون طاغياً على مستقبل اليمن (راجع ص٤).

واكد الشيخ عبدالله في تصريحاته انه «غير راض عن مجريات الانتخابات وانه يشعر بالتشاؤم حيال النتائج نتيجة مخالفات ارتكبتها اللجنة العليا للانتخابات وممارسات من السلطة تمس نزاهة الانتخابات واجراءها بصورة نزيهة وديموقراطية». واتهم السلطة «بحشد كل طاقاتها وامكاناتها لانجاح مرشحي المؤتمر الشعبي العام». وفسر وزير يمني كلام الشيخ عبدالله بانه يمكن ان يمهد لعدم اعتراف الاصلاح بنتائج الانتخابات في حال اعتبر ان هذه النتائج لا تعكس حجمه الحقيقي.

وقال الاحمر في اعنف انتقاد للمؤتمر الشعبي: «ان قادة القوات المسلحة والامن ومحافظي المحافظات نزلوا بثقل السلطة واموالها لادارة الانتخابات لمصلحة المؤتمر الشعبي العام، وهذا مخالف للدستور والقانون الذي يؤكد حياد السلطة حياداً كاملاً في الانتخابات».

واضاف: «ان توزيع الاموال الكبيرة من دون حساب والاعلان عن مشاريع تنمية وتهديد المواطنين بحرمانهم من هذه المشاريع اذا لم يصوتوا لمرشحي المؤتمر الشعبي، تشكل خرقاً



فاضحاً لنزاهة الانتخابات». وزاد: «ان ما يحصل ضد الديموقراطية وضد البلد والشعب وان النتائج ستكون وفقاً لانتخابات غير سليمة». ولدى سؤاله عن سبب عدوله عن سحب ترشيحه قال: «عدلنا عن سحب الترشيح لاني الزمت ذلك من الهيئة العليا ومجلس الشورى في الاصلاح نظراً الى ان المشاركة في الانتخابات هي خيار الاصلاح، اضافة الى سبب مهم مرتبط بحرص الاصلاح وبحرصي الشخصي على اجراء الانتخابات لانه في حال قاطع الاصلاح الانتخابات سيكون ذلك عذراً تستند اليه السلطة لالغائها».

وقال رداً على سؤال آخر: «نحن في الاصلاح نشارك في الانتخابات بكل ما اوتينا من قوة وسنعمل بكل امكاناتنا من اجل تجنب الصدامات مع الآخرين ومع السلطة بالذات، واعطينا تعليمات واضحة وصريحة الى قواعدنا وممثلينا ومرشحينا ومناصرينا كي يتحملوا اي اذى، وهذا متوقع، وليعملوا من اجل تفادي حصول مشاكل».

ورداً على ما اشيع عن رفضه حضور اجتماع عقد امس لمجلس الدفاع الوطني الاعلى برئاسة الرئيس علي عبدالله صالح قال: «انا لم ارفض لكني اعتذرت للأخ الرئيس الذي شرح لي الغرض من الاجتماع وهو وضع خطط امنية تضمن سير الانتخابات بسلام وامن». وعن طبيعة الوضع السياسي بعد الانتخابات ووجهة نظر الاصلاح في شكل الحكومة المقبلة قال: «هذا الكلام سابق لاوانه لان لكل حادث حديث».

ويتنافس في الانتخابات اليمنية اليوم ٢٣١١ مرشحاً على ٣٠٠ مقعد ومقعد واحد ينتمون الى ١٣ حزباً اضافة الى مستقلين. ومع استعار الحرب الاعلامية بين الحزبين الكبيرين كان لمقاطعي الانتخابات نشاط سلمي اذ تظاهر في محافظة الطالع مئات من مؤيدي المقاطعة وتوجهوا الى «مقابر الشهداء» وهم يهتفون بحياة عبدالفتاح اسماعيل مؤسس الحزب الاشتراكي والسيد علي صالح عباد (مقبل) الامين العام للحزب.

وفي حضرموت شارك آلاف في مهرجان اقيم في مدينة المكلا تاييداً لمقاطعة الانتخابات. ونجح المحافظ العقيد صالح عباد الخولاني باقناع الفئات السياسية المقاطعة بالعدول عن السير في تظاهرات وبالاكتفاء بمهرجان خطابي. وبثت الاذاعة المحلية نبا عن عقد المهرجان.

وفي مدينة التربة في محافظة تعز عقد مهرجان شارك فيه المئات يدعو الى مقاطعة الانتخابات. وقال مصدر في الحزب الاشتراكي ان المهرجان شهد مماحكات بين المقاطعين وانصار الاحزاب المؤيدة للانتخابات.

وفي عدن التي زارتها «الحياة» بعد ظهر امس، استفاقت المدينة على الانتخابات ابتداء من السادسة مساء بعد انحسار الحر، ومن التواهي الى كريتر مروراً بالمعلا وحتى خور مكسر والشيخ عثمان امتلأت الشوارع بانصار المرشحين الذين يتنافسون على مقاعد الدوائر العشر في المدينة. وصرح وزير الشؤون القانونية السيد عبدالله غانم، وهو ابن عدن، لـ «الحياة» بانه «يتوقع مشاركة كبيرة من الرجال والنساء في كل الدوائر، وان يفوز المؤتمر في معظم الدوائر». واكد ان «الحال الامنية هادئة، وهي اهدأ من اي محافظة يمنية اخرى». وقال ان «عدداً لا باس به من قواعد الحزب الاشتراكي سيشارك».

وشدد السيد طه غانم محافظ عدن على ان نسبة المسجلين الذين حصلوا على البطاقة الانتخابية في محافظته هي الاعلى بين كل المحافظات. وقال ان هناك ٩٥ مرشحاً في الدوائر العشر اضافة الى خمسة مرشحين يتنافسون على مقعد جزيرة سقطرة التابعة للمحافظة.

وكان ملفتاً مشاركة الآلات الموسيقية في المهرجانات الانتخابية في عدن. كما رفع أحد مرشحي الاصلاح وهو منصور مكرد شعار «نعم للمسجد»، وفي التاسعة مساء بالتوقيت المحلي شارك مرشحو المؤتمر الشعبي في مهرجان كبير في منطقة المعلا.

على صعيد آخر عقد مجلس الدفاع الوطني الاعلى اجتماعاً في صنعاء برئاسة الرئيس اليمني كرس للبحث في تنفيذ الخطة الامنية التي ترافق الانتخابات. وافادت مصادر موثوق بها ان المجلس وافق



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٧ ابريل ١٩٩٢

على اجراءات امنية طلبتها اللجنة العليا للانتخابات تتعلق بنقل مراكز الاقتراع في بعض الدوائر (بين ٧ و٩ دوائر) الى مناطق سميت «وسطية» بسبب حالات الثار القبلي التي قد تسبب في صدامات مسلحة أو تحرم بعض المواطنين من ممارسة حقهم في الاقتراع لتخوفهم من المجيء الى مركز انتخابي يقع في منطقة داخل دائرة الثار القبلي مع منطقة اخرى.

المصدر : الأهـــرام القاهرة
التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٩٧

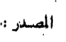
فى أول انتخابات يمنية بعد فشل الانفصال :

حزب المؤتمر يسعى للفوز بأغلبية مطلقة والاشتراكى ينتزع لقب صاحب الفرص الضائعة

يتوجه غداً ٣ ملايين و٦٢ ألف يمنى للادلاء باصواتهم فى اول انتخابات برلمانية تشهدها اليمن الموحدة منذ اخماد الحرب الانفصالية عام ١٩٩٤ وازاحة قادة الحزب الاشتراكى بزعامة على سالم البيض . يخوض الانتخابات ٢٣١١ مرشحاً بعد انسحاب ١٥٤٠ مرشحاً بينهم ١٩ امرأة يمثلون ١٢ حزباً بخلاف المرشحين المستقلين الذى يسيطرون على نسبة ٧٠٪ من الترشيحات . ويقاطع الانتخابات البرلمانية التى تجرى غداً ٤ احزاب اهمها الحزب الاشتراكى والذى يعانى من انقسام حاد حيث رشح ٢٠ من قادته واعضاء مكتبه السياسى ولجنته المركزية انفسهم فى الانتخابات للفوز بعدد من المقاعد الـ ٣٠١ التى يتكون منها البرلمان . فى التقرير التالى رصد لاجواء الانتخابات وإنعكاساتها على مستقبل اليمن السياسى .

الإصلاح يهاجم مشاركة المرأة ويتنكر لـ « بلقيس »



المصدر : الأحـــــرار

التاريخ : ٢٧ ابريل ١٩٩٧

تجرى الانتخابات البرلمانية اليمنية غداً وسط اجواء تحفل بالعديد من ضمانات النزاهة التى تحول دون ارتكاب عمليات تزوير فاضحة كتلك التى اعتادتها كثير من الدول العربية فالفرص متاحة امام مرشحى ١٢ حزباً للتعبير عن برامجهم الانتخابية فى وسائل الاعلام الرسمية . ومع توافر فرص اجراء انتخابات ديمقراطية يراقبها ٢٠٠ مراقب دولى ، ٢٢ الف متطوع فى لجان المراقبة اليمنية إلا ان الحدث مازال بعيداً عن انتخابات هادئة وممارسة ديمقراطية تعكس تمثيلاً صادقا للشارع اليمنى .

فالصراع الحقيقى الذى تشهده الانتخابات اليمنية هو القدرة على إحلال الانتماء السياسى والحزبى محل الانتماء القبلى والعشائرى كاساس وقاعدة لتحديث اليمن والانطلاق بها نحو افاق القرن القادم .

فالقبلية والعشائرية هى الحقبة الكؤود التى اصطدمت بهـا كل محاولات تحديث اليمن والحفاظ على ايقاع مسيرة نهضتها ، وهى افة حياتها السياسية منذ القضاء على حكم الائمة واسرة حميد الدين والانتقال إلى العصر الحديث بعد نجاح الثورة اليمنية بفضل الدعم المصرى وشهداء القوات المسلحة المصرية . وظلت القبلية والعشائرية مظلة لاعداء دعاوى النهوض باليمن والانطلاق بها للمشاركة فى مسيرة ثورة المعلومات وانشاء مؤسسات حديثة وقيام إضرب حقيقية تستوعب الطاقات اليمنية وتدفع بقيادات شابة للمشاركة فى بناء يمن سعيد جديد . فرؤساء القبائل لاينازعون قادة العمل السياسى نفوذهم وحسب بل يطمحون إلى ان يصبحوا هم وحدهم القوة «المرجعية» لليمن والانقلاب على ميراث وحصاد الثورة والعودة إلى تقاليد بالية ، وتعزز نفوذهم برفع شعارات اسلامية تفتقر لمضمون حقيقى يعبر عن جوهر الاسلام .

ومن رحم القبلية ولد التعصب للجهوية والصراع بين المناطق بديلاً عن الانتماء الوطنى العام ، وتعززت النزعة الانفصالية التى قادت اليمن لحرب بين قادة الحزب الاشتراكى «الجنوبى» وقادة اليمن او المؤتمر الشعبى «الشمال» وكادت وحدة اليمن تضيع على مذبح «الجهوية» وبسبب رعونة وافتقار قادة الاشتراكى للوعى بثوابت اليمن وتمسك الشارع اليمنى بوحدته .

وتتعدى اهمية الانتخابات اليمنية نطاق اليمن المحلى إلى تاثيراتها على الجوار الاقليمى فنتائج هذه الانتخابات سيكون لها آثر حاسم على التوجه الديمقراطى داخل دول مجلس التعاون الخليجى الذى تسعى اليمن إلى الانضمام إليه بعد ان تجسد صورتها الديمقراطية لتصبح نموذجاً يغازل الشارع الخليجى ويقوى الطموحات الديمقراطية لابناء دول الخليج العربى .

وللانتخابات اليمنية اهمية داخلية قصوى فهى ستحسم شكل الحكومة القادمة والتى ستتولى استكمال خطط التنمية والدخول باليمن إلى القرن القادم ، ويتوقف على مجرياتها ونتائجها مستقبل الوحدة وعلاج جراح الحرب الانفصالية وماتخلل معركة حماية الوحدة من تجاوزات .

وطبقا لنتائج الانتخابات سيتقرر مصير الائتلاف والتحالف القائم بين حزبى المؤتمر الشعبى العام و «حزب الرئيس على عبد الله صالح» وحزب الاصلاح بزعامة الشيخ عبد الله الاحمر شيخ مشايخ قبائل حاشد والتى ينتمى اليها ايضاً الرئيس اليمنى .

وحملت المعركة الانتخابية مؤشرات على تصدع الائتلاف وبدء سريان حالة من التفسخ فى روابط التحالف الحاكم ، كان اقواها اعلان الشيخ عبد الله الاحمر انسحابه من المعركة الانتخابية فى رسالة إلى لجنة التنسيق العليا للانتخابات ثم تراجعه عنها ليخوض الانتخابات فى الدائرة ٢٢١ بمنطقة خمر بالعاصمة صنعاء .

ولم يمنع اتفاق التنسيق بين المؤتمر والاصلاح من وقوع خمس حوادث عنف بين انصارهما فى منطقة اب تبادلوا خلالها اطلاق النار ووقع ضحيتها قتيل واصيب اخرون .

ويقضى اتفاق التنسيق بين الحزبين الحاكمين باغلاق ٨٤ دائرة انتخابية لمرشحى المؤتمر و ٤٩ دائرة لمرشحى الاصلاح الإ ان حزب المؤتمر يسعى للفوز باغلبية مطلقة تتيح له التحرر من قيود واعباء التحالف مع حزب الاصلاح تمهيداً للانطلاق واطلاق يده لاستكمال برنامج التحرر الاقتصادى وصياغة سياسة تعبر عن رؤاه وبرنامجه دون تقديم تنازلات يفرضها هذا

المحروسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار القاهرية

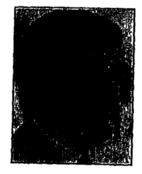
التاريخ : ٢٧ ابريل ١٩٩٧

الائتلاف « البراجماتي » ويدخل المؤتمر الانتخابات ولديه رصيد ١٢٠ نائبا في البرلمان الحالي يسعى لزيادة عددهم على الاقل إلى ١٥١ نائبا اى الاغلبية زائد واحد .

ولضمان فوزه باكبر عدد من المقاعد دفع حزب المؤتمر بعدد من مرشحيه كمستقلين في الدوائر الجنوبية خصوصاً محافظة عدن .

وتأتي مشاركة المراة في الانتخابات كاحدى ابرز القضايا الخلافية بين حزب المؤتمر وحليفه اللدود حزب الاصلاح الامر الذى دفع الشيخ عبد المجيد الزنداني رئيس مجلس شورى الاصلاح إلى مهاجمة قرار الرئيس على عبد الله صالح تعيين امة العليم السوسوة وكيلة وزارة الاعلام رئيسا للمركز الاعلامي للعملية الانتخابية وقال كلمته « كيف تكون امراة قيمة على عمل الرجال » !

وهجوم الشيخ الزنداني على امة العليم السوسوة ياتي في سياق هجوم الاصلاح على مشاركة المرأة اليمنية في الحياة السياسية والاصرار على عودتها إلى البيت الامر الذى يرفضه الشارع اليمني ونخبته السياسية والمثقفة .



على عبد الله صالح

تقرير :
سيد زهران

على الطرف النقيض من الاصلاح بمظلته القبلية ومرجعيته العشائرية والجهوية يقف الحزب الاشتراكي الذى اهدر فرصة تاريخية كعادته وقرر مقاطعة الانتخابات مدفوعاً بجراح الماضي وواقعه الممزق مابين شتات الخارج وخلافات الداخل ومابين الرغبة في الانتقام والدافع للاندماج في الحياة السياسة .

ففي آخر اجتماع للجنة المركزية للحزب صدر قرار مقاطعة الانتخابات رغم معارضة جار الله وسالم صالح ابرز قيادات الاشتراكي الامر الذى دفع ستة من اعضاء المكتب السياسي للترشيح في الانتخابات وتجاهل رسالة على صالح عباد امين عام الحزب ومطالبته لهم بالانسحاب اعتماداً على كون قرار المقاطعة صدر من اللجنة المركزية وليس من المؤتمر العام اعلى سلطة سياسية للحزب وان رسالة عباد ليست ملزمة لهم .

ويخوض الانتخابات من اعضاء المكتب السياسي للحزب الاشتراكي كل من : احمد تامر الفضلي ، محمد حسين الصدروس « حضرموت » وعبد الله مجيدع « مارب » ، ومحمد غالب احمد « لحج » ، ومحيى ابو اصبع « اب » ، واحمد على السلامي « البيضاء » .

وتحولت الخلافات بين قادة الاشتراكي إلى ساحة للمناورة استفاد منها حزب المؤتمر حيث قرر الرئيس على عبد الله صالح تعيين احمد حيدرة ، سعيد سعيد امين الحزب الاشتراكي في منطقة « ابين » عضواً بالهيئة المالية للانتخابات بدلا من نجيب قحطان الشعبي ابن الرئيس الجنوبي الاسبق قحطان الشعبي والمرشح في دائرة لحج عن « المؤتمر الشعبي » والهيئة العليا للانتخابات تضم في عضويتها ٨ ممثلين للاحزاب وتخضع لاشراف الرئيس على عبد الله صالح شخصياً . ولاظهار المزيد من حسن نوايا حزب المؤتمر تجاه الحزب الاشتراكي قرر الرئيس على عبدالله صالح تسليم مقر الحزب في صنعاء إلى يحيى ابو اصبع واتخاذ اجراءات تسليم مطبعة الحزب ومخصصاته في عدن .

اما بقية احزاب المعارضة الـ «٤٢» والتي يعتبر معظمها مجرد احزاب ورقية لاوجود حقيقي لها في الشارع قد انقسمت إلى جبهتين

٠٤٠١١٦



المصدر : الأهرام القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ ابريل ١٩٩٢

متحالفتين الاولى تحمل اسم «المجلس الوطني للمعارضة» وتضم ٧ أحزاب بزعامة حزب البعث الاشتراكي وزعيمه عضو القيادة القومية الناصرية والحزب الناصري الديمقراطي والجبهة الوطنية للقوى الديمقراطية وجبهة التحرير والرابطة اليمنية والقوى الاجتماعية والجبهة الثانية للمعارضة تحمل اسم مجلس التنسيق الاعلى للمعارضة وتضم الحزب الاشتراكي اليمني «المنشقون على قيادة الحزب» التنظيم الوحدوي الناصري حزب الحق اتحاد القوى الشعبية رابطة ابناء اليمن التي يتزعمها عبد الله الحضري من مقره بلندن والمطلوب للمحاكمة في اليمن وحزب البعث العربي «جناح سوريا».

اما المستقلون فلقد انسحب منهم ١٤٤٤ مرشحاً قبل اغلاق باب التنازلات الا انهم مازالوا يسيطرون على النسبة الاكبر لتتأكد مجدداً ظاهرة «المستقلين» كاحدى الظواهر البارزة في معظم البلدان العربية ولتكشف مدى هشاشة المؤسسات الحزبية وعدم تفاعلها مع الشارع.

اما عن ضمانات نزاهة الانتخابات فهناك ٢٠٠ مراقب دولي يمثلون مؤسسات دولية واوروبية وشخصيات مصرية وعربية، ٢٢ الف متطوع من أبناء اليمن في لجان وطنية لمراقبة الإنتخابات و٢٧ من السفارات الاجنبية واكثر من ٢٠٠ من مراسلي محطات التليفزيون ووكالات الانباء العالمية.

ولتأمين سير الانتخابات هناك ٣٠ الف جندي لضمان عدم وقوع حوادث عنف وعدم دخول مقار اللجان باية اسلحة بيضاء او نارية.

ولاول مرة تتبنى اليمن ادخال الرموز الانتخابية لتسهيل الادلاء بالاصوات على الناخبين الاميين واختار حزب المؤتمر رمز «الفرس او الحصان»، واختار الاصلاح رمز الشمس». ويتبقى سؤال يحلق في افق اليمن في انتظار الاجابة مع اعلان نتائج الانتخابات.

هل يفوز اليمن بثمرة الديمقراطية وتتحقق ارادة ناخبيه بعيداً عن التزوير واحتكار السلطة ويقدم نموذجا لدول الجوار لتشيع اجواء الديمقراطية في اهم منطقة عربية؟



المصدر : الأهرام، القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ ابريل ١٩٩٢

الرئيس اليمنى يدعو مواطنيه للتوجه إلى صناديق الاقتراع اليوم

علي عبد الله صالح: مشاركة الأحزاب فى الانتخابات أكبر ضمان لحيادها ونزاهتها

دعا الرئيس اليمني علي عبد الله صالح جميع المواطنين اليمنيين للمشاركة في العملية الانتخابية التي تجري اليوم والتوجه الي صناديق الاقتراع لدعم التجربة الديمقراطية في البلاد واختيار ممثليهم في مجلس النواب من العناصر النزيهه التي تستطيع التحدث عن طموحاتهم واحتياجاتهم ومشاكلهم.

واكد صالح في حديث ادلي به لتليفزيون ابو ظبي ان مشاركة الأحزاب في الإنتخابات هي اكبر ضمان لحيادها ونزاهتها مشيرا الي وجود أكثر من ٥٠٠ مراقب دولي تم توزيعهم علي مراكز الاقتراع في جميع الدوائر الانتخابية البالغ عددها ٣٠١ دائرة واوضح ان هناك أكثر من ٣٦ الف شخص يمثلون كل الأحزاب والقوي المستقلة في كل الدوائر ومراكز الاقتراع ويراقبون بعضهم البعض لضمان الحيدة والنزاهة مؤكدا ان مهمة الاجهزة الامنية هي الحفاظ علي الامن دون التدخل في العملية الإنتخابية.



المصدر : الأهرام القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٧ ابريل ١٩٩٧

واعرب صالح عن ارتياحه للتنافس القائم بين الاحزاب السياسية الثلاثة عشر المشاركة في الانتخابات وهي المؤتمر الشعبي العام.. والتجمع اليمني للاصلاح وحزب البعث العربي الاشتراكي وحزب البعث القومي وحزب الوحدة والحزب الناصري والحزب الديمقراطي الناصري وحزب الحق والجبهة الوطنية وجبهة التحرير ورابطة ابناء اليمن وحزب التصحيح الناصري والحزب القومي الاجتماعي واكد صالح انه يتمني ان تحصل كل الاحزاب المشاركة علي نصيب جيد في مقاعد مجلس النواب القادم مما ينعكس بالايجاب علي تجربة التعددية السياسية لصالح اليمن ومواطنيه.

واشار الرئيس اليمني الي ان العملية الانتخابية لم تتأثر بمقاطعة احزاب الاشتراكي واتحاد القوي الشعبية والتجمع اليمني للانتخابات في ظل تنافس اكثر من ٢٥٢٥ مرشحا يمثلون ١٣ حزبا بالاضافة الي ٢٠٠٠ مرشح مستقل يتصارعون للفوز بمقاعد مجلس النواب التي يبلغ عددها ٣٠٠ مقعد.

وقال صالح انه باستثناء الحزب الاشتراكي فإن الاحزاب التي قاطعت الانتخابات هي احزاب شخصية واسرية لم تستكمل اجراءات تاسيسها وليس لها اي تاثير او فاعلية حقيقية في الشارع اليمني وكانت تعرف جيدا ان فرص فوزها باي مقعد منعدمة تماما مشيرا الي ان حزب اتحاد القوي الشعبية يمثل اسرة مكونة من عدة اشقاء يقيمون خارج الوطن ويتنقلون بين امريكا والسعودية وينحصر وجودهم داخل اليمن في الصحيفة التي يصدرونها باسمهم اما حزب التجمع اليمني فلا يمثل الا شخصا واحدا هو «عمر الجاوي» وهو الحزب والرئيس ونحن نحترمه لأنه شخصية وحدوية وله تاريخ نضالي كبير.

وردا علي الاتهامات التي وجهها حزب التجمع الوطني الاصلاح الي اللجنة العليا المشرفة علي الانتخابات قال صالح ان هذه الاتهامات واردة في ظل التنافس المحموم بين الاحزاب وهي جزء من الحملة الدعائية لحزب التجمع الوطني للاصلاح مؤكدا انه لم يفاجأ بتصريحات الشيخ عبد الله الاحمر وجاء رده عن وجود انتهاكات وتجاوزات في الاعداد للعملية الانتخابية.

واوضح صالح ان دور اللجنة العليا ينحصر في الاشراف علي العملية الانتخابية وكل ما يتعلق بها من اعداد جداول الناخبين والاشراف علي المطبوعات وتنظيمها وضمان حيدة اجهزة الاعلام الحكومية المرئية والمسموعة والمقروءة وضمان حصول كل المرشحين علي فرص متساوية في الدعاية الانتخابية من خلال هذه الاجهزة.

ونفي صالح ما تردد عن قيام الاجهزة الامنية بشن حملة اعتقالات ضد اعضاء بعض الاحزاب وقال ان الاجهزة اليمنية تحفظت بالفعل علي عدة اشخاص من اعضاء ما يسمي بحزب «الرابطة» التابع للمعارضة الانفصالية التي تعمل خارج البلاد وتم ضبط منشورات ووثائق وادوات تخريبية بحوزتهم كانوا يستعدون لاستخدامها في التشويش علي العملية الانتخابية بهدف افسادها تم احالة الموضوع الي النيابة العامة للتحقيق فيها مشيرا الي ان ما قامت به اجهزة الامن ينبع من الحرص علي سلامة الانتخابات ويستهدف في المقام الاول ضمان نجاح واستمرارية تجربة التعددية السياسية في اليمن.

وقال صالح ان بلاده تستعد بعد الانتخابات لمرحلة تقييم شاملة للاداء



المصدر : الأحرار القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/ ابريل ١٩٩٢

السياسي والاقتصادي والاداري والامني والدفاعي خلال السنوات الاربع الماضية وكشف الايجابيات والسلبيات ورسم سياسة جديدة وطموحة مؤكدا أن الضمان الوحيد لاستمرار التجربة الديمقراطية هو ايمان الاحزاب السياسية بالتداول السلمي للسلطة وتسليمها بالنتائج التي تسفر عنها الانتخابات. واوضح أن قيام حزب المؤتمر العام الحاكم بدعم الاحزاب المنافسة في الانتخابات يستهدف استمرار تجربة التعددية السياسية في اليمن ومساعدة هذه الاحزاب في الخروج الي الساحة السياسية اليمنية بطريقة ديمقراطية وتاهيلها لأداء دورها المستقبلي في خدمة اليمن ومواطنيه.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٧ ابريل ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عشية الانتخابات النيابية

اليمن: "المؤتمر" و"الاصلاح" يتبادلان اتهامات بالفساد

□ صنعاء -
من مراد هاشم:

■ انتقد مساعد الامين العام للمؤتمر الشعبي العام السيد عبدالملك منصور بشدة امس «التجمع اليمني للاصلاح»، معتبراً ان «عصراً من الظلام سيخيم على اليمن في حال فوز هذا الحزب بالغالبية في الانتخابات اليمنية».

واتهم منصور «الاصلاح» في مؤتمر صحافي عقده امس بانه «وظّف موارد الادارات التي تولاها في الائتلاف الحكومي لمصالح حزبية وخصوصاً موارد وزارات الثروة السمكية والتموين «ونشر الفساد في هذه الوزارات» ثم الصق تهمة الفساد بالمؤتمر الشعبي الذي فشلت جهوده في المرحلة الماضية من الحد من الفساد».

واضاف منصور ان حزبه لن يكرر تجربتي الائتلاف السابقتين مع كل من الحزب الاشتراكي والاصلاح. واوضح ان المؤتمر سيشكل الحكومة المقبلة منفرداً اذا حصل على غالبية او سيشرك معه احزاباً اخرى اضافة الى «الاصلاح» «في مشاركة محدودة لا تمكن اي طرف من التهديد بنسف الائتلاف او ممارسة ضغوط او ابتزاز المؤتمر لتحقيق مصالح معينة». واوضح منصور ان الاصلاح «داب خلال الفترة الماضية على ابتزاز المؤتمر» وانه كان «يعرقل اجازة القوانين والاتفاقات متذرعاً باسباب دينية سرعان ما يتناساها حينما تتحقق مطالبه واهدافه ومصالحه السياسية».

وردّ رئيس الدائرة السياسية في التجمع اليمني للاصلاح السيد محمد قحطان على تصريحات منصور قائلاً: «اننا نستغرب ان تأتي مثل هذه التصريحات من الاخ عبدالملك منصور الذي تولى رئاسة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لفترة من الزمن ثم أقيل منه لاسباب يعلمها هو جيداً واظن انه كان آخر من يحق له الحديث عن الفساد. ومع ذلك فإنني ادعو بصوت عال الى تسليم الهيئتين الوزاريتين للمؤتمر والاصلاح الى محاكمة ومحاسبة مفتوحة وان تسلم تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الى جهة محايدة من احزاب المعارضة حتى تتم محاسبة الجميع وتحديد من هو الفاسد».

واصدر المركز الاعلامي لـ «التجمع اليمني للاصلاح» عدداً من البيانات التي تضمنت نص خروقات ومخالفات في اجراءات العملية الانتخابات واعمال تزوير تقوم بها قيادات المؤتمر الشعبي وبعض مسؤولي الدولة وضباط الجيش والامن». ووجه اتهامات الى المؤتمر بالفساد وبانه «يجمع في صفوفه مجموعة من الفاسدين الذين ينهبون المال العام من دون رادع او حساب».

وردّ رئيس الدائرة الاعلامية للمؤتمر الشعبي على هذه الاتهامات في بيان اصدره امس جاء فيه «ان هؤلاء الذين يتحدثون عن الفساد واتهام الآخرين به هم رموز للفساد وغارقون فيه حتى الثمالة. ان رفع شعار مكافحة الفساد من جانبهم انما يهدف الى المزايدة السياسية وتحقيق مكاسب انتخابية».

على صعيد آخر اعلن مرشحوا احزاب «التجمع اليمني للاصلاح» و«التنظيم الوحدوي الناصري» و«حزب البعث القومي» والمرشحين المستقلين في الدائرة ١٠٣ في محافظة إب مقاطعة الانتخابات نتيجة «الخروقات والممارسات المخالفة للقانون التي يرتكبها الشيخ صادق باشا ممثل المؤتمر الشعبي في المنطقة».

انتخابات اليمن اليوم وسط إجراءات أمنية مشددة

المواجهة تتصاعد بين حزبى المؤتمر العام والاصلاح

تعز من :

أمين محمد أمين

وسط إجراءات أمن عسكرية مكثفة حكومية وشعبية تبدأ فى الثامنة من صباح اليوم الأحد انتخابات اعضاء ثانى برلمان يمنى بعد تجربة الوحدة والانفصال والوحدة لاختيار ٣٠١ عضوا وعضوة فى ٢٠١٨ لجنة للذكور و١٧٤٢ لجنة للاناث منتشرة فى ١٨ محافظة حيث تبلغ صناديق الاقتراع ٩٧٥٢ صندوقا نقل بعضها إلى قمم الجبال والسهول والوديان أمس بالطائرات العسكرية تصاحبها قوات مكثفة من القوات المسلحة والشرطة لحمايتها إلى جانب حماية القبائل وممثلى المرشحين والمرشحات.

وقد تقرر السماح للناخبين المسجلين فى جداول القيد النهائية والبالغ عددهم ٧٢٨ و٤٦٣٧ ناخب وناخبة بالاداء باصواتهم دون التقيد بشرط سحب البطاقات الانتخابية كما تم استراد كميات كبيرة من الاحبار التى يصعب ازالتها لوضعها على يد كل ناخب بعد ادائه بصوته فى لجنة الانتخابات لضمان عدم قيامه بالادلاء بصوته فى لجنة انتخابية أخرى وقد

تصاعدت أمس حدة المواجهة بين حزبى الائتلاف الحاكم المؤتمر الشعبى العام والاصلاح بعد الغاء التنسيق بينهما وتبادل الاتهامات والمواجهات واحداث العنف فى عدد كبير من الدوائر وذلك قبل موعد انهاء الحملات والمؤتمرات الانتخابية للمرشحين والتى شهدت مواجهات بالحجارة وإطلاق الاعيرة النارية فى عدد من الدوائر والتى أدت إلى عدد من الاصابات بين الاطفال وقتل بعض أعوان المرشحين.

وعلى الجانب الآخر واصل مجلس التنسيق الاعلى لاحزاب المعارضة المقاطعة للانتخابات والتى يتصدرها اعضاء الحزب الاشتراكى اليمنى ورابطة ابناء اليمن واتحاد القوة الشعبية فى اصدار العديد من الاتهامات لحزب المؤتمر الشعبى العام واتهامه بإجراء التزوير فى لجان القيد وتسجيل العديد من الاطفال

كما وجهت اتهامات متعددة لمشاركة افراد القوات المسلحة فى الانتخابات فى أكثر من موقع لصالح حزب المؤتمر الشعبى العام الحاكم والضغط من قبل الشرطة على عدد من المستقلين من أجل التنازل لصالح مرشح المؤتمر ويواصل اعضاء احزاب المعارضة اتهامهم بأن الهدف من الانتخابات هو حصول اليمن على المساعدات الأجنبية تحت دعوى تطبيق الديمقراطية وتواصل لجان مراقبة الانتخابات الدولية والعربية والمحلية اعمالها اليوم فى مختلف المحافظات.

وفى نفس الوقت يواصل المراقبون الدوليون وممثلى الصحافة العالمية والعربية متابعتهم ومراقبتهم مع ٢٢ الف مراقب محلى وذلك فى متابعة حذرة إلى الثامنة من مساء اليوم الأحد حيث تغلق صناديق الانتخاب لتبدأ عمليات فرز الاصوات فى المقار الانتخابية تمهيدا لاعلان اسماء الفائزين بعضوية مجلس النواب فى كل دائرة انتخابية.



المصدر : المســاء القاهرية

التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٧

قبل اعلان نتائج الانتخابات البرلمانية باليمن

المراقبون السياسيون: يبقى الحال على ماهو عليه .. حتى اشعار أخر

حزب المؤتمر فى السلطة.. بدون شريك

يأمل المراقبون السياسيون فى أن تسفر الانتخابات اليمنية التى تجرى « اليوم » عن استقرار يساعد على جذب الاستثمارات الخارجية وتجاوز أزمة الحرب الاهلية عام ١٩٩٤ بين القوات الشمالية المؤيدة للرئيس على صالح من جانب والتابعة للحزب الاشتراكى الذى كان يتزعمه على سالم البيض .



والحقيقة ان الانتخابات الحالية لا تعكس بصدق المناخ السياسى السائد اذ بعد انسحاب « الاشتراكيين » او انصار الحزب الاشتراكى من المنافسة لا يبدو فى الافق سوى حزبين كبيرين فقط ـ تحتهما احزاب صغيرة ذات شعبية محدودة ـ هما المؤتمر الشعبى العام الحاكم وشريكه فى الائتلاف حزب الاصلاح ورئيسه عبدالله بن حسين الإحمر رئيس البرلمان اليمنى .

وفى الانتخابات الماضية جرى تحالف واسع بين المؤتمر والإصلاح .. عكس الانتخابات الحالية إذ أن هناك تحالفا نسبيا بينهما .. وقد أكد ذلك الرئيس على صالح بقوله ان التحالف غير كبير اذ ينبغى أن يكون هناك حزب فى السلطة وآخر قوى فى المعارضة .

أحمد عبد السلام

تهم

وكعادة أى انتخابات .. وجهت تهم عديدة للجنة الانتخابية المشرفة .. أبرزها سعى الحزب الحاكم بكل قوة الى الفوز باكبر عدد من مقاعد البرلمان لضمان البقاء فى السلطة وذلك من خلال التلاعب فى الاصوات واعطاء الحق للعسكريين فى التصويت بجانب بعض الممارسات الادارية التى لا تحقق المساواة فى الدعايات الانتخابية .

من جانبه حاول الرئيس اليمنى التقليل من ذلك بكل السبل مؤكدا على ان الانتخابات مناسبة جيدة لتعميق معانى ومفاهيم الديمقراطية واظهار قدرة المواطن اليمنى على اختيار مرشحيه بكل حرية ودون ضغوط .

والواقع ان الرئيس صالح يسعى من وراء ذلك الى كسب ثقة الحكومات الغربية والدول المانحة حتى يستفيد من امكانية دعم بلاده وتأييد برامجها الرامية الى الاصلاح الاقتصادى وتنشيط التعاملات التجارية وجذب رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار فى مجالات التنقيب عن البترول .

الاصلاح الاقتصادى

والحكومة اليمنية تدرك جيدا ان قضية الاصلاح الإقتصادي حساسة وخطيرة للغاية خاصة وان اليمنيين يعلون جانب القبلية والعشائرية كما تنتشر بينهم ظاهرة امتلاك وتداول السلاح بصورة مخيفة ومن ثم فان اي تغيير فى الوضعية الاجتماعية قد يترتب عليه اضطرابات وقلاقل غير معروفة النتائج .

ويشار الى ان الحرب الاهلية عام ١٩٩٤ كلفت خزانة صنعاء نحو ١١ مليار استرلينى كما ان المجال السياحى الذى كانت تعتمد عليه اليمنى قد انخفضت ايراداته بصورة غير مسبوقة بعد تكرار ظاهرة اختطاف الاجانب مما يؤدى الى رد فعل سيىء على المستوى الخارجى .

هذا بالاضافة الى ان اليمن بلد مشهور بالثورات والاضطرابات الحدودية والاغتيالات السياسية واعمال الشغب ومن هنا تعد الديمقراطية الضمان الوحيد لاستقرار البلاد . إذ بدونها سيقتل كل يمنى أخاه .

وبالنسبة للانتخابات البرلمانية فمن



المعروف ان عدد المرشحين بلغ ٢٣٠٦ بينهم ١٧ سيدة من أجل الفوز بـ ٣٠١ مقعد .. وهؤلاء المرشحون بعضهم مستقل والبعض الآخر ينتمى الى ١٢ حزبا سياسيا .. ومن المرشحين اشهر مغنى يمنى ورئيس مجلس النواب واحمد صالح ـ ٢٧ عاما ـ ونجل الرئيس اليمنى . وهذه الانتخابات هى الاولى منذ الحرب الاهلية عام ١٩٩٤ وقد وصلت الى اليمن بعثة مراقبين دولية تضم ١٥٠ شخصا لمراقبة سير العملية الانتخابية حيث من المتوقع ألا يختلف الوضع العام عما كان عليه الحال قبل الانتخابات ، إذ من المنتظر ان يحكم حزب المؤتمر بمفرده على أن يكون الاصلاح فى المعارضة ، فلم يعد الرئيس صالح بحاجة الى جهود الشيخ عبدالله الاحمر فى التوسط لانهاء الازمات الداخلية بين الحكومة والعشائر المختلفة ، وكان الاحمر صاحب مبادرات لتهدئة الاوضاع والتغلب على اية ازمات فى المرحلة السابقة لخبرته ومهاراته التفاوضية .



المصدر : الأهرام القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩٢

رسالة من موسى لوزير خارجية اليمن

صنعاء - وكالات الأنباء: تسلم نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية اليمنى الدكتور عبدالكريم الاريانى رسالة أمس من وزير الخارجية السيد عمرو موسى تتعلق بآخر تطورات الموقف على الساحة العربية والعلاقات الثنائية بين البلدين.

وقام بتسليم الرسالة سفير مصر لدى اليمن الدكتور محمود مرتضى خلال مقابلة الوزير الاريانى له أمس.

وتأتى الرسالة فى اطار الاتصالات والمشاورات المستمرة بين اليمن ومصر حول عدد من القضايا التى تهم البلدين



المصدر : الحياة اللندنية

٢٧ ابريل ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

يتوجهون اليوم الى صناديق الاقتراع

قراءات سياسية أخيرة في خريطة الانتخابات النيابية اليمنية

فيصل مكرم

■ لا تحظى البرامج الانتخابية للاحزاب السياسية في اليمن باهتمام الناس في الانتخابات التي تجرى اليوم (الاحد) كما ان الاحزاب نفسها لا تعول على برامجها في الحصول على ما تطمح اليه من مقاعد مجلس النواب ذلك لان المكانة الاجتماعية او الثقل القبلي او المالي للمرشح يُعدّ اهم عوامل الفوز وبالتالي يبرز التناقض بين مضامين البرامج الانتخابية وقاعدة اختيار الاحزاب لمرشحيها. ففي حين تزدحم البرامج الانتخابية بالآمال والطموحات المستقبلية لبناء البلد في ميادين الحياة تعبيراً عن تطلعات الناس نحو بناء الدولة الحديثة والحدّ من مراكز النفوذ وفرض سيادة القانون واصلاح الاوضاع الاقتصادية والتعليمية والقضائية.

يصطدم غالبية الناخبين بقوائم المرشحين باسم الاحزاب السياسية خصوصاً ائتلاف السلطة بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح وتضم في غالبيتها مرشحين من ذوي الوجاهة الاجتماعية او الثقل القبلي والمالي من دون الاخذ بشروط الكفاءة العلمية او التخصص الاكاديمي.

الى تلك الاسباب ياتي عامل آخر يسهم في عدم اهتمام الناس بما تحتويه البرامج الانتخابية للاحزاب يتعلق بانجازات مجلس النواب السابق ودوره في تحمل مسؤولية الرقابة على تنفيذ قراراته والقوانين والاتفاقات التي اقرها اذا انحصر دور المجلس النيابي السابق في منح الثقة للحكومة ومباركة برامجها والتصويت على كل ما تقدمه الى «البرلمان» وهذا هو نهاية المطاف.

واذا اردنا الخوض في اتجاهات البرامج الانتخابية للاحزاب في اليمن لاستكمال الصورة حول العملية الانتخابية فان منطلق ذلك هو الحرص على ان يكون لدى القارئ رؤية متكاملة عن طبيعة وظروف الانتخابات النيابية في هذا البلد الذي تعتبر الديموقراطية فيه حدثاً يستحق الاهتمام والمتابعة. في هذا السياق يعتبر البرنامج الانتخابي للمؤتمر الشعبي العام - الحزب الرئيسي في الحكم - متميزاً بالحديث عن انجازات الحكومة على انها انجازاته كحزب انطلاقاً من واقع تأثره بسيطرة اعضاء منه على مقاليد السلطة ناهيك عن كونه حزب الرئيس علي عبدالله صالح ما يجعله حزباً للدولة التي جاء من بين ظهرانيها وتحمّل وزر مسؤولياتها وفقاً لهذا التمازج الذي ارتبط بالمؤتمر منذ نشاته عام ١٩٨٢ حتى اليوم.

لذلك عدد برنامجه الانتخابي بانجازات الحكومة في الماضي وكله ثقة في الفوز بغالبية مريحة في مجلس النواب المقبل ويطمح من خلال تحمله مسؤوليات الحكومة الجديدة في استكمال بناء الدولة ومواصلة تنفيذ برامج الاصلاحات الاقتصادية والمالية والادارية الشاملة وفرض سيادة القانون وتصحيح القضاء وتعزيز الديموقراطية وتطبيق اللامركزية من خلال اجراء انتخابات الحكم المحلي وتحسين الموارد الاقتصادية والحدّ من العجز من الموازنة العامة وتوحيد مناهج التعليم... الخ.

ولم يخل برنامج المؤتمر من المناورة السياسية لكسب تعاطف الناخبين مرتكزاً على اخطاء وتجاوزات من شاركوه في الحكم منذ اعادة تحقيق الوحدة انطلاقاً من مواقفه التي اسهمت في اجراء الانتخابات النيابية للمرة الاولى في تاريخ اليمن الموحد عام ١٩٩٣ على رغم محاولة شريكه السابق في حكم المرحلة الانتقالية للدولة الموحدة (الحزب الاشتراكي اليمني) وما قدمه من تنازلات سياسية بعد انتخابات عام ١٩٩٣ بإقامة ائتلاف ثلاثي في الحكم سمح بمشاركة الحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للاصلاح على رغم حصول المؤتمر على الغالبية العددية في مجلس النواب السابق.

كما اعطى البرنامج الانتخابي للمؤتمر حيزاً لابراز موقفه المبدئي في الحفاظ على الوحدة وافشال مخطط الانفصال والانتصار للشرعية الدستورية في الحرب الانفصالية التي قادها الحزب الاشتراكي.

وعلى رغم علاقة التحالف بين المؤتمر الشعبي والتجمع اليمني للاصلاح التي جمعتهما منذ العام ١٩٩٠ وعززها موقف الاصلاح المؤيد للرئيس صالح وحزبه في مواجهة الاشتراكي اثناء الازمات السياسية وفي حرب ١٩٩٤ كانت سبباً في وجوده شريكاً وحيداً للمؤتمر الشعبي في الائتلاف الحكومي بعد الحرب وحتى اليوم. الا ان مواقف الاصلاح السياسية في الحكومة اثارت الخلافات مع المؤتمر الشعبي خلال العامين الماضيين حتمت على المؤتمر في برنامجه الانتخابي تحميل الاصلاح مسؤولية تعثر الحكومة في انجاز بعض القضايا المرتبطة ببرنامج الاصلاح الشامل، وبالتالي ابراز جدارة المؤتمر في تحمل مسؤولية ما انجزته حكومة الائتلاف ومن ثم تصميمه على تحمّل مسؤولية الحكومة المقبلة. ولعل من ابرز القضايا التي اشار اليها برنامج

المؤتمر مسألة توحيد المناهج التعليمية التي عارضها الاصلاح بشدة في الفترة الماضية كونها ستؤدي الى الغاء المعاهد العلمية (الدينية) التابعة له اضافة الى تنفيذ اوليات تتعلق بالاصلاحات الاقتصادية والحكم المحلي التي كانت للاصلاح مواقف غير مؤيدة للحكومة في تنفيذها بذريعة تناقضها مع خصوصيات البلد، وهي في حقيقة الامر لا تتوافق وتوجهات الاصلاح كحزب يستند مشروعه السياسي على فكره العقائدي الذي ينتمي اليه تيار الاخوان المسلمين.

وبغض النظر عن ما تضمنه البرنامج الانتخابي لحزب المؤتمر في الحديث عن انجازاته ومواقفه او الوعود والطموحات المستقبلية فانه يرجح فوزه بغالبية مريحة تتجاوز نصف عدد مقاعد المجلس في أسوأ الاحوال.

وجاء برنامج حزب الاصلاح، المرشح للفوز بالمركز الثاني، الانتخابي وفق خطاب سياسي تميز الى حد كبير بالانفتاح على مسائل اقتصادية وثقافية وتنموية متجاوزاً تأثير مراكز التشدد الديني في داخله مستفيداً على ما يبدو من تجربته في السلطة على رغم انها لم تتجاوز السنوات الاربع.

ولان التجمع اليمني للاصلاح يدرك حجم الظروف السياسية المحيطة به على الصعيدين الداخلي والخارجي التي هي بالضرورة في غير صالحه باعتباره محسوباً على تيار الحركة الاسلامية، بحكم تركيبته الدينية الطاغية عليه، حرص وهو يضع برنامجه على تجاوز رغباته او التعبير عن طموحاته الحزبية واعطى حيزاً للحديث عن قضايا مهمة يتطلع اليها الناس ولا تصطدم مع الظروف او الاتجاهات السياسية الداخلية والدولية في حدها الادنى حتى في حديثه عن الاصلاحات الشاملة التي يفترض ان تقوم بها الحكومة الجديدة بعد الانتخابات عبر عن وجهة نظر تمنى ان تتم في صورة شاملة وليست جزئية وهي نظرة ليست محل جدل من الآخرين. لكن الاصلاح تناول مواقفه من بعض القضايا وفق نظرته اليها، كحزب سياسي اسلامي، مثل مسالة توحيد مناهج التعليم التي عارض الدعوة اليها من خلال ما تضمنه برنامجه الانتخابي الذي طالب بتحسين وتطوير المعاهد العلمية (الدينية) ادارة ومنهجاً ومعلماً ودعم وتشجيع مدارس القرآن الكريم واعتبرها تؤدي دوراً مكملاً للتعليم العام.

وهذه النقطة بالذات لا تتعارض مع رؤية المؤتمر الشعبي وحسب بل مع رؤية احزاب المعارضة في برامجها الانتخابية التي دعت الى توحيد التعليم وتصحيح المؤسسة التعليمية حتى تؤدي دورها الوطني والحضاري في تربية النشء وتحصين الاجيال المقبلة من الافكار الهدامة.

وتتشابه البرامج الانتخابية لاحزاب المعارضة التي ستخوض الانتخابات اليمنية مع مضامين برنامجي المؤتمر والاصلاح. وتتميز برامج المعارضة بالاسلوب النقدي الموجه ضد الحكومة واعتبارها مقصرة في اداء دورها حيال تنفيذ برامج الاصلاح الشامل معللة ذلك الى اسلوب التقاسم في الحكم (الائتلاف الحاكم) الذي اجمعت البرامج الانتخابية لاحزاب المعارضة على انه سبب تفشي الفساد المالي والاداري والانهيار الاقتصادي وغياب هيبة القانون وتزايد مراكز النفوذ.

ولان البرامج الانتخابية لاحزاب المعارضة لم تكن معبرة عن قدراتها الحقيقية في التغيير وايجاد الحلول الناجعة لكل تلك الاختلالات فانها بالتالي عبرت عن عجز هذه الاحزاب في تقديم رؤية جديدة من القضايا المطروحة. وكانها على ثقة مسبقة بان وجودها في المعارضة لا يعطيها الحق في التطلع نحو السلطة وان كانت برامجها واطروحاتها الانتخابية تطالب بحكومة ائتلاف وطني بديلاً «للتقاسم» لعلها بذلك تجد طريقاً عبر خلافات الائتلاف للوصول الى السلطة. واذا ما وافقت الظروف السياسية بعد الانتخابات على مشاركة المعارضة في الحكومة المقبلة فسيكون وضعها في السلطة وفق وجودها داخل «البرلمان». وفي هذا السياق يمكن القول بان ما سوف تحصل عليه احزاب المعارضة اليمنية من مقاعد في مجلس النواب يرتبط بحسابات سياسية لا يستبعد ان تكون وضعت مسبقاً من قبل الائتلاف الحاكم (المؤتمر والاصلاح) في ظل خلافاتهما. فعلى المعارضة ان لا تعول كثيراً على الخلافات في الحصول على مكاسب سياسية تسمح باختراق الخطوط الحمر لخريطة التوازنات السياسية والقبلية والاجتماعية في اليمن.

اتجاهات المستقلين

يغلب على اتجاهات البرامج الانتخابية للمرشحين المستقلين الذين يمثلون الغالبية الساحقة ...



من المرشحين دوافع كل مرشح لخوض المنافسة الانتخابية لكنها في الغالب مكرّسة للحديث عن هموم الناس في اطار الدائرة الانتخابية وهي بذلك تحظى بنوع من الاهتمام لدى الناخب من باب الاطلاع على جهد المرشح بشرط ان تكون خالية من الاطروحات الموجودة في البرامج الحزبية

ينقسم المرشحون المستقلون الى فئات يمكن التحدث عنها. فمنهم من رشّح نفسه بدافع ثقته بإمكاناته الشخصية والعلمية او الثقافية في استقطاب الناخبين. ومنهم من رشّح نفسه بهدف «التسلية» حتى يحظى بشهرة عبر وسائل الاعلام الرسمية كحق من حقوق المرشح. ومن المرشحين المستقلين فئة دافعها الحقيقي هو تعزيز وجاهتها الاجتماعية خصوصاً اذا كان المرشح صاحب ثروة تسدّ عنه عيوبه الثقافية والثقل الاجتماعي والقبلي. وهناك عدد من المرشحين المستقلين كان دافعه الوحيد هو اسقاط مرشح قوي بسبب خصومات قبلية او أسرية واحياناً حزبية. ومن المرشحين المستقلين من ينتمي الى حزب سياسي وعندما وقع اختيار الحزب على مرشح غيره ترشّح بصفة مستقلة (نكاية) بالحزب فإن فشل في الفوز يكون ساهم في سقوط مرشح حزبه لصالح آخر.

اما المستقلون الذين ينتمون الى حزبي السلطة فيمكن حصرهم في فئتين الاولى دفع بهم الحزب للترشيح كمستقلين من باب «التكتيك» الانتخابي فان دعت الضرورة السياسية الى التنسيق مع الحزب الآخر في الدوائر الانتخابية يبقى المرشح المستقل بديلاً للمرشح الرسمي الذي يتم سحبه تطبيقاً لاتفاق التنسيق او «المقايضة».

اما الفئة الاخرى فغالباً ما يكون دافعها من الترشيح بصفة مستقل (رغم الانتماء الحزبي) هو الكسب المادي من خلال مقايضة الانسحاب بالمال ولعل المؤتمر الشعبي العام من اكثر الاحزاب التي تعاني من هذه الظاهرة اذ ينفق المؤتمر اموالاً طائلة لضمان انسحاب المستقلين الحزبيين لصالح مرشح المؤتمر. وفي غالب الاحيان يضطر المؤتمر الشعبي الى شراء الانسحابات حتى من مرشحين غير حزبيين. ولولا امكاناته المالية التي يحظى بها لما دعته الضرورة الى هكذا اسلوب خصوصاً وان الاعتماد على المال قد لا يخدم المؤتمر مستقبلاً في حال حدوث متغيرات جديدة تجبر الاحزاب السياسية وفي طليعتها حزب المؤتمر على الاعتماد على موارده الخاصة

ولا بد هنا من التنبيه الى ان فرصة المرشحين المستقلين للفوز في الانتخابات اليمنية لا تقل عن حجم الفرصة المتاحة لاحزاب المعارضة. وربما استطاع المستقلون تحقيق نسبة في مقاعد «البرلمان» تفوق ما ستحصل عليه احزاب المعارضة خصوصاً بعد ان قاطع الانتخابات الحزب الاشتراكي صاحب المركز الثالث في مقاعد مجلس النواب السابق. وهناك عدد قليل من الاشتراكي تقدم بترشيح نفسه كمستقلين واغلب هؤلاء من التيار الذي كان يؤيد مشاركة الحزب. وقليل منهم كانوا مع المقاطعة لكنهم رشحوا انفسهم كمستقلين اعتقاداً منهم ان خوضهم الانتخابات باسم الاشتراكي يقلل من فرص فوزهم نظرا للظروف السياسية المحيطة بالحزب منذ الحرب اليمنية.

ويحظى جميع المرشحين المستقلين من اعضاء الحزب الاشتراكي بدعم الرئيس صالح الذي يرى في وجودهم داخل المجلس اجهاضاً لمقاطعة الحزب الاشتراكي. وبذلك يصبح فوز الاشتراكيين في الانتخابات «كمستقلين» في حكم المؤكد.

* مدير مكتب «الحياة» في اليمن



المصدر : الأهرام القاهرة

التاريخ : ٢٧ ابريل ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصرع أحد أنصار الرئيس اليمني برصاص أعضاء الإصلاح

صنعاء - ا. ف. ب - اكدت مصادر يمنية امس ان احد اعضاء حزب المؤتمر الشعبى العام الذى يتزعمه الرئيس اليمنى على عبدالله صالح قتل على يد احد عناصر حزب التجمع الوطنى للإصلاح الذى يتزعمه الشيخ عبدالله الأحمر وهو الحزب الذى ينافس حزب الرئيس اليمنى فى الانتخابات التشريعية التى تجرى اليوم.

وبذلك يرتفع عدد ضحايا الانتخابات اليمنية إلى ٣ قتلى منذ بداية الحملة الانتخابية.



المصدر : الوسط اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ ابريل ١٩٩٧

خيارات الائتلاف بعد الانتخابات

«قدر محتوم» بين المؤتمر والاصلاح

الوسط

تفرغت صنعاء والمدن الرئيسية اليمنية للانتخابات التي تشغل أحاديث الناس ووسائل الاعلام، فيما ملأت الملصقات الدعائية وصور المرشحين الحيطان والسيارات والاماكن العامة والتقاطعات، وتنتشر اللجان الرجالية والنسائية المسؤولة عن الاشراف على الاقتراع في الدوائر والمراكز الانتخابية في مقرات المدارس والمعاهد وبعض المرافق العامة، فيما شغلت وفود المراقبين والصحافيين والمراسلين وممثلو بعض المعاهد ومراكز البحث فنادق الدرجة الأولى والثانية في العاصمة والمدن الرئيسية والمركز الاعلامي الذي خصصته اللجنة العليا للانتخابات لتزويد المراقبين والصحافيين بالمعلومات.

ولعل تعدد الرقابة من أبرز ظواهر الانتخابات إذ شارك فيها متطوعون من دائرة الانتخابات الاشتراعية في المنظمة الدولية ومن الكونغرس الاميركي ومن أحزاب وبرلمانات ودوائر سياسية في الولايات المتحدة وأوروبا، خصوصاً المانيا وفرنسا وبريطانيا وهولندا وفنلندا، ولم تقتصر رقابتهم على الدوائر والمراكز الانتخابية في العاصمة بل شملت دوائر في محافظة صنعاء وبعض المدن الرئيسية.

وجاءت عطلة عيد الأضحى (وهي اكبر عطلة سنوية في اليمن يقضيها اليمنيون في صنعاء والمدن الأخرى في مناطقهم) مناسبة مواكبة لموسم الانتخابات، فخلت شوارع صنعاء من أكثرية السيارات التي تجوبها طوال العام. ورافقت هذه الحركة الانتخابية بمظاهرها الصاخبة توجسات حذرة من حدوث مشاكل او صدامات تسببها الثغرات المفتوحة التي اتجهت اليها أنظار المراقبين، مثل ثغرة مقاطعة الانتخابات والخلاف المتجدد بين حزبي الائتلاف الحاكم، المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح، لكن حتى منتصف الأسبوع الماضي لم تحدث مشاكل تذكر باستثناء حادثة بين مرشحين من حزبي الائتلاف ادت الى جرح اثنين في منطقة صنعاء.

في هذه الأجواء ظلت توقعات اللجنة العليا للانتخابات تدفع الى مزيد من الاحتياطات بدعم غير محدود من الدولة، فشهدت الانتخابات أكبر احتياطات أمنية عرفتها البلاد، من حيث عدد اللجان الأمنية وعناصرها التي فاقت ٤٠ الف عنصر من القوات المسلحة والأمن تواجدت في كل دائرة (عدد الدوائر ٣٠١ دائرة) والمراكز الانتخابية (٢٠١٩ مركزا) ومع لجان صناديق الاقتراع اضافة الى استعداد تم ترتيبه سلفاً في معسكرات الأمن والأمن المركزي لمواجهة أية طوارئ.

وكان الرئيس علي عبدالله صالح حذر من اخلال بأمن الانتخابات، مؤكداً ان الدولة لن تسمح باي عمل يمس أمنها. وحسب المراقبين فإن هذا التحذير شكل مع الاستعدادات الأمنية رادعاً قويا لمحاولات كانت متوقعة. وواضح ان قادة حكومة الائتلاف خصوصا المؤتمر الشعبي، ظلوا يخشون التوقعات في حد ذاتها لانعكاسها سلبا على جانبين، احدهما سمعة الانتخابات وبالذات بعد اعلان ثلاثة من احزاب المعارضة، مقاطعة الانتخابات، والآخر تأثر تحركات المراقبين الدوليين بالتوقعات. لذا ظل قادة المؤتمر الشعبي يدفعون المراقبين الى زيارة مدن ومناطق غير العاصمة ومراقبة الانتخابات في أكثر من مدينة ومنطقة ويقدمون التسهيلات لهم.

وحرص حزب المؤتمر على الرقابة لأسباب عدة، منها ان فترة الانتخابات شهدت أوائل الشهر الجاري صدور تقرير منظمة العفو الدولية الذي اتهم السلطة في اليمن بانتهاك حقوق الانسان، وفي ضوئه جاء قرار البرلمان الأوروبي بوضع شروط على المساعدات المقدمة من الاتحاد الأوروبي لليمن، ومنها اجراء مصالحة وطنية مع احزاب المعارضة وعودة النازحين خارج اليمن منذ تموز (يوليو) ١٩٩٤ وكان رد صنعاء عبر وزارة



الخارجية نفي ما تضمنه التقرير ومطالبة المسؤولين في منظمة العفو الدولية والبرلمان الأوروبي بزيارة اليمن لمعرفة الحقائق على الطبيعة

توقعات المؤتمر

ومن أسباب الرقابة ان المؤتمر توقع كما كان واضحا، الحصول على اكبر عدد من المقاعد في مجلس النواب، وتوقع مع هذا، ان تعمد الأحزاب الأخرى المشاركة في الانتخابات (وعددها ١١ حزبا من دون المؤتمر) الى الطعن في نزاهة الانتخابات، لذلك اعتبر المؤتمر ان وجود المراقبين الدوليين يمثل شاهداً محايداً وكافياً لتأكيد صحة النتائج التي جاءت في ظل توقعات لم تتجاوز وضع المؤتمر الشعبي في المقدمة يليه شريكه في الائتلاف حزب الاصلاح، فالمستقلون فأحزاب البعث فالحق والناصريون

ويرى المراقبون ان الأحزاب بصفة عامة، استفادت كثيراً من انخفاض عدد المرشحين بعد انسحاب ١٤٩٨، منهم ٧٣ من مرشحي الأحزاب من مجموع ٣٨٠٤ مرشحين، وخاض المعركة حوالى ٢٣٠٠ مرشح منهم ٢٢١ للمؤتمر و١٧٨ للاصلاح وحوالى ٦٠٠ للأحزاب الأخرى، والبقية مستقلون وظل حظ المرأة عاثراً بـ ١٧ مرشحة.

ودارت معركة الانتخابات في حقيقتها بين حزبي الائتلاف الكبيرين منذ مرحلتها الأولى في تموز (يوليو) ١٩٩٦، إلا انها اشتدت في أيامها الأخيرة حتى كادت تؤدي الى انضمام الاصلاح الى المقاطعين او حتى هدد الاصلاح بالمقاطعة في منتصف الشهر الجاري. ولعل حزب المؤتمر خاضها بمعاناة تفوق بقية الأحزاب مجتمعة، إذ تعددت جبهات المواجهة بالنسبة اليه، مع المعارضة عموماً ومع المقاطعين خصوصاً، ومع شريكه في الائتلاف ومع الذين ترشحوا من أعضائه مستقلين، لرفضهم الانسحاب لصلحة المرشح الرسمي، فاضطر أمينه العام الدكتور عبدالكريم الارياني الى اصدار قرار بفصل كل مرشح من اعضاء حزبه يرفض الانسحاب لصلحة المرشح الرسمي وانسحب معظمهم فعلا لكن كثيرين ظلوا متحدين للقرار، وهذه احدى المشكلات التي يواجهها المؤتمر بعد الانتخابات، حسب مصادره.

والثانية، الطعون في النتائج التي ترى مصادر المعارضة انها ستكون كثيرة وواسعة على مستوى الدوائر الانتخابية من ناحية وعلى مستوى العملية الانتخابية برمتها إذ ان قادة المعارضة ومعهم قادة من الاصلاح لا يزالون على موقفهم من التشكيك في شرعية اللجنة العليا وكثير من اجراءاتها منذ بدء أولى مراحل الاعداد للانتخابات. وحسب ما قالت هذه المصادر لـ «الوسط» فإن قادة من احزاب المعارضة المشاركة في الانتخابات، لن يترددوا في المطالبة باعادة الانتخابات، خصوصاً إذا خرجوا من دون ان يحصلوا على الحد الأدنى مما يطمحون اليه منها، ومن ثم فإن مشكلة الطعون في هذه الحال ستثير زوبعة وتأخذ وقتاً غير قصير باعتبارها او حتى بعضها سيحال الى القضاء للبت فيه.

والمشكلة الثالثة المتوقعة التي يمكن ان يواجهها اكبر الأحزاب بعد الانتخابات، هي «ثالثة الأثافي» كما يقال، وهي مشكلة الائتلاف الحكومي المقبل، إذ ان ما يؤكده الواقع السياسي والظروف الراهنة في اليمن فضلا عن مصادر من حزبي المؤتمر والاصلاح هو ان «ائتلاف اليوم هو ائتلاف الغد.» وأن «التحالف الاستراتيجي» بين الحزبين يفرض حتمية الائتلاف بينهما في تشكيل الحكومة، لأسباب عدة، فهما أكبر حزبين على الساحة اليمنية وهما ائتلاف الفترة الماضية الى جانب انهما يسيطران على معظم مقاعد مجلس النواب وأن مصير معظم الفائزين من المستقلين الانضمام الى كتلتيهما في المجلس وتظل بقية الأحزاب التي حصلت على مقاعد تمثيل أقلية، وهذا المطروح الآن على صعيد ما بعد الانتخابات.

إلا ان هذا السيناريو لا يزال افكاراً عامة ومجرده تطرحها تصريحات من الحزبين في الأحاديث الاعلامية عند نفي الخلاف بينهما، لكنها حسب مصادر قيادية تواجه معارضة شديدة من داخل كل منهما. فالمؤتمر الشعبي كما أكد رئيسه (الرئيس صالح) في أكثر من مناسبة، يحرص على اشراك اكثر من طرف حزبي في الائتلاف قدر حرصه على وجود معارضة قوية فاعلة، على رغم ان قيام المؤتمر منفرداً بتشكيل الحكومة فكرة مطروحة داخله بقوة، خصوصاً في أوساط القيادات التي ترى ان تجربة الائتلاف اخفقت ثلاث مرات متتالية خلال الأعوام الستة الماضية، وأن هذا الاخفاق وصل الى حد انفجار الصراع الدموي مرة في العام ١٩٩٣ والتهديد بانفجاره مرة أخرى.

نهاية المطاف

واعتبر سياسي يمني ان فترة الائتلاف الأخيرة كانت كسابقتيها فترة خلاف دائم بين المؤتمر والاصلاح استنفد كثيراً من الجهد والتفكير والوقت في الحوار والحملات الاعلامية والصيغ ولجان الاتفاقات والتنسيق، من دون ان تحقق وفاقا او تنسيقا او ائتلافا بالمعنى الحقيقي والمستوى المطلوب. ومن جانب آخر وصف قيادي من الاصلاح



المصدر: الوسط
البنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٨ ابريل ١٩٩٧

عودة الائتلاف بين الحزبين بانه «كارثة على البلاد والعباد». وأضاف. «انا افضل اخفاقنا في الانتخابات والعودة الى المعارضة على الفوز مقروناً بعودة الائتلاف بين الحزبين».

وتتضح ٣ خيارات مطروحة للائتلاف الجديد في السلطة، هي، المؤتمر منفرداً، وعودة الائتلاف بينه وبين الاصلاح، وائتلاف يضم اليهما حزباً او اكثر. ويظهر الخيار الأول اقلها احتمالاً، لأن هناك من يقول بان المؤتمر لن يصل به حسن النية الى ترك الاشتراكي مع الاصلاح في المعارضة، وأن الاصلاح سيقبل بدخول حزب غير منافس في الائتلاف في مقابل احتفاظه بحقائبه الست في التشكيل الجديد، وأن المؤتمر والاصلاح سيرجحان في الأخير وصف الائتلاف بأنه «قدر ومصير» على وصفه بـ «الكارثه» ■

صنعاء – عبدالوهاب المؤيد



المصدر : الأهرام القاهرة
التاريخ : ٨ ٢ ابريل ١٩٩٧

اقبال كبير على الانتخابات البرلمانية اليمنية

٤,٥ مليون ناخب يدلون بأصواتهم لاختيار ٣٠١ نائب من المرشحين

مصرع ١٢ واصابة سبعة أشخاص فى حوادث متفرقة أثناء عملية التصويت

صنعاء ـ من مندوبي الأهرام :
عقد وزير الداخلية اليمنى العقيد حسين عرب مؤتمرا صحفيا مساء أمس أعلن خلاله تفاصيل حوادث العنف التى وقعت خلال يوم انتخاب أعضاء المجلس النيابى الجديد «٩٧ ـ ٢٠٠١» والتى أسفرت عن سقوط ١٢ قتيلا، واصابة ٧ اشخاص ،ونفى الوزير على ضوء التحقيقات المبدئية مع مرتكبى هذه الجرائم شبهة أن يكون وراءها دوافع سياسية، مؤكدا إعتقاده ـ بصفة مبدئية ـ أن تكون بسبب قضايا الثار أو دوافع شخصية أخرى.
وقال وزير الداخلية اليمنى أنه كان يتوقع أكثر مما حدث بكثير لأسباب تتعلق باشتعال المنافسة بين اكثر من الفى مرشح تنافسوا على نيل ثقة أكثر من ثلاثة ملايين ناخب،ونفى أن تكون الانتخابات قد اشعلت نار قضايا الثار مؤكدا انه نيابة عن الحكومة تكفيه شهادات المراقبين الدوليين والصحفيين الذين تابعوا الانتخابات بحريه تامة..وأشار الى أن الانتخابات والسلوك الحضارى للشعب اليمنى كمرشحين او ناخبين ،عكس عمق الاستقرار والأمن الذى تعيشه البلاد.
ياتى ذلك فى الوقت الذى تدفق فيه ٤,٥ مليون ناخب على صناديق الاقتراع لاختيار ٣٠١ نائب من بين ٢٣٥٠ مرشحا وسط توقعات بأن يتقاسم حزبا الائتلاف الحاكم المؤتمر الشعبى العام بزعامة الرئيس اليمنى على عبدالله صالح والاصلاح الذى يتزعمه عبدالله الأحمر رئيس مجلس النواب غالبية مقاعد البرلمان.
وقد شهدت عملية التصويت اقبالا كبيرا ووضح حرص المرأة والشباب على المشاركة الايجابية بالتصويت ،وعقد مسئولو اللجنة العليا للانتخابات ثلاثة مؤتمرات صحفية خلال سير العملية الانتخابية .وأكد سعيد الحكيم المسئول عن الاعلام باللجنة العليا للانتخابات أن ثلاث دوائر تعرضت لارتباك نتيجة تغيير رموز بعض المرشحين وتأخر التصويت عدة ساعات لتصحيح الاوضاع .
وينتظر أن يبدأ اعلان النتائج فى ٣٠١ دائرة اعتبارا من صباح اليوم على أن يتم اعلان أسماء اعضاء المجلس النيابى الجديد بالكامل قبل الثامنة من مساء الاربعاء القادم باعتبار أن القانون ينص على الا يتجاوز اعلان النتائج ٧٢ ساعة من بدء عملية فرز الاصوات.



المصدر : العالم اليوم القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ ابريل ١٩٩٧

ابن الرئيس مرشح عادي في انتخابات غير عادية

مع بدء عملية فرز الاصوات فى الانتخابات العامة التى اجريت فى اليمن امس، تتجه انظار كل المراقبين السياسيين، بل والمواطنين اليمنيين العاديين، إلى الدائرة الحادية عشرة بامانة العاصمة صنعاء، حيث خاض أحمد صالح _ 25 سنة _ الانتخابات لاول مرة، ممثلاً لحزب المؤتمر الشعبى.

وأحمد صالح، الذى يحمل شهادة عالية فى الادارة والاقتصاد والعلوم السياسية من الولايات المتحدة، ويدرس الآن العلوم العسكرية فى كلية «سانت هيرست» ببريطانيا، هو الابن الاكبر لرئيس اليمن على عبدالله صالح، زعيم حزب المؤتمر الشعبى.

ومع أن أحمد صالح، كان مجرد مرشح من بين 3804 مرشحين خاضوا انتخابات الامس، ممثلين لـ 12 حزباً سياسياً، على رأسها حزبا الائتلاف الحاكم: المؤتمر الشعبى بقيادة الرئيس والتجمع اليمنى من أجل الاصلاح، بزعامة عبدالله الاحمر، فضلاً عن 10 احزاب اخرى معارضة، فإن الكل ينتظر نتيجة تجربة ابن الرئيس فى أول ظهور سياسى علنى له.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الوفد القاهرة

التاريخ: ٨ ٢ ابريل ١٩٩٧

إقبال كبير علي الانتخابات البرلمانية في اليمن

توقع حصول الحزب الحاكم على أغلبية المقاعد بعد مقاطعة المعارضة

توجه أمس حوالي ٤ ملايين ناخب يمني الي صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم في أول انتخابات برلمانية منذ انتهاء الحرب الأهلية في عام ١٩٩٤. وشهدت اللجان الانتخابية في مختلف المدن اليمنية اقبالا جماهيريا كبيرا من جانب الناخبين. وتدفق آلاف المواطنين علي صناديق الاقتراع قبل بدء العملية الانتخابية. وقام مسئولو اللجان بتوزيع البطاقات الانتخابية علي المواطنين. وكانت السلطات اليمنية قد وافقت علي ادلاء الناخبين باصواتهم علي الرغم من عدم امتلاكهم للبطاقات الانتخابية في محاولة لتشجيع المواطنين علي الاقبال علي الانتخابات. وانتشرت قوات الأمن اليمنية في مختلف المدن. كما بدأ المراقبون الدوليون والمحليون في ممارسة عملهم. ووصف المراقبون عمليات التصويت بانها جرت في نظام دقيق. وتوقعت مصادر دبلوماسية حصول المؤتمر الشعبي الحاكم الذي يتزعمه الرئيس اليمني علي عبدالله صالح علي اغلبية مقاعد البرلمان. واشارت الي رغبة حزب المؤتمر في



رسالة اليمن:

مراسل الوفد

تشكيل الحكومة بمفرده لتجنب الخلافات التي وقعت خلال الحكومة الائتلافية مع حزب الاصلاح الاسلامي خلال الأربع سنوات الماضية. وكثف انصار حزب المؤتمر نشاطهم خلال عمليات التصويت لدفع المواطنين علي التوجه الي صناديق الاقتراع. وحاول انصار حزب الاصلاح خلق حالة من التوتر والخوف لدي الناخبين لتقليل نسبة المشاركين. ويري حزب الاصلاح في الاقبال الجماهيري عاملا قويا في صالح منافسه الرئيسي الذي يتمتع بشعبية كبيرة. وأكد المراقبون للانتخابات اليمنية ارتفاع نسبة المرشحين المستقلين. واشاروا الي وجود حوالي ٣ آلاف مرشح مستقل مقابل ٨٥٠ مرشحا عن ١٢ حزبا. ووصفت مصادر سياسية ارتفاع عدد المستقلين بانه مناورة من جانب حزبي المؤتمر والاصلاح للحصول علي اكبر عدد من المقاعد من خلال ترشيح اعضاء الحزبين كمستقلين. ويمنع قانون الانتخابات في اليمن أي حزب من ترشيح اكثر من مرشح في الدائرة الواحدة.

وأشارت المصادر الي احتمال حصول حزب المؤتمر الحاكم علي ١٦٠ مقعداً مقابل ٧٠ لحزب الاصلاح. ووصف المراقبون السياسيون الانتخابات اليمنية بانها اختبار للاستقرار السياسي في صنعاء. واشاروا الي رغبة حزب المؤتمر في توفير الاستقرار اللازم لجذب الاستثمارات الاجنبية. كما يسعي الحزب الحاكم الي تنفيذ برنامج الاصلاحات الاقتصادية الذي تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي.

في الوقت نفسه سمحت السلطات اليمنية لاحزاب المعارضة الرئيسية التي قاطعت الانتخابات بتنظيم مؤتمرات



علي عبدالله صالح

جماهيرية للدعوة لمقاطعة الانتخابات. وكان الحزب الاشتراكي اليمني أكبر احزاب المعارضة قد قرر مقاطعة الانتخابات احتجاجا علي تزوير الانتخابات. واتهم الحزب الحكومة بتحديد نتائج الانتخابات قبل اجرائها. كما أكد أن الحكومة قامت بتسجيل اسماء افراد الجيش والشرطة اكثر من مرة في الجداول الانتخابية قبل وصول المراقبين الدوليين.

وأكدت احزاب المعارضة اليمنية موافقتها علي المصالحة الوطنية في حين رفضت المشاركة في الانتخابات المزورة. يذكر ان الحزب الاشتراكي يعد اكبر الاحزاب السياسية في الجنوب اليمني.

المؤشرات تؤكد أن النية متجهة للتزوير. فالحكومة لم تنفذ أحكام القضاء. وتلاعبت في جداول الانتخابات، كما أن المعارضة تنسحب من الانتخابات،

المراقبون يؤكدون اعتداء الحكومة علي حقوق الانسان في اليمن وتردي الأوضاع السياسية واتجاه النية للتراجع عن الديموقراطية التي جربتها الدولة في انتخابات ٩٣ تحت اشراف الرقابة الدولية. ويشير المراقبون الي عدم مشروعية اجراء الانتخابات لأسباب تتعلق بالتلاعب في سجلات وجداول الناخبين، مما ينسف من الأساس مشروعية هذه الانتخابات. والحقائق كلها تكشف عدم قدرة النظام القائم علي التكيف مع النهج الديموقراطي أو التعامل معه سلوكا وممارسة. وأكد المراقبون عجز النظام القائم عن استيعاب متغيرات المجتمع اليمني، والتي لايمكن أن يدركها بتركيبته وطبيعته كنظام حكم كان نتاج حرب وأزمات ومشكلات مازالت قائمة ومستمرة. وحذر المراقبون من خروج الانتخابات بهذا الشكل مجافية للديموقراطية. كما تم التخطيط لها مسبقا، مما يهدد باستمرار معاناة ومأساة شعب اليمن، ويعني أيضا استمرار شبح الحرب.

والحقائق التي بين أيدينا تكشف عن ممارسة حزبي «المؤتمر والاصلاح» لجملة من المخالفات اثناء عملية القيد والتسجيل في كل دائرة ومركز مما يخل بالمعادلة الانتخابية من خلال تنفيذ حركة التنقلات للوحدات العسكرية علي نطاق واسع في كافة أنحاء البلاد.

وبالمناسبة فإن نتائج انتخابات ٩٣ التي أجريت تحت اشراف دولي كشفت عجز حزبي المؤتمر والاصلاح عن تحقيق نسبة ٥٠٪ من مجموع المقاعد والبالغ عددها ٣٠١ مقعد.

فقد حصل حزب المؤتمر علي ١٢٢ والاصلاح علي ٦٢ مقعدا. كما حصل الحزب الاشتراكي علي ٧١ مقعدا. ويبدو أن الحكومة تنبهت الي خطورة هذه النتائج فبدأت مبكرا اللعب في النتيجة، وذلك عن طريق تشكيل اللجان الإشرافية والأساسية واللجان الأمنية من حزبي الائتلاف الحكومي السابق قبل انهياره.. مما يعني أن هناك شبهة قصد وعمد لتزوير الانتخابات.

وعدم تهيئة المناخ الانتخابي بتوفير ضمانات قانونية وسياسية ومقاطعة أحزاب سياسية مؤثرة لهذه الانتخابات، وحرمان اكثر من خمسة ملايين ناخب في المهجر من حقهم الدستوري في الانتخابات. وفي المقابل فان احزاب المعارضة وضعت شروطا لاجراء انتخابات حرة ونزيهة ومتكافئة.. ومنها ضرورة تطبيع الحياة السياسية

وتجاوز آثار ومخلفات الحرب والوفاء بتعهدات والتزامات الحكومة الدولية، ورفع القيود عن نشاط أحزاب المعارضة والمنظمات الجماهيرية، ووقف حملات التخوين والتكفير والتهديد ضد أحزاب المعارضة، وتحقيق الوفاق الوطني والمصالحة الوطنية يستند الي وثيقة العهد والاتفاق خاصة أسس بناء الدولة الديموقراطية الحديثة، بالاضافة الي اجراء تعديلات جوهرية في قانون الانتخابات، تكفل اجراء انتخابات حرة ونزيهة.

وقد أصدرت أحزاب المعارضة اليمنية بيانا كشفت فيه أسرار مقاطعة الانتخابات وذكرت منها أن الحكومة تدير الانتخابات دون الاتفاق علي ضمانات سياسية وقانونية تكفل النزاهة والمصداقية. والتلاعب في عمليات القيد والتسجيل، بالاضافة الي أن نظام صنعاء لم يلتزم بقرارات الشرعية الدولية الصادرة أثناء الحرب عن مجلس الأمن رقمي ٩٢٤ و٩٣١.

واكد بيان أحزاب المعارضة أن رفض الدخول في الانتخابات تجديد لموقف مسبق للحرب، ويؤدي الي أن تصبح اليمن بؤرة للإرهاب والتطرف في المنطقة، بعد السيطرة علي مقدرات الثروة والأرض في البلاد لصالح حزبي المؤتمر والاصلاح.

المصدر : الوسط اللبنانية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ م ابريل ١٩٩٧

انتخابات برلمانية على الطريقة اليمنية

الخليوي والكومبيوتر يتعايشان مع المقايل وعلاقات القرابة

صنعاء - فيصل جلول

«مهمة النائب هي التشريع وليس تقديم الخدمات»، هذه العبارة رددها مرشح للانتخابات البرلمانية اليمنية مرارا اثناء لقاء انتخابي مع مواطنين في احدى الدوائر في صنعاء العاصمة. واضاف موضحاً «الخدمات تقدمها اجهزة الدولة» اي البلديات واسمها في اليمن «امانة» بحيث تغدو بلدية صنعاء «امانة العاصمة».

لكن المواطنين لا يصغون كثيراً الى مثل هذه الأقوال المبدئية، فهم ينظرون الى ممثليهم نظرة جدية بمقدار نفوذهم وبالقياس الى قدرتهم على التوسط لتحقيق مطالب خاصة او عامة متصلة بحياة ناخبيهم اليومية. ولعل الخلط بين التنفيذي والتشريعي في مهام المؤسسات الديموقراطية لا ينحصر باليمن فقط، فهو يطال دولاً أقدم عهداً بهذا النظام السياسي، شأن لبنان أو بعض الدول المتقدمة، حيث يمكن للنائب حل بعض مشاكل ناخبيه من خلال معارفه أو من خلال حزبه الحاكم

والخلط بين النائب المشرّع والنائب الوسيط ليس المظهر الوحيد الذي يشير الى طبيعة انبثاق الممارسة الديموقراطية في اليمن، فالتلاوين والملامح المحلية التقليدية ترمي بثقلها على الحقل الديموقراطي اليمني الناشئ، والأمثلة اكثر من ان تحصى.

في دارته الفسيحة في صنعاء يتساءل قطب حزبي بارز: «كيف يمكن سحب مئات المرشحين «المستقلين» الذين ينتمون الى الحزب وبادروا الى ترشيح انفسهم من دون قرار من القيادة او نكاية بمرشحين رسميين؟» ثم اجاب «اذا فصلناهم من الحزب لن يترددوا في الانضمام الى احزاب اخرى او التذرع بهذا الاجراء لخوض معركة تضر بالحزب. واذا تغاضينا عن ترشيحهم سيؤدي ذلك الى الحاق الضرر بمرشحينا الرسميين وبتفتيت قاعدتنا الانتخابية لذا لا يبقى امامنا سوى ممارسة الضغوط عليهم من اجل الاحتفاظ بهم في اطارنا الحزبي والحؤول دون ترشيحهم وهي مهمة في غاية الصعوبة وتمر بالضرورة بتلبية مطالب خاصة». وسأل القطب الحزبي لماذا لا تضعون شرطاً مالياً مرتفعاً للترشيح فينخفض عدد المرشحين تلقائياً؟ فيجيب:«لم يغب عن بالنا هذا الاجراء لكننا فضلنا تجنبه لئلا نتهم بوضع عقبات امام الترشيح وبالتالي عرقلة الممارسة الديموقراطية، لكن اعتقد باننا سنكون مجبرين في الانتخابات البرلمانية المقبلة على اللجوء الى هذا الشرط»، ما يعني ان انتخابات القرن المقبل في اليمن لن تشهد المشاكل نفسها التي انتشرت خلال القرن الحالي او الأصح ستشهد قدراً اقل منها.

واللون المحلي للديموقراطية اليمنية يبدو فاقعاً للغاية في وسائل الاعلام المكتوبة التي تنشر بلا ضوابط كل صنوف الاتهامات والاشاعات والاقاويل، بحيث يغيب عن صفحاتها النقاش الجدي حول الأفكار والبرامج والمشاريع السياسية والاقتصادية التي تدافع عنها الأحزاب المحلية.

حصان وبغل

هكذا تحدثت صحف المقاطعين للانتخابات عن رمز «الحصان» الذي اعتمده «المؤتمر الشعبي العام» في دعايته الانتخابية بطريقة ساخرة، ومن ضمن ما قالته ان «الحصان» المؤتمري كهل ومريض وان الحل الأفضل بالنسبة اليه هو سحبه من السباق واطلاق رصاصة الرحمة عليه رأفة به، فردت أحدى صحف «المؤتمر» مدافعة عن الحصان من خلال رسم كاريكاتوري بقولها «شعارنا الحصان وشعارهم البغل» والضمير «هم» يعود للمقاطعين بطبيعة الحال، في حين بادرت صحيفة اخرى معارضة الى رسم لوحة شطرنج لم يبق فيها من اللاعبين غير الحصان للاشارة الى احتلال حزب واحد كل المساحة الديموقراطية في البلاد.

ويكاد المال ان يلعب دوراً خطيراً في تبادل الاتهامات الانتخابية حيث يحضر بقوة في



المصدر : الــوسـط
اللبنانية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ م ابريل ١٩٩٧

الرسوم والتعليقات على طريقة «مرشح برج الحوت»، وهو رجل كبرت اثقاله المالية حتى بدا كحوت ضخم. ويلعب المعارضون والمقاطعون اللعبة نفسها حيث يصورون شرطياً مدنياً وجه مسدسه نحو مواطن ليطلب منه تسلم البطاقة الانتخابية بيد ومبلغاً من المال باليد الاخرى

والراهن ان صدر الحكومة لا يضيق بهذه الانتقادات اللاذعة والصريحة، والدليل ان الصحف والمنشورات الأكثر تعرضاً للحكم تطبع في مطابع جريدة «الثورة» الرسمية، ولا تُختلق «المشاكل التقنية» لحجبها.

ويصل الأمر ببعض الصحف المقاطعة الى درجة نشر عنوانها العريض على الشكل التالي: «تقارير بريطانية: الانتخابات القادمة ستكون مزورة. الدبابات وسيارات الجيب العسكرية لإرغام الناس على الاقتراع». والتدقيق في الخبر يقود القارئ الى اذاعة خارجية ويتصل بمتحدث اجنبي غير رسمي كان يتكلم في اجتماع دعت اليه منظمة يمنية لحقوق الانسان يرعاها معارضون في الخارج.

وتوحي قراءة متواصلة ومتانية لصحف المقاطعين في صنعاء انها لا تترك مساحة ممنوعة لتستغلها صحف المعارضين في الخارج، فهي تقول وتنشر كل ما يخطر لها، وتدفع بموادها الى مطابع الدولة التي تتعامل مع مطبوعات المعارضة من دون شروط سياسية، ما يفيد ان الحكم مصمم على قبول اللعبة التعددية واحترام حرية الراي والنشر، من دون استخدام اي من وسائله القانونية للضغط على المنشورات المعارضة والمقاطعة للانتخابات.

ويستخدم بعض المشاركين في الانتخابات الاشاعات المختلفة للنيل من منافسيهم حيث يجري الحديث عن عمليات اغتصاب لم تتم، او توزيع اموال ومواد غذائية او ما شابه ذلك، من اجل التاثير على الناخبين وحملهم على الابتعاد عن المرشح المتهم.

وعلى رغم البلبلة التي يمكن ان تنجم عن مثل هذه الممارسات، فإن ضررها يظل محدوداً، وهي في كل الحالات شبيهة ببعض الممارسات التي تنتشر في بلدان قطعت اشواطاً كبيرة في ممارسة الديموقراطية. فاثارة القضايا الأخلاقية للنيل من الخصوم الانتخابيين تكاد ان تكون خبز التنافس الانتخابي في أوروبا والولايات المتحدة.

غير ان الضرر الفادح الذي قد ينجم عن التنافس الديموقراطي يكمن في اللجوء الى العنف، وقد شهدت اليمن اعمال عنف محدودة في الانتخابات الماضية، وفي هذه الانتخابات، نجم عنها سقوط بعض الضحايا، ولعل الدولة اليمنية مطالبة بوضع حد سريع لأعمال العنف وبالتالي معاقبة المسؤولين عنها، ذلك ان العنف يظل العدو الاكبر للديموقراطية، فهل يمكن تخيل مرشح فاز على خصمه بقتله مباشرة أو بإرسال من يقتله؟

وفي هذا السياق يأمل يمنيون كثيرون ان تعمد الدولة الى نزع السلاح من دون استثناءات

لكن التلاوين المحلية للتنافس الديموقراطي الوطني، لا تحجب المظاهر الايجابية المترافقة معها او التي تحضر بموازاتها، كالترشيح النسائي الذي يُشكل تحدياً كبيراً للتقاليد الراسخة، او بداية انتشار قيم ومعايير جديدة، من بينها التفاخر بالمرشحين التكنوقراط او الذين حصلوا

على درجات علمية عالية، وذلك في مواجهة اصحاب الرساميل وزعماء العائلات والقبائل واحياناً بمباركة منهم، ولعل شعور زعيم تقليدي بان ترشيح احد افراد القبيلة للانتخابات يستدعي ان يكون المرشح تكنوقراطيا ومتعلما، هذا الشعور هو بحد ذاته مؤشر على تحول في البلاد يُفصح عن تقدير غير مباشر للارتباط بين الديموقراطية والأطر والكادرات الحديثة.

وتحضر بعض المظاهر الايجابية بطريقة غير متوقعة، فقد عرض لنا العميد يحيى المتوكل وهو من الأقطاب الأساسيين في «المؤتمر الشعبي العام» اسلوب عمل الحزب في احصاء الناخبين والمرشحين وطريقة ادارة المعركة الانتخابية من خلال جهاز كومبيوتر في مكتبه في المنزل وبيّن لنا كيفية حصوله على المعطيات الجديدة بين لحظة واخرى، وهذا الأسلوب يعتمده أيضاً «التجمع اليمني للاصلاح» حسب أحد قادته.

ويروي السيد عبدالملك منصور وهو من قياديي المؤتمر انه يتلقى ردود الفعل والرسائل على الحملة الانتخابية بواسطة الانترنت وانه من اوائل المشتركين في هذه الشبكة اذ ان رقم اشتراكه بين الخمسة الأوائل.

وتنتشر الهواتف الخليوية (النقالة) بين نوع معين من المرشحين وفي منازل القادة الكبار بكثرة، فاثناء حديثه في حديقة منزله الشيخ

عبدالله الأحمر زعيم حزب «الاصلاح» وخلال تجولنا بين اشجار البن والتين والسرو والتفاح السكري، كان مساعدو الشيخ ينقلون له اخباراً بين الحين والآخر حصلوا عليها لتوهم بواسطة الخليوي.

اما المقايل فتظل الاطار الأكثر قابلية للتداول في الشؤون العامة ومن بينها الشؤون الانتخابية فهنا يلعب المكتب الانتخابي دوراً محدوداً في نشاط المرشحين قبل الظهر، في حين يستاثر مقيل بعض الظهر بالهم الانتخابي الأساسي، وقد درج المرشحون النافذون على تخصيص موازنات كبيرة لشراء القات لمؤيديهم ودعوتهم الى المقايل بصورة منتظمة وكثيفة عشية الاقتراع.

برلمانات مصغرة



المصدر : الوسط / اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨ ابريل ١٩٩٧

وتتحول المقايل الصنعائية خلال الحملة الانتخابية الى برلمانات مصغرة أو الى ندوات تتعرض للشؤون العامة في البلاد وترسم خلالها خطط التحرك ويتدارس المعنيون فيها وسائل التعبئة والتنظيم ويحددون وسائل لدعم المرشح ويقرأون فرص فوزه أو فشله.

والراجح ان العلاقات العائلية وروابط القربة والنسبية (من نسب) تظل أقوى من الروابط السياسية وتتغلب أحياناً على الدوافع المصلحية المباشرة، وعليه يصعب الحديث عن اختراق حزبي أو عن تعدد مرشحين مهمين في دائرة انتخابية خاصة بعائلة محددة واذا ما كان زعيمها أو أحد النافذين فيها مرشحاً.

ويلعب التضامن العائلي والقبائلي دوراً مهما في حشد النساء والأبناء والاقارب لمصلحة هذا المرشح أو ذاك، واذا ما لاحظنا ان الغالبية العظمى من اليمنيين تعيش في الأرياف وان الأقلية منهم تسكن المدن، فإننا نخرج بحصيلة مفادها ان علاقات القربى تلعب دوراً حاسماً في اختيار المرشحين وبالتالي في تعيين خريطة البرلمان. وربما يكون الحل الأمثل لانبثاق علاقات أكثر تقدماً وأكثر حداثة في المجتمعات التقليدية.

أغلب الظن ان اليمنيين الذين اختاروا برلماناً متعدد الحساسيات السياسية في ٢٧ نيسان (ابريل) الجاري وفق ظروف وشروط معينة، لن يتسامحوا مع الأخطاء التي ميزت عمليات الاقتراع وسيعمدون الى التشدد أكثر في اختيار برلماناتهم المقبلة.

ومـا يغيب عن ذهن المقاطعين والمطالبين باقتراع يمني نموذجي، والذين يرفعون عالياً شروط الممارسة الديموقراطية في اليمن، هو ان الاقتراع في ظل الشروط المتوافرة والقاهرة يشكل قفزة الى الأمام قياساً الى الأنظمة الشمولية التي سادت اليمن من قبل ■

علي صالح يتحدث مجدداً عن تغيير آلية الائتلاف الحكومي

اليمن: انتخابات شبه هادئة حصيلتها ١١ قتيلاً

□ صنعاء -
من خيرالله خيرالله وفيصل مكرم:

■ ميزت المنافسة الحادة بين حزبي المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح الانتخابات اليمنية التي جرت امس في اجواء هادئة نسبياً إذا اخذت في الاعتبار كمية السلاح الموجودة في البلد والحملات الإعلامية المتبادلة بين الحزبين الكبيرين. واقتصرت الحوادث المسلحة على ثلاثة، قتل فيها ١١ شخصاً واصيب ثمانية آخرون بجروح. واعتبرت السلطات الأمنية واللجنة العليا للانتخابات هذه الحوادث «جنائية». واوضحت ان حادثتين من الثلاثة يعودان إلى الثأر القبلي. واكد سقوط ١١ قتيلاً وزير الداخلية اليمني العميد حسين عرب.

وفيما اكد الرئيس علي عبدالله صالح مجدداً بعد الادلاء بصوته في صنعاء في الدائرة التي يترشح فيها نجله احمد، ان «لا ازمة بين المؤتمر والاصلاح»، كرر ما اعلنه في مؤتمره الصحافي الخميس الماضي ان آلية الائتلاف الحكومي الذي كان قائماً بين المؤتمر والاصلاح «ستتغير بعد الانتخابات». وقال: «ستتغير الآلية وإلا لماذا كانت الانتخابات».

وقبل اقفال الصناديق، بدات الأوساط السياسية اليمنية تطرح تساؤلات محورها مستقبل العلاقة بين المؤتمر والاشتراكي. وقال مسؤول يمني إن علي صالح يتحدث عن «آلية جديدة» تجعل الاصلاح في وضع يسال فيه نفسه هل يستطيع ان يكون «مشاركاً في السلطة بدل شريك فيها». وحذرت مصادر



الاصلاح مجدداً امس من «تزوير» خلال عمليات الفرز.

وقالت مصادر سياسية إنه في حال حصول المؤتمر على اكثرية مريحة تزيد على ١٦٠ مقعداً، فإن خيار الاصلاح سيكون بين المشارك في الحكومة او المعارض لها.

من عدن إلى صنعاء

وكان لـ «الحياة» جولة طويلة امس على المدن والقرى اليمنية الممتدة من عدن إلى صنعاء. ومنذ الصباح الباكر بدا الإقبال على الصناديق في عدن. وقال محافظ المدينة السيد طه أحمد غانم إن «كل شيء هادئ والإقبال شديد»، لكنه كشف أن سلطات الإمن اعتقلت مجموعات من الاصلاح لمدة ساعتين بعدما وزعت إثر صلاة الفجر مناشير في خورمكسر والشيخ عثمان ودار سعد. وكانت هذه المناشير المزورة تعلن انسحاب مرشحي المؤتمر الشعبي في الدوائر الثلاث. وبين هؤلاء المرشحة أوراس سلطان ناجي المرجح فوزها في خورمكسر. وشدد غانم على أن السلطات «لم تمزح» في منع السلاح في عدن. ورجحت مصادر في عدن أن يحصل المؤتمر على خمسة نواب من اصل ١١ والاصلاح على دائرتين والمستقلون على الدوائر الـ ٤ الاخرى.

واول ما يلفت الخارج من محافظة عدن هو قاعدة العند التي كانت اكبر قاعدة عسكرية في الجنوب ابان حكم الحزب الاشتراكي. وامام القاعدة كانت سبعة طواقم عسكرية على اهبة الاستعداد للتدخل في حال حصول ما يستدعي ذلك. وفي الطريق إلى ما كان يسمى الحدود بين شطري اليمن، كان جو من الهدوء، والامر الوحيد الملفت للنظر هو ان شاحنات عسكرية كانت تنقل جنوداً للادلاء باصواتهم وقد رفع هؤلاء شعارات المؤتمر الشعبي. وفي كرش التي كانت في الماضي اخر نقطة «جنوبية»، كان إقبال كبير عند مركز الاقتراع. اما الشريجة، وكانت نقطة الحدود من «الشمال»، فقد صوت اهلها في الراهدة حيث لم تقع اي حوادث.

قبل الوصول إلى تعز التي لم يظهر فيها اي سلاح، شوهدت سيارة جيب تنقل مسلحين راح احدهم يطلق النار. ولكن في تعز نفسها كان الوضع هادئاً وكانت المنافسة شديدة بين المؤتمر والاصلاح والبعثيين والناصريين الذين لا تزال لهم بعض القواعد في تلك المنطقة.

وكان أطرف شعار في تعز ذلك الذي رفعه المرشح محمد عبدالكريم ابو راس وهو «لا للمذلة ونعم للمظلة». وقد اتخذ ابو راس من المظلة شعاره الانتخابي.

ومن تعز إلى إب كان لا بد من المرور بالقاعدة والنجد الاحمر حيث إقبال شديد على التصويت. وفي إب نفسها ساهم المطر في تبريد حماسة انصار المؤتمر والاصلاح الذين تنافسوا بشدة في دوائر المحافظة ولكن من دون حصول مواجهات.

وفي ذمار حيث كان الاقبال شديداً، شوهد تدافع بين انصار مرشحين امام أحد المراكز، لكن قوات الامن سارعت إلى التدخل. ومع الاقتراب من صنعاء زاد عدد الحواجز الامنية التي راحت تدقق في هويات سيارات معنية.

وعلمت «الحياة» من مصادر امنية في ذمار (١٥٠ كلم جنوب صنعاء) ان اللجنة العليا للانتخابات أوقفت صباح أمس عملية الانتخاب في الدائرة الرقم ٢٠٤ في منطقة عنس بسبب خلافات بين المرشحين كادت تؤدي إلى حوادث عنف. وعزت هذه المصادر سبب وقف الانتخاب في الدائرة إلى خطا في اسم أحد المرشحين المستقلين، إضافة إلى تغيير في شكل رمزه الانتخابي (من الساعة إلى الصقر). ومنع المرشح، ويدعى علي المقدشي، اجراء الانتخابات في ثلاثة مراكز انتخابية من اصل خمسة مراكز في الدائرة، ولما قرر التحرك لوقف الانتخابات في المركزين الآخرين، تدخلت اللجنة العليا للانتخابات وأوقفت عملية الانتخابات في هذه الدائرة.

وأدلى أمس الرئيس اليمني بصوته في احد المراكز الانتخابية للدائرة ١١ في صنعاء المرشح فيها نجله أحمد. وقال: «لقد منحت صوتي لمن اثق فيه ولا داعي للاحراج». لكن الرئيس صالح لفت انتباه

الصحافيين بعد الادلاء بصوته وعند خروجه د ; المركز لانتخابي عندما التقط لوحة عليها الرمز الانتخابي لحزبه المؤ . شعبي العام (حصان) ولوح بها مرتين في الهواء.

ويخوض نجل الرئيس اليمني معركة شبه مضمونة امام اربعة مرشحين في دائرته الانتخابية بينهم امراة تمثل الحزب الوحدوي الناصري، فيما انسحب ٧ مرشحين من هذه الدائرة بينهم مرشح حزب الاصلاح.

وعزت السلطات اليمنية حادث منطقة مكيراس في محافظة ابين الذي سقط فيه ثمانية قتلى و٤ جرحى إلى اطلاق احد الجنود وصف بـ «المعتوه» مساء السبت النار عشوائياً على زملائه في المعسكر. وقالت إن الحادث «لا دخل له بالانتخابات التي تسير في المنطقة بهدوء كبير».

ووقع قتيل في منطقة مغرب عنس هو . . من الفاطمي حيث الدائرة الانتخابية الرقم ٢٠٢ في محافظة ذمار أثناء الانتخابات بسبب الثأر القبلي، ووقع حادث آخر للسبب نفسه في محافظة مارب حيث الدائرة الرقم ٣٠١ والمرشح فيها الشيخ عبدالله مجيديع عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني بصفته مستقلاً وبدعم من الرئيس اليمني، واسم القتيل سعد القردعي.

اما تطورات الخلافات في المنطقة الواقعة بين ذمار وعنس وسنبان حيث الدائرة الرقم ٢٠٢ بسبب تغيير في اسم المرشح المستقل علي المقدشي ورمزه الانتخابي من ساعة إلى صقر، فقد نتج عنها وقوع جريحين عندما تواجه انصار المرشح المقدشي مع انصار مرشح مستقل آخر هو السيد عبدالقدوس المصري. والمقدشي والمصري عضوان في المؤتمر ترشحا كمستقلين.

ووقع الحادث في منطقة محطة الورفي التي تبعد خمسة كيلومترات شرق مدينة ذمار. وتبادل الطرفان اطلاق النار، ما اسفر عن اصابة شخصين بجروح طفيفة قبل السيطرة على الموقف. لكن مصادر في ذمار تؤكد أن الوضع كان لا يزال متوتراً حتى مساء امس رغم وقف الانتخابات في هذه الدائرة.

وفي محافظة حضرموت، أكدت المعلومات الواردة منها ان الانتخابات جرت في اجواء طبيعية وسط إقبال كبير من الناخبين، ويتنافس في محافظة حضرموت ٩٦ مرشحاً بينهم ٢٥ يمثلون الاحزاب السياسية و٧١ مرشحاً مستقلاً بينهم امراة واحدة هي منى باشراحيل، ويتنافسون على ١٧ دائرة انتخابية وتنحصر المنافسة بين مرشحي حزبي الائتلاف الحاكم من جهة، والمستقلين من جهة أخرى.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ ابريل ١٩٩٧

اليمن: اقبال واسع على الاقتراع

□ صنعاء - من مراد هاشم:

■ توجه اليمنيون امس الى صناديق الاقتراع لانتخاب اعضاء البرلمان الجديد الذي يضم ٣٠٠ مقعد ومقعداً واحداً. وفي مقدم الاحزاب الرئيسية اليمنية التي تخوض الانتخابات حزبا الائتلاف الحاكم المؤتمر الشعبي العام بزعامة الرئيس علي عبدالله صالح والتجمع اليمني للاصلاح بزعامة رئيس مجلس النواب الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر.

واكد رئيس قطاع الاعلام في اللجنة العليا للانتخابات، السيد سعيد الحكيمي ان معظم الدوائر الانتخابية في اليمن شهد منذ الصباح الباكر امس اقبالاً واسعاً من الناخبين والناخبات. وقتل اكثر من عشرة اشخاص وأصيب آخرون في حوادث متفرقة اثناء عملية الاقتراع.

وذكر الحكيمي في مؤتمر صحافي عقده قبل ٣ ساعات من انتهاء الاقتراع ان معظم الحوادث جنائي لا علاقة له بالانتخابات، واخطر حادث وقع في الدائرة ١٢٨ في مكيراس (محافظة ابين) وادى الى مقتل سبعة اشخاص وجرح اثنين آخرين. وتابع ان «مرتكب الحادث جندي اصيب بلوثة عقلية فاطلق النار على زملائه في احدى اللجان الانتخابية فجراً (امس)».

«اخطاء طباعية»

واضاف ان اللجان واجهت في كثير من الدوائر مشكلات تتعلق بجوانب فنية مثل حدوث اخطاء طباعية في اسماء المرشحين ورموزهم الانتخابية، وتحدى من يشككون في سلامة الحبر المستخدم، مشيراً الى ان هذا الحبر جرب في أكثر من ٧٠ دولة.

وصرح رئيس قطاع الاعلام الى «الحياة» بأن السماح لناخبين باستخدام البطاقات الشخصية للتعريف بانفسهم اثناء الاقتراع جاء لتمكين مليون و٤٠٠ الف يمني مسجلين في جداول الناخبين من ممارسة حقوقهم الانتخابية.

وذكر ان «عدم حصول هؤلاء على بطاقاتهم الانتخابية الدائمة لا يعني حرمانهم من حقوقهم».

واعتبر الحكيمي ان تقرير التجمع اليمني للاصلاح الذي نشر ظهر امس وأورد سلسلة من المخالفات والخروق والحوادث التي سجلت اثناء عملية الاقتراع، يندرج في اطار الحملات الاعلامية والاتهامات المتبادلة التي تزداد في ظل المنافسة الانتخابية.

ولفت التقرير الى ان لجاناً امنية في بعض الدوائر ارغمت الناخبين على اختيار مرشح للمؤتمر الشعبي من خلال «ارهابهم او توزيع الهدايا».

وقدم وزير الداخلية اليمني العقيد حسين عرب في مؤتمر صحافي عقده في السادسة مساء حصيلة جديدة للحوادث الامنية، ارتفعت إلى ١١ قتيلاً و٨ جرحى، وهو رقم اعتبره ضئيلاً مقارنة بما كانت تتوقعه الأجهزة الأمنية.

وقال الوزير إن عدد ضحايا حادث دائرة مكيراس ارتفع إلى ثمانية قتلى بعد وفاة أحد المصابين، مشيراً إلى أن النيابة العامة تحقق مع الجاني، واستبعد ان يكون للحادث دوافع سياسية.

وتحدث عن مقتل شخصين وجرح آخر في الدائرة ٢٠٢ في محافظة ذمار نتيجة مشكلات تتعلق بالثار، ومقتل شخص في الدائرة ٣٠١ في محافظة مارب للسبب ذاته. وأسفرت حوادث في دوائر انتخابية في ابين وإب وذمار والجوف عن اصابة ستة اشخاص، وذلك في اطلاق نار والقاء قنابل نتيجة مماحكات بين مواطنين مسلحين واللجان الانتخابية والأمنية، والمواطنين انفسهم.



المصدر : روز اليوسف القاهرة

التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رئيس الوزراء اليمنى لروز اليوسف :

أمريكا أوقفت المساعدات بسبب رفض سياساتها فى الشرق الأوسط

اكد عبد العزيز عبد الغنى رئيس الوزراء اليمنى ان الولايات المتحدة اغلقت جميع مكاتب هيئاتها المانحة للمعونات فى اليمن ، واوقفت كافة اشكال مساعداتها لليمن بسبب الخلافات السياسية بين مواقف الحكومة اليمنية والتوجهات الامريكية فى الشرق الاوسط .

وقال ان اليمن سمح لاكثر من ٢٠ شركة امريكية معظمها يعمل فى قطاع التنقيب عن البترول بان تزاول نشاطها الاستثمارى فى مختلف انحاء اليمن حتى يمكن إقناع الإدارة الامريكية بإعادة برنامج مساعداتها السابق ، وإعادة فتح مكاتب هيئات المعونة فى المحافظات اليمنية خاصة فى ظل تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى ، ومحاولة تطبيق قوانين فتح الاسواق وجذب الاستثمارات العربية والأجنبية بعد ان رفضت بعض الدول الخليجية قبول اليمن عضوا فى مجلس التعاون

اشار عبد الغنى ان البرلمان اليمنى الجديد سيتولى مسئولية تعديل القوانين الاقتصادية الحالية لتناسب الظروف الاقتصادية القادمة فى ظل تطبيق برنامج الخصخصة وإعادة الهيكلة لمؤسسات القطاع العام اليمنى . كما سيتولى البرلمان الجديد الإشراف الكامل على الخطة الخمسية التى بدات الحكومة فى تنفيذها من العام الماضى . ■



إقبال كبير من الناخبين

بدء فرز الأصوات فى ثانى انتخابات برلمانية فى اليمن منذ الوحدة مصرع وإصابة ١٧ شخصا فى أحداث عنف مختلفة

صنعاء - وكالات الأنباء - توجه أكثر من ٦ ٤ مليون ناخب إلى صناديق الإقتراع لانتخاب أعضاء ثانى برلمان فى اليمن منذ إعلان الوحدة بين شطرى البلاد فى عام ١٩٩٠ وذلك وسط إندلاع أعمال عنف وإقبال كبير من الناخبين.

يتنافس فى هذه الانتخابات ٨٥٠ مرشحا يمثلون ١٢ حزبا بجانب ٣ آلاف مرشح مستقل وتتوقع مصادر دبلوماسية حصول حزب المؤتمر الشعبى العام برئاسة الرئيس اليمنى على عبد الله على أغلبية المقاعد وأشارت إلى رغبة حزب المؤتمر فى تشكيل الحكومة بمفرده لتجنب الخلافات التى وقعت خلال الحكومة الائتلافية مع حزب التجمع اليمنى للإصلاح ويقاطع الحزب الاشتراكى وثلاثة أحزاب أخرى هى التجمع الوحدوى اليمنى ورابطة أبناء اليمن واتحاد القوى الشعبية اليمنية الانتخابات ووصفت مصادر سياسية ارتفاع عدد المستقلين بأنه مناورة من جانب حزبى المؤتمر والإصلاح للفوز بأكبر عدد من المقاعد من خلال ترشيح أعضاء الحزبين كمستقلين ويمنع قانون الانتخابات فى اليمن أى حزب من ترشيح أكثر من مرشح فى الدائرة الواحدة. وأكد المراقبون الدوليون للانتخابات البالغ عددهم ١١٦ مراقبا للانتخابات أن عملية التصويت جرت بشكل طبيعى فى أنحاء البلاد بدون وقوع انتهاكات لقوانين الانتخاب حتى ظهر أمس وأعلن سعيد الحكيمى المتحدث الاعلامى باسم اللجنة العليا للانتخابات بأن الأمور تسير بشكل طبيعى وهادىء داخل الدوائر الانتخابية فى مختلف المحافظات وأشار إلى أنه لم يتم رصد أية شكاوى من جانب المرشحين واستثناء ٣ حالات بسبب حصول أكثر من مرشح على نفس الرمز الانتخابى لمرشح آخر ومن المقرر أن تعقد اللجنة العليا للانتخابات مؤتمرا صحفيا خلال ساعات لاعلان المؤشرات الأولية لنتائج عملية التصويت فى شتى الدوائر الانتخابية.

فى الوقت نفسه أعلن العقيد حسين عرب وزير الداخلية أن ١٠ أشخاص لقوا مصرعهم وأصيب ٧ آخرون خلال عملية التصويت وأوضح أن ٨ من الضحايا تم اغتيالهم على يد أحد أفراد الحراسة فى مكيراس فى جنوب اليمن.

الرئيس اليمنى على عبد الله صالح إلى اليمين أثناء توجهه للإدلاء بصوته فى إحدى اللجان الانتخابية بالعاصمة صنعاء [صورة من أ.ف.ب]



النتائج الأولية لانتخابات مجلس النواب اليمنى

تقدم المؤتمر بفارق كبير على الإصلاح والمستقلين

الأحمر: نقبل بالمعارضة وسنقوم بالطعن فى النتائج عقب إعلانها

رسالة صنعاء من:
أمين محمد أمين

تشير النتائج الأولية لفرز أصوات الناخبين فى انتخابات أعضاء مجلس النواب اليمنى إلى تقدم أعضاء حزب المؤتمر الشعبى العام بنسبة كبيرة تمكنه من الحصول على الاغلبية المطلقة فى البرلمان الجديد ويليه فى الترتيب بفارق كبير حزب الاصلاح شريكه فى الائتلاف السابق والذى من المنتظر أن يتحول الى المعارضة ثم يأتى فى المرتبة الثالثة المستقلون.

وأعلن بصورة غير رسمية فى عدد من الدوائر المغلقة فوز عدد من رموز المؤتمر والاصلاح فقد اعلن فوز أحمد على عبدالله صالح نجل الرئيس اليمنى فى دائرته بأمانة العاصمة صنعاء كما تأكد فوز الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر زعيم حزب الاصلاح فى دائرته حمر بحصوله على ٤٥٠٠ صوت من بين ٥ آلاف شاركوا فى التصويت، وقد اختلفت الآراء حول تأييد يهود اليمن فى منطقة الريدا له وإعطائه أصواتهم خاصة أنهم خاضعون لحماية قبيلته وذلك فى الوقت الذى يردد أعضاء المؤتمر انه من الصعب ان يؤيد اليهود زعيم حزب الاصلاح الدينى الاسلامى.

وتشير النتائج الأولية الى فوز ٣ سيدات بمقاعد فى البرلمان اليمنى القادم، إثنتان منهما تنتميان الى حزب المؤتمر الشعبى والثالثة مستقلة.

ومن المنتظر أن تعلن ظهر اليوم نتائج اللجان التى تم الانتهاء من فرز أصواتها والبالغ عددها ٣٠ لجنة.

كما فاز بمقعدين فى البرلمان نجلا الشيخ الاحمر حميد عن حزب الاصلاح وصادق مستقل وأشارت مصادر حزب الاصلاح الى فوز الحزب فى عدد من الدوائر فى المحافظات الجنوبية بتعز وأبين ولكن بالرغم من ذلك فإن كل المؤشرات تشير الى انخفاض أعداد المقاعد التى سيحصل عليها الاصلاح والذى كان يطمع فى الحصول على ١٠٥ مقاعد من بين ٣٠١ مقعد.

وقد أكد الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر أن سخونة الانتخابات لاتزال محصورة بين حزبى المؤتمر والاصلاح ورحب بتحول حزبه من المشاركة فى الائتلاف الحاكم الى صفوف المعارضة، وقال إن الديمقراطية تتطلب وجود معارضة وإلا لن يكون هناك ديمقراطية ورفض الاتهامات التى وجهها حزب المؤتمر للاصلاح والتى تناولها الأمين العام المساعد لحزب الاصلاح عبدالملك منصور، وقال فيها إن الاصلاح نهب المال العام بالاضافة الى وجود الانحراف والانتهازية وهو ماتناوله عدد من المنشورات بدون توقيع وزعت أمس على الصحفيين تحت اسم المعارضة رقمى ١، ٢.

وقال الشيخ عبدالله الأحمر - فى حديثه للأهرام - إننا نرفض هذه الاتهامات وسنرفع قضية أمام القضاء لبيان حقيقة هذه الاتهامات وأكد أن مشاريع الدولة ليست هبة من حزب أو شخص ولكنها مال الشعب وأكد فى نفس الوقت أن مشاركة حزبه فى ائتلاف قادم مع المؤتمر لم تحسم به وإن كان قد أوضح الرؤية السائدة بحصول المؤتمر على الاغلبية التى تعطى له الفرصة لتشكيل الحكومة القادمة.

وأوضح ان هناك اتفاقا من بداية الائتلاف السابق على القضايا التى يختلف عليها ويتحفظ عليها الاصلاح مع المؤتمر شريكه فى الحلم.

وأشار إلى أن المؤتمر لجأ فى انتخابات ٩٣ للائتلاف لأنه لم يحصل على الأغلبية.

ونفى الشيخ عبد الله الأحمر اعتزاله العمل السياسى مؤكدا علاقته مع الرئيس على عبد الله صالح فى كل ما هو من شأنه تأكيد الوحدة ومصلحة اليمن، وقال لقد صبرنا كثيرا على تجاوزات المؤتمر فى الفترة الماضية من أجل مصلحة اليمن، ولكنه وجه اتهاما لأعضاء حزب المؤتمر بحدوث تجاوزات فى الانتخابات امتدت لعملية الفرز التى تأخرت لإصرار عدد من أعضاء المؤتمر على فرز الأصوات بعيدا عن المقار الانتخابية فى معسكرات الجيش، وهو ما أدى إلى توقف الفرز. وقال إننا سنقوم بالطعن فى ذلك وفقا للقانون بعد إعلان النتائج.

وأكد أن المؤتمر الشعبى العام استخدم كل الوسائل للفوز باستخدام المال العام، وحول رئاسته لمجلس النواب القادم قال إن هذا ما سيحدده أعضاء المجلس الجديد، وأوضح أنه لم يشترط رئاسته للوزارة الجديدة للمشاركة فى ائتلاف مع حزب المؤتمر، مؤكدا على عدم سكوت حزبه على تجاوزات المؤتمر بعد انتهاء التنسيق والائتلاف معه، وقال: إن لنا شعبية فى عدد من مناطق عدن والجنوب.

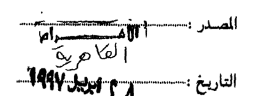
وحول موقفه كزعيم حزب الإصلاح من مشاركة المرأة اليمنية فى الانتخابات قال: إنها شقيقة الرجل لها الحق أن تشارك كمرشحة وناخبة، ولكن سؤاله عن عدم ترشيح حزبه لامرأة قال: إنه لم تتقدم أى سيدة من عضوات الحزب بالرغبة فى الترشيح.

وحول رأيه فيما أعلنه الشيخ الزندانى رئيس مجلس شورى حزبه من آراء معارضة للمرأة وهجومه الشديد على تعيين السيدة أمة العليم وكيلة لوزارة الإعلام قال: لا أعارض ولا أؤيد ما قاله الزندانى إلا بعد الالتقاء به ومعرفة دوافعه لهذا الهجوم، ونفى اتهام حزبه بأنه ضد المرأة.

وقال: إن تخوف نساء عدن من الإصلاح يعود إلى وجود جماعة من السلفيين من غير أعضاء الحزب موجودين فى لحد وعدن وصنعاء.

وحول تعاونه كحزب معارض للسلطة فى المعارضة ومشاركته فى ائتلاف مع أحزاب المعارضة الأخرى قال: نقبل بها، ولكن ليس على حساب الديمقراطية ومصلحة اليمن.





حزبا المؤتمر والإصلاح يشعلان حرب اتهامات عنيفة فى مؤتمرات صحفية

رسالة صنعاء

نصر القفاص

اشتعلت حرب الاتهامات المتبادلة بين حزبى المؤتمر والإصلاح قبل ساعات من فتح باب التصويت لانتخابات مجلس نيابى جديد باليمن وتبادل طرفا الائتلاف ـ الحاكم ـ اللذان يشكلان الحكومة اليمنية منذ عام ١٩٩٣ وعقد كل حزب من الحزبين مؤتمرا صحفيا موسعا دعا لحضوره مراسلى الصحف المحلية والأجنبية المشاركين فى تغطية الانتخابات ـ ٢١٧ صحفيا اجنبيا ـ وبينما ركز حزب المؤتمر على اتهام قيادات الإصلاح بالابتزاز السياسى، والفساد وتفريخ إرهابيين على الطريقة الافغانية . اتهم حزب الإصلاح شريكه فى الحكم ـ حزب المؤتمر ـ بالفساد، وعجزه عن الوصول إلى قوام دولة حقيقية، وان اعضائه يمثلون بقايا الفكر الشمولى ففى مؤتمر صحفى عقده عبد الملك منصور الأمين العام المساعد لحزب المؤتمر الشعبى اكد على صعوبة تكرار تجربة الائتلاف مع حزب الإصلاح، وإن كان حزبه ـ على حد قوله ـ سيرحب بالتعاون مع بعض عناصر فى حالة فوزه بالأغلبية. ووصف قيادات الإصلاح بضيق الأفق وعدم القدرة على فهم اليات الإدارة السياسية فى الدولة ، بما تسبب فى ابطاء عجلة التنمية واعتبر أن الحكومات الائتلافية مضيعة للوقت، وعلق الفشل فى التنسيق بين الحزبين على الدوائر الانتخابية ـ ٣٠١ دائرة ـ فى رقبة قادة الإصلاح بعد ان وصفهم بالابتزاز، ولأول مرة يتناول زعيم حزب الإصلاح ورئيس المجلس النيابى الحالى باتهام واضح، قال عنه إنه عندما اعلن عن انسحابه قبل أيام كان يمارس ابتزازا على حزب المؤتمر مستغلا نقطة ضعف قياداته ـ الحزب يرأسه على عبد الله صالح رئيس الدولة ـ المتمثلة فى الحرص على الديمقراطية.

واضاف عبد الملك منصور فى المؤتمر الصحفى متهما حزب الإصلاح بالفساد والعجز عن إدارة الوزارات التى تولى قياداته حقائبها، وضرب مثلا بقيام وزير التموين بتحويل عائد تصدير الأسماك للخارج إلى خزينة الحزب، وتسهيل وزير التعليم عملية تفريخ إرهابيين صغار من خلال المعاهد الدينية، واتهم قيادات الإصلاح بالسيطرة على المدارس الخاصة لتحقيق الربح واستثمار اموالهم، كما اتهم الوزراء الآخرين من الإصلاح بالانتهازية لانهم تسابقوا فى تعيين المقربين منهم فى الوزارات والمصالح الحكومية.. واتهم الشيخ عبد المجيد الزندانى ـ ابرز قيادات الإصلاح واكثرهم تشددا دينيا ـ بالتراجع عن تعهداته المنشورة أمام الرأى العام، خاصة فيما يتعلق باتهامه لقادة الحزب الاشتراكى بانهم كفرة، وأنه لن يمد يده لاعضائه وقياداته قبل إعلان توبتهم ثم تسابق للتنسيق معهم فى هذه الانتخابات دون أن يبلغنا إذا كانوا قد اسلموا ام كفر هو.

واعلن الأمين العام المساعد لحزب المؤتمر اليمنى اتفاقه مع شيخ الجامع الأزهر الدكتور محمد سيد طنطاوى حول رايه بالنسبة للبنوك الإسلامية، واوضح انه سبق له ان شارك فى تأسيس بنك إسلامى إبان فترة اقتناعه بفكرتها إلى ان اكتشف زيف الفكرة، وانها مجرد لعبة لتحقيق الربح تحت شعار إسلامى زائف . وقال لقد وصلت إلى قناعة مع اساتذة اقتصاد إسلامى انسحبوا من دعم هذه البنوك بعد التجربة، بانه لا إسلام فى المسألة الاقتصادية، فالإسلام يؤكد على عدم وجود الاحتكار والاستغلال وكفى

وفى مؤتمر صحفى اخر رد محمد قحطان رئيس الدائرة السياسية بحزب الاصلاح على الاتهامات باقسى منها، فاتهم حزب المؤتمر وقياداته بالفساد والتحرك من أجل حماية الفاسدين، مشيرا إلى أن وزراء الإصلاح حاولوا محاسبة الفاسدين، فتصدى لهم حزب المؤتمر الذى يسيطر على السلطة واتهم الدولة بالعجز عن الوفاء بوظائفها التقليدية مثل الدفاع، وحفظ الأمن وتحقيق الاستقرار وقال إن الفاسدين تدخلوا لمنع وزير العدل من القيام بدوره فى تطهير وزارته من الفساد، وكذلك مع وزارات التموين والإدارة المحلية والكهرباء والاقتصاد فاضطر بعض الوزراء للاستقالة.. ونفى أن يكون حزب الإصلاح يقوم بدور فى تلقين تلاميذ المعاهد الدينية دروسا فى استخدام السلاح، وتساءل عن دور وزير الداخلية وهو من حزب المؤتمر لمنع هذه الجريمة إذا كانت قد وقعت واعتبر الانتخابات فرصة لاستخدام منابر المساجد لتنوير الرأى العام اليمنى بحقائق الأمور وتوعية المواطن بأهمية المشاركة السياسية.

وأعلن رئيس الدائرة السياسية لحزب الإصلاح أن حزبه سيقبل المشاركة السياسية من خلال مقاعد المعارضة ما لم يفز بعدد من المقاعد يؤهله للحكم لكنه ترك الباب مفتوحا للعودة فى تجربة المشاركة فى الحكومة على ضوء نتائج الانتخابات واستدرك بعد ذلك فى نهاية مؤتمره الصحفى قائلا: ما كنت أتمنى أن أتناول قضايا الفساد بهذه الصورة، لكن الديمقراطية وهى ظاهرة ايجابية تسمح لى بذلك.

وكانت عملية التصويت قد بدأت فى الثانية من صباح امس بدوائر الجمهورية اليمنية وسط مشاركة مكثفة لعدد من المراقبين الدوليين تجاوز عددهم الـ ٥٠٠ مراقب انتشروا لمتابعة الانتخابات فى ٣٠١ دائرة مقسمة على ١٨ محافظة بالشمال والجنوب، ورغم حدة المنافسة مضت الساعات الاولى من عملية التصويت هادئة إلى حد كبير خاصة فى ظل رقابة أمنية صارمة من جانب قوات الجيش والشرطة بجميع الدوائر.. واهتم الصحفيون ببعض الدوائر القريبة من العاصمة ـ صنعاء ـ خاصة دوائر الشيخ عبد الله الاحمر رئيس حزب الإصلاح، والدائرتين اللتين تشهدان ترشيح ولديه ـ كانا نائبين بالمجلس الحالى ـ والدائرة التى رشح فيها احمد على عبد الله صالح نجل رئيس الجمهورية ويخوض التجربة لأول مرة.



المصدر : الأهرام القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ ابريل ١٩٩٧

حقائق أساسية عن اليمن

●السكان يقدر عدد السكان بنحو ١٦ مليون نسمة يزيدون بمعدل نمو سنوى ٣.٧ فى المائة.

●المساحة... تبلغ مساحة البلاد ٥٣٦٨٦٩ كيلو مترا مربعا وتحدها من الشمال المملكة العربية السعودية ومن الشرق سلطنة عمان، ومن الغرب البحر الأحمر، ومن الجنوب المحيط الهندى.

العاصمة صنعاء واصبحت عدن العاصمة الاقتصادية منذ توقيع اتفاقية الوحدة بين الشمال والجنوب عام١٩٩٠ .

●القوات المسلحة.. لم يتم توحيد القوات المسلحة بعد الوحدة عام ١٩٩٠. وشهدت البلاد حربا أهلية استمرت شهرين عام ١٩٩٤ بين القوات الانفصالية الجنوبية بقيادة نائب الرئيس على سالم البيض والقوات الحكومية الموالية للرئيس على عبدالله صالح. وانتهت الحرب فى السابع من يوليو تموز عام ١٩٩٤ عندما دخلت قوات صالح عدن التى أعلنها الانفصاليون عاصمة لدولة جنوبية.

قدر معهد الدراسات الاستراتيجية فى لندن القوات المسلحة اليمنية بنحو ٤٢ الف فرد منهم ٢٥ الف مجند اضافة إلى ٤٠ الف احتياطى.

وتضم القوات البرية ٣٧ الف فرد والبحرية ١٥٠٠ والقوات الجوية ٣٥٠٠ فرد

●الاقتصاد.. اليمن من افقر الدول العربية ويصل نصيب الفرد من اجمالى الناتج المحلى إلى ٢٨٠ دولارا سنويا. وذكرت تقارير ان معدل التضخم انخفض إلى ٤٥ فى المائة فى نهاية ١٩٩٥ من ١٠٠ فى المائة ويصل معدل البطالة إلى ٢٥ فى المائة.

وينتج اليمن ٣٨٥ الف برميل من النفط يوميا منها ١٩٠ الف برميل من الجزء الجنوبى. ويعمل مايصل إلى ٣٠ شركة نفط اجنبية فى الحقول الرئيسية بالبلاد. ووقع اليمن مع مجموعة توتال الفرنسية عام ١٩٩٥ اتفاقا لمشروع مشترك قيمته ثلاثة مليارات دولار لاستغلال الغاز فى حقل مأرب فى الشمال.

حملة اعتقالات ضد مرشحى الناصرى اليمنى

بدات امس الاحد واحدة من اهم الانتخابات النيابية فى اليمن الشقيق وسط
منافسة شرسة ومقاطعة الحزب الاشتراكى وبعض القوى الاخرى وقد استنكر
مصدر مسئول فى التنظيم الوحدوى الشعبى الناصرى الاعتقال الذى تم لمجموعة
من اعضاء التنظيم فى الدائرتين (١٢، ٤) فى امانة العاصمة من قبل المباحث
العسكرية، وهم يقومون بتلصيق صور مرشحى التنظيم ودعايته الانتخابية،
واحتجازهم دون مبرر قانونى فى مبنى المباحث العسكرية بالاضافة إلى منعهم من
الاتصال باقاربهم أو بالمرشحين. واعتبر المصدر هذا الاعتقال مخالفة فاضحة
للقانون ولدليل الدعاية الانتخابية، وتدخلا من جهات امنية فى شئون الانتخابات،
الامر الذى يكشف عن زيف الادعاء بحيادية المؤسسات الرسمية فى العملية
الانتخابية. ونوه إلى أن هذا الاعتقال يأتى ضمن حملة منظمة استهدفت تمزيق
ملصقات التنظيم وشعاراته فى العديد من الدوائر على مستوى الجمهورية
والمصحوب بمضايقات اعضاء التنظيم واستفزازهم فى تلك الدوائر.

وطالب المصدر الجهات المختصة فى اللجنة العليا للانتخابات بالتحقيق الفورى
ومعاقبة الذين قاموا بالاعتقال حفاظا على اجراء العملية الانتخابية بهدوء وتجنبا
لإثارة المشاكل خصوصا ونحن نقترب من يوم الاقتراع العام.

كما طالب القيادة السياسية بالتدخل لمنع تكرار مثل هذه الافعال، حفاظا على
التجربة الديمقراطية وحرية ونزاهة الانتخابات. وفى ختام تصريحه ناشد المصدر
المنظمات العربية والدولية المهتمة بحقوق الانسان ولجان رقابة الانتخابات
والاحزاب السياسية والمنظمات المدنية بإدانة مثل هذه التصرفات غير المسئولة
واستهجانها والضغط من أجل منع حدوثها بأى شكل



سبعة قتلى قبل بدء الانتخابات والرئيس اليمني يصفها بعرس الديمقراطية

٤ ملايين ناخب يدلون بأصواتهم لاختيار مجلس النواب الجديد

صنعاء -وكالات الانباء :

وسط اجراءات امنية مشددة لمنع وقوع اية اضطرابات وحوادث قتل توجه ما يقرب من اربعة ملايين يمني امس الي صناديق الاقتراع لاختيار اعضاء مجلس النواب الجديد «٣٠١» من بين ٢٣١١ مرشحا من بينهم ٢٠ مشرحة و٧٥٤ من مرشحي الاحزاب ينتمون الي ١٢ حزبا و١٥٥٧ مستقلا ويشارك في مراقبة الانتخابات اليمنية ١٤٢ من المراقبين الدوليين و٢٢ الف مراقب محلي

ووصف الرئيس اليمني علي عبد الله صالح اجراء الانتخابات عقب الادلاء بصوته أنه عرس الديمقراطية مشيرا الي ان مايجري هو انجاز عظيم سيظل خالدا في تاريخ اليمن

واكد عبد العزيز عبد الغني رئيس الوزراء اليمنى ان العملية الانتخابية تتم في ظل شفافية وامام انظار العالم من خلال المراقبين الدوليين والمحليين مشيرا الي ان الانتخابات تشكل انجازا مهما علي طريق المسيرة الديمقراطية التي اختارها الشعب كنهج ثابت في حياته واوضح ان تشكيل الحكومة الجديدة سيعتمد علي نتيجة الانتخابات والتي سيشكلها دون شك من يحصل علي الاغلبية في هذه الانتخابات

وقبل بدء عملية الاقتراع اقتحم احد الجنود اليمنيين في بلدة مكايراس بمحافظة ابين الجنوبية مقر اقامة المسئولين عن مراقبة الانتخابات واطلق عليهم الرصاص مما ادي الي مقتل خمسة من هؤلاء المراقبين واصابة اخرين

والقت السلطات اليمنية القبض علي الجندي وبدا في اجراء التحقيق لمعرفة دوافعه في ارتكاب الجريمة خاصة انه اقتحم المكان والمسئولين مازالوا نياما

وقال دبلوماسي غربي انه علم من مصادر موثوق بها ان الجندي مختل عقليا وانه قتل بالرصاص خمسة جنود واثنين من المدنيين كانوا ينامون في مقر اللجنة الانتخابية وصرح بانه لايستطيع أن يجزم ان المدنيين القتلي من موظفي الانتخابات

وذكر أن عملية الاقتراع سارت بشكل طبيعي في لجنة مكايراس الانتخابية

وقال الدبلوماسي ايضا انه سمع بحدوث اشتباكات محدودة في عدد من اللجان الانتخابية في العاصمة صنعاء لكنة قال انها ليست سياسية الطابع فيما يبدو

ويعتبر الحادث الذي وقع في ابين الهجوم الثالث من نوعه الذي تشهده البلاد في فترة ما قبل الانتخابات

وقتل صبي بالرصاص يوم الخميس حين فتح مسلحون النار علي اجتماع انتخابي يعقده حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم

كما قتل رجل بالرصاص يوم ٢٠ ابريل خلال اشتباكات بين انصار حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم وانصار حزب الاصلاح الحليف الاصغر في حكومة اليمن الائتلافية

ونفي مسئولون في السابق تصاعد التوتر بين الحزبين خلال الحملة الانتخابية .

واتهم حزب الاصلاح اللجنة العليا المشرفة علي الانتخابات بتقييد اسماء مرشحيه في منطقة الشبوة واللجنة ٢٤ في عدن كما ذكرت بعض الاحزاب الاخري انه حدث تسرب لبطاقات الاقتراع خارج المقار الانتخابية في بعض الدوائر

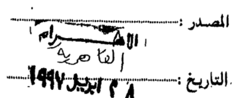
واعرب اللواء عبد ربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية اليمني عن تمنياته انتهاء العملية الانتخابية بسلام مشيرا الي ان ذلك سيثبت الامن والاستقرار والتطور الاجتماعي والاقتصادي الذي يناضل الشعب اليمني من أجل الوصول اليه

وتؤكد أراء غالبية الاوساط السياسية والمراقبين لتلك الانتخابات ان حزب المؤتمر الشعبي العام والذي يراسه الرئيس علي عبد الله صالح سيكون له النصيب الاكبر من اصوات الناخبين وهو ما يامله الحزب الذي يسعي الي الحصول علي اكثر من ١٦٠ مقعدا في البرلمان تمكنه من الحصول علي الاغلبية لتشكيل الحكومة الجديدة التي ستقود البلاد حتي بداية القرن القادم دون الاعتماد علي شريك اخر في الائتلاف الحاكم بعد فشل هذه التجربة في الحكومة الحالية والبرلمان السابق .

ويحاول شريك الحكم في اليمن وهو التجمع اليمني للاصلاح وبشتي الاساليب المشروعة وغيرها الحصول علي نسبة كبيرة من المقاعد في البرلمان رجحتها بعض قيادات الحزب باكثر من ٧٠ مقعدا تمكنه من المعارضة القوية في ملجس النواب اليمني وتمتد طموحاتها الي المشاركة في الحكومة القادمة باكثر من وزارة

ويقاتل التجمع اليمنى للإصلاح المعروف باتجاهاته القبلية والعقائدية من اجل خلق حالة من التوتر والخوف لدي الناخبين اليمنيين لتقليل نسبة الحاضرين منهم في الدوائر الانتخابية الي اقصي حد ممكن في نفس الوقت الذي يبحث فيه مؤيدوه علي الحضور باعتبار ان هذا الاسلوب سيقلل من فرص اكتساح منافسه اللدود المؤتمر الشعبي خلال هذه الانتخابات ويسعي حزب المؤتمر الشعبي العام الي حضور الاغلبية العظمي من الناخبين باعتبار ان ذلك سيكون في صالحه ويمكنه من المقاعد التي يطمع في الحصول عليها في المجلس القادم ويتضح ذلك من خلال انتشار قوات الامن التابعة للجنة العليا للانتخابات في مختلف الدوائر بمساعدة من رجال القوات المسلحة لاشاعة روح الطمانينة والامان لدي المواطن اليمني المتخوف من تكرار احداث انفصال عام ١٩٩٤ في شكل جديد قد يلجا اليه حزب الاصلاح في حالة اخفاقه فيالحصول علي النسبة التي حددها لمقاعده بالبرلمان .





المصدر : الأهرام
القاهرة
التاريخ : ٢٨ ابريل ١٩٩٧

فشل محاولات الحزب الاشتراكى لدعوة الناخبين للمقاطعة فى الجنوب

رسالة عدن
أمين محمد أمين

تعلن اليوم الاثنين بصورة تدريجية أسماء الناجحين فى انتخابات مجلس النواب اليمنى الـ ٣٠١ عضوا وعضوة، وذلك على ضوء ما ستسفر عنه نتائج فرز أصوات الناخبين التى بدأت فى التاسعة من مساء أمس بعد إغلاق صناديق الاقتراع واللجان التى بدات عملها على مدى ١٢ ساعة أمس من الثامنة صباحا إلى الثانية مساء، وشهدت اقبالا غير متوقع من المرشحين الذين ارتفعت أعدادهم لأكثر من ٨٥٪ بعد سماح اللجنة العليا للانتخابات مساء أول أمس بالسماح لجميع المسجلين بالانتخاب وهو ما أضاف مليون و ٤٠٠ الف ناخب لإعداد الحاصلين على بطاقات انتخابية وعددهم ٣ ملايين و ٢٠٠ الف ناخب وناخبة ليبلغ عدد الناخبين ٤ ملايين و ٦٠٠ الف ناخب وناخبة صوتت الغالبية منهم أمس من اجل استمرار الوحدة وتأييدا لمسيرة حزب المؤتمر الشعبى خاصة فى المحافظات الجنوبية التى فشلت فيها محاولات الأحزاب المقاطعة وعلى رأسها الحزب الاشتراكى فى دعوة الناخبين لمقاطعة الانتخابات وتهديد بعض المرشحين ولكن النتيجة جاءت عكسية وكان إقبال شديد من الناخبين الذين توافدوا على مقار اللجان بعد صلاة الفجر وخاصة فى المناطق الريفية، كما اختفت ظاهرة اللجان الساخنة التى أعلنها حزب الإصلاح الذى أوضحت استطلاعات الرأى العام أمس عن تراجعه فى عدد كبير من اللجان خاصة فى المناطق التى كان يسيطر عليها فى انتخابات ٩٣ فى مقر إب وعدن التى اقبلت النساء بها على صناديق الانتخابات بصورة كبيرة من اجل مقاومة مرشحى الإصلاح الداعين لعودة المراة للمنزل وعدم خروجها للعمل، هى ما يتنافى مع طبيعة نساء عدن العاملات المطالبات بالحرية رغم الحجاب الذى يرتدونه وفى الوقت نفسه من خلال متابعة الأهرام للجان الانتخابية بعدن مع الإقبال ورفض المقاطعة والتهديد الذى أدى إلى قطع الكهرباء والمياه عن عدد من المرشحين والضغط عليهم، ولكن رغم ذلك كان الإقبال على الانتخابات شديدا صباحا ومساء قبل قفل أبواب الانتخابات خاصة من الرجال الذين توافدوا مع بدء جلسات القات والتى استغلها عدد من المرشحين فى محاولة التأثير على البعض بتوفير المكان لهم ومحاولة البعض إلى شراء بعض الاصوات والتى ارتفعت قيمة الصوت فى بعض الدوائر إلى ٥ الاف ريال يمنى ما يعادل (١٤٠ جنيها مصريا) ولكن رغم ذلك فإن مسيرة الديمقراطية باليمن اثبتت نجاحها فى إجراء انتخابات هادئة ناجحة وهو ما اكدته تقارير المراقبين الدوليين والعرب والمحليين الذين تابعوا الانتخابات فى مختلف المحافظات ولم تشهد أية اعمال عنف فى شعب مسلح، حيث سيطرت أجهزة الأمن على أبعاد السلاح عن مقار اللجان وأن كان البعض يتخوف من اثارة بعض اعضاء حزب الإصلاح للمشاكل قبل غلق صناديق الانتخاب مع إحساسهم بعدم حصولهم على الأغلبية التى كانوا يتوقعونها كمشاركين لحزب المؤتمر فى الائتلاف الحاكم والذى انتهى وانتهى معه التنسيق فى الانتخابات الحالية ومن المنتظر أن يفوز ممثلو المؤتمر بالأغلبية المريحة فى البرلمان الجديد وهو ما أكده الرئيس على عبد الله صالح أمس بصنعاء بعد ادلائه بصوته الانتخابى من تغيير الية الائتلاف الحاكم، وقال وإلا لماذا تجرى الانتخابات التى سيتبعها تغيير الية اداء الحكومة الجديدة التى ستتشكل عقب إجراء الانتخابات وهو ما يعنى وفق أراء المراقبين أنها ستتشكل من مختلف الأحزاب والاتجاهات بما فيها المستقلين من الحزب الاشتراكى المقاطع الذى رشح عدد من أعضائه المؤيدين للوحدة كمستقلين.

وقال سعيد الحكيمى عضو اللجنة العليا للانتخابات ظهر أمس إن الانتخابات تجرى بصورة هادئة وبإقبال كبير من الناخبين فى جو يسوده الرضا والإصرار على إنجاح المسيرة الديمقراطية والمشاركة فى صنع القرار ويتابعها ١٣٠ مراقبا دوليا و ٢٢ ألف مراقب محلى.

وأوضح أنه تم معالجة بعض المشاكل الناجمة عن بعض أخطاء فى الرموز الانتخابية للمرشحين التى تطبق لأول مرة فى الانتخابات اليمنية

وعلى الجانب الآخر من أجل ضمان عدم مشاركة المرشح بالادلاء بصوته فى أكثر من لجنة يتم أخذ بصمة الناخب امام اسمه فى كشوف التسجيل باللجان وغمر أصبع يده اليسرى بحبر يصعب إزالته إلا بعد مرور ٤٨ ساعة وهو ما قضى على ما تدعيه أحزاب المعارضة من وجود تزوير واستخراج اكثر من بطاقة لعدد من أعضاء حزب المؤتمر للحصول على أصواتهم فى أكثر من دائرة لصالح مرشحيهم وقد شهدت اللجان النسائية الخاصة إقبالا من العاملات فى القوات المسلحة إلى جانب إقبال المرأة بصورة كبيرة وتأكد فوز مرشحة حزب المؤتمر الدكتورة اوراس فى عدن وفى محافظة تعز الاقتصادية التى كان يسيطر عليها مرشحى الإصلاح فى انتخابات ٩٣ واعتبرها من الدوائر الساخنة كانت الانتخابات هادئة مثل اغلب مناطق اليمن وبإقبال كبير من الناخبين البالغ عددهم ٧٢٣ الف ناخب وناخبة، وذلك فى ٤٣ دائرة يخوض الانتخابات بها ٣٣٧ مرشحا ومرشحة من بينهم مرشحتان لحزب الحق والحزب القومى.

هذا وقد اتضح فشل التنسيق بين المؤتمر والإصلاح فى مختلف الدوائر مما أدى إلى اغتراق حزب الإصلاح يوم السبت لإنهاء الحملة الانتخابية والقيام بمسيرة لمرشحيه وكاد يصطدم مع مرشحى المؤتمر، ولكن سيطرت قوات الأمن أدت إلى عدم حدوث مواجهة وقال محافظ تعز احمد عبد الله الحجرى لـ «الأهرام» إن حزب المؤتمر حاول التنسيق مع باقى الأحزاب من اجل غلق دوائر للمرأة، ولكنه فشل وفشل التنسيق مع حزب الإصلاح الذى هددت بحدوث مواجهة وهو ما تم السيطرة عليه إلى حدا ما.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الحياة اللندنية

التاريخ: ٨ ابريل ١٩٩٧

منافسة شديدة في صنعاء بين المؤتمر والاصلاح

□ صنعاء – من خالد السودي:

■ تفيد مؤشرات ان المؤتمر الشعبي العام سيحظى بنصيب الأسد في الدوائر الانتخابية في صنعاء على رغم المنافسة الشديدة من التجمع اليمني للاصلاح في معظم الدوائر الـ ١٦ التي قدم مرشحين فيها. وللمؤتمر مرشحون في كل دوائر صنعاء.

وشهدت العاصمة اليمنية وجوداً مكثفاً لقوات الأمن في كل الشوارع والأحياء بالاضافة الى مراكز الاقتراع. وبدت صنعاء أمس خالية من نصف سكانها، إذ انتقلوا الى مناطقهم ومحافظاتهم للادلاء بأصواتهم هناك.

وكانت العاصمة من المناطق التي شهدت حملات انتخابية «ساخنة». وتبدو حظوظ نجل الرئيس اليمني احمد علي صالح كبيرة في الفوز بمقعد الدائرة الحادية عشرة.

وزاد الاقبال على الاقتراع في العاصمة بعد ظهر أمس، بعد اعلان اللجنة العليا للانتخابات السماح لجميع المواطنين المسجلين في جداول الناخبين بالادلاء بأصواتهم بواسطة بطاقاتهم الشخصية، فيما مددت فترة الاقتراع ساعتين في بعض المراكز بسبب الاقبال الواسع على التصويت.



المصدر : العالم [illegible]
القاهرة
التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٧

37 مرشحة فى اليمن

تشير التقديرات الأولية فى الانتخابات اليمنية إلى تقدم الائتلاف الحاكم المكون من المؤتمر الشعبى العام والاصلاح إلا أن حزب الاصلاح أعلن عن فوز زعيمه عبدالله الأحمر رئيس مجلس النواب كما أكدت مصادر حزب المؤتمر الشعبى فوز الابن الأكبر للرئيس على عبدالله صالح كنائب عن العاصمة، وكانت الانتخابات قد شهدت سلسلة من المواجهات العنيفة التى راح ضحيتها 16 قتيلا وكانت المرأة لها مشاركة فعالة .حيث تقدمت للترشيح 17 امرأة من بين 2306 مرشحين، وفى الصورة سيدتان تدليان بصوتيهما.



المصدر : العالم اليوم القاهرة
التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

16 قتيلا ضحية الانتخابات اليمنية

اعادة انتخاب زعيم الاصلاح ونجل الرئيس نائبا للعاصمة

□ صنعاء - أ ف ب:

تشير النتائج الاولية للانتخابات التشريعية اليمنية التي جرت أمس الاول «الاحد» الى تفوق حزبي التحالف اليمني الحاكم والمؤتمر الشعبي العام والاصلاح واعلن حزب الاصلاح ان زعيمه عبد الله الاحمر الذي انتهت ولايته قد اعيد انتخابه كما أعلنت مصادر حزب المؤتمر الشعبي ان احمد النجل الاكبر للرئيس علي عبد الله صالح انتخب ايضا نائبا عن العاصمة.

واستنادا الى تقديرات المؤتمر الشعبي فان حزب الرئيس فاز بغالبية المقاعد في الدوائر الـ 301 بينما احرز حزب الاصلاح 70 مقعدا.

من جهة اخرى قدر احد المراقبين نسبة المشاركة بحوالي 65٪ على صعيد البلاد في مجملها و50٪ في الجنوب في حين تشير التقارير الرسمية الى نسبة مشاركة تعدت 80٪.

وأكدت مصادر الشرطة والسلطات المحلية تزايد عدد ضحايا اعمال العنف التي شهدتها اليمن في ظل الانتخابات البرلمانية التي جرت منافساتها يوم الاحد الماضي.

وتقول المصادر ان عدد القتلى تزايد الى 16 قتيلا بينهم مرشح بعد ان كان قد اعلن رسميا عن وقوع 11 قتيلا فقط.

ووقع اخطر هذه الحوادث في محافظة ابين (الجنوب) حيث فتح جندي النار بشكل عشوائي امام احد مراكز الاقتراع قبل بدء التصويت فقتل ستة من قوى الامن وممثلي اثنين من المرشحين في هذه الدائرة.

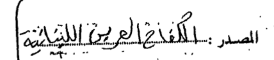
وفي منطقة مأرب القبلية على بعد 200 كلم الى الشرق من العاصمة قتل مرشح مستقل هو سعد القرداحي في مواجهات لم تتضح ملابساتها بعد وفق ما اعلنته اجهزة الامن. كما قتل شخصان في منطقة عمران على بعد 60 كيلومترا الى الشمال من صنعاء في اشتباك بين انصار مرشحين احدهما من حزب المؤتمر الشعبي العام (حزب الرئيس اليمني) والاخر مستقل يدعمه حزب الاصلاح الاسلامي بزعامة عبد الله الاحمر.

وفي منطقة الحوف على بعد 70كلم الى الشمال الشرقي من صنعاء قتل ثلاثة اشخاص في اشتباك بين انصار الحزبين المتحالفين ما ادى الى توقف عمليات الاقتراع لعدة ساعات.

كما قتل مدنيان واصيب ثالث بجروح عندما «وقعوا في كمين نصب لهم لدى عودتهم من مكتب الاقتراع» في منطقة دمار على بعد مائة كلم الى الجنوب من صنعاء في حادث ثار كما اوضحت وزارة الداخلية.

وفي محافظة «إب» 180 كلم الى الجنوب من صنعاء قام مرشح مستقل قريب من حزب الاصلاح بالقاء قنبلتين على مركز اقتراع مما ادى الى جرح سائق منافسه من حزب المؤتمر الشعبي العام.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٧

● **الفيغارو**

علقت على الانتخابات التي جرت يوم الاحد الماضي في اليمن وتحدثت عن الديمقراطية الفتية والتكيف مع التقاليد في مناخ من الانقباض والتوتر. الانقباض بسبب اجراءات التقشف الاقتصادي المنتظرة بعد الانتخابات. والتوتر بسبب تشنج العلاقات بين الاحزاب الثلاثة الكبرى والمناورات الانتخابية او الممارسات الحكومية التي ادت الى استبعاد البعض واستياء البعض الآخر. واذا كان بعض المفكرين اليمنيين يأخذون على الدول الغربية ولا سيما فرنسا انها تساند الرئيس علي عبد الله صالح وتغمض عينيها عن ممارسة غير ديمقراطية فانهم يدركون بانهم مع ذلك احسن حالا قياسا بحال انظمة اخرى في دول مجاورة. فالبرلمان الذي افرزته صناديق الاقتراع في اليمن هو مهما كان البرلمان الوحيد المنتخب بالاقتراع العام في منطقة شبه الجزيرة العربية كما تقول الفيغارو.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مفاجأتان في الانتخابات اليمنية:

المؤتمر يتجه إلى أكثرية "مريحة" ونتائج طيبة للاصلاح في الجنوب

□ صنعاء –
من خيرالله خيرالله
وفيصل مكرم:

■ اتجه حزب المؤتمر الشعبي العام مع بدء ظهور نتائج الانتخابات اليمنية، التي تعلن قبل ظهر اليوم، إلى تحقيق نتيجة تسمح له بالحصول على الأكثرية المطلقة في مجلس النواب الجديد.

وقالت مصادر سياسية في صنعاء امس إن المؤتمر سيحصل على ما بين ١٧٠ و١٨٠ مقعداً من اصل ٣٠١، فيما سيكون لحزب التجمع اليمني للاصلاح ما بين ٦٠ و٧٠ مقعداً، الأمر الذي يسمح له بالمحافظة على عدد نوابه في المجلس القديم (٦٢ نائباً) وحتى بزيادتهم لكن هذه المصادر أوضحت أن الاصلاح يتجه إلى خسارة مقاعد عدة في المحافظات الشمالية، لكنه سيعوض هذه الخسارة في المحافظات الجنوبية والشرقية، خصوصاً في عدن وحضرموت حيث باتت له مواقع قوية.

وبين الذين اعلن فوزهم في حضرموت أمس السيد فيصل بن شملان، وهو وزير سابق للنفط وقد ترشح كمستقل، لكنه محسوب على الاصلاح. كذلك تأكد فوز أحمد، نجل الرئيس علي عبدالله صالح في صنعاء، والشيخ محمد الشايف، (ينتمي إلى «المؤتمر») نجل الشيخ ناجي عبدالعزيز الشايف شيخ مشائخ بكيل.

واستناداً إلى المصادر نفسها ستسمح الأكثرية «المريحة» للمؤتمر بأن يطرح على الاصلاح دخول الحكومة الجديدة ولكن من موقع «المشارك» وليس «الشريك». وقالت إن الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس اللجنة العليا للاصلاح اظهر من الآن اعتراضه على سير الانتخابات بأن مكث في مسقط رأسه مدينة خمر التي تبعد نحو ١٠٠ كلم عن صنعاء. وكان مفترضاً ان يعود الشيخ عبدالله إلى العاصمة امس، ولكن يبدو انه فضل المكوث في خمر لتأكيد انزعاجه من الذي حصل، رغم فوزه بمقعد نيابي في دائرته.

واعتبر المراقبون في صنعاء ان مفاجأتي الانتخابات ستكونان «الأكثرية المريحة» للمؤتمر، والنتائج الطيبة الذي حققها الاصلاح في الجنوب.

ولم تخل عملية فرز الاصوات من توتر في انحاء مختلفة من اليمن. وتأكد وقف الفرز في دائرة واحدة على الأقل هي الدائرة ٢٧٨ في حجة. وقد شهدت أكثر من محافظة مواجهات عدة. ولخص مسؤول يمني رفيع المستوى الوضع لـ «الحياة» بقوله إن هناك إحتكاكات في ثلاث محافظات

طابع قبلي في معظمها.

توقعات

وعلى رغم عدم اعلان النتائج، قال قياديون في حزب المؤتمر الشعبي العام إن نتائج الانتخابات التي جرت أول من امس ستكون في مصلحة المؤتمر، إذ يتوقعون تحقيق الأكثرية المطلقة في مقاعد مجلس النواب المقبل وان يحقق الحزب مفاجآت تتمثل بسقوط رموز اصلاحية امام مرشحيه. لكن قياديين في التجمع اليمني للاصلاح توقعوا ان يحصل حزبهم على ٨٠ مقعداً.

وعكست عملية فرز صناديق الاقتراع في الدوائر الانتخابية حجم التنافس بين الحزبين الكبيرين ومواطن القوة والضعف للطرفين على مستوى الدوائر التي شهدت تنافساً بينهما.

ففي حين تقول المؤشرات الاولية وفق عمليات الفرز إن المؤتمر حقق تقدماً ملحوظاً في معظم الدوائر الانتخابية، ما يعزز التوقعات بفوزه بغالبية مقاعد البرلمان الجديد، يبرز في المقابل حزب الاصلاح كمنافس قوي، خصوصاً في المحافظات الجنوبية والشرقية التي كان الحزب

الاشتراكي اليمني فاز بكل دوائرها في انتخابات العام ١٩٩٣، اذ تشير المعلومات الواردة من بعض المراقبين الدوليين في محافظة حضرموت ان الاصلاح قد يحسم ٨ أو ٩ دوائر انتخابية، لمصلحته من أصل ١٨ دائرة في المحافظة وان النتائج الأولية تؤكد حصوله على ٧ دوائر حتى بعد ظهر امس.

ورفض المتحدث الرسمي باسم اللجنة العليا للانتخابات السيد سعيد الحكيمي، في مؤتمر صحافي عقده بعد ظهر امس، الادلاء بأي معلومات تتعلق بنتائج فرز الصناديق. وقال ان المعلومات والنتائج الأكيدة سيعلن عنها غداً في اقل تقدير.

وفي هذا السياق تحدث حزب المؤتمر الشعبي العام عن ارتكاب اعضاء في حزب الاصلاح مخالفات عرقلت عملية فرز الصناديق في عدد من الدوائر الانتخابية، ما ادى الى توقف الفرز في بعضها أما البعض الآخر فلم تفتح فيه الصناديق حتى بعد ظهر امس.

واتهم حزب الإصلاح انصار المؤتمر الشعبي العام بارتكاب مخالفات وخروقات بتواطؤ من اللجان الانتخابية بهدف اسقاط مرشحيه وان تلك الخروقات ادت الى تعطيل عملية فرز الصناديق في عدد من الدوائر الانتخابية خصوصاً في محافظات إب وتعز وذمار.

ويدعم حزب المؤتمر الشعبي عدداً من اعضاء الحزب الاشتراكي المقاطع للانتخابات الذين ترشحوا كمستقلين. وتقول مصادر مطلعة ان معظم هؤلاء يمكنهم الوصول الى مجلس النواب وفق نتائج الفرز المرصودة في دوائرهم.

وشهدت محافظة إب تنافساً مثيراً بين حزبي الائتلاف الحاكم من جهة والمستقلين من جهة اخرى، وادت الخلافات بين المرشحين ومندوبيهم الى اشكالات حالت دون بدء عملية الفرز.

ولم تبدأ عملية فرز الصناديق في الدائرة ٨٩ في محافظة إب حتى غروب شمس امس. ويقول المرشح المستقل في هذه الدائرة احمد الشرعبي ان اللجان الانتخابية اعادت المئات من الناخبين ورفضت بطاقاتهم وان اللجان الامنية تسيّر ارادة الناخبين بضوء أخضر من السلطات في المحافظة.

واضاف الشرعبي في بيان صحافي «ان السلطات تعمل من اجل اسقاطه شخصياً وهي ترتكب في سبيل ذلك اخطاء قانونية فادحة اضافة الى ممارسة الضغوط على مناصريه».



النتائج الأولية للانتخابات اليمنية تؤكد فوز حزب المؤتمر بالأغلبية

صنعاء - من امين محمد امين :
تشير النتائج الأولية للانتخابات البرلمانية اليمنية إلى أن حزب المؤتمر الشعبى العام، الذى يتزعمه الرئيس على عبدالله صالح، سيفوز بأغلب مقاعد البرلمان، يليه حزب التجمع من اجل الإصلاح، الذى يتزعمه الشيخ عبدالله الأحمر...



المصـدر : الكفاح العربي
التاريخ : ٩ ابريل ١٩٩٧

اليمن: «المؤتمر» يتصدر النتائج الجزئية للانتخابات

أظهرت أولى النتائج الرسمية الجزئية للانتخابات اليمنية أمس ان حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يرأسه الرئيس علي عبد الله صالح يتقدم بشكل كبير على الأحزاب الأخرى.

وبعد فرز الأصوات في ١٣٢ دائرة من الدوائر الـ ٣٠١ في البلاد حصل حزب المؤتمر على ٩٠ مقعدا والمستقلون على ٢٤ مقعدا وحزب الإصلاح على ١٦ مقعدا والناصريون على مقعدين. (ا.ف.ب).



المصدر : الكفاح العربي ١٢ اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٧

السلطات عاجزة عن كبح هذه الظاهرة

اليمني بلا سلاح ليس يمنياً
الخفيف للرجولة والثقيل لمواجهة الدولة

اعادت الانتخابات التشريعية اليمنية التي جرت الاحد الماضي وجو التنافس الحاد الذي سادها والحوادث الامنية التي رافقتها طرح مسألة قديمة في اليمن هي ظاهرة اقتناء السلاح الفردي على نطاق واسع من قبل المواطنين سواء في العاصمة او في مناطق القبائل.

وبدأت السلطات اليمنية في الخامس من الشهر الجاري حملة لمنع حمل السلاح الفردي والتجول به في صنعاء والمدن الرئيسية في اطار التحضيرات للانتخابات التشريعية، وأقامت لهذا الهدف حواجز على مداخل العاصمة وداخلها، غير ان هذا الاجراء لم يعمم على سائر المناطق وخصوصاً مناطق القبائل نظرا لصعوبة تنفيذه.

وبين اليمن والسلاح علاقة وطيدة. فاليمني بلا بندقية يكاد لا يكون مستوفياً شروط يمنيته وهو عندما يخرج يحمل بندقيته كما لو انه يرتدي قطعة من ثيابه

ولا يكتفي اليمني من السلاح بالقليل او بنوع واحد. وتشير تقديرات شبه رسمية الى ان عدد قطع السلاح الفردي في اليمن البالغ عدد سكانه اكثر من ١٦ مليون نسمة، يصل الى ٥٠ مليون قطعة. غير ان تقديرات اخرى تؤكد ان هذا العدد ارتفع بعد حرب العام ١٩٩٤ الى ٧٥ مليون قطعة وان نصيب الفرد اليمني من الاسلحة يتجاوز اربع قطع.

وتعبير «السلاح الفردي» ربما يكون خادعا لانه قد يوحي بأن الاسلحة الفردية التي يملكها اليمنيون تقتصر على البنادق الخفيفة. لكن الشائع خصوصا في منطاق القبائل ان يقتني الفرد اسلحة ثقيلة من رشاشات الدوشكا الثقيلة الى قاذفات الصواريخ المضادة للدروع الى مدافع الهاون والهاوتزر.

وليس من الصعب الحصول على السلاح في اليمن فهو يباع في اسواق خاصة به اكبرها سوق جحانة في منطقة قبائل خولان (٣٥ كلم شرق صنعاء) وسوق الطلح في صعدة (٢٤٠ كلم شمال صنعاء) ومدينة الشرق في ذمار (١٠٠ كلم جنوب العاصمة). وفي هذه الاسواق عشرات من المتاجر المتخصصة ببيع الاسلحة من مختلف الانواع والعيارات.

في سوق جحانة ينتشر نحو ٣٥ متجرا على جانبي طريق غير معبدة في واد تشرف عليه جبال شاهقة، فيما ينتشر العشرات من المسلحين من ابناء قبائل خولان التي تقطن المنطقة الممتدة من سد مأرب حتى مشارف العاصمة، ويقدر عدد افرادها بنصف مليون شخص.

وفي هذه المتاجر تعرض الاسلحة من كل الانواع كما تعرض اي بضائع في السوبر ماركت. وفي بعض المتاجر تعرض البنادق جنبا الى جنب مع اكياس الطحين والارز.

عبد اللطيف محمد سعيد الذي يدير احد هذه المتاجر لا يكاد يتجاوز الـ ١٦ من عمره لكنه يعرف أسرار السوق واسعارها واحداثها. ويقول عبد اللطيف «في السوق يمكنك ان تشتري كل شيء من الرصاصة الى اللغم الارضي الى الصاروخ والمدفع».

ويتردد محمد قليلاً لدى سؤاله عن مصدر هذه الاسلحة ثم يقول «نحصل عليها من موردين في صعدة» حيث تقوم سوق اخرى قريبة من الحدود مع المملكة العربية السعودية.

ويستعرض عبد اللطيف الاسعار فيقول «الاسعار رخيصة لان السلاح كثير وكل الناس تشتري. الكلاشينكوف الروسي ثمنه ٥٠ الف ريال (٤٠٠ دولار) والصيني بـ ٣٠ الفا (٢٠٠ دولار تقريباً) ومسدس ماكروف الروسي بـ ٣٠ الفا ومدفع الهاون بمئة الف ريال (٨٠٠ دولار) وقذيفته بثمانية الاف (٦٤ دولاراً). اما الصاروخ المضاد للدروع فثمنه ١٥٠ الف ريال (١٢٠٠ دولار).

ويؤكد عبد اللطيف انه يبيع يومياً «بين خمس وست بنادق».

وعن الزبائن يقول «يأتون من كل انحاء البلاد ومن الخارج ايضاً. وحتى السياح يأتون الى هنا ويشترون البنادق او يستأجرونها ويشترون كميات من الذخيرة والقنابل ويذهبون الى الجبال للتدريب على اطلاق النار».

وفي احد المتاجر جلس الشيخ عبد الله بن علي حنتش احد مشايخ خولان يراجع حساباته الانتخابية. فهو مرشح مستقل في الانتخابات التشريعية اختار لنفسه رمز الهاتف في الانتخابات وأردفه بأبيات من الشعر في بياناته يقول فيها عن الهاتف:

قرب البعد بالجهاز العجيب انه التلفون.. مغني اللبيب

اذ به تبلغ المقاصد.. جمعا وهو عون الجميع عند الخطوب

ولذا اختاره المرشح رمزا ليجيب النداء عند القروب

ويقول الشيخ عبد الله «ما يملكه الفرد هنا من الاسلحة يتوقف على امكاناته. ليس هناك رقم محدد».

ويؤكد انه لا يعرف كم يملك من الاسلحة «ربما عشرين بندقية او اكثر وعندي مدافع هاون ومدافع ١٠٦ ملم و٧٥ ملم وبنادق مضادة للدروع عيار ١٤,٥ ملم وقاذفات ار بي جي».

ويضيف ان الرشاش الروسي «مرغوب جداً» لكن البندقية الاميركية «ام ١٦» هي الافضل وثمنها ٨٠ الف ريال (٦٤٠ دولاراً).

ويعتبر الشيخ عبد الله ان «السلاح ضروري» لاي فرد من القبيلة.

لكن لماذا «السلاح ضروري» وخصوصا السلاح الثقيل؟

يجيب الشيخ عبد الله «تحصل خلافات بين القبائل نفسها وخلافات بين القبائل والدولة وعندئذ يستخدم السلاح الثقيل».

(ا.ف.ب)

وسط «مخالفات بسيطة» وأعمال عنف

انتهاء الانتخابات العامة في اليمن الأحمر يتهم «المؤتمر» بتأخير النتائج

يسود الحذر الوسط السياسي في اليمن بعد اتهام رئيس مجلس النواب اليمني زعيم «التجمع الوطني للإصلاح» الشيخ عبد الله الأحمر أمس حزب «المؤتمر الشعبي العام» بتأخير عملية فرز الأصوات بسبب إصراره على نقل الصناديق الى الثكن.

وفي حين أشارت النتائج الأولية للانتخابات العامة اليمنية التي انتهت مساء الاحد الى تصدر حزبي التحالف اليمني الحاكم، «المؤتمر الشعبي العام» و«الإصلاح» طليعة الفائزين، شهدت عمليات الاقتراع، وهي الأولى منذ الحرب الأهلية عام ١٩٩٤، إقبالاً كثيفاً رغم أعمال العنف التي حصدت ١٦ قتيلاً. وعزا الأحمر تأخر إعلان النتائج الى إصرار «المؤتمر» في العديد من الدوائر على إجراء الفرز في المعسكرات.

وأضاف ان هذا مخالف للقوانين ودليل على سوء النية ولن نقبل إطلاقاً بنقل الصناديق. واتهم المؤتمر باستخدام كل الوسائل للفرز بدءاً بالمال العام مروراً بالعسكر وقوات الأمن.

وأجاب رداً عن احتمال انتقاله الى المعارضة بأنه لم يحسم موقفه بعد، وأشار الى إمكان التنسيق بين «الإصلاح» والحزب «الاشتراكي اليمني» المعارض في القضايا الهامة التي تمس الديموقراطية والأمور الأساسية.

وقال تعقيباً على تصريح الرئيس علي عبد الله صالح انه ليس مقبولاً في أي ائتلاف جديد بعد الانتخابات ان يشارك طرف في الحكم وان يمارس المعارضة في آن «لن نتخلى في المستقبل عن حق المعارضة والتحفظ على القضايا التي نختلف عليها» مع حزب المؤتمر.

وأعلنت مصادر «المؤتمر الشعبي» حزب الرئيس علي عبد الله صالح فوزه بغالبية المقاعد في الدوائر الـ ٣٠١ بينما أحرز حزب الإصلاح ٧٠ مقعداً إلا ان النتائج النهائية لن تبدأ في الظهور قبل يومين. واستناداً الى تقديرات «الإصلاح» فان زعيمه رئيس مجلس النواب عبد الله الأحمر قد أعيد انتخابه، كما أكدت مصادر «المؤتمر الشعبي» انتخاب أحمد النجل الأكبر للرئيس اليمني نائباً عن العاصمة صنعاء.

وشارك ١١٦ مراقباً أجنبياً في الإشراف على سير الانتخابات. وأوضح أحد المراقبين الغربيين ان عمليات الاقتراع كانت نزيهة عموماً ولم تشبها سوى «مخالفات بسيطة». في غضون ذلك، قدّر أحد المراقبين نسبة المشاركة بنحو ٦٥٪ في شمال البلاد و٥٠٪ في الجنوب. فيما كانت التقديرات الرسمية أشارت الى نسبة ٨٠٪. وكان الحزب الاشتراكي اليمني الذي سيطر على الجنوب حتى عام ١٩٩٤ قاطع الانتخابات الحالية.

وعلى الصعيد الأمني، قال وزير الداخلية حسين محمد عرب ان جندياً أطلق النار في شكل مفاجىء قبيل بدء التصويت على الجمهور في أحد مراكز الاقتراع في محافظة أبين فقتل ٥ جنود و٣ مدنيين. وأضاف بأن الجندي يخضع للاستجواب حالياً، ولكن يحتمل ألا يكون للحادث دوافع سياسية. وأدت أعمال عنف متفرقة الى مقتل ٨ أشخاص آخرين لترتفع الحصيلة النهائية الى ١٦ قتيلاً. وأعلنت وزارة الداخلية انها كانت تتوقع حصيلة أسوأ.

وخففت اللجنة الانتخابية من أهمية أعمال العنف معتبرة أنها يمكن ان تحدث خلال الانتخابات في أي مكان في العالم.

وتنافس ٢٣٠٦ مرشحين من بينهم ١٧ امرأة على ٣٠١ مقعد، وبلغ عدد المستقلين ١٥٥٧ مرشحاً، فيما مثل الباقون ١٢ حزباً.

(رويتر - أ.ف.ب)

الكريم الإريانى –وزير الخارجية أى الأغلبية التى تمكنه من تشكيل الحكومة منفرداً، ورغم ذلك فإن الحكومة القادمة ستكون حكومة ائتلافية –على الأرجح– تضم المؤتمر والإصلاح بشكل أساسى.

جدير بالذكر أن الأيام الأخيرة للدعاية الانتخابية شهدت تصعيداً واضحاً فى «حرب التصريحات» بين حزبى الائتلاف الحاكم، ورغم أن بعض القيادات الوسيطة وصلت بهذه الحرب إلى ذروتها، ونفت أى إمكانية مستقبلية للتعاون بين الحزبين، فإن القيادات الاكبر كانت حريصة على تأكيد أن هذه الحرب الكلامية لاتعنى تغيرا فى السياسات وأنها –فحسب– من قبيل التنافس الانتخابى، أو على حد تعبير د.عبد الكريم الإريانى: «هذا الوقت هو وقت تبادل الاتهامات والمنافسة تقتضى أن تكيل الأحزاب الاتهامات لبعضها البعض».

ومن حزب التجمع اليمنى للإصلاح قال «محمد قحطان» فى مؤتمر صحفى. «لا أحب أن يقال إننا مختلفون مع المؤتمر، ولا أحبذ السماح بترديد مثل هذا القول». وفسر قحطان قسوة الاتهامات التى كالها فى مؤتمره الصحفى للمؤتمر وللحكومة بأنها من باب النقد الجائز ولا تعنى القطيعة وأن هذا النقد هو أحد مظاهر الديمقراطية.

ويتوقع المراقبون أن تقع بعض أحداث العنف فى عدد من الدوائر الساخنة التى لاتخلو محافظة يمنية واحدة منها، وإن كانت هذه الاحداث لن تصل إلى حد «الموجة»، ولاترتبط بقدرة مقاطعى الانتخابات على إثارة الجماهير، بل هى ترتبط –بالأحرى– بالمشاركين فى الانتخابات، ومحاولة كل منهم تحقيق أكبر مكسب ممكن بطرق لاتبدو دائما فوق مستوى الشبهات.



المصدر : الوفد القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٧

٨٠٪ نسبة المشاركة فى الانتخابات العامة باليمن

تاخير إغلاق صناديق الاقتراع لشدة الإقبال والنتائج خلال ساعات

ارتفاع الضحايا إلى ١٦ قتيلا .. والحكومة تتوقع مزيدا من الاضطرابات

صنعاء ـ وكالات الانباء: اعلن سعيد الحكيمى رئيس قطاع الاعلام فى اللجنة العليا للانتخابات التشريعية فى اليمن اغلاق صناديق الاقتراع فى جميع انحاء اليمن واعلان النتائج خلال ٢٤ ساعة. اشار «الحكيمى» إلى تأخر موعد اغلاق صناديق الاقتراع بسبب الاقبال الجماهيرى الكبير.

أكد حسين محمد عرب وزير الداخلية اليمنى ان نسبة المشاركة بلغت ٨٠٪. واضاف ان الحكومة تأمل فى تعزيز صورتها الديمقراطية وتوفير الاستقرار السياسى لجذب الاستثمار والمساعدات الاجنبية.

شارك فى الاشراف على سير العملية الانتخابية ١١٦ مراقبا دوليا و ١٨ الف مراقب محلى ينتمون إلى هيئتين غير حكومتين هما المعهد العربى الديمقراطى واللجنة الشعبية لمراقبة نزاهة الانتخابات. وقال رشيد الحمدان احد اعضاء فريق المراقبين الفلسطينيين الذى يضم تسعة اشخاص ان الاستعدادات كانت جيدة ومعظم اللجان فتحت صناديقها فى الوقت المحدد ولم تسجل اية مخالفات. وتلقت اللجنة العليا للانتخابات عددا من البلاغات عن مخالفات تراوحت ما بين اخطاء فى قيود الناخبين وممارسة الدعاية الانتخابية داخل مكاتب الاقتراع واعطاء اقلام حبر للناخبين يزول حبرها بعد دقائق ودخول المكاتب بالسلاح وتضليل الناخبين ولوحظ ان معظم هذه البلاغات ورد من المحافظات الجنوبية والعاصمة.

تعد هذه هى ثانى انتخابات تجرى فى اليمن منذ توحيد شطريها الشمالى والجنوبى عام ١٩٩٠ والاولى بعد الحرب الاهلية فى صيف عام ١٩٩٤. فى الوقت نفسه اكدت احدث حصيلة للشرطة والسلطات المحلية ان ١٦ شخصا بينهم مرشح قتلوا خلال الانتخابات.

وكان وزير الداخلية قد اعلن مقتل ١١ شخصا. ووقع احدث هذه الحوادث فى محافظة «ابين» حيث فتح جندى النار بطريقة عشوائية امام احد مراكز الاقتراع قبل بدء التصويت فقتل ٦ من قوات الامن وممثلى اثنين من المرشحين فى هذه الدائرة. وفى منطقة مأرب قتل مرشح مستقل فى مواجهات لم تتضح ملابساتها، وقتل شخصان فى منطقة عمران فى اشتباك بين انصار مرشحين احدهما من حزب المؤتمر الشعبى العام والآخر مستقل يدعمه حزب الاصلاح الاسلامى بزعامة عبدالله الاحمر، ويعتبر الحزبان اللذان يشكلان تحالفا داخل الحكومة. اكدت مصادر دبلوماسية ان الحكومة تتوقع مزيدا من الحوادث فى اضخم انتخابات تشهدها البلاد فى الفترة الاخيرة.



المصدر : المساء القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩/٤/١٩٩٧

أعمال العنف وأخطاء التصويت تؤجل إعلان النتائج إلى اليوم

حزب المؤتمر الشعبى بزعامة الرئيس اليمنى يتجه للفوز بأغلبية مقاعد البرلمان

ارتفاع عدد ضحايا العنف أثناء عملية التصويت إلى ١٧ قتيلاً

صنعاء - وكالات الأنباء : أظهرت النتائج الأولية للانتخابات البرلمانية فى اليمن امس أن حزب المؤتمر الشعبى العام برئاسة الرئيس على عبدالله صالح يتجه للفوز بأغلبية مقاعد البرلمان فى الوقت الذى ارتفع فيه ضحايا اعمال العنف إلى ١٧ قتيلا.

اعلنت جماعة مستقلة مكلفة بمراقبة الانتخابات أن حزب المؤتمر الشعبى العام الحاكم فاز بـ ٦٢ مقعدا مقابل ٢٠ مقعدا لشريكه فى الائتلاف حزب الاصلاح الذى من المنتظر أن يتحول إلى المعارضة.

اوضحت الجماعة أن ذلك ياتى بعد فرز ١٠٨ دوائر انتخابية واشارت إلى أن باقى العدد من المقاعد وهو ٢٦ فاز به المستقلون بينهم سيدتان.

وقد رفض المسئولون فى اللجنة المركزية المشرفة على الانتخابات تاكيد ماذكرته هذه الجماعة التى يراقب اعضاؤها ١٠٨ من الدوائر الانتخابية.

وأعلنت النتائج غير الرسمية فوز احمد على عبدالله صالح نجل الرئيس اليمنى فى دائرته بأمانة العاصمة صنعاء كما تأكد فوز الشيخ عبدالله الأحمر زعيم حزب الاصلاح الإسلامى فى دائرته حمر. وأشارت مصادر الاصلاح إلى فوز الحزب فى عدد من الدوائر بالمحافظات الجنوبية بتعز وابين لكن بالرغم من ذلك تشير المؤشرات إلى انخفاض عدد المقاعد التى سيحصل عليها الاصلاح الذى يطمع فى الحصول على ١٠٥ مقاعد من ٣٠١ مقعد هى اجمالى عدد مقاعد البرلمان.

يأتى ذلك فى الوقت الذى تم فيه تأجيل اعلان النتائج الاولية التى كانت مقررة امس اعلن سعيد الحكيمى المتحدث باسم اللجنة العليا المشرفة على الانتخابات أن النتائج الاولية للانتخابات ستعلن بعد ظهر اليوم «الثلاثاء». واشار إلى ارتفاع عملية التصويت فى عدد من الدوائر بسبب الادلاء باصوات باطلة فى اللجان التى اندلعت فيها أعمال عنف وأوضح انه ستتم اعادة فرز الاصوات فى دائرة زمار الواقعة على مسافة ١٠٠ كيلو متر جنوب العاصمة صنعاء التى رفض الناخبون فيها الادلاء باصواتهم لاختفاء الرمز الانتخابى لمرشحيهم بسبب خطأ المشرفين على التصويت. وارجع مراقب دولى ذلك إلى إطلاق مؤيدى أحد المرشحين النار على سيارة تحمل انصار المرشح المنافس لهم.

ومن جانبه اتهم عبدالله بن الاحمر زعيم حزب الاصلاح الإسلامى عددا من أعضاء حزب المؤتمر الشعبى العام الحاكم بعرقلة عملية التصويت فى عدد من الدوائر الانتخابية.

اشار الاحمر - فى مؤتمر صحفى عقده فى بلدته حمر عقب اعلان تاجيل النتائج الاولية للانتخابات - إلى اصرار اعضاء حزب المؤتمر والمسئولين المحليين على اجراء عملية فرز الاصوات فى معسكرات الجيش بدلا من الأماكن المخصصة لها فى مراكز

البرلمانية اليمنية

الاقتراع.

ونقلت وكالة الانباء الفرنسية عن مراقبين دوليين قولهم ان الانتخابات كانت عادلة. كما اشادت وزارة الداخلية بأن الانتخابات جرت بشكل طبيعى! وأعلن حسين عرب وزير الداخلية اليمنى ان عملية التصويت جرت امس أفضل مما هو متوقع. وذكر مراقب دولى آخر أن نسبة التصويت وصلت إلى ٦٥٪ فى



المصدر : الأهرام المسائي (القاهرة)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٧

عدد من الدوائر الانتخابية.
ومن ناحية أخرى ارتفع عدد ضحايا أعمال العنف التى سيطرت على أول انتخابات برلمانية منذ انتهاء الحرب الأهلية اليمنية فى عام ١٩٩٤ إلى ١٧ قتيلا.
وذكرت مصادر الشرطة اليمنية أن أحد المرشحين المستقلين ويدعى سعد الكردانى فى محافظة مأرب شرق اليمن قد لقى مصرعه أثناء اشتباك بين الناخبين.

كما اشارت المصادر إلى مصرع ٥ آخرين فى اشتباكات أخرى بين مؤيدى حزب الاصلاح وانصار حزب المؤتمر فى محافظتى عمران والجوف شمالى صنعاء بالاضافة إلى مصرع آخرين فى اشتباكات بين القبائل فى محافظة زمار.
وكان ٦ أشخاص آخرين قد لقوا مصرعهم فى حادث اطلاق النار لجندى من أفراد الحراسة فى ابين بجنوب اليمن.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩-٢-ابريل ١٩٩٢

مهمة تاريخية لحزب "المؤتمر"

■ كان معروفاً قبل الاقتراع برمن ان حزب المؤتمر الشعبي العام سيحصد معظم مقاعد المجلس النيابي اليمني الجديد. وبعد انفراط اتفاقه مع حزب التجمع للاصلاح، لم يعد «المؤتمر» مضطراً للائتلاف مع «الاصلاح» لتشكيل حكومة ما بعد الانتخابات. في أي حال لم يكن الائتلاف السابق يعمل جيداً، اي بروح ائتلافية حقة تتوصل الى صيغة حكم متوازن. وكانت ادارة الخلافات داخل الائتلاف تستهلك جهداً ووقتاً، والأهم انها كانت سبباً لتآكل المناخ الديموقراطي ولتشويه مكاسب تعددية يفترض ان النظام يريدها ويحترمها. وعموماً كان المشهد السياسي اليمني، ولا يزال، يعطي معالم هذه التعددية، الا ان الممارسة كانت ولا تزال لها وطأة الحزب الواحد.

وللأسف، جرت الانتخابات الاخيرة في اجواء مشابهة لتلك التي شاعت عداة انتهاء حرب صيف ١٩٩٤ مباشرة، وهي اجواء الغالب والمغلوب المحكومين بالعيش معاً، في بلد واحد، وفي ظل قيادة واحدة. وعندما يكون الغالب والمغلوب ابناء بلد واحد فإن قواعد السلوك تتغير، فلا يستطيع المنتصر ان يجني ثمار نصره ولا يجوز ان يدفع المهزوم ضريبة هزيمته، لان ذلك يفسد العيش ناهيك بالتعايش. وحتى اشد المؤيدين للوحدة، أي اشد المناوئين للانفصال، كانوا ولا يزالون يحبذون ان تُمارس الوحدة بشكل يبدد وساوس الانفصال نهائياً.

لا داعي للجدل مجدداً حول صواب قرار مقاطعة الانتخابات او عدم صوابه. يكفي ان ندرك ان أي فئة سياسية لا تقرر المقاطعة الا مضطرةً (والقول ان بعض الاحزاب يقاطع لكونه متأكداً ان الانتخابات ستفضح حجمه وشعبيته قول صحيح). فبين خسارة مكانها في الساحة السياسية وبين مباركة الاخطاء المرتكبة في الاعداد للاقتراع، تفضل استبعاد نفسها عن اللعبة مع ما يعني ذلك من تعميق للإحباط لديها ولدى من تمثلهم وبمقدار ما ان المقاطعة مشكلة من يقدمون عليها فانها ايضاً، تحديداً في حال اليمن، مشكلة الحكم الذي يفترض ان يهتم باجراء انتخابات سليمة.

وكما برهنت الانتخابات السابقة، عام ١٩٩٣، كذلك تبرهن انتخابات هذه السنة ان ثمة مشاكل سياسية في اليمن لا تبدو الانتخابات كفيلة بحلّها. وإذا كانت الازدواجية المبطنة والظاهرة أدت عام ٩٤ الى تفجر تلك المشاكل وبالتالي الى حرب الوحدة والانفصال، فان مؤيدي الوحدة ومريدي السلم الاهلي في اليمن توقعوا ويتوقعون ان يمهد زوال تلك الازدواجية الى نشوء وضع وحدوي سوي. استطراداً، كانت هناك حاجة ماسة، بعد الحرب، الى حوار طويل وجاد، والى عمل دؤوب ومعمق، لإنتاج صيغة وطنية تأخذ بدروس الحرب بغية التخلص من اشباحها وهواجسها.

من هنا ان حزب المؤتمر الشعبي مدعو لمهمة تاريخية لا مفرّ منها، ولا مجال للالتفاف عليها. بل ان انتصاره الانتخابي سيضاعف مسؤولياته حيالها. وهي مهمة تتلخص بإكمال «انتصار ٩٤» عبر جعل الوحدة خياراً مقبولاً ودولة للجميع، لأن الانتخابات الاخيرة تستكمل ذلك النصر بشكل سلبي اي بتكريس موت الحرب الاشتراكي لمصلحة تسويات داخلية لا تعوّض غيابه، فجميعنا يعلم ان «الاشتراكي» ليس مجرد حزب، ولا هو قبيلة. وفي امكان «المؤتمر»، بل في مصلحته، أن يتصدى لهذه المهمة اليوم قبل الغد، في ضوء نتائج الانتخابات وحتى بمعزل عنها.

عبدالوهاب بدرخان



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٩ ابريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١٢ حزباً شاركت في التنافس على مقاعد مجلس النواب

نتائج الانتخابات اليمنية تعلن اليوم

□ صنعاء - من مراد هاشم وخالد السودي:

■ يتوقع ان تعلن اللجنة العليا للانتخابات في اليمن اليوم النتائج النهائية للانتخابات النيابية التي اجريت اول من امس. وقال رئيس قطاع الاعلام في اللجنة السيد سعيد الحكيمي ان نسبة إقبال المواطنين على الاقتراع تجاوزت ٨٠ في المئة، وان مشكلات «فنية» سببت بطئاً في فرز الاصوات. ونفى ان تكون خلافات بين حزبي الائتلاف الحاكم المؤتمر الشعبي العام وتجمع الاصلاح حالت دون اعلان النتائج مبكراً.

ورفض الحكيمي في مؤتمر صحافي عقده امس اعطاء معلومات اولية عن النتائج، ووصف التقديرات التي اوردها بعض وسائل الاعلام واشارت الى حصول المؤتمر الشعبي على غالبية مقاعد مجلس النواب، بانها معلومات تفتقر الى التاكيد.

وأوضح ان عملية الفرز رغم بطئها تسير في شكل جيد، وان القانون منح اللجنة العليا ٧٢ ساعة تلي اغلاق مراكز الاقتراع لاعلان النتائج. ورداً على سؤال لـ «الحياة» نفى الحكيمي توقف الفرز في الدوائر ٣٧ و٦٥ و٨٩، وقال ان بعض اللجان بدأ الفرز في وقت متاخر لأسباب لم تبلغ بها اللجنة العليا بعد.

وتشير التقديرات الاولية الى تقدم المؤتمر الشعبي على شريكه في الائتلاف بفوارق متفاوتة في صنعاء وعدن والحديدة، فيما يبدو ان الاصلاح يتقدم عليه في محافظتي حضرموت وتعز. كما اصبح شبه اكيد فوز ثلاث نساء: في عدن ألوف باجنيدة واوراس سلطان (المؤتمر)، وفي المكلا منى باشراحيل (مستقلة).

وكان وزير الشؤون القانونية السيد عبدالله احمد غانم عقد مؤتمراً صحافياً صباح امس اكد فيه مشاركة ١٢ حزباً سياسياً في الانتخابات من اصل ١٥ حزباً منحت تراخيص. وقال ان اليمنيين اثبتوا بإقبالهم على الاقتراح انهم اصبحوا يعون حقوقهم الديموقراطية. وقلل من شأن الحوادث والخروق والمخالفات.

واشار مصدر موثوق به امس الى ان الدائرة ١٠ في العاصمة هي أصغر الدوائر من حيث عدد الناخبين، ولم تصل عملية الفرز الى ٦٠ في المئة من مجموع صناديق الاقتراع. وحضر فرز الاصوات المرشحون أو مندوبون عنهم وعدد من المراقبين المحليين والدوليين الذين جالوا على الدوائر الانتخابية. وسجلت أسهم المرشحين تجاذباً بين صعود وهبوط، وظهرت المنافسة شديدة بين مرشحي حزبي الائتلاف.

وبدت حظوظ المؤتمر الشعبي العام اوفر في الفوز باكثرية مقاعد المجلس النيابي. خاصة في دوائر العاصمة صنعاء.

المصدر : الأهرام القاهرة
التاريخ : ٣٠ ابريل ١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النتائج الأولية للانتخابات اليمنية

٩٣ مقعدا للمؤتمر و ١٦ للإصلاح و ٢٤ للمستقلين

رسالة صنعاء من :
أمين محمد أمين

أعلنت اللجنة العليا للانتخابات البرلمانية اليمنية النتائج الرسمية الأولى بعد الانتهاء من فرز نتائج ١٢٦ دائرة من بين ٣٠٠ دائرة وتشير النتائج إلى فوز حزب المؤتمر الشعبي العام بـ ٩٣ مقعدا وحزب الاصلاح ١٦ مقعدا والمستقلون ٢٤ مقعد والاحزاب دائرتان. ومن بين الفائزين سيدتان من عدن.

وفيما يلي نصيب الاحزاب في الدوائر التي أعلنت نتائجها: في محافظة الامانة أعلنت نتائج ١٣ دائرة فاز حزب المؤتمر الشعبي بها وفي عدن اعلنت نتائج ٦ دوائر حصل المؤتمر على ٣ منها ومقعد واحد للاصلاح و٢ للمستقلين، وفي تعز أعلنت نتائج ٥ دوائر فاز المؤتمر باثنين منها واثنين للاصلاح ومقعد للحزب الوحدوي الناصري.

وفي لحج أعلنت نتائج ١١ دائرة فازالمؤتمر بـ ٦ منها والمستقلون بـ ٣ ومقعد واحد للاصلاح.

أما في محافظة إب فقد أعلنت نتائج ١٢دائرة فاز المؤتمر بـ ١١ منها بينما لم يحصل الاصلاح إلا على مقعد واحد، وأعلن في أبين عن نتائج ٥ دوائر حصل المؤتمر على ٤ منها والوحدوي الناصري على المقعد الخامس، وفي محافظة البيضاء أعلنت نتائج ٧ دوائر حصل المؤتمر على ٤ منها بينما حصل الاصلاح على مقعد واحد في حين حصل المستقلون على المقعدين الباقيين. وفي محافظة شبوة أعلنت نتائج دائرة واحدة حصل عليها المستقلون، أما في حضرموت فقد أعلنت نتائج ٩ دوائر وزعت بالتساوي بين الاصلاح والمؤتمر والمستقلين، وفي محافظة المهرة أعلنت نتيجة دائرة واحدة، وقد حصل عليها المستقلين، أما في محافظة الحديده فقد حصل المؤتمر على ١٢ مقعدا من اجمالي ١٦ مقعدا أعلنت نتائجهم بينما فاز الاصلاح والمستقلون بمقعدين لكل منهما وفي محافظة فسار أعلنت نتائج ١٠ دوائر حصل المؤتمر على ٨ منها والمستقلون بالمقعدين الباقيين. وفي صنعاء أعلنت نتائج ٢٣ دائرة فاز المؤتمر بـ ١٤ منها بينما لم يفز الاصلاح إلا بمقعدين وحصل المستقلون على ٦ مقاعد، وفي الجوتين أعلنت نتائج ٤ دوائر فاز المؤتمر بها، وفي محافظة حجه فاز الاصلاح والمؤتمر بمقعد لكل منهما من الدائرتين اللتين أعلنت نتائجهما

وفي صعدة أعلنت نتائج ٧ دوائر حصل المؤتمر على ٥ منها وفاز المستقلون بالمقعدين الباقيين، أما في محافظة الجوف فقد حصل الاصلاح على الدائرتين اللتين أعلنت نتائجهما، وفي مأرب لم يعلن عن أي نتائج فيها.

من المنتظر ان تعلن قبل الثامنة من مساء اليوم الاربعاء النتائج الرسمية لانتخابات مجلس النواب اليمني في ٣٠٠ دائرة بعد وقف الانتخابات في دائرة ٢٠٤ ذمار بسبب النزاع بين المرشحين حول الرموز، وذلك بعد تعثر اعلان النتائج الرسمية أمس لتعثر عمليات الفرز اليدوي التي تجرى منذ التاسعة من مساء الأحد الماضي، وذلك في الوقت الذي اشتدت فيه المواجهة وتبادل الاتهام بين حزب الأغلبية المؤتمر الشعبي العام، والذي تشير النتائج الأولية التي ظهرت في الدوائر إلى تقدمه بفارق كبير عن حزب الاصلاح . والذي بدأ يثير العديد من المشاكل.

كما وعد الرئيس علي عبدالله صالح بتشكيل حكومة وطنية من مختلف الاحزاب المشاركة بعد سقوط الائتلاف السابق بين حزب المؤتمروحزب الاصلاح الذي سيتحول إلى حزب معارض وليس شريكا في الحكم، كما ينتظر ان تضم الحكومة عناصر من الحزب الاشتراكي المقاطع والمستقلين والمؤيدين للوحدة وعناصر من الاحزاب الأخرى المشاركة في الانتخابات من الناصريين واليمنيين، وهو الى جانب المستقلين المرشحين موالين للمؤتمر والذين سيعلنون هويتهم بعد الفوز في الانتخابات.

المقاطعة ونتائج التصويت في حضرموت عكست تململاً

"الاصلاح" يضع شروطاً لدخول الحكومة لكن التوتر خف بينه وبين "المؤتمر"

□ صنعاء - من خيرالله خيرالله وفيصل مكرم:

■ خفت حدة التوتر بين حزبي المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح، امس، ووضع الاصلاح شروطاً لدخول الحكومة المقبلة هي «حسم قضايا رئيسية اهمها الاصلاح المالي والاداري قبل الدخول في الاصلاحات الاقتصادية» بعدما كان هدد أول من أمس بالانتقال الى المعارضة وشن حملة عنيفة على المؤتمر.

وساهم في تخفيف التوتر الرد الهادئ للمؤتمر الشعبي العام على الحملة الاخيرة للاصلاح، خصوصاً الكلام المنسوب الى الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر، إذ اكتفت مصادر المؤتمر بانتقاد التصريحات الاخيرة للشيخ عبدالله وقالت: «من المؤسف جداً قيام الشريك في الائتلاف باصدار سلسلة من البيانات والتصريحات والتسريبات الى وسائل الاعلام حفلت بالمغالطات والمعلومات المضللة والافتراءات الظالمة على المؤتمر الشعبي العام ومنها ما ورد منسوباً الى رئيس الهيئة العليا للاصلاح عن وجود محاولات لنقل عملية فرز صناديق الاقتراع الى المعسكرات. ان ذلك امر يؤسف له ولا أساس له ويفتقد الموضوعية والمنطق السليم ولا يخدم سوى اولئك المتربصين بالديموقراطية في بلادنا بهدف الأساءة اليها».

واضافت «ان ما صدر عن رئيس التجمع اليمني للاصلاح يندرج في اطار حملة التشكيك والتشويه التي تبناها للاسف بعض القيادات في التجمع اليمني للاصلاح منذ بدء التحضير للانتخابات النيابية بتسجيل الناخبين وقطع البطاقة الانتخابية. وقد ثبت للجميع عدم صحة ما استندت اليه هذه الحملة».

واعلنت اللجنة العليا للانتخابات رسمياً مساء امس النتائج الاولية لعملية فرز الاصوات في ١٣٩ دائرة من أصل ٣٠١. وقال السيد سعيد الحكيمي الناطق الرسمي باسم اللجنة العليا للانتخابات إن حزب المؤتمر الشعبي حصل على ٩٣ دائرة وفاز حزب الاصلاح بـ ١٦ دائرة وتفوق المستقلون في ٢٤ دائرة، فيما حصل التنظيم الوحدوي الناصري المعارض على دائرتين.

وحصلت «الحياة» في صنعاء على نسخة من وثيقة رسمية صادرة عن اللجنة الاشرافية التابعة للجنة العليا للانتخابات في محافظة حضرموت تؤكد ان ١٥ دائرة من اصل ١٧ انتهت فيها عملية فرز الصناديق والاعلان عن النتائج. وفي ضوء هذه الوثيقة يكون حزب الاصلاح حصل على سبع دوائر يليه حزب المؤتمر بخمس دوائر وثلاث دوائر للمستقلين، فيما لم تحسم حتى ليلة امس النتائج في دائرتين هما ١٥٨ و١٦٣، إذ لم تنته اللجان من عملية الفرز، علماً بان المؤشرات الاولية تدل إلى ان الاصلاح كان متقدماً فيهما.

ومع تاخر اعلان النتائج النهائية

للانتخابات بسبب بطء الفرز وكثرة الاعتراضات التي فرضت اعادة تعداد الأصوات مرات عدة في بعض الدوائر، تاكد امس ان المؤتمر يتجه الى تحقيق «اكثرية مريحة» في المجلس الجديد قد تصل الى ما بين ١٧٠ و١٨٠ مقعداً من اصل ٣٠١. اما الاصلاح فإنه يتجه الى تكوين كتلة نيابية تضم نحو ٦٠ نائباً.

موقف الاصلاح

وفي اول رد فعل من حزب الاصلاح على النتائج الأولية للانتخابات التي اعلنتها اللجنة العليا للانتخابات مساء امس قال مصدر مسؤول في الاصلاح ان النتائج التي اعلنها الناطق الرسمي باسم اللجنة الانتخابية «غير صحيحة»، وانه خالف القانون الذي يجعل مهمة اللجنة مقتصرة على اعلان النتائج النهائية بقصد تضليل الراي العام الداخلي والخارجي بمعلومات غير صحيحة. واعتبر المسؤول الاصلاحي في تصريح صحافي وزع ليلة امس ان المعلومات التي اوردها الناطق الرسمي عن لجنة الانتخابات «تهيئة للنتائج التي يجري التخطيط لها في بقية الدوائر بهدف اظهار الاصلاح بغير حجمه الصحيح». وخلص المصدر الى تحميل الجهات المسؤولة النتائج المترتبة على ذلك.

وفي المقابل اوضح مصدر في اللجنة العليا للانتخابات لـ «الحياة»، طالباً عدم ذكر اسمه، ان النتائج الأولية التي اعلنتها اللجنة هي نتائج صحيحة ورسمية وفقاً للوثائق التي تسلمتها اللجنة العليا من اللجان الاصلية في المحافظات، وهي معدة من لجان الفرز وموقعة من جانب المرشحين ومندوبيهم بمن فيهم اعضاء حزب الاصلاح. وقال ان هذه الوثائق تحول دون اي احتجاج او طعن من جانب الاطراف المشاركة في الانتخابات.

قتيلان

إلى ذلك، افادت مصادر امنية في اللجنة العليا للانتخابات ان شخصين قتلا في منطقة جبل حبشي في محافظة تعز مركز الدائرة الرقم ٦١ التي تشهد تنافساً محموماً بين حزبي المؤتمر الشعبي العام وحزب التنظيم الوحدوي الناصري المعارض. وقالت هذه المصادر إن الحادث وقع عندما القيت قنبلة يدوية على احد مراكز الانتخابات في المنطقة. وكان الحزب الناصري اتهم امس مرشح حزب المؤتمر الشعبي في هذه الدائرة باختطاف مرشحه، فيما يتهم حزب المؤتمر الناصريين بانهم وراء الحادث. يذكر ان للتنظيم الوحدوي الناصري قاعدة جماهيرية في هذه المنطقة.

المقاطعة

وقال مراقب اميركي كان في حضرموت يوم الانتخابات لـ «الحياة» ان المحافظة شهدت نوعاً من المقاطعة دلت على وجود تململ فيها، مشيراً الى ان الاقبال على صناديق الاقتراع في حضرموت، خصوصاً في المكلا والشمر، كان اقل من المحافظات الاخرى. واوضح انه شاهد شريط فيديو للمهرجان الذي اقامه المقاطعون يوم السبت الماضي اظهر ان عدد المشاركين فيه كان كبيراً، منوهاً بعدم تصدي السلطة للمشاركين في المهرجان وبتغطية وسائل الاعلام الرسمية له. وقال المراقب، وهو استاذ جامعي اميركي، ان تصويت الحضارمة لمصلحة الاصلاح، الذي سجل نتائج جيدة في المحافظة، عكس اعتراض هؤلاء على مواقف السلطة التي يعتبرون انها لم تقم ما فيه الكفاية منذ تحقيق الوحدة من اجل تحسين اوضاع المحافظة.



المصدر : الأهرام المسائي
القاهرة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٣٠ ابريل ١٩٩٧

«المؤتمر الشعبى» يكتسح «الإصلاح» فى ٩٣ دائرة فى الانتخابات اليمنية

إعلان النتائج النهائية اليوم.. والمستقلون يستعدون لتحقيق مفاجأة

صنعاء ـ وكالات الانباء: اكتسح حزب المؤتمر الشعبى العام الشريك الاكبر فى الائتلاف الحاكم فى اليمن شريكه الاصغر فى ذلك الائتلاف حزب التجمع اليمنى للاصلاح فى ٩٣ دائرة انتخابية تم فرز الاصوات فيها بشكل نهائى وذلك طبقا للبيانات الرسمية الاولية التى جرى اعلانها مساء أمس لأول انتخابات برلمانية تشهدها اليمن بعد الحرب الأهلية التى شهدتها البلاد فى عام ١٩٩٤.

وصرح سعيد الحكيمى المتحدث الرسمى باسم اللجنة العليا للانتخابات بأن النتائج الاولية للانتخابات البرلمانية اليمنية أظهرت فوز حزب المؤتمر الشعبى العام فى ٩٣ دائرة من الدوائر الـ ١٢٦ التى تم فرز أصواتها بشكل نهائى.

وأضاف أن حزب التجمع اليمنى للاصلاح بزعامة الشيخ عبد الله الاحمر لم يفز إلا فى ١٦ دائرة فقط من هذه الدوائر مقابل ٢٤ دائرة للمستقلين ودائرتين فقط للتنظيم الشعبى الوحدوى الناصرى

وأوضح الحكيمى فى مؤتمر صحفى عقده الليلة الماضية أن النتائج النهائية للدوائر الاخرى والتى يبلغ عددها ١٧٥ دائرة سيجرى اعلانها اليوم «الأربعاء» مشيرا إلى انه إذا تأخر اعلان هذه النتائج حتى الساعة الثامنة وهى المهلة النهائية القانونية، فإنه سيجرى البحث عن مخرج قانونى لاستكمال عمليات الفرز.

وأكد الحكيمى أن جميع الاتهامات المتبادلة بين الاحزاب فى الوقت الحاضر هى من قبيل المعارك الانتخابية وليس للجنة الانتخابات أى شأن بها.

وأوضح الحكيمى أن من بين الفائزين فى الدوائر التى تم فرزها حتى الآن سيدتين احداهما تنتمى إلى حزب المؤتمر الشعبى العام والأخرى من المرشحات المستقلات.

ونقلت وكالة الانباء عن دبلوماسيين غربيين قولهم إن حزب المؤتمر الشعبى اليمنى بزعامة الرئيس على عبد الله صالح يتجه لتحقيق اغلبية كبيرة فى تلك الانتخابات وأنه من المتوقع ان يخسر حزب التجمع اليمنى للاصلاح عددا كبيرا من المقاعد التى يتمتع بها فى البرلمان الحالى.

وأرجع هؤلاء الدبلوماسيون هذا التراجع المنتظر فى اداء حزب التجمع اليمنى للاصلاح إلى فشل وزرائه المشاركين فى الائتلاف اليمنى الحاكم فى توفير الكثير من الخدمات الأساسية للمواطنين اليمنيين

وأشار الدبلوماسيون إلى أن المستقلين يستعدون لتحقيق مكاسب قوية فى الانتخابات.

كما أكدت وكالة الأنباء الفرنسية التوقعات التى أوردتها وكالة «رويتر» حيث أشارت هى الأخرى إلى أن حزب المؤتمر الشعبى العام يستعد لتحقيق أغلبية كبيرة فى الانتخابات.

ونقلت الوكالة عن الأمين العام لحزب اليمن للاصلاح قوله إن الحزب الاشتراكى اليمنى تعمد التدخل فى عمليات فرز الأصوات فى الدوائر الانتخابية التى شعر أن ممثليه يتجهون إلى خسارتها.

واتهم مسئولو حزب التجمع اليمنى للاصلاح شريكه فى الائتلاف الحاكم «الحزب الاشتراكى اليمنى» بتعمد تأجيل اعلان نتائج الانتخابات حتى تتاح له فرصة التلاعب فى عمليات فرز الأصوات لصالح مرشحيه.

غير أن وكالة الانباء الفرنسية اكدت أن المراقبين الدوليين أعربوا عن اعتقادهم بأن الانتخابات جرت فى أجواء اتسمت بالعدالة بشكل عام

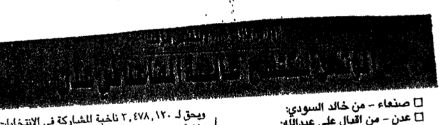
ونقلت الوكالة عن روبرت بورروس ـ وهو أحد المراقبين الأمريكيين لتلك الانتخابات ـ قوله إنه خرج بانطباع ايجابى كبير للغاية ازاء الطريقة التى جرت بها الانتخابات.

وأضاف المراقب الامريكى «لقد جرى تنظيم الانتخابات بشكل جيد للغاية».



المؤتمر يكتسح الانتخابات اليمنية

من المنتظر ان يتم إعلان النتائج الرسمية للانتخابات اليمنية اليوم وسط مؤشرات تدل على تقدم ساحق لحزب المؤتمر الشعبى اليمنى الذى يترأسه الرئيس على عبد الله صالح وحتى ظهر امس، حصل حزب المؤتمر على ٨٢ مقعداً بينما حصل حزب الإصلاح الذى يتزعمه الشيخ عبد الله الأحمر على عشرة مقاعد، وفاز المستقلون بـ ١٧ مقعدا، وذلك عند فرز نصف الدوائر، وقد قدم حزب الإصلاح الذى يمثل الإخوان المسلمين وزعماء القبائل فى الشمال شكاوى حول وجود مخالفات فى عمليات الفرز وقدم المستقلون شكاوى مماثلة



□ صنعاء - من خالد السودي:
□ عدن - من اقبال علي عبدالله:

■ تأكد امس فوز مرشحتين في الانتخابات اليمنية عن حزب المؤتمر الشعبي العام، هما أوراس سلطان في الدائرة ٢١ والوف باجنيده وكلتاهما من محافظة عدن. وسقطت منى باشراحيل في الدائرة ١٤٨ في محافظة حضرموت امام أحمد بامعلم (مستقل). كما سقطت سامية القريطي (الحزب الناصري الديموقراطي) في الدائرة ١١، امام احمد علي عبدالله صالح نجل الرئيس اليمني.

ولم يحالف الحظ فتحية الهيثمي (البعث الاشتراكي) في الدائرة الثامنة في العاصمة، التي فاز بمقعدها السيد عبدالرحمن الاكوع وزير الإعلام.

واكدت نتائج الفرز في الدائرة ١٢ في امانة العاصمة فشل ثلاث مرشحات في تحقيق أي نجاح يذكر، وهن الشاعرتان بلقيس الحضراني (حزب البعث القومي) وفاطمة العشبي (البعث الاشتراكي) ونبيلة العمري (مستقلة).

ولم يحالف الحظ اخر المرشحات الحزبيات (حزب الحق) في احدى دوائر محافظة تعز

وخاضت الانتخابات الاشتراعية في اليمن ١٦ مرشحة، سبع منهن باسم احزاب وتنظيمات سياسية، مقابل ٤١ مرشحة في الانتخابات التي جرت في ١٩٩٣ (١٧ باسم احزاب)

وبلغ عدد الناخبات اليمنيات ١,٣٠٤ مليون من اصل ٤,٦٠٠,٠٠٠ سجلوا في كشوف الناخبين، ويحق لـ ٢,٤٧٨,١٢٠ ناخبة المشاركة في الانتخابات وفق آخر تعداد سكاني في اليمن.

وادى الاعلان عن فوز مرشحي المؤتمر الشعبي العام بسبعة مقاعد في البرلمان عن محافظة عدن الى «ارتياح شعبي واسع» عبر عنه بعض المسيرات السلمية التي جابت شوارع المدينة، وحصل التجمع اليمني للاصلاح على مقعدين، والمستقلون على مقعدين.

واعتبر مراقبون ان اكتساح المؤتمر الشعبي غالبية دوائر عدن الـ ١١ التي كانت حكراً على الحزب الاشتراكي في انتخابات ١٩٩٣ دليل على شعبية المؤتمر ورفض سياسة الاشتراكي التي أدت الى الحرب عام ١٩٩٤

كما نال الاصلاح مقعدين ما عكس تدني شعبيته في مدينة عدن. ووصف مصدر في تجمع الاصلاح في المدينة نتائج الانتخابات بانها «مزورة». وقال لـ «الحياة» ان المؤتمر الشعبي استخدم افراد القوات المسلحة والأمن في التصويت لمرشحيه. وحذر من «انعكاسات سلبية ليس على مستوى الائتلاف فحسب، بل على العمل السياسي برمته في البلاد».

الدكتورة اوراس سلطان ناجي قالت لـ «الحياة» بعد اعلان فوزها عن دائرة في منطقة خور مكسر القريبة من مطار عدن: «كنت خائفة من الفوز لانني أؤمن بحرية المرأة... وبفضل شعبية حزب المؤتمر الشعبي تقدمت للترشيح ونلت أصوات الغالبية في منطقتي. سأعمل في البرلمان مع كتلة المؤتمر لتبني القضايا المرتبطة بحياة المواطنين في عدن، خاصة قضايا المياه والكهرباء والمشاريع الاخرى الحيوية واهمها المنطقة الحرة»



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ ابريل ١٩٩٧

اليمن: المؤتمر والاصلاح تبادلا اتهامات بتأخير فرز الأصوات

□ صنعاء -
من مراد هاشم:

■ تبادل حزبا الائتلاف الحاكم في اليمن، المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح، اتهامات بعرقلة فرز الاصوات في الانتخابات النيابية التي اجريت الاحد الماضي؛ ولا تزال نتائج الاقتراع في ٢٠٠ دائرة غير معروفة بسبب بطء عملية الفرز وتوقفها في بعض الدوائر.

وتشير النتائج الاولية الى تقدم المؤتمر الشعبي على شريكه في الائتلاف «تجمع الاصلاح»، اذ حصل على اصوات ٥٩ دائرة في كل من صنعاء وعدن والحديدة والمحويت ومحافظة صنعاء وصعدة وحجة وذمار، فيما حصل الاصلاح على ٢٥ دائرة في كل من تعز وحضرموت وشبوه ومارب. وحصد المستقلون اكثر من ٢٠ دائرة، وابرزهم عضو المكتب السياسي في الحزب الاشتراكي السيد احمد علي السلامي الذي فاز في الدائرة ١٤٠ كمستقل.

وكان ابرز الفائزين عن المؤتمر نجل الرئيس اليمني السيد احمد علي عبدالله صالح الذي حصل على ٩٩٥٩ صوتاً مقابل ٢٥٢ صوتاً حصل عليها منافسه في الدائرة الحادية عشرة في العاصمة.

وعبر نجل الرئيس عن شكره للناخبين في دائرته، وقال في حفلة اقامها الدكتور عبدالكريم الارياني الامين العام للمؤتمر وزير الخارجية، مخاطباً جمهور دائرته: «اعدهم جميعاً بانهم سيجدونني كممثل عنهم في مجلس النواب صادق الوعد متحملاً المسؤولية مدافعاً عن مصالح الوطن منتصراً للقضايا غير مستند الى جاه او محتم بمنصب والدي كرئيس للبلاد، معتمداً بعد الله، على حب الناخبين وثقتهم».

وتبادلت قيادات المؤتمر الشعبي التي حضرت الحفلة التهنئة بتقدم حزبها في النتائج الاولية لعملية فرز صناديق الاقتراع، وفي مقدمها السيد عبدالعزيز عبدالغني رئيس مجلس الوزراء والعميد يحيى المتوكل الامين العام المساعد للمؤتمر والسيد عبدالملك منصور الامين العام المساعد.

في غضون ذلك اتهم بيان للمؤتمر الشعبي العام تجمع الاصلاح بإصدار توجيهات الى ممثليه في لجان الاشراف في بعض الدوائر الانتخابية لتعطيل فرز الاصوات وإثارة المشاكل في الدوائر التي شعر ان بعض رموزه وقياداته البارزة يواجه فشلاً اكيداً فيها.

وجاء في البيان ان «عناصر من الاصلاح استولت بالقوة على صناديق الاقتراع ونقلتها الى المنازل كما تقوم مجموعات مسلحة من عناصره بالتجول حول عدد من مراكز الفرز في محافظات صنعاء وحجة وتعز وإب».

وعبر الاصلاح في بلاغ صحافي عن اسفه واستنكاره «التصرفات والاعمال التي تخالف النظام والقانون، اذ لوحظ في كل الدوائر التي تتجه فيها مؤشرات الفرز الى غير مصلحة مرشحي المؤتمر الشعبي، افتعال عراقيل من بعض ممثلي المؤتمر لإرباك اللجان وحشد اعداد كبيرة من المسلحين الذين يرتدون الملابس العسكرية حول المراكز التي يتم فيها الفرز، وتدخل السلطات المحلية في اعمال اللجان».

واشار «الإصلاح» في بيان اخر الى وجود إصرار على البطء في فرز الأصوات في الدوائر التي بدا واضحاً فيها عدم نجاح مرشحي المؤتمر. واضاف انه إزاء «استمرار مسلسل الخروق والتجاوزات وعدم ظهور اي تحسن في المناخات التي تسود عملية الفرز، باتت اكيدة دعوة الهيئة العليا للتجمع ومجلس الشورى للانعقاد في اجتماع طارئ لدرس تلك التطورات والخروج برؤية مشتركة لمواجهة الوضع».

وأعلن رئيس المكتب التنفيذي للاصلاح في الحديدة انسحاب مرشح الاصلاح، السيد محمد علي عيلان المرشح في الدائرة ١٩٤، اعتراضاً على ما وصفه بالمغالطات والمخالفات الفاضحة.

... واتهامات للجنة العليا

واتهم الامين العام للتنظيم الوحدوي الناصري السيد عبدالملك المخلافي اللجنة العليا للانتخابات واجهزة الدولة بعدم الحياد. وقال في مؤتمر صحافي عقده عصر امس إن الدوائر العشر التي يتمتع فيها حزبه بتاييد شعبي واسع، وتقدم فيها مرشحوه على مرشحي حزبي الائتلاف، وضعها الامني متوتر جداً بسبب عدم تسليم مرشحي حزبي الائتلاف بالنتائج، مضيفاً



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٧

ان عملية فرز الأصوات في بعض هذه الدوائر توقفت لبعض الوقت.

وزاد ان التنظيم خاض الانتخابات في ٧٩ دائرة وفاز حتى عصر امس في دائرتين هما الدائرة ١٢٥ في محافظة ابين، والدائرة ٦٩ في محافظة تعز. واضاف ان حزبه نسق في بعض الدوائر مع المؤتمر الشعبي لكن الاخير لم يلتزم.

واعتبر المخلافي ان الرقابة الدولية للاقتراع «سياحية بلا جدوى». وذكر ان حزبي الائتلاف فقدا صدقيتهما وان الانتخابات «لم تجرِ بما كان يتوقع من نزاهة».

المعارضة

ودعت احزاب المعارضة التي قاطعت الانتخابات مراسلي الصحف ووكالات الانباء إلى زيارة محافظة حضرموت «لتحري الحقائق التي تخفيها اجهزة الإعلام الرسمية والتي تناقلت انباء عن مشاركة ٨٠ في المئة من ابناء هذه المحافظة في الاقتراع، وهي انباء لا تعكس شيئاً من الحقيقة».



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ ابريل ١٩٩٧

اليمن يدرس تأسيس صندوق لتنمية المنشآت الصغيرة

□ صنعاء -
من ابراهيم العشماوي:

■ تدرس الحكومة اليمنية فكرة تحويل وحدة تنمية الصناعات الصغيرة الى صندوق تنمية المنشآت الصغيرة برأس مال أولي قدره بليون ريال (نحو ١٠ ملايين دولار).

وقال المدير التنفيذي لصندوق التنمية الاجتماعية رئيس الوحدة عبدالكريم اسماعيل الأرحبي لـ «الحياة» امس: «يهدف المشروع الى تنمية قطاع صغار المستثمرين وتشجيعهم على توجيه الاستثمارات لتشييد مشاريع صناعية وحرفية تحسن اوضاعهم المعيشية وتساهم في محاربة البطالة والفقر».

واضاف: «قدم المشروع الى مجلس الوزراء لدراسته وهو يركز على كيان مستقل للصندوق يحرره من البيروقراطية الحكومية ويفترض ان يصدر قرار جمهوري بتاسيسه».

وتشير الاحصاءات الرسمية الى ان عدد العاملين في القطاع الصناعي يبلغ ٦٤ الف شخص يعمل منهم ٥١ الفاً (٨٠ في المئة) في الصناعات الصغيرة. ويبلغ عدد المنشآت المتوسطة والكبيرة ٤٩٦ فقط فيما تزيد المنشآت الصغيرة على ٢٨ الف منشأة.

واكد الأرحبي ان قطاع الصناعات الصغيرة يمكن ان يسهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن عبر خلق فرص العمل الواسعة وزيادة مشاركة المرأة وتوزيع المشاريع على مناطق جغرافية مختلفة لا تحتاج بالضرورة الى بنية تحتية متطورة. ويذكر ان الحكومة الهولندية وصندوق الأمم المتحدة لتنمية راس المال ساعدا الحكومة اليمنية عام ١٩٩١ في تاسيس وحدة تنمية الصناعات الصغيرة براس مال ٤,٥ مليون دولار لمدة ثلاث سنوات يتم تجديدها وفقاً للنتائج. واكد الأرحبي ان اداء الوحدة كان مرضياً الى حد كبير إذ قدمت ٦٩٤ قرضاً حازت النساء منها على ٢٩٩ قرضاً بقيمة ٢٥٧,٩ مليون ريال بالعملة المحلية و١,٨ مليون دولار.

٠٣٠١٨٦



اليوم إعلان النتائج النهائية لانتخابات اليمن

فوز الأحمر ونجل الرئيس عبد الله صالح

صنعاء ـ صفوت أبو طالب:

تأجل الاعلان عن النتائج النهائية للانتخابات البرلمانية اليمنية ـ لليوم نظرا لبطء عمليات فرز الاصوات ـ وحرصت لجان الفرز على اطلاع مندوبي كافة الأحزاب على كل بطاقة تصويت

وعلى الرغم من إعلان فوز ـ أحمد عبد الله صالح ـ الابن الاكبر لرئيس اليمن وفوز الشيخ ـ عبد الله الأحمر ـ رئيس البرلمان السابق وزعيم حزب الاصلاح.. إلا ان اللجنة المشرفة رفضت اعلان نتيجة الدوائر التى انتهى فيها الفرز.

وعلمت «الجمهورية» أن نتائج الدوائر التى تم فرزها والتى تمثل اكثر من مائتى دائرة تشير إلى فوز ـ حزب المؤتمر الشعبي ـ باغلبية مريحة تصل إلى اكثر من ٦٥٪ بينما حصل حزب الاصلاح على نحو ٢٠٪ وستكون مقاعده بالبرلمان الجديد أقل من البرلمان السابق ـ وستتوزع نسبة الـ ١٠٪ الباقية بين الأحزاب الصغيرة والمستقلين.

ومع تأجيل اعلان نتائج الانتخابات تتزايد حدة الاتهامات التى يطلقها حزب الاصلاح ضد حزب المؤتمر.. وتتركز على مخالفات في عمليات الفرز وتزوير النتائج.. وفى نفس الوقت تدافع اللجنة العليا المشرفة على الانتخابات بأن سبب صياح حزب الاصلاح لا تفسير له إلا الفشل فى الحصول على مقاعد أكثر. كما أن تأخير إعلان النتائج يؤكد الحرص على الدقة والشفافية.

وتخشى الدوائر المطلعة أن يسفر الاعلان عن نتائج فرز الأصوات عن وقوع أحداث عنف رغم الهدوء الذى يشهده الشارع السياسى اليمنى منذ يوم التصويت.

وتحسبا لوقوع أحداث عنف كالتى وقعت ليلة الانتخابات انتشرت بشوارع العاصمة اليمنية عناصر الجيش.. وتمركزت بمداخل ومخارج المدن وحدات عسكرية مسلحة بمعدات ثقيلة.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ ابريل ١٩٩٧

"سوبر ماركت" الأسلحة في اليمن:

مدافع ورشاشات للزينة... وقاذفات صواريخ للبيع مع الرز والطحين

■ صنعاء - ا ف ب - أثارت الانتخابات النيابية اليمنية التي اجريت الاحد وجو التنافس الشديد الذي سادها والحوادث الأمنية التي رافقتها، مسألة قديمة في اليمن هي ظاهرة اقتناء السلاح على نطاق واسع من قبل المواطنين، في العاصمة او مناطق القبائل.

وبدأت السلطات اليمنية في الخامس من الشهر الجاري حملة لمنع حمل السلاح الفردي والتجول به في صنعاء والمدن الرئيسية الأخرى في اطار التحضيرات للانتخابات، واقامت حواجز على مداخل العاصمة وداخلها، لكن هذا الاجراء لم يعمم على كل المناطق خصوصاً مناطق القبائل نظراً الى صعوبة تنفيذه.

وبين اليمن والسلاح علاقة وطيدة، فاليمني عندما يخرج حاملاً بندقيته كما لو انه يرتدي قطعة من ثيابه. وهو لا يكتفي من السلاح بالقليل او بنوع واحد. وتشير تقديرات شبه رسمية الى ان عدد قطع السلاح الفردي في اليمن (اكثر من ١٦ مليون شخص) يصل الى ٥٠ مليون قطعة. لكن تقديرات اخرى تؤكد ان العدد ارتفع بعد الحرب عام ١٩٩٤ الى ٧٥ مليوناً وان نصيب الفرد اليمني من الأسلحة يتجاوز ٤ قطع.

لكن تعبير «السلاح الفردي» ربما يكون «مضللاً» لانه قد يوحي بأن الأسلحة الفردية التي يملكها اليمنيون تقتصر على البنادق الخفيفة. لكن الشائع خصوصاً في مناطق القبائل ان يقتني الفرد اسلحة ثقيلة مثل رشاشات «الدوشكا» وقاذفات صواريخ مضادة للدروع ومدافع «هاون» و«هاوتزر».

وليس صعباً الحصول على السلاح في اليمن، اذ يباع في اسواق خاصة اكبرها سوق جحانة في منطقة قبائل خولان (٣٥ كلم شرق صنعاء) وسوق الطلح في صعدة، (٢٤٠ كلم شمال صنعاء) ومدينة الشرق في ذمار (مئة كلم جنوب العاصمة). وفي هذه الاسواق عشرات من المتاجر المتخصصة ببيع الأسلحة من كل الانواع

في سوق جحانة نحو ٢٥ متجراً على جانبي طريق غير معبدة في واد تشرف عليه جبال شاهقة، فيما ينتشر عشرات من المسلحين من أبناء قبائل خولان التي تقطن المنطقة الممتدة من سد مأرب حتى مشارف صنعاء، ويقدر عدد أفرادها بنصف مليون شخص.

وفي هذه المتاجر تعرض الأسلحة من كل الانواع كما تعرض البضائع في «سوبر ماركت». وفي بعض المتاجر تعرض البنادق الى جانب أكياس الطحين والرز.

عبداللطيف محمد سعيد الذي يدير احد هذه المتاجر يكاد عمره لا يتجاوز ١٦ سنة لكنه يعرف اسرار السوق واسعارها واحداثها. ويقول: «في السوق يمكنك ان تشتري اي شيء، من الرصاصة الى اللغم الى الصاروخ والمدفع».

ويتردد قليلاً لدى سؤاله عن مصدر هذه الأسلحة ثم يقول: «نحصل عليها من موردين في صعدة، حيث تقوم سوق اخرى».

ويستعرض الأسعار التي يعتبرها «رخيصة لأن السلاح كثير وكل الناس. تشتري الكلاشنيكوف الروسي ثمنه ٥٠ الف ريال (٤٠٠ دولار) والصيني بـ ٣٠ الفاً (٢٠٠ دولار تقريباً) ومسدس ماكاروف الروسي بـ ٣٠ الفاً ومدفع الهاون بمئة الف ريال (٨٠٠ دولار) وقذيفته بثمانية الاف (٦٤ دولاراً) أما الصاروخ المضاد للدروع فثمنه ١٥٠ الف ريال (١٢٠٠ دولار)».

ويؤكد عبداللطيف انه يبيع يومياً «خمس او ست بنادق». وعن الزبائن يقول: «يأتون من كل أنحاء البلاد ومن الخارج ايضاً. حتى السياح يأتون الى هنا ويشترون البنادق او يستأجرونها، ويشترون كميات من الذخائر والقنابل ويذهبون الى الجبال للتدرب على إطلاق النار».

الشيخ حنتش

وفي أحد المتاجر جلس الشيخ عبدالله بن علي حنتش، احد مشايخ خولان، يراجع حساباته الانتخابية. فهو مرشح مستقل اختار رمز الهاتف في الانتخابات وأردفه بأبيات من الشعر في بياناته يقول فيها عن الهاتف:

«قرّب البعد بالجهاز العجيب
انه التلفون... مغني اللبيب
إذ به تبلغ المقاصد... جمعا
وهو عون الجميع عند الخطوب
ولذا اختاره المرشح رمزاً
ليجيب النداء عند القروب».

ويقول الشيخ عبدالله: «ما يملكه الفرد هنا من الأسلحة يتوقف على امكاناته. ليس هناك رقم محدد». ويضيف انه لا يعرف كم يملك من الأسلحة «ربما عشرين بندقية أو اكثر وعندي مدافع هاون ومدافع ١٠٦ ملم و٧٥ ملم وبنادق مضادة للدروع من عيار ١٤,٥ ملم، وقاذفات آر.بي.جي».

ويشير الى ان الرشاش الروسي «مرغوب جداً» لكن البندقية الاميركية «أم ١٦» هي الأفضل وثمنها ٨٠ الف ريال (٦٤٠ دولاراً). ويعتبر ان «السلاح ضروري» لأي فرد في القبيلة.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ ابريل ١٩٩٧

الثقيل... لمواجهة الدولة

ولكن لماذا «السلاح ضروري» خصوصاً السلاح الثقيل؟ يجيب الشيخ عبدالله: «تحصل خلافات بين القبائل وخلافات بين القبائل والدولة، وعندئذ يستخدم السلاح الثقيل». لكنه يؤكد ان «الخلافات بين القبائل ليست كثيرة، واخر خلاف قبلي واسع في المنطقة كان قبل نحو خمس سنوات، سقط فيه نحو ٢٠ قتيلاً واستخدمت فيه مدافع هاوتزر».

ويتابع ان الاسلحة الثقيلة تستخدم في الخلافات مع الدولة على «بعض المطالب والمعاملات، ويخطف عسكريون لكن الامور تنتهي بالتراضي بين وجهاء القبائل ومسؤولي الدولة».

ويقول ضاحكاً: «بعد حرب الانفصال دخلت صواريخ الكاتيوشا الى السوق، وبعض المشاركين في الحرب عاد بدبابات وعرضها للبيع» ويوضح ان الفتيان يبدأون بحمل السلاح في سن مبكرة «بدءاً من العاشرة احياناً»، لكن ذويهم «يحرصون على نصحهم بالتعقل».

ويرى ان هذه الظاهرة «ليست سيئة بالقدر الذي يتحدثون عنه». ويلاحظ ان عدد الحوادث قليل قياساً الى الإنتشار الواسع للأسلحة.

لكن التقارير الأمنية تفيد بسقوط قتلى داخل المنازل نتيجة اللهو بالأسلحة.

ليست سيئة كثيراً

ويستنكر الشيخ عبدالله ظاهرة احتجاز الرهائن مؤكداً انه توسط لاطلاق خمسة بولنديين خطفوا في كانون الأول (ديسمبر) الماضي وتمكن من ذلك بالتعاون مع المسؤولين، واضطر الى رهن سيارته لدى الخاطفين ويختم ضاحكاً: «ما زالت سيارتي هناك ولم أتمكن من استردادها».

وتتعامل السلطات مع ظاهرة اقتناء السلاح بحرج، اذ تدرك ما تشكله هذه الظاهرة من انتقاص لهيبة الدولة، لكنها تدرك ايضاً صعوبة مواجهتها لأنها دخلت في التقاليد اليمنية.

وكان الرئيس اليمني علي عبدالله صالح اكد الخميس الماضي ان «السلاح ظاهرة غير حضارية وغير مستحبة، خاصة انها تأتي بنتائج سلبية على الاطفال والعائلة». ورأى ان «السلاح في اليمن جزء من الزينة أو استكمال الرجولة» مشيراً الى أن النتائج «ليست بالشكل الذي يتصوره الآخرون». لكنه اعتبر ان لهذه الظاهرة سلبيات وايجابيات، وقال: «عندما جاءت حرب الانفصال دعونا المواطنين وحركنا ملايين مسلحة حسمت الموقف». واستدرك، «ستكون هناك ضوابط لحمل السلاح في المستقبل».



المصدر : أخبار الساعة
القاهرية
التاريخ : ٣٠ ابريل ١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في الانتخابات اليمنية :





● علي عبدالله صالح

● أسامة عجاج

● بدأت منذ مساء الاحد عمليات فرز الأصوات، استعدادا لاعلان النتائج الرسمية في الانتخابات النيابية، التي شهدت منافسة شديدة في كافة الدوائر، حيث من المقرر أن يكون ٢,٥ مليون يمني هم الذين حصلوا على بطاقات انتخابية قد اختاروا ٣٠ عضوا لمجلس النواب اليمني من بين ٢٢١١ مرشحا، بعد انسحاب أكثر من ١٥٠٠ مرشح مستقل ومن الأحزاب في اللحظات الأخيرة، وهم ينتمون إلى ١٢ حزبا بالاضافة إلى عدد كبير من المستقلين، وخلت الانتخابات من أعمال عنف، رغم محاولات الأحزاب التي قاطعت الانتخابات القيام بمسيرات تستهدف كسب التأييد الشعبي لقرارها، ولم تخل الانتخابات النيابية في اليمن من مفاجآت اللحظة الأخيرة ونتوقف عند بعضها:

● انهاء التنسيق الانتخابي بين حزبي المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح، وهما حزبا الائتلاف الحاكم طوال السنوات الثلاث الأخيرة، وهو ما أعلن عنه صراحة الرئيس علي عبدالله صالح، رئيس حزب المؤتمر، وذكر أن التنسيق بدأ بـ ٢٥٠ دائرة، ١٧٠ للمؤتمر، ١٨٠ دائرة للاصلاح ثم انخفض الى ٩٠ دائرة فقط، ليصل قبل الانتخابات بـ ٤٨ساعة إلى ما بين ٢٠ ـ ٢٥ دائرة، ولعل من أسباب انهاء التنسيق عدم رضاء حزب المؤتمر الشعبي الطرف الأكبر في الائتلاف على سلوكيات الاصلاح السياسية في الآونة الأخيرة، حيث حاول الضغط على المؤتمر حتى أثناء الحوار معه، بإجراء حوار مماثل مع مجلس التنسيق الأعلى الذي يمثل أحزاب المعارضة، ووقع معهم على وثيقة برنامج تنفيذي لضمان نزاهة الانتخابات وشكل معهم ما سمي بأحزاب اللقاء المشترك كما أن الشيخ عبدالله الأحمر رئيس حزب الاصلاح حاول إرباك الساحة السياسية اليمنية عندما أعلن عن سحب ترشيحه للانتخابات ثم تراجع عن هذا الموقف، تحت زعم أن حزبه لم يوافق، واعتبر الأمر نوعا من ممارسة الضغوط على شريكه في الحكم، ويسعى الاصلاح إلى زيادة تمثيله في المجلس القادم، بعد أن كان له ٦٤ عضوا في المجلس الحالي، وذلك على حساب الحزب الاشتراكي الذي قاطع الانتخابات، ولمنع المؤتمر من الحصول على أغلبية برلمانية من ١٥٠ مقعدا تمكنه من تأليف الوزارة بمفرده أو بمشاركة من موقع ضعيف لأي أحزاب أخرى، وقد أشار علي عبدالله صالح إلى ضرورة تغيير آلية الائتلاف فيما بعد الانتخابات، وقال . لن يكون مسموحا بأن يكون الاصلاح في الحكومة، وأن يلعب في ذات الوقت دور الحزب المعارض، فإما أن يحكم أو يعارض، ويذكر في هذا الشأن أن الأشهر الأخيرة قد شهدت خلافات شديدة بين المؤتمر والاصلاح على العديد من القضايا أثناء نظرها في مجلس النواب او طرحها في مجلس الوزراء، ومن ذلك الموازنة العامة للدولة، أو برنامج الاصلاح الاقتصادي، أو سعي الحكومة لتوحيد التعليم في اليمن.

● فشل توجه بعض أحزاب المعارضة اليمنية لمقاطعة الانتخابات، ومما يذكر أن هناك كتلتين للمعارضة في اليمن، المجلس الوطني للمعارضة ويضم عددا من الأحزاب القريبة إلى حدما من الحكومة، والكتلة الأخرى هي مجلس التنسيق



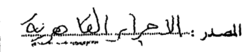
المصدر : الرسالة
القاهرة
التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٧

الأعلى للمعارضة الذى يتزعمه الحزب الاشتراكى، ويضم بالاضافة الى الاشتراكى التنظيم الوحدوى الشعبى الناصرى، وحزب الحق، واتحاد القوى الشعبية، وحزب رابطة أبناء اليمن، وحزب البعث العربى الاشتراكى، ولم تتفق أحزاب المعارضة حول موقف موحد من الانتخابات، فقد شارك فى الانتخابات ثلاثة أحزاب ناصرية، التنظيم الوحدوى، والناصرى الديمقراطى، وتنظيم التصحيح الناصرى، بالاضافة الى حزب الحق، والحزب القومى الاجتماعى، وحزب البعث العربى الاشتراكى، ولم يقاطعها سوى الحزب الاشتراكى، والتجمع الوحدوى، ورابطة أبناء اليمن، ورغم وجود قرار من الحزب الاشتراكى بالمقاطعة باغلبية ٥٧ عضوا فى اللجنة المركزية، ضد ٢٣ عضوا طالبوا بالمشاركة، إلا أن هذا لم يمنع عددا كبيرا من قيادات الحزب الاشتراكى من الترشيح فى الانتخابات كمستقلين يصل عددهم إلى ٨١شخصية ومنهم أحمد على السلامى رئيس كتلة الحزب فى البرلمان الحالى، وعبدالله مجيديع، ويحيى منصور عضوا المكتب السياسى، ومنى باشراحيل عضو اللجنة المركزية للحزب وعضو فى البرلمان الحالى، وقد استند الذين تحفظوا على المشاركة على انها مغامرة كبيرة فى ظل عدم الحصول على ضمانات من الحكومة، وتشير بعض المصادر إلى تخوف قيادات الحزب من عدم تحقيق نتائج تتوافق مع ما يشيع الحزب عن نفسه، فى انه يمثل محافظات الجنوب والشرق ومما يذكر أن للاشتراكى ٦٨ مقعدا فى المجلس الحالى.

وقد انتقد الرئيس على عبدالله صالح هذه المقاطعة معتبرا أن مثل هذا الاجراء لن يؤثر على العملية الانتخابية، خاصة وأن الرئيس اليمنى حاول من خلال دعوة للحوار فى ٥ فبراير الماضى مع الحزب الاشتراكى إدخاله فى إطار تنسيق ثلاثى، مع حزبه المؤتمر الشعبى، والتجمع اليمنى للاصلاح شريكه فى الائتلاف، إلا أن هذه المحاولة لم تتمخض عن شىء، بعد الرفض الاشتراكى للمحاولة، وتشير بعض المصادر عن ترحيب الحكومة والرئيس على عبدالله صالح بإقدام ٨١ من أعضاء الاشتراكى، ومن بينهم قيادات على الترشيح فى الانتخابات وهو ما يفرغ قرار المقاطعة من مضمونه.

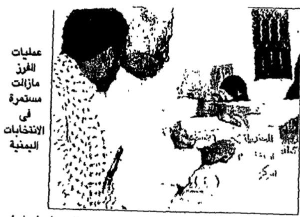
وتشير التوقعات الى أن مجلس النواب اليمنى الجديد سيضم بين أعضائه أحزاب المؤتمر والاصلاح، والاشتراكيين المستقلين، والبعث والناصريين بتياراتهم الثلاثة، وعدد من المستقلين، على أن هناك من يؤكد أن حزب المؤتمر سيفوز باغلبية مريحة تتجاوز ١٥٠ مقعدا، وقد تصل الى ١٨٠ مقعدا، ويمكن للاصلاح أيضا أن يزيد من عدد مقاعده ليصل إلى حوالى ٨٠ مقعدا على أن تحصل أحزاب المعارضة والمستقلون على بقية المقاعد، ومهما كان الفائز فى هذه الانتخابات، إلا أنها وفى ظل وجود عدد ضخم من المراقبين الأجانب والعرب «شهادة حق لليمن» الذى يسعى إلى إقرار توجه ديمقراطى وليد، يخلق استقرارا طالما بحثت عنه اليمن،يفيد فى علاقات اليمن بجيرانه، وبدول العالم، لتنفيذ برامجه التنموية الطموحة، لانهاء أزماته السياسية.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ مايو ١٩٩٧

ارتفاع ضحايا انتخابات اليمن إلى ٢٥ قتيلا



عمليات الفرز مازالت مستمرة فى الانتخابات اليمنية

ارتفع عدد ضحايا المعركة الانتخابية في اليمن الي ٢٥ قتيلا حيث لقي سبعة اشخاص مصرعهم ليلة امس الاول في حوادث مختلفة بعدة مناطق في البلاد.

وكان مسلحون قد نصبوا كمينا لرئيس واعضاء اللجنة اللانتخابية الرئيسية باحدى دوائر محافظة «حجة» في طريق عودتهم الي العاصمة صنعاء مما اسفر عن مصرعهم جميعا. كما قتل شخصان في اشتباك بين قوات الامن وانصار احد المرشحين بمحافظة «تعز» والذي اختفى هو الاخر في ظروف غامضة، بينما لقي جنديان حكوميان في محافظتي «إب» و«زمار» مصرعهما في اشتباكات بين قوات الامن والمرشحين في الانتخابات.

واوضحت النتائج الاولية للانتخابات ان المؤتمر الشعبي العام يتقدم بـ ١٢٢ مقعدا من ١٨٠ دائرة انتخابية تم الانتهاء من عملية فرز الاصوات فيها ولم يحصل الاصلاح إلا علي ٢٩ مقعدا وحقق المستقلون ٢٦ مقعدا وحصل الناصريون علي مقعدين والبعث العربى الاشتراكى علي مقعد واحد.

وقد تصاعدت انتقادات التجمع اليمني للإصلاح لوقوع تزوير واسع النطاق وعقد الحزب اجتماعا طارئا عصر امس برئاسة عبد الله من حسين الاحمر لاتخاذ قرار نهائى بشأن تقديم طعن في شرعية الانتخابات من عدمه.

واتهم الاحمر الذي يشغل منصب رئيس البرلمان ورئيس التجمع اليمني للاصلاح قيادات الجيش ولجنة الانتخابات بالتدخل لصالح حزب المؤتمر مشيرا الي انه اضطر للاشتراك في الانتخابات حرصا منه علي مصلحة البلاد خاصة بعد انسحاب الحزب الاشتراكي.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : 1997

اتهم "المؤتمر" بالسعي الى معركة "كسر عظم" في الانتخابات اليمنية

"الاصلاح" يلوّح باللجوء الى القضاء

□ صنعاء - من مراد هاشم:

■ أكد الأمين العام لحزب التجمع اليمني للاصلاح السيد محمد اليدومي ان حزبه لن يلجا الى العنف أياً يكن موقفه من «الخروق» التي يمارسها شريكه في الائتلاف، المؤتمر الشعبي العام، في العملية الانتخابية.

وقال في مؤتمر صحافي عقده امس: «سنلجأ الى القضاء لأنه اسلوب حضاري نتبناه او ننسحب من العملية الانتخابية تماماً غير اسفين، وسنهدي المؤتمر كل المقاعد التي فزنا بها». وتابع ان محاولة «كسر العظم» بدات ضد الاصلاح وان ثمة رقماً لعدد مقاعد الاصلاح في مجلس النواب الجديد «يريدون الا نتجاوزه ليظهر الاصلاح في صورة هزيلة لا تعكس حجمه الحقيقي». وزاد ان محاولات عرقلة فرز الاصوات بدأت فور تجاوز حزبه الـ ٢٥ مقعداً.

واتهم اللجنة العليا للانتخابات بعدم الحياد وتضليل الراي العام في اليمن والخارج بمعلومات غير صحيحة من خلال «الاعلان في مؤتمر صحافي عن نتائج اولية الى جانب كونها غير صحيحة، هي خطوة مخالفة للقانون، احدثت بلبلة وتوتراً في اوساط قواعد الاصلاح، اذ تجمهر مئات من الشبان ليلاً (امس) للخروج بمسيرة لكننا تمكنا من اقناعهم بالعدول عن ذلك بعد موافقة اللجنة العليا على تصحيح الارقام التي اعلنتها».

واوضح اليدومي ان الارقام التي اعلنتها اللجان الانتخابية اظهرت حصول الاصلاح على ٤٢ مقعداً والمؤتمر على ١٠٥ مقاعد، و«الوحدوي الناصري» على مقعدين وحزب البعث الاشتراكي على مقعد واحد والمستقلين على ٢٧ مقعداً.

واضاف ان المؤتمر حشد اعداداً كبيرة من العسكريين حول مراكز الفرز في الدوائر التي تتجه فيها مؤشرات الفوز الى غير مصلحته بهدف «استفزاز عناصر الاصلاح وإدخال الرعب في نفوس ممثلي المرشحين». وحمل اليدومي المؤتمر مسؤولية ما يترتب من نتائج لهذه الأعمال.

واعتبر ان سقوط كثيرين من رموز الاصلاح في الانتخابات النيابية التي اجريت الاحد امر طبيعي، وان لا معنى للديموقراطية من دون التسليم بذلك. ولفت الى ان مشاركة حزبه في الائتلاف الحكومي المقبل مشروطة بقبول المؤتمر برامج جدية لإصلاح الاوضاع المالية والادارية وإجتثاث الفساد.

المراقبون الدوليون

في غضون ذلك، اكدت المجموعة المشتركة للمراقبين الدوليين في اليمن في مؤتمر صحافي عقد امس ان الانتخابات جرت بصورة متوازنة واتسمت بقدر من النزاهة والحرية على رغم حداثة التجربة الديموقراطية في اليمن والظروف الصعبة التي اجريت في ظلها الانتخابات والاختلالات التي شهدتها اجراءاتها.

وسجلت المجموعة التي تضم مراقبين من دول اوروبية واسيوية وعربية، اشرفوا على الانتخابات، اختلالات في بعض الدوائر، منها التواجد المكثف للاجهزة الامنية ووجود عناصرها داخل المراكز الانتخابية، وتجاوزها صلاحياتها، ونقل وحدات عسكرية من مواقعها وتسجيلها في مواقع اخرى للتصويت لمصلحة مرشح معين، وعدم المحافظة على سرية الاقتراع، وتدخل المرشحين للتاثير في الناخبين ووجود ملصقات دعائية داخل المراكز، وبطء عملية الفرز.

واعتبر فريق المراقبين ان مقاطعة بعض الاحزاب والتنظيمات السياسية الانتخابات، وانسحاب مجموعة من المرشحين، قلصا فرص الاختيار امام الناخب اليمني، وان القضايا التي اثارها بعض الاحزاب، والمتعلقة بعدم حياد اللجنة العليا للإنتخابات وعدم التزامها القانون، لم تحسم بعد. واكد المراقبون ان الاجراءات الامنية كانت مستتبة و«لا يوجد ما يحمل على الاعتقاد ان احداث العنف التي جرت ذات صلة بالشان الانتخابي».

واكدت بعثة المعهد الديموقراطي الوطني لمراقبة الانتخابات (مقرها واشنطن) في مؤتمر صحافي ان «الانتخابات تبدو في هذه اللحظة خطوة الى امام في نهج اليمن الديموقراطي». واعربت عن املها بان ينتهز القادة السياسيون اليمنيون الفرصة من اجل استمرار «حوار سياسي للوصول الى توافق وإجماع في شان الاطار السياسي لليمن».

بريطانيا تهنئ

في لندن («الحياة») اصدرت وزارة الخارجية البريطانية امس بياناً هنأ السلطات اليمنية باجراء الانتخابات واصفاً إياها بانها «انجاز».

واكد البيان ان هذه الانتخابات «تعتبر خطوة اخرى مهمة في عملية استرداد اليمن عافيته بعد حرب ١٩٩٤».

واشار الى ان الاقتراع لاختيار اعضاء مجلس النواب اليمني الجديد اتسم بـ «النزاهة على رغم ان الديموقراطية في اليمن ما زالت تجربتها حديثة».



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ - مايو ١٩٩٧

وجدد تاييد الحكومة البريطانية الجهود المبذولة في اليمن من اجل تنفيذ اصلاحات سياسية واقتصادية «صعبة» وتعزيز «المصالحة داخل اليمن الموحد».



استقالة الحكومة اليمنية بعد اعلان نتائج الانتخابات:

المؤتمر الشعبى يفوز بـ ١٦٥ مقعدا والاصلاح ٣٥ مقعدا

أولى جلسات مجلس النواب الجديد تعقد منتصف الشهر الحالى

رسالة صنعاء من :

أمين محمد أمين

تقدم الحكومة اليمنية استقالتها للرئيس على عبد الله صالح عقب الاعلان الرسمى لنتائج انتخابات مجلس النواب .

ومن المنتظر أن يكلف الرئيس اليمنى الحكومة المستقيلة باداء مهام عملها لحين تحديد شخصية رئيس مجلس الوزراء الجديد والمرشح له شخصيات تتردد أسماؤهم فى الشارع اليمنى وهم السادة عبد العزيز عبد الغنى الرئيس الحالى ومحسن العينى وعلوى السلامى محافظ البنك المركزى الى جانب عبد الكريم الاريانى وعبد الملك المخلافى ورغم ذلك فان مصادر سياسية يمنية تتوقع مفاجآت على ضوء النتائج الأولى للانتخابات التى أظهرت حتى مساء أمس تقدم حزب المؤتمر بـ ١٦٥ مقعدا وحصوله على الأغلبية المريحة التى كان يهدف لها وحزب الاصلاح على ٣٥ مقعدا والمستقلين ٣٥ مقعدا والحزب الناصرى على ٣ مقاعد والبعث على مقعد ويدور الصراع فى الدوائر العامة ومتأخرة بسبب الفرز بين حزب الاصلاح والمستقلين للحصول على المركز الثانى فى مقاعد البرلمان.

وقالت مصادر مطلعة أن مجلس النواب الجديد سيعقد أولى جلساته يوم ١٥ مايو الحالى لاختيار الرئيس وهيئة المكتب وتشير التوجهات الى احتفاظ الشيخ عبد الله الأحمر زعيم حزب الاصلاح بمنصبه كرئيس لمجلس النواب الجديد.

ومازالت أزمة فرز صناديق الاقتراع بعدد من دوائر انتخابات مجلس النواب اليمنى متعثرة بين حزبى المؤتمر والاصلاح.

وهو ما أدى إلى تجاوز الموعد القانونى المقرر لاعلان النتائج والذى انتهى فى الثانية من مساء أمس الأربعاء لاعلانها اليوم وعدا بعد التوصل الى حل مرض بين الحزبين يقضى على مشكلة بطء وتأخر عمليات الفرز.

وقد تبادل الحزبان أمس مع عدد من الأحزاب المشاركة الاتهامات مع حزب المؤتمر واللجنة العليا للانتخابات واتهامها باعطاء بيانات غير صحيحة عن النتائج فى اشارة للنتائج التى أعلنت أول أمس الثلاثاء، وهو مادعا اللجنة العليا إلى تأجيل مؤتمرها الصحفى المقرر عقده مساء أمس إلى موعد يحدد فيما بعد مع تكامل النتيجة النهائية.

ورغم ذلك اعلن حزب الاصلاح ظهر أمس نتائج الانتخابات من وجهة نظره ووفقا لما أبلغه به مندوبوه فى الدوائر والتى أشار فيها إلى أنه حتى ظهر أمس تم الانتهاء من فرز ٢٠٧ دوائر من ٣٠٠ دائرة

وقد عقدت الهيئة العليا لحزب التجمع للاصلاح برئاسة الشيخ عبدالله الأحمر بعد ظهر أمس اجتماعا طارئا بصنعاء لبحث الموقف المتأزم للحزب على ضوء نتائج الانتخابات التى لم يفز فيها عدد كبير من قياداته

وقد أكد السيد محمد البدوى الأمين العام لحزب الاصلاح اقتناع الحزب بما ستفرز، نتائج الانتخابات وذلك بطريقة سلمية وعدم اللجوء للعنف المسلح أو المقاطعة، وسيتقدم الحزب بالطعون على عدد من النتائج المعترض عليها وقال ان مشاركة الاصلاح فى الحكومة القادمة يتوقف أولا على رغبة - المؤتمر - حزب الأغلبية.

وقبول المؤتمر بشروط الإصلاح التى تنص على القضاء على الفساد فى أجهزة الدولة والانحرافات ووجه اتهاما مباشرا للجنة العليا للانتخابات بأنها موالية لحزب المؤتمر وتعمل لصالحه

وضرب السيد محمد البدوى مثلا بحادث راح ضحيته ٤ قتلى أمس فى محافظة حجة عندما تأزم فرز الأصوات بين المؤتمر والاصلاح فى دائرة المدان، واتفق على نقل الصناديق الى مركز المحافظة، وقامت طائرة بالحراسة وتم نقل الصناديق بسيارات مع مندوبى المرشحين الذين توقفوا للصلاة، ولكنهم فوجئوا باختفاء سيارة تحمل عددا من صناديق الاقتراع مما أدى لاطلاق النيران ووفاة اثنين من الاصلاح، وتم القبض على الجانى.

وقد شهدت العاصمة صنعاء عددا من نقاط التفتيش العسكرى لضمان عدم دخول السلاح اليها مع حالة من التأهب لمواجهة اية أعمال عنف.

وقد أعلن عدد من وسائل الإعلام اليمنية عن فوز عدد من القيادات الحزبية بمقاعد البرلمان ومنها عبدالوهاب محمود امين عام حزب البعث العربى الاشتراكى وعبده الجندى امين عام الحزب الناصرى الديمقراطى وعوض البدا أمين عام الرابطة اليمنية وعبدالله المقطرى أمين عام مساعد التنظيم الوحدوى الناصرى.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الكفاح العربي اللبنانية

التاريخ : ١ - مايو ١٩٩٧

المراقبون الدوليون اعتبروها نزيهة

«الإصلاح» يتهم «المؤتمر» بتزوير الإنتخابات

العنف يحصد ٢٣ قتيلاً في اليمن

هدد حزب التجمع اليمني للاصلاح بالانسحاب من مجلس النواب احتجاجاً على النتائج الجزئية للانتخابات التشريعية متهماً حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بالتزوير، في الوقت الذي تجددت فيه اعمال العنف بين مؤيدي الحزبين اللذين كانا يشكلان الائتلاف الحاكم في اليمن منذ انتخابات ١٩٩٣ التشريعية.

وطالب امين عام حزب التجمع اليمني للاصلاح، محمد البدومي، حزب المؤتمر الشعبي العام بالتوقف عن «افتعال العراقيل وتزوير فرز الاصوات في العديد من المراكز»، معتبراً ان حزب الرئيس صالح «لا يريد للتجمع اليمني للاصلاح ان يتجاوز عدداً محدداً من المقاعد».

وأضاف البدومي في مؤتمر صحافي عقده امس «لن نلجأ الى القوة بل الى القضاء، وسننسحب من العملية الانتخابية ونعطي ما حصلنا عليه من مقاعد، هدية الى حزب المؤتمر». وبعد صدور النتائج الجزئية الرسمية امس الاول كان الامين العام المساعد لحزب الاصلاح عبد الوهاب الآنسي قد صرح ان «مسلسل التجاوزات والخروقات للعملية الانتخابية بلغ ذروته اليوم في اثناء عملية الفرز واستهدف أبرز رموز الاصلاح. وكلما تبين تقدمهم في عمليات الفرز يتم الضغط على اللجان لايقاف الفرز. وفي حالات عدة حاصرت اطقم عسكرية الصناديق ودخل افراد مسلحون بهدف مضايقة مندوبي مرشحينا واعتقالهم».

في هذه الاثناء، تصاعدت حدة التوتر بين مؤيدي الحزبين، وجاء في حصيلة اخيرة ان عدد القتلى في اليومين الماضيين بلغ ثمانية، اثنان منهما عضوان في حزب التجمع للاصلاح قتلا في كمين، ثم قتل القاتل وقاتل القاتل. وقالت وكالة «فرانس برس» نقلاً عن مسؤول في [illegible] الانتخابية ان ٣ مشرفين ع[illegible] الانتخابات قتلوا وأصيب اثنان اخران بجروح في الكمين. كما قتل عضو اخر من المشرفين على الانتخابات وجرح جندي في مكتب انتخابي في اب اثر اشتباك بين انصار اثنين من المرشحين المستقلين. وفي محافظة ذمار، قتل جندي كان يحرس مكتباً انتخابياً. وكانت اللجنة الانتخابية قد اعلنت امس الاول عن مقتل اثنين من الحراس بانفجار قنبلة في محافظة تعز. ويرتفع بهذه الاحداث عدد القتلى الى ٢٣ شخصاً كحصيلة للاحداث التي رافقت الانتخابات التشريعية التي جرت يوم الاحد الماضي.

مؤيدون للرئيس اليمني يرفعون صوره في صنعاء امس (رويتر)

من جهته رفض حزب المؤتمر الشعبي اتهامات حزب التجمع للاصلاح بوجود عمليات تزوير ووصفها بأنها «افتراءات مضللة».

وجاء في بيان لحزب المؤتمر الذي يتصدر نتائج الانتخابات «من المؤسف قيام الشريك في الائتلاف (التجمع اليمني للاصلاح) باصدار سلسلة من البيانات والتصريحات حفلت بالمغالطات والمعلومات المضللة والافتراءات الظالمة على المؤتمر الشعبي العام».

وهنأ البيان حزب المؤتمر على «نجاح الانتخابات وما تميزت به من اقبال جماهيري كبير بكل الحرية والنزاهة». هذا وقد أكد المراقبون الدوليون الذين اشرفوا على الانتخابات في اليمن ان عملية الاقتراع اتسمت عموماً بالنزاهة. وقالت المتحدثة باسم بعثة المراقبين الدوليين ان الانتخابات البرلمانية جرت فيما لا تزال البلاد تخطو خطواتها الاولى في تنمية الديموقراطية وفي ظروف معقدة».

وأضافت المتحدثة فري لو بول، وهي عضو في مجلس الشيوخ الهولندي، «لذلك نعتبر بأن الإنتخابات كانت حرة ونزيهة بشكل عام رغم بعض المخالفات».

ومن المخالفات، ذكرت ان «سرية التصويت انتهكت في بعض الدوائر»، وأن عسكريين موجودون بقوة في دوائر اخرى، وأن بعض المرشحين حاولوا التأثير في الناخبين يوم الانتخابات.

(رويتر - اف.ب)



الاصلاح يبحث في كيفية الرد

اليمن: سقوط رموز اسلامية متشددة

□ صنعاء - من خيرالله خيرالله وفيصل مكرم:

■ بحثت قيادة التجمع اليمني للاصلاح في اجتماع عقدته امس، في صنعاء، في كيفية الرد على الفوز الكاسح الذي حققه حزب المؤتمر الشعبي العام في الانتخابات اليمنية التي جرت الاحد الماضي. ونقلت مصادر عربية عن مسؤول يمني كبير قوله، امس، ان النتائج النهائية التي لم تعلن حتى الآن تظهر أن اهم ما اسفرت عنه الانتخابات هو، اضافة الى «الاكثرية المريحة» التي حصل عليها المؤتمر، سقوط رموز بارزة تنتمي الى الجناح المتشدد في الاصلاح. وابرز هذه الرموز الشيخ عبدالله صعتر الذي سقط في صنعاء امام مرشح للمؤتمر الشعبي. وصعتر من خطباء المساجد المشهورين، وسقط معه من الخطباء ايضاً الشيوخ عبدالرحمن قحطان (تعز) ومحمد علي عجلان (الحديدة) وسعد حنتوس (صنعاء). ومن الرموز الاخرى التي سقطت عباس المؤيد (صنعاء) وعلي ناصر السنامي (ذمار) وهو من المتشددين، ومحسن مطهر العنسي (ذمار).

كذلك سقطت رموز اكاديمية للاصلاح هي الدكتور منصور الزنداني (إب) وهو شقيق الشيخ عبدالمجيد الزنداني رئيس مجلس الشورى في الاصلاح، والدكتور عبدالله المقالح (إب) رئيس نقابة التدريس في جامعتي صنعاء وعدن، والدكتور سيف العسلي وكيل وزارة المال (تعز)، والدكتور حسن الاهدل (صنعاء) نائب رئيس الجامعة.

وقال المسؤول اليمني الذي كان يتحدث امس الى مجموعة من الشخصيات العربية ساهمت في مراقبة الانتخابات ان سقوط الرموز المتشددة لا بد ان يحسن صورة اليمن في الخارج.

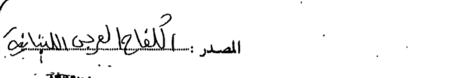
ويتوقع ان تنتهي عملية فرز الاصوات اليوم وان يتجاوز عدد مقاعد المؤتمر الشعبي العام ١٨٠ في حين سيحصل الاصلاح على نحو ٥٠ مقعداً، الامر الذي يثير تساؤلات في شأن احتمالات مشاركته في الحكومة المقبلة وحتى الاعتراف بنتيجة الانتخابات. وفي هذا المجال صرح امس السيد محمد اليدومي الامين العام للاصلاح، الذي عقد مؤتمراً صحافياً تحدث فيه بلهجة معتدلة تعكس الرغبة في تخفيف حدّة التوتر بأن حزبه «سيلجأ الى القضاء لانه اسلوب حضاري نتبناه او سننسحب من العملية الانتخابية تماماً غير آسفين وسنهدي المؤتمر كل المقاعد التي فزنا بها». (راجع ص ٤)

وقال مصدر سياسي لـ «الحياة» ان حصول الاصلاح على اقل من ٥٠ مقعداً في المجلس الجديد سيجعل امكان مشاركته في الحكومة صعباً. واوضح مصدر اخر في الاصلاح ان الاجتماعات التي تعقدها قيادة الاصلاح في صنعاء برئاسة الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس الهيئة العليا للحزب، مخصصة للبحث في نتائج الانتخابات وانعكاسها على وضع الحزب.

من جهة اخرى اكدت المجموعة المشتركة للمراقبين الدوليين في

اليمن في مؤتمر صحافي عقدته امس في حضرموت، ان الانتخابات «جرت بصورة متوازنة واتسمت بمقدار من النزاهة والحرية على رغم حداثة التجربة الديموقراطية في اليمن والظروف الصعبة التي اجريت في ظلها والاختلالات التي تخللتها مثل الوجود المكثف للأجهزة الامنية ووجود عناصرها داخل مراكز الاقتراع. (راجع ص ٤)

على صعيد الوضع في حضرموت وكيفية حصول الانتخابات في المحافظة قالت شخصية مصرية تعمل مع فريق المراقبين العرب ان نسبة الاقبال التي لم تكن في مستوى المحافظات الاخرى لم تعنِ انه كانت هناك مقاطعة، مشيراً خصوصاً الى تدني مستوى الاقبال في المكلا والشحر وسيئون. على صعيد النتائج اظهرت الارقام الاخيرة ان المؤتمر الشعبي حصل حتى مساء امس على نحو ١٥٥ مقعداً في مقابل ٤٥ للاصلاح و٢٦ للمستقلين و٤ للبعث والناصريين.

المصدر : الكفاح العربي اللبنانية

التاريخ : ١ - مايو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن: فوز السلطة بالغالبية المطلقة

أظهرت النتائج الجزئية للانتخابات العامة في اليمن التي أعلنت مساء أمس فوز حزب «المؤتمر الشعبي العام» بزعامة الرئيس علي عبد الله صالح بالغالبية المطلقة.

وأوضح مسؤول الإعلام في اللجنة العليا للانتخابات سعيد الحكيمي انه من أصل ٢٤٧ دائرة انتخابية انتهت عمليات الفرز فيها حصل المؤتمر على ١٥٧ مقعداً مقابل ٤٣ للتجمع اليمني للإصلاح شريكه في الائتلاف الحكومي وحصل المستقلون على ٤٣ مقعداً والأحزاب الأخرى على ٤ مقاعد.

(أ.ف.ب)



المصدر : العالم اليوم / القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٠ مايو ١٩٩٧

خمسة قتلى جدد أثناء فرز الأصوات في اليمن

صنعاء - أ.ف.ب :

قتل اربعة أشخاص وجندي وأصيب ثلاثة آخرون بجروح امس الاول الثلاثاء في اليمن اثناء عمليات فرز أصوات الانتخابات التشريعية.

واكد مسئول في اللجنة الانتخابية ان ثلاثة مشرفين على الانتخابات قتلوا وأصيب اثنان آخران بجروح في كمين نصب على بعد 100 كيلو متر شمال صنعاء حيث أشرفوا علي فرز الأصوات في دائرة حجة القبلية قبل أن يغادروها.

وقتل عضو آخر من المشرفين على الانتخابات وجرح جندي أمام مكتب انتخابي على بعد 70 كيلو مترا جنوب صنعا اثر اشتباك بين أنصار اثنين من المرشحين المستقلين كان أحدهما مدعوما من قبل الحزب الرئاسي «المؤتمر الشعبي العام» والآخر من قبل خصمه، حزب «الاصلاح» الاسلامي.

وفي محافظة ذمار، التي تبعد 100 كيلو متر جنوب العاصمة، قتل جندي كان يحرس مكتبا انتخابيا بانفجار قنبلة يدوية القاها مناصرو مرشح خاسر لم تحدد هويته ولا انتماءه السياسي.

وبهذه الأحداث يرتفع القتلى في الانتخابات اليمنية التي جرت الاحد الماضي إلى 23 شخصا.

وكانت اللجنة الانتخابية أعلنت يوم الثلاثاء مقتل اثنين من الحراس، بانفجار قنبلة في محافظة تعز 260 كيلو مترا جنوب صنعاء. وقتل يوم الاحد الماضي 16 شخصا بينهم مرشح.

من القلب

س-ن : مالذى لفت نظر مراسلى الصحف العالمية فى انتخابات اليمن الأخيرة ؟

قد يقول بعض الذين يحبون اليمن ، ويعجبون بالحرب الاهلية التى أدت إلى وحدة اليمن أن نتائج الانتخابات هى أهم مايحرص عليه الصحفيون الأجانب .

ولكن الحقيقة أن كل المراسلين بغير استثناء تنبأوا بأن حزب الرئيس على عبدالله صالح هو الذى سيفوز فى الانتخابات ، وهو ماتحقق بالفعل .

ونتيجة الانتخابات تعتبر معروفة مقدما فى العالم النامى الثالث بغير استثناء فالحزب الحاكم هو الذى يفوز حتما رغم ان الانتخابات اليمنية جرت فى حرية تامة كما اجمع المراقبون .

ومؤيدو الوحدة اليمنية بين الشمال والجنوب بصفة عامة ، يرون ان هذه أول انتخابات تجرى منذ عام ٩٤ دون خوف من تهديد بالانفصال ، كما أنها تعطى الرئيس اليمنى تأييدا عالميا وليس تأييدا محليا مادام التصويت قد جرى حرا رغم مقاطعة الحزب الاشتراكى الجنوبى ، خاصة وأنه لم تجر حوادث دموية أثناء الانتخابات مع ان السلاح الروسى ـ الكلاشنكوف ـ متوفر لدى الشعب وعدده ١٦ مليون نسمة ، بينما تتوفر ثلاثة مدافع رشاشة لكل مواطن نتيجة الحرب الاهلية .

ولم تتوحد اليمن الا مرة واحدة عام ١٩٩٠ بطريقة سلمية ، ثم بالحرب عام ١٩٩٤ .

وقد ظل الائمة يحكمون شمال البلاد سنين طويلة بأسلوب ديكتاتورى وسلطات مطلقة حتى تم تحديهم من الجمهوريين عام ٦٢ ثم اقصاؤهم بصفة نهائية عام ٦٧ . أما فى الجنوب فبعد انسحاب بريطانيا فى نفس العام ـ أى ١٩٦٧ ـ فقد نجح اليساريون فى الوصول إلى الحكم حتى انهاء الاتحاد السوفييتى عام ٨٩ فانهار الحكم الاشتراكى فى اليمن وبدأ الجميع يتطلعون إلى الوحدة التى تحققت فى السنة التالية .

وعندما وقع الغزو العراقى للكويت فى اغسطس عام ٩٠ امتنع الرئيس اليمنى على عبدالله صالح عن ادانة هذا الغزو مما ادى إلى وقف المساعدات الغربية لليمن وخروج مليون يمنى من السعودية . وجرت الانتخابات عام ٩٣ فى ظل اتهامات كثيرة بالتزوير ، أما فى الانتخابات الحالية فإن الكل قالوا بأنها كانت حرة بدون تزوير ، ولكن ذلك لم يمنع الرئيس على عبدالله صالح وحزبه من الفوز الكاسح بالنسبة للمقاعد البرلمانية وعددها ٣٠١ .

ولكن هذا التاريخ كله ، والحرية التى جرت بها الانتخابات لم يلفت نظر المراسلين الاجانب بل كان اهتمامهم الأول ، والأخير أيضا ، حول طريقة التصويت .

قال الجميع أنه بسبب انتشار الامية فى اليمن بنسبة تزيد على ثمانين فى المائة فإن الاحزاب التى خاضت المعركة وعددها ١٢ حزبا اضطرت إلى وضع رسوم ورموز حتى يتعرف بها الناخب على مرشحيه .

الحزب الحاكم ، حزب الرئيس على عبدالله صالح ، اختار «الحصان» رمزا لمرشحيه .

وحزب الاصلاح اختار «الشمس» .

وأحد المرشحين المستقلين ، وما اكثرهم فقد بلغ عدد المرشحين بصفة عامة ٢٣٠٠ مرشح ، أى بمعدل ٧ مرشحين لكل دائرة . اختار التليفون المحمول . واختار اخرون ، الجمل والصقر ، والبندقية ، والطباشير ، والديناصور ، وبئر المياه ، وأى شىء يخطر على البال من حيوان أو جماد .

وقال المراسلون إن هذه الرموز والصور تبين مدى انتشار الامية فى اليمن ، والتى يقال ان نسبتها تزيد على ثمانين فى المائة .

ويجد الانسان أنه رغم قلة عدد الاميين فى مصر بالقياس إلى اليمن إلا أن التصويت فى الانتخابات المصرية يجرى بطريقة الرموز والرسوم والصور أيضا ، مما يدل على أن الشعب المصرى تنتشر فيه الامية أيضا .

وهذه الظاهرة ليست فى صالح مصر بل تبين أن هذه البلاد رغم تاريخها الحضارى الطويل ، والذى يمتد إلى أعماق الزمن ، ورغم التقدم الاقتصادى الذى تحقق أخيرا ، ورغم الدور السياسى الذى لعبته وتلعبه مصر على المستوى الدولى إلا أن الامية لاتزال تسود البلاد ، أو على الأقل فإن نسبتها عالية .

ومهما قيل عن اصلاح التعليم فى مصر ، وتعدد الجامعات الحكومية والخاصة ، وزيادة نسبة الحاصلين على الشهادات الجامعية ، والدرجات الجامعية العالية كالماجستير والدكتوراه بالنسبة لاية دولة فى المنطقة الا أن المقارنة بين الانتخابات اليمنية والمصرية ، مع تقديرنا لليمن ، تسىء إلى مصر .

وقد قرأنا تصريحات كثيرة عن مكافحة الامية فى مصر .

ورأينا على شاشة التليفزيون المصرى دعاية ضخمة حتى يتوجه الناس إلى فصول مكافحة الإمية .

ومع ذلك نسبة الامية فى بلادنا عالية ، ويجب القضاء على هذه الوصمة .

ان اصلاح التعليم ضرورة ، ولكن مكافحة الامية تبقى ايضا ضرورة ، وضرورة قصوى .

وقد يقال :

لا نستطيع أن نوقف مسيرة الاصلاح الدراسى لمكافحة الامية . ولايمكن أن نفعل مافعلته دول أخرى من تعطيل الدراسة فى الجامعات سنة أو أكثر حتى يمكن مكافحة الامية والقضاء عليها .

ولكن

يمكن القيام بحملة شاملة لمكافحة الإمية ، ويحرم الناس من الحصول على رخصة تجارية ورخصة قيادة واستخراج جواز سفر وبطاقة شخصية وصحيفة سوابق وغير ذلك من اجراءات إلا لمن يعرف القراءة والكتابة !

محسن محمد



المصدر : الأخبار القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ مايو ١٩٩٧

■ يوميات الاخبار يكتبها اليوم د. حسن رجب ■

☆☆ هل يدهشك أيها القارىء العزيز أن أنسى هنا انني زائر وأحس انني في بلدي؟ ☆☆

يوميات.. يمنية

الثلاثاء:

وصلت اليوم مساء إلى مطار صنعاء للمشاركة في مراقبة الانتخابات اليمنية.. كانت المفاجأة الأولى في انتظاري هي اعادة نشر صحيفة يمنية لمقالات عن اليمن، كنت قد سبق أن نشرتها بالأخبار عام ١٩٩٢ كأنما لتذكرني بأن حضوري إلى اليمن مشاركة وليس مراقبة.. وهو ما احسست به بالفعل في كل حواراتي ولقاءاتي، والتي كنت اخرج فيها احيانا - بدون وعي - عن دور الصحفي المراقب إلى دور المواطن الغيور، الحريص على نجاح التجربة الديموقراطية لبلده، باعتبارها الطريق الوحيد إلى الحرية والرخاء . زاد من هذا الاحساس أغرب شيء يمكن توقعه في المعركة الانتخابية، وهو صور عبدالناصر في أماكن عديدة، كما احتلت صفحة كاملة من صحيفة العروبة، التي يصدرها الحزب الناصري الديموقراطي، والذي ينتمي إليه المرشحون، الذين استبدلوا صورهم بصورة عبدالناصر في ملصقاتهم الانتخابية!

والواقع انني لا اعرف بلدا اخر في العالم يكن شعبه كل هذا الحب لعبدالناصر، ولا حتى مصر ايام عبدالناصر . كما لا اعرف بلدا اخر يعلن كل هذا الحب والعرفان بالجميل لمصر، لكل ما قدمته من أجل تحرير اليمن من الحكم الاستبدادي لأسرة حميدالدين.. وأذكر هنا حادثين فقط يدلان دلالة واضحة على هذه المشاعر.. أولهما حين رغبت في دخول منطقة عسكرية يقع فيها منظر طبيعي خلاب.. وفور ان علم الضابط المنوب بانني مصري سمح لي فورا بالدخول وقال لي: يا أخي وهل ننسى أن دماءنا قد اختلطت بدمائكم؟!

اما الثانية فعند تاجر تحف قديمة عرض على مجموعة من العملات، ولما سألته الديك جنيه عبدالناصر، نظر إليّ باستنكار وقال: والله لو كان عندي ما بعته.. إن مصر وعبدالناصر هما اللذان أخرجانا من القرون الوسطى إلى القرن العشرين!

هل يدهشك إذن أيها القارىء العزيز أن أنسى هنا أنني زائر، وأحس بانني في بلدي؟!



الاعلام الجبلي..

السبت:

قررت أن أخرج اليوم من صنعاء إلى المناطق الجنوبية لأتابع المعركة الانتخابية وأحضر التصويت الفعلي في المقار الانتخابية، وبالذات في مدينتي. تعز وعدن بحكم إن المدينتين يتمركز فيهما الحزب الاشتراكي، الذى دعا قادته إلى مقاطعة الانتخابات، وحزب التجمع من أجل الاصلاح، وهو سلفي، وينافس حزب المؤتمر الشعبي بعنف، حتى يحصل منه على قسم كبير من كعكة الحكم.. وكل التوقعات لدى المراقبين الدوليين والمحليين ترشح هاتين المدينتين لوقوع أى أعمال عنف. أحد الزملاء نصحني بالتعقل والبقاء في العاصمة، فالعمر ليس «بعزقة»! اتفقت انا وزميل عزيز هو الدكتور حسن قايد الصبيحي، مدير مركز الدراسات العربية والدولية بمؤسسة الاتحاد الظبيانية، على الانطلاق في السادسة صباحا بالسيارة المجهزة للسير في الطرق الوعرة، والتي وفرتها لنا وكيلة وزارة الاعلام، الأستاذة أمة العليم السوسوة، وهي نموذج مبهر للمرأة اليمنية، وذلك لنتمكن من الانتقال عبر المناطق الجبلية في رحلة وعرة، لم أندم قط على القيام بها..

اغرب ما واجهنا في الطريق ان الأحزاب المختلفة اختارت بعض القمم الجبلية الشاهقة لتضع فوقها رموزها الانتخابية، بحيث تشاهد من مسافات هائلة. فهناك الحصان رمز المؤتمر الشعبي، وهناك الشمس رمز التجمع اليمنى من أجل الاصلاح، كما ان هناك الميزان رمز الحزب الناصري الديموقراطي وغيرها.. والرموز قد رسمت بأحجام هائلة بالأحجار البيضاء، التي تلمع فوق الخلفية الجبلية الداكنة فيما يمكن أن نسميه أول اعلام انتخابي جبلي في العالم! والرموز تلعب هنا دورا كبيرا، بعد ان اكتشفت اللجنة الانتخابية العليا أن الأمية المنتشرة بين السكان تسببت في مشاكل عديدة في الانتخابات الماضية تختلف فقط عن مصر في أن المرشحين هم الذين يختارون رموزهم، على الا تتشابه مع رموز مرشحين آخرين، مثل العلامات التجارية الأكثر غرابة أن حجم الدعاية الانتخابية المعتاد محدود جدا.. فالملصقات لا تشغل إلا مساحة قليلة من المباني، ولا تكاد توجد لافتات قماشية إلا نادرا . وأهم وسائل الدعاية الانتخابية هي المهرجانات والمواكب المشكلة أن كل المشاركين في هذه المواكب ممن قابلونا على الطريق في هذه المناطق الجبلية، كانوا مدججين بالسلاح بصورة مرعبة . والسائد هو الكلاشينكوف، بالاضافة أحيانا إلى القاذفات الصاروخية من نوع «الاربي جي» . طبعا مع الخناجر اليمنية (الجنبية) التي كان البعض يلوح بها من نوافذ السيارات ونصولها تبرق في الشمس.. ويقولون أن عدد الأسلحة في اليمن يصل إلى ٥٠ مليون قطعة، أى بمتوسط ثلاث قطع لكل مواطن.. فتعداد اليمن يزيد قليلا على ١٦ مليونا!!

ولا تتمالك مهما كانت شجاعتك ان تتساءل: ماذا لو - لا يسمح الله - حدث أى احتكاك أو استفزاز بين المرشحين، وماذا سيحدث لهم، ولك أنت طبعا معهم؟!

عودة الروح

الأحد

صباح اليوم شددنا الرحال من تعز الجبلية إلى عدن الساحلية. وعلاقتي بعدن قديمة فقد زرتها منذ أكثر من عشرين عاما، حين ارسلتني اليونسكو إلى هناك لتقديم الخبرة وعمل دراسة حول انشاء كلية للاعلام، كان النظام

الشيوعى الحاكم حينذاك يريد انشابها. وقد قضيت فيها حينذاك ١٣ يوما كانت من أسوا أيام حياتى، اذ كانت هذه الفترة فترة صراعات بين الأجنحة المختلفة، صحبتها مذابح وتصفية جسدية لكثير من كوادر الحزب، وكان الناس لا يجرؤون على مجرد تبادل السلام مع غريب . بل ان كل المسئولين كانوا يحرصون على وجود طرف ثالث فى كل اجتماع، خوفا على أنفسهم. وفيما عدا فترات الصباح التى كنت أحد من احادثه - طبعا فى القضايا المهنية فقط - فقد عشت حالة من الحبس الانفرادى فى الفندق الوحيد الفاخر - نسبيا - فى عدن، والذى كنت اقيم فيه وحدى تقريبا!

ولكن ما أوجعنى لم يكن فقط مشكلتى الشخصية بل حالة المدينة الفظيعة . فالخدمات مهملة.. وخالية من كل لوازم الحياة.. وأكبر سوق حرة فى الدنيا تحولت إلى مدينة أشباح، والمحلات قد ثبت اصحابها على مداخلها الواحا خشبية بالمسامير ورغم اننى زرت بلادا اشتراكية كثيرة فى هذه الفترة، فإنى لم ار دولة منها بهذا السوء .

الزيارة الثانية كانت عبورا إلى صنعاء منذ اربع سنوات، حين بدلت الطائرات فى عدن قبل الذهاب إلى صنعاء لعقد دورة تدريبية للصحفيين العرب واليمنيين تنظمها المنظمة العالمية للصحفيين، ويدير مركزها الاقليمى فى البلاد العربية الصحفى اليمنى الرائع محبوب على وقد انزلتنى شركة طيران اليمن الجنوبية فى فندق الهلال، وهو التالى مباشرة بعد فندق عدن، ولكنى قضيت الليل كله جالسا، فلم اجسر على ان اريح جسدى المتعب على الملاءة الرمادية القذرة، كما لم اجسر على اقتحام طبقة التراب التى كانت تكسو كل شىء فى الحمام.. كانت اليمن قد توحدت ولكن الحال لم يتغير، فالاشتراكيون مازالوا هم المسيطرين وكان عمال الفندق لم يقبضوا مرتباتهم منذ ستة شهور..

هذه المرة كان الكثير قد تغير . فالمبانى الجديدة ترتفع فى سماء المدينة كما ترتفع فى الطرق المؤدية إليها.. والمدينة نظيفة بشكل مذهل.. اسأل محافظ المدينة «طه أحمد غانم»، وهو بالمناسبة من عدن وكان من قيادات الحزب الاشتراكى، ثم تركهم، كيف ستعوضون اهل عدن عن سنوات العذاب؟ يقول المحافظ لدينا مشاريع ضخمة منها مشروع المنطقة الحرة التى بدا تنفيذها فعلا براسمال قدره ٦٠٠ مليون دولار.. أعدنا المحلات التجارية التى صودرت من اصحابها إلى ملاكها السابقين.. نسعى إلى جذب اخواننا اليمنيين فى المهجر للقيام بمشاريع هنا ومنحناهم اعفاء ضريبيا لمدة خمس سنوات . ونحن نسير بسرعة فى برنامج الخصخصة، حتى نرفع من مستوى الدخول.. فالعاملون بالقطاع العام لا يستطيعون - رغم دعم بعض السلع - الوفاء بالتراماتهم الحياتية اذا لم يعمل كل افراد العائلة فالأسعار قد ارتفعت. طبعا هناك مشاكل كثيرة، ولكننا نسعى إلى حلها.. مثلا بدأنا نبنى ٤٠٠ مسكن لمحدودى الدخل

أشفق كثيرا على المحافظ النشيط ليس فقط من أجل المهمة الصعبة لاصلاح ما افسده الدهر والنظام الشمولى خلال عقود، وإعادة الروح إلى عدن، بل ايضا من المشاكل النفسية والسياسية فمن حق الناس هنا أن يشعروا بخيبة الأمل لأنهم لم يستفيدوا من الوحدة كما كانوا يأملون . واذا كانت المانيا الغربية لم تستطع حتى الآن ان تتغلب على المشكلة السياسية والنفسية للقطاع الشرقى رغم مئات المليارات من الدولارات التى ضختها إلى الشرق، فما بالنا باليمن وهى تعانى مشاكل اقتصادية مزمنة، زادها صعوبة ما حدث بعد حرب الخليج، والتى مازال اليمن تدفع فاتورتها حتى اليوم . ثم جاءت الحرب الأهلية فدمرت وخربت وأضافت مزيدا من المرارة..

ولكن مادامت الروح قد عادت فلن يقف شىء فى الطريق..

اليمن: حزب المؤتمر بين خيارى تشكيل الحكومة منفردا.. أو حكومة إئتلافية

رسالة صنعاء -محمد القدوسى:

أعلنت نتائج الانتخابات البرلمانية اليمنية فى ٢٤٧ دائرة من ٣٠١ تمثل إجمالى عدد الدوائر، وحتى مثول الجريدة للطبع حصل حزب المؤتمر الشعبى العام على ١٥٧ مقعدا وحزب التجمع اليمنى للإصلاح على ٤٣ مقعدا و٣ مقاعد للناصريين ومقعد للبعث و٤٣ مقعدا للمستقلين (وبينهم منتمون للمؤتمر والإصلاح) ومازال إعلان النتائج يتوالى فى ظل توتر وتضارب النتائج بين المؤتمر والإصلاح، حيث حرص الإصلاح على إصدار بيانات تكذب النتائج المعلنة، وتؤكد أن حصته من المقاعد أكبر مما يعلن عنه، لكن بفضل اللهجة الهادئة والداعية للتعقل التى تحدث بها (محمد اليدومى) فى المؤتمر الصحفى للإصلاح صباح الأربعاء الماضى فإن التوتر فقد كثيرا من حدته.. مما يرجح أن الانتخابات ستمضى هادئة حتى النهاية.

وتطرح الأغلبية المطلقة التى حصل عليها المؤتمر خيارين لتشكيل الحكومة القادمة:

الخيار الأول: هو أن يشكل المؤتمر الحكومة بشكل منفرد، وهو خيار تدعمه الأغلبية المطلقة وإن كان يتعارض مع الوضع السابق من تشكيل حكومة إئتلافية بين المؤتمر والإصلاح فى ظل «ديمقراطية الوفاق» التى يمارسها اليمن منذ بداية تجربته.

على عبد الله صالح

عبد الله الأحمر

والخيار الثانى: تشكيل حكومة تمثل فيها الأحزاب كلها حسب ما حصلت عليه من مقاعد، ومنطقى أنها ستكون حكومة «تحت مظلة المؤتمر» والمطروح على الإصلاح فيها أن يكون «مشاركا لا شريكا» حسب تعبير عبد الملك منصور -الأمين العام المساعد لحزب المؤتمر- وفى حكومة كهذه سيمثل الحزب الاشتراكى الذى يقترب عدد أعضائه المتوقع نجاحهم بصفة مستقلين -رغم مقاطعة الحزب للانتخابات- من الرقم ٨

والسؤال: هل يقبل الإصلاح بصيغة مشاركة لا شراكة؟

محمد اليدومى أكد فى مؤتمره الصحفى أن الإصلاح سيلجأ إلى القضاء فى حالة عدم الالتفات إلى الطعون التى تقدم بها، والتى يؤدى الأخذ بها إلى رفع حصته، واستبعد أن يلجأ حزبه إلى خيار العنف قائلا: «سنهدى كل المقاعد التى حصلنا عليها إلى المؤتمر وننسحب من العملية الانتخابية غير آسفين».

...



وأشار اليدومى إلى وجود تعارض بين النتائج التى أعلنت فى اللجان الانتخابية وتلك التى أعلنتها اللجنة العليا.

وقال: ليس ما بيننا شعرة معاوية ولا حبلا، بل سلسلة من الحديد، وهو تصريح يؤكد قوة علاقة الحزبين اللذين خاضا معا -بنجاح- حرب الوحدة اليمنية.. ويدعمه تصريح أكثر من سياسى مؤتمرى بأن رئيس مجلس النواب القادم لن يكون غير الشيخ عبد الله الأحمر رئيس حزب الإصلاح، حتى وإن كان الإصلاح فى المعارضة.

من جهة أخرى أشادت تقارير المراقبين الدوليين ومنظمات حقوق الإنسان وحماية الديمقراطية، بنجاح التجربة اليمنية وقالت إن ماشابها من تجاوزات لم يكن له أثر كبير فى النتيجة النهائية.

وقالت المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى بيان لها «ويخلص وفد المنظمة الذى يعتقد أن التطور الديمقراطى عملية تراكمية لا تتأتى إلا بالممارسة والتصويب، أنه على الرغم مما شاب العملية الانتخابية من مواقف أو عيوب فى إعداد جداول الناخبين وتصويت العسكريين، أو الضغوط التى تعرض لها بعض المرشحين للانسحاب والتوتر الذى ساد خلال فرز الأصوات فى بعض المواقع، وسقوط بعض الضحايا إلا أن التجربة فى إجمالها إيجابية ساهمت فى إعمال حق المواطنين فى المشاركة وعرضت خلالها جميع القوى السياسية نقدها للسياسات بشكل فعال، وطرحت رؤاها وطموحاتها للمستقبل على جمهور الناخبين وتمت فى ظلها تجربة حقيقية للرقابة الشعبية لعملية الاقتراع التى تمت فى شفافية وبحضور مراقبين دوليين».



انتخابات اليمن:
مجلس نواب جديد
لمستقبل مثمر...

■ حسم الرئيس اليمني علي عبد الله صالح أي جدال حول مستقبل او شكل الحكومة التي ستأتي بعد الانتخابات النيابية العامة التي خاضتها اليمن يوم الاحد الفائت عندما قال يوم الاقتراع ان آلية الائتلاف الحكومي الذي كان قائماً بين المؤتمر والاصلاح ستتغير بعد الانتخابات «والا فلماذا كانت الانتخابات».

الانتخابات النيابية اليمنية التي اختار فيها الناخبون ٣٠١ نائباً هم اعضاء المجلس النيابي جرت وسط سيل من الاتهامات المتبادلة خصوصاً بين شريكي الائتلاف الحكومي، المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح، وهي الاتهامات التي طرحت قبل صدور النتائج النهائية التساؤلات حول مصير الائتلاف. كما اكدت الطرح الجديد باتجاه حزب المؤتمر الى وضع ستراتيجية عمل حكومي تقوم على التعاون مع الاحزاب التي توافق على تنفيذ برنامج المؤتمر، والالتزام بالخط العام للحكومة، دون اي نوع من انواع المعارضة من داخل الحكومة لسياساتها وقراراتها

وقد تميّزت عمليات الاقتراع بالتنافس الحاد بين حزبي المؤتمر والاصلاح ولم تسلم عمليات الاقتراع من بعض حوادث العنف المتفرقة التي ادت الى مقتل ١١ شخصاً واصابة آخرين بجروح

وتميّزت عمليات الاقتراع التي بدأت مبكرة بالاقبال الواسع، ورغبة كل فريق بالحصول على اكبر نسبة ممكنة من المقاعد النيابية.

وجاءت النتائج لتثبت وضوح رؤية الحكم لمستقبل منظور ومنتج، تحت قيادة الرئيس علي عبد الله صالح

وقد خاض احمد نجل الرئيس صالح، الانتخابات، مسلحاً ببرنامج عمل واعد ومدروس وباخلاق ووعي سياسي واجتماعي حظيت بقبول الناخبين.



الاشتراكي اليمني: حزبا الائتلاف أمما الدوائر

صنعاء: الاصلاح يتجه الى "الهدوء" والى المشاركة في الحكومة الجديدة

□ صنعاء - من خيرالله خيرالله:
وفيصل مكرم:

■ رجحت مصادر سياسية في صنعاء امس مشاركة حزب «التجمع اليمني للاصلاح» الذي يتزعمه عبدالله بن حسين الاحمر في الحكومة اليمنية المقبلة على رغم اعتراضه على نتائج الانتخابات.

وبدا أمس ان «الاصلاح» بدا يتعاطى مع الوضع الناجم عن الانتخابات في جو هادئ بعيداً عن التشنجات التي رافقت العملية الانتخابية، وهو ما اكده لـ «الحياة» السيد عبدالوهاب الآنسي الامين العام المساعد للاصلاح الذي قال: «نحن نتجه الى التفكير في جو هادئ».

وحتى بعد ظهر امس حصل المؤتمر الشعبي العام على ١٧٦ مقعداً في مقابل ٥١ للاصلاح و٤٦ للمستقلين، كما حصل الناصريون على مقعدين والبعثيون على مقعدين.

وبدأ التفكير منذ الآن في كيفية تعاطي الرئيس علي عبدالله صالح مع الانتصار الذي حققه حزبه في الانتخابات وعلى اي من الاحزاب الأخرى سيعرض المشاركة في الحكومة، اضافة بالطبع الى العرض الذي سيقدمه الى الاصلاح. اما بالنسبة الى اسم رئيس الحكومة الجديدة، فلا يزال غامضاً، والشيء الوحيد الاكيد ان اسم السيد محسن العيني رئيس الوزراء السابق الذي كان الى قبل اسابيع سفيراً لبلاده في واشنطن، ليس مطروحاً في ضوء رغبة العيني في عدم شغل اي منصب ذي طابع تنفيذي.

واوضح موقف «الاصلاح» السيد عبدالوهاب الآنسي الامين العام المساعد

للحزب الذي صرح الى «الحياة» بأن «الهيئة العليا للاصلاح اجتمعت ودرست المستجدات وما جرى وما سيجري وشكلت لجنة لوضع تصور متكامل لما سيكون موقف الاصلاح، واعتبرت اللجنة نفسها في وضع انعقاد دائم». ولدى سؤاله في اي اتجاه سيكون قرار «الاصلاح» قال: «لا اتجاه بعد، وقد توقفنا في الفترة الماضية عن اتخاذ اي موقف او بت اي امر في انتظار النتيجة النهائية. ان النتائج التي اعلنت حتى الآن ابقت التوتر قائماً. ونحن نتجه الى ان نفكر في جو هادئ». واعتبر ان المعايير التي سادت في اثناء الانتخابات «مفاجئة» مشيراً الى ان الاصلاح حصل حتى الآن على نحو ٥٠ مقعداً لكن لا تزال هناك ٢٦ دائرة «نتوقع ان يطلع لنا منها شيء».

وافادت مصادر مطلعة ان قيادة «الاصلاح» تتجه الى حصر الطعون الانتخابية وتقديمها الى المحكمة العليا لبتها. وكان «المؤتمر الشعبي» قام بهذه الخطوة منذ الاثنين الماضي. كذلك ستطالب قيادة الاصلاح رئيس الجمهورية واللجنة العليا للانتخابات بانهاء كل ما من شأنه تأخير عملية فرز الأصوات في ما بقي من الدوائر. واوضحت المصادر نفسها ان الاصلاح يبحث في كيفية التعامل مع النكسة التي تعرض لها وما اذا كان سيشارك في الحكومة المقبلة ام لا. وفي هذا المجال رجحت مصادر سياسية مشاركته في الحكومة خصوصاً ان «الاصلاح» سيحصل على ٥٥ مقعداً (حصل على ٦٢ في انتخابات ١٩٩٣) يضاف اليهم نحو ١٥ مستقلاً حصلوا على دعمه.

واستمرت امس اعتراضات الاحزاب المعارضة على الانتخابات وقال مصدر في التنظيم الوحدوي الناصري الذي يتزعمه السيد عبدالملك المخلافي ان التنظيم «يحتج على المؤتمر ويتهمه بممارسة التزوير في الانتخابات وبعدم التزام تعهداته المتعلقة بالتنسيق مع المعارضة». اما السيد علي صالح عباد (مقبل) الامين العام لـ «الحزب الاشتراكي اليمني» الذي قاطع الانتخابات فقال «ان ما يجري هذه الأيام لا يمكن ان نطلق عليه تسمية انتخابات» واضاف: «لا يوجد انتخابات. هناك تأميم للدوائر من قبل حزبي الائتلاف، ولا يوجد غير ذلك».

ورداً على سؤال «الحياة» عن تعليقه على المنافسة بين طرفي الائتلاف الحاكم في اليمن قال «لا توجد منافسة بين حزبي الائتلاف، والايام القادمة ستؤكد اتفاق المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح».

واضاف «الحزبان اقتسما الأدوار واتفقا على توزيعها بينهما، والنتيجة هي تقييد الحركة الديموقراطية في سبيل استحواذهما على الثروة والسلطة، وليس بعيداً استحواذهما حتى على الحقيقة».

